

# إنباه الأنباه

على تحقيق إعراب لا إله إلا الله  
لإبراهيم بن حسن الكوراني

المحقق

أحمد گمي

Sarkiyat  
BİLİM VE HİKMET YAKTI YAYINLARI

أحمد گمي

إنباه الأنباه

على تحقيق إعراب لا إله إلا الله  
لإبراهيم بن حسن الكوراني

Sarkiyat

إبراهيم بن حسن الكوراني واحدٌ من مشاهير علماء العالم الإسلامي. ألف مؤلفاتٍ جمّةً في مجالات عديدة، مثل الفقه والكلام والحديث واللغة. درّس الكوراني مدّةً طويلةً في المسجد النبوي بالمدينة المنورة، وكان شيخ الطريقة لمختلف الطوائف في الوقت نفسه، علّم العديد من الطلاب، ونوقشت آراؤه - وما تزال - إلى يومنا هذا. للكوراني ثلاثة أعمالٍ في كلمة التوحيد "لا إله إلا الله"؛ أهمها كتاب (إتباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلا الله) في هذا الكتاب يُحلّل الكوراني كلمة التوحيد نحوياً وصرفياً ولغوياً وكلامياً، ومثل ذلك، ويناقش الآراء المختلفة في هذه المسألة

هذا العمل، الذي اعتمدنا في تحقيقه أربع نسخ موجودة في مختلف المكاتب العالمية للمخطوطات، يحتوي اثني عشر مبحثاً على عدد حروف كلمة التوحيد؛ فكان المبحث الأول: في إمكانية نفي الجنس نفسه من غير نسبة شيء إليه أو نسبته إلى شيء أم لا، وتناول المبحث الثاني كيفية عمل لا النافية للجنس، وكان المبحث الثالث في معنى الاستثناء، والمبحث الرابع في أن الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس، وتناول المبحث الخامس العامل في التابع وكانت إشكاليته في الإجابة عن السؤال: أيعمل هذا العامل في المتبوع أم لا؟، أمّا المبحث السادس فكان في دراسة قولهم المبدل منه في حكم المنحى، والمبحث السابع في ناصب المستثنى ورافعه، والمبحث الثامن في الكلام على إعراب لا إله إلا الله، والمبحث التاسع في كون "لا إله إلا الله" من أي قسم من أقسام القضية؟، والمبحث العاشر في: هل تدلّ "لا إله إلا الله" على توحيد الله في وجوب الوجود؟، والمبحث الحادي عشر في: هل تدلّ "لا إله إلا الله" على توحيد الأفعال؟، والمبحث الثاني عشر في: هل تدلّ "لا إله إلا الله" على توحيد الوجود؟. والفوائد الماكثّة في ثنايا هذا الكتاب كثيرةٌ جليّةٌ يراها القارئ، ويتلمّسها حين يبدأ بقراءته ويتقلب صفحاته متفكّراً في عرض الآراء ومناقشتها، ومثل ذلك كثير إن شاء الله

Sarkiyat

BİLİM VE HİKMET YAKTI YAYINLARI

ISBN



9 786057 424761

# إنباه الأنباه

على تحقيق إعراب لا إله إلا الله لإبرهيم بن حسن الكوراني

المحقق:

أحمد گمي

**Şarkiyat**

BİLİM VE HİKMET VAKFI YAYINLARI

Bu kitabın yayın hakkı Şarkiyat Bilim ve Hikmet Vakfı Yayınları'na aittir. Yayınevi ve yayıncısının izni olmaksızın çoğaltılamaz, kopyalanamaz ya da yayınlanamaz.

تعود حقوق نشر هذا الكتاب لمؤسسة الشرقيات العلوم والحكمة.  
لا يمكن تكثيره, نسخه أو نشره دون إذن دار النشر والناشر

إنباء الأنباء	
على تحقيق إعراب لا إله إلا الله لإبراهيم بن حسن الكوراني	
<b>Muhakkik:</b> Ahmet Gemi	المحقق: أحمد غمي
<b>ISBN:</b> 978-605-74247-6-1	ردمك: ٩٧٨-٦٠٥-٧٤٢٤٧-٦-١
© Şarkiyat Bilim ve Hikmet Vakfı Yayınları E-Yayın/Ekim 2021, Diyarbakır Tüm Hakkı Saklıdır	© المؤسسة الشرقيات العلوم والحكمة الكتاب الإلكتروني / أكتوبر ٢٠٢١, ديار بكر جميع الحقوق محفوظة
<b>Kapak ve Mizanpaj:</b> Fuat İstemi <b>Şarkiyat Bilim ve Hikmet Vakfı Yayınları</b> Sertifika No: 52468 Mimar Sinan Cad. Aslan Apt. A Blok, Kat: 1, No: 2, Yenişehir/DİYARBAKIR <a href="mailto:sarkiyatvakfi@gmail.com">sarkiyatvakfi@gmail.com</a> <a href="https://www.sarkiyat.org/">https://www.sarkiyat.org/</a>	

أحمد گمي: ولد سنة ١٩٧٣ في مدينة آغري (Ağrı) شرقيّ تركيا. درّس المرحلة الثانوية في ثانوية باتنوس للأئمة والخطباء، ثمّ التحق بجامعة أتاتورك في مدينة أرضروم (Erzurum)، كلية العلوم والآداب، قسم اللغة العربية وآدابها، وتابع الدراسات العليا في الجامعة نفسها، فحصل على درجة الماجستير في اللغة التركية وآدابها عام ٢٠٢م، ثمّ حصل على الدكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها عام ٢٠١٣م بأطروحته الموسومة بـ "إبراهيم بن حسن الكوراني وكتابه إنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلا الله". هو عضوٌ في الهيئة التدريسيّة - بمرتبة أستاذ مشارك - في جامعة ماردين آرتوقلو، كلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها، ولا يزال على رأس عمله. له عدد من الدراسات العلمية القيّمة باللغة العربية والتركية والكردية والإنجليزية.

## مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين مُنْزِلَ الْقُرْآنِ بِكَلَامٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ عَلَى سَيِّدِ الْخَلْقِ مُحَمَّدٍ الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً وَهُدَايَةً لِلثَّقَلَيْنِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْعَرَّ الْمَيَامِينِ. وبعد:

لما كان علم التحقيق جليلَ القدر في إحياء مَوَاتِ الْكُتُبِ قمنا بتحقيق كتاب (إِنْبَاءُ الْأَنْبَاءِ عَلَى تَحْقِيقِ إِعْرَابِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) فكلمة التوحيد هذه جمعت المسلمين متفقين عليها لا خلاف ولا اختلاف ولا مذاهب، إِلَّا أَنَّهَا كَانَتْ مَثَارَ اخْتِلَافِ النِّحَاةِ فِي إِعْرَابِهَا فَذَهَبُوا فِيهَا مَذَاهِبَ وَذَكَرُوا فِيهَا وَجُوهًا قَصَدُوا مِنْهَا مُطَالِبَ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْخَوْضَ فِي إِعْرَابِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَدِيمٌ جَدِيدٌ قَبْلَ عَصْرِ الْمُؤَلَّفِ وَبَعْدَهُ.

وقد تناولتُ الْكِتَابَ أَنْفَضُ عَنْهُ غِبَارَ الزَّمَنِ فَقَرَأْتُهُ فَحَصًّا وَمِفَاتِشَةً فَوَجَدْتُهُ كِتَابًا جَلِيلًا يَعْرِضُ الْمَادَّةَ عَلَى اثْنِي عَشَرَ بَابًا عَلَى عَدَدِ حُرُوفِ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ مَنَاقِشَاتِ الْعُلَمَاءِ حَوْلَ الْمَسَائِلِ النُّحَوِيَّةِ وَأَوْجَهَ الْخِلَافَ بَيْنَهُمْ وَمِنْ ثَمَّ يَذْكُرُ رَأْيَهُ فِيهَا، وَكَذَلِكَ يَعْرِضُ فِلْسَفَةَ الْكَلَامِ الْمُتَعَلِّقَةَ بِمَعْنَى كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ بِأَسْلُوبِ عَسِيرٍ بَادِئِ الْأَمْرِ ثُمَّ يَتَيَسَّرُ شَيْئًا فَشَيْئًا، فَأَبَانَ وَأَجَادَ.

وقد أدرتُ الْكِتَابَ عَلَى قِسْمَيْنِ قِسْمِ الدِّرَاسَةِ وَقِسْمِ التَّحْقِيقِ؛ أَمَّا قِسْمُ الدِّرَاسَةِ فَقَدْ تَنَاوَلَ حَيَاةَ الْمُؤَلَّفِ وَشَبُوحَهُ وَتَلَامِيذَهُ وَأَثَارَهُ وَقِيَمَةَ الْكِتَابِ وَأَثَرَهُ فِي الْخَالِفِينَ...

وأما قِسْمُ التحقيق فقد قُفْتُ بنسخ الكتاب وضبط الشواهد ثم خرّجت الشواهد الشعرية والنثرية من مَظَاهِرُها وكذلك آي الذكر الحكيم والأحاديث الشريفة ونسبت الأقوال إلى قائلها وعرّفت بالأعلام وأحلت كل أولئك إلى مصادرها مؤثقةً.

وقد اعتمدتُ في تحقيق الرسالة على ثلاث نسخ خطية وهي: نسخة مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، قسم عارف حكمت برقم (١٤/٤١٥) ونسخة مكتبة عاطف أفندي للمخطوطات بإسطنبول برقم (٢٤٤١) ونسخة مكتبة السلিমانيّة للمخطوطات، قسم لاللي بإسطنبول برقم (٢١٥٠).

وما هذا إلاّ جُهدُ المقلِّ قصدت فيه وجه الله وإخراج الكتاب على النحو الذي أراد له المؤلف أن يكون، فإن أصبتُ فبفضل من الله ومَنّة، وإن كانت الثانية فحسبي إخلاصُ التّيّة داعياً المولى أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي يوم ألقاه على كلمة لا إله إلا الله.

المحقق

## ترجمة الكوراني

هو الإمام أبو العرفان إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكوراني (برهان الدين، الشهرزوري، الكردي، المدني). وُلد بشهران من جبال الكرد، ١٠٢٥هـ. وأخذ العلم عن مُجد شريف الكوراني الصديقي، ثم ارتحل إلى بغداد وأقام بها مدة، ثم دخل دمشق، ثم إلى مصر، ثم إلى الحرمين. وتوفي في المدينة المنورة سنة ١٦٩٠/١١٠١.

### مشايخه:

١. صفي الدين أحمد بن العارف بالله مُجد المدني المعروف بالقشاشي.
٢. ملا مُجد شريف ابن القاضي محمود بن ملا كمال الدين الكوراني.
٣. ملا عبد الكريم ابن العلامة ملا أبي بكر شارح المحرر المشهور بالمصنف.
٤. ابن السيد هداية الله الحسيني الكوراني.
٥. ملا أحمد الكردي المجلي.
٦. نجم الدين ابن شيخ الإسلام بدر الدين الغزي.
٧. الشيخ عبد الباقي الزرقاني الأزهري، وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين.

### أعماله:

١. إبداء النعمة بتحقيق سبق الرحمة.
٢. الإسفار عن أصل استخارة أعمال الليل والنهار.
٣. إتحاف الخلف بتحقيق مذهب السلف.
٤. إتحاف المنيب الأواه بفضل الجهر بذكر الله.

٥. الاحتباك في أن النوم لا يضاد مطلق الإدراك.
٦. إخبار الأحبار بأجوبة سؤالات أهل آطار.
٧. إشراق الشمس بتعريب الكلمات الخمس.
٨. إظهار القدر لأهل بدر.
٩. الإعلام لما في قوله تعالى: {وعلى الذين يطيقونه فدية} من النسخ والإحكام.
١٠. الإعلان بدفع التناقض في صورة الأعيان.
١١. إعمال الفكر والروايات في شرح حديث إنما الأعمال بالنيات.
١٢. إفاضة العلام بتحقيق مسألة الكلام.
١٣. اقتفاء الآثار بتوحيد الأفعال مع الكسب بالاختيار.
١٤. الإلماع المحيط بتحقيق الكسب الوسيط بين طرفي الإفراط والتفريط.
١٥. إمداد ذوي الاستعداد لسلوك مسلك السداد في التوحيد والصفات.
١٦. الأهم لإيقاظ الهمم.
١٧. إنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلا الله.
١٨. الإلمام بتحرير قولي سعدي والعصام.
١٩. الاهتمام بحكم إدراك المسبوق الركوع ولم ير الإمام.
٢٠. التحريات الباهرة لمباحث الدرة الفاخرة.
٢١. تحقيق التوفيق بين كلامي أهل الكلام وأهل الطريق ، أو (تدقيق التطبيق بين كلامي المشرّعين وأهل التحقيق).
٢٢. التعريف بتحقيق التأليف.
٢٣. تفسير آية إيمان فرعون.

٢٤. تكملة القول الجلي في تحقيق قول الإمام زيد بن علي.
٢٥. تكميل التعريف لكتاب في التصريف.
٢٦. تكملة العوامل الجرجانية.
٢٧. تنبيه العقول على تنزيه الصوفية عن اعتقاد التجسيم والعينية والاتحاد والحلول.
٢٨. التوجيه المختار في نفي القلب عن حديث اختصاص الجنة والنار.
٢٩. جواب العتيد لمسألة أول واجب ومسألة التقليد.
٣٠. الجواب الكافي عن مسألة إحاطة العلم المخلوق بغير المتناهي.
٣١. الجواب المحقّ فيما هو الحقّ.
٣٢. الجواب المشكور عن السؤال المنظور.
٣٣. جواب سؤالات الشيخ إسحاق بن جمعان.
٣٤. جواب سؤالات أهل اليمن.
٣٥. جواب سؤالات أهل جهر بلدة بساحل بحر الصين من بلاد جاوه.
٣٦. جواب سؤالات عن قول تقبل الله والمصافحة خلف الصلوات.
٣٧. حاشية شرح الأندلسية للقيصري في العروض.
٣٨. حاشية على رسالة الوضع للإيجي.
٣٩. ردّ ما استشكل في بعض كلام محيي الدين بن عربي.
٤٠. رسالة في آداب البحث والمناظرة مع شرحها.
٤١. رسالة في جواز رؤية الله تعالى.
٤٢. شرح العقيدة الصحيحة.
٤٣. ضياء المصباح في شرح بهجة الأرواح.

٤٤. عجالة ذوي الإنتباه بتحقيق إعراب لا إله إلا الله.
٤٥. العجالة فيما كتب مُحَمَّد بن مُحَمَّد القلعي سؤاله.
٤٦. فيض الواهب بجواب سؤال أبي المواهب.
٤٧. القول الجلي في تحقيق قول الإمام زيد بن علي.
٤٨. مجلي المعاني على عقيدة الدواني.
٤٩. مد الفيء في تقرير ليس كمثله شيء.
٥٠. مرقاة الصعود إلى صحّة القول بوحدة الوجود.
٥١. مسالك الإرشاد إلى الأحاديث الواردة في الجهاد.
٥٢. المسلك الجلي في حكم شطح الولي.
٥٣. المسلك الوسط الداني إلى الدر المتقط للصاغاني.
٥٤. المسلك القويم في مطابقة تعلق الخير لتعلق العلم القديم.
٥٥. مطلع الجود بتحقيق التنزيه في وحدة الوجود.
٥٦. نبراس الإيناس بأجوبة أهل فاس.
٥٧. النبراس الكاشف لالتباس الواقع في الأساس لعقائد طائفة سمو أنفسهم بالأكياس.
٥٨. نظم الزبرجد في الأربعين المسلسلة بأحمد. وعشرات أخرى من أعماله.

الحمد لله الذي نصب في الافاق والارض على وحدانيته

وهذا نسيله. تهدد انه لا اله الا هو ومن اصدق من  
له قدامه. ادب اولى الالباب الى الفطره وضوعه فاعطى  
بما شئت عليه اهل الالوهة وتبخر في كبرياءه وانه وانا  
فمن تهدد واليه سبيله من ليس كنهه شيء كيف يجد من  
مشة اشياء اليه وديله واني لمجد في الذبيحة من هو  
كل شيء يحيط انه كان مستحيلا. **احمد** على ان هذا  
في توجيهه اياما بانزل على عهده من الفرقان تنزيلا  
**واشكره** على ان لو ان من لطائف نعمه وطريف كونه  
نظما. **اشهد** ان لا اله الا الله الذي بيده  
ملكوت كل شيء انه كان على كل شيء وكيل. **اشهد** ان  
سيدنا محمدا عبده ورسوله الهادي الى فوائده الجنة  
التي ذلت قلوبهم اذ لا يشعرون فيها من بعدهم لم يمت مكره  
الاخلاص في جمع له ما ذهب من ساكني الانبياء شرايلا وانزل  
اليه الكتاب مصدقا بين يديه من الكتاب توراة وانجيل  
واسريه الى السموات العلى الى المستوى وانزله به  
ثم دنى في غدا في كتاب توبين اود في فاهله لاشاء  
تأهله اصل عليه صفة يقدر في حياها او بل كل كمال  
يفيده معك نفا من رفعة وتفضيله وسلم عليه تسليما  
يقض من زلال سكبته نائل كل انصال من يد مع الالهات  
تغظما وتجيلا. وعلى اله واصحابه الذين كانوا للاهتد  
بحولهم لا يرضى القلوب اهل اليلا. لتفيل الاكباد الضمير

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يعتد به  
والله اعلم بالصواب

الحمد لله الذي جعل في الارض والافاق على وحدانيته

والا يزيد العلم فيض العلوم سلاسله ومادات

فانتهى الخصة شهادة ام لا اله الا الله وعينها سلاسله  
واما هلال هلال وهلال حجاب واهل ويل وهلال هلال  
تعليلاه **ام بعد** فهذا اله الذي المتوكل هو القبول  
السديد. العرب غايقت بكلمة التوحيد مملوغة  
الكلمة في الاعراب. عن العجوة التي ذكروها في الاعراب  
وما يتوقف عليه التحقيق من المبادي على وجه البسط  
الاستيعاب. **ولله** اتوجه اول ارفع الاستيعاب  
عن قواعد الاعراب لا اله الا الله. وانا يا بانيه الاله  
على تحقيق اعراب لا اله الا الله بنور بشوارق حقيقة  
ما اوردها في تلك الوجوه من غراب الشهات  
وكشف بوارق تدقيقه ما ذكر في اذهان من حوالات  
العضلات. فانه كما اختلفت في معرفة الله القادر  
واسمعه من اولى الالباب. **وكذلك** اختلفت في اعراب  
كلمة التوحيد اقوال اصحاب صناعة الاعراب. فكان  
اولئك منهم من انحرف الى التشريك. ومنهم من انحرف الى التثنية  
ومنهم من جمع جعاشروعا. **كذلك** هو له منهم من ظالم الى  
حاصل العلى من غاية اصول الصناعة. ومنهم من مال  
الى ظاهر الصناعة من غير التفات الى المعنى. ومنهم من  
جمع خواسم وعاد. **كذلك** بان تحقيق المقام. وتوضيح المرام  
موقوف على تفصيل اصول الجملات. **وتقرر** انواع عدم  
مهايلتهم. **هنا** انكشف معضلات. فان من تكلم في هذه  
المشكلة كان قد اخطى ما انحرف عن جهة المقصد وما

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يعتد به  
والله اعلم بالصواب

التوحيد وهو المسمى بتوحيد العامة والمرتبة الشا  
 توحيد الخاصة والمرتبة الثالثة توحيد خاصة  
 الخاصة اما توحيد العامة فهو التوحيدي الظاهري  
 الخبي الذي هو في الشرك الاعظم بالاستبدال  
 مثل ما قال لو كان فيها الهة الا الله لفسدت  
 لكنهم ما فسدت فاقبلوا فيها الهة فغير الله واما  
 توحيد الخاصة فهو التوحيد البت الكاشفة  
 والشاهدة واما توحيد خاصة الخاصة  
 فهو توحيد الحق لنفسه لا لغيره اقله اهلها  
 التوحيد حقيقة بخلاف المرتبتين الاولتين  
 واليه اشار من قال من العلمين توحيد  
 اياه توحيد بهما الشرح صوابا ودخلنا  
 في زمرة الموحدين ولا تجعلنا في سلك الغافلين

تحت هذه الخفي الظاهر يوم الارجاء تاليع  
 ذي القعدة سنة ثمان مائة  
 المنورة على سائر الفضل  
 الصلاة والسلام على  
 عاتقك الله  
 بدوام الله  
 الملك  
 العالم



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
**الحمد لله** الذي نصب في الافاق والافق على وجهه  
 برهاناً سريلاً شهد الله الا الله الا هو ومن اصابه من الله  
 قبلاً. **نصبا** وبلى الا ليا بلى النظم في مضموناته فاحاطوا  
 شانه من علمه اجمالاً ونقصه لا يتصور في كبر تادته وناو اكم  
 بهمة او اليه سبيلاً. **من** ليس كنهه شي كنه من مشد  
 اشياء اليه دليلاً. **والى** لم يرد ان يخبه من هو بكل شي يخط  
 انه كان مستحيلاً **احمد** على ان هذا الى التوحيد اما ما انزل  
 على عبده من الفرقان **تبارك وتعالى واشكر** على ان الا تان لطائف  
 نعمه وظهر كيف كرمه عطاءه عزه لا **اشهد** ان لا اله الا الله  
 الذي بيده ملكوت كل شي انه كان على كل شي **وكيلاً واشهد**  
 ان سيدنا محمداً عبده ورسوله الهادي الى مفاتيح الجنة التي لا تلت  
 فطورها **نزل** سبلاً. **فيا** من بعد اليتم بكم الامم الاخلا في جمع له

قال صلى الله عليه وسلم  
 انما بعثت لاتيكم  
 بكم الامم الاخلا في جمع له  
 فطورها

والله اعلم

ما ذهب في سائر الانبياء منها ليلاً. **وازل** الى الكتاب صدقاً  
 لما بين يديهم من الكتاب نوراً ونجلاً. **والى** به الى السموات  
 العلى الى السوي واحد جبريلاً. **شده** في قدرتي فكان  
 قاب قوسين او ادنى فاعلمه لما شاء من اهلها. **صلى** الله عليه  
 صلاة بعدد وقصص نبيها وابل كل اهل بيته مع الاناس رفعة  
 ونقصيلاً. **وسلم** عليه تسليماً يفرض من لا يسكنه ما يل  
 كل افضال من ربه مع الآتات تعظيماً وبجيلاً. **وعلى** الهواصحاب  
 الذين كانوا الاعداء ابو جهم ولا تفرحوا بالوفا بها ليلاً. **والى** ليل  
 الاكباد النضوي والفرقة الظاهر بفيض العلوم سلا سبيلاً  
 ما امتت مفاتيح الجنة بهمة لا اله الا الله وعنه سبيلاً  
 وماها لاهلها واهلها واهلها واهلها واهلها واهلها واهلها  
**انما** بعد هذه الهمم التي لم يردوا القول السيد المحسوب  
 عما على كلمة التوحيد. **مع** علمه الكرام في الاعراب عن الوعود  
 التي كرهها في الاعراب. **وما** توقف عليه التحقيق من المبادي  
 على وجه البسط والاستيعاب **والله** ترصد او لا ترصد الاشياء  
 عن قواعدها عن الا الله. **وقا** يا بايها والاشياء مكي  
 تحقيق اعراب الا الله. **يزور** يشار تحقيقاً به ما اوردوا  
 في تلك الوجوه من غيايب الشبهات ويكتف بوارق دقة قافية  
 ما ذكره ما فيهم من خوارك المعصلات فانه كما اختلفت في معتم  
 الله القدوس الواسع سبحانه اراءه او الى الا ليا بلى كذا اختلفت  
 في اعراب كلمة التوحيد اقوال اصحاب صناعة الاعراب لكان

قال صلى الله عليه وسلم  
 ان الله اعلم بكم  
 واعلم اني اقول  
 بالعلم الجبري والحق  
 المودود والحق  
 صاخر جبر  
 همة



كتابه يوم السبت المبارك رابع شهر ربيع الثاني من سنة  
سنة ثمانية وعشرين والف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل

الصلوة والسلام على سيدنا محمد النبي

الذي الله سبحانه وتعالى

عنه بن احمد الزهرقي

عقراة له ولطال

وبجمع للمدين

امين

الر

م

مسألة ثم كتب في من التاسع في المدينة المنورة مسألة ثم كتب  
الفقه في هذه المسألة مسألة وكان الشروع في الحاق و التكملة يوم  
الاحد ١٧ محرم الحرام من هذه السنة فالحمد لله على ما انعم وعلم ومن  
بالا تامل على المراف في مدينة بيته الا كرو صلي الله عليه وعلى آله وصحبه  
وسلم و يعلم الوافدان كل ما اوردناه من الاحاديث المسند  
الطبراني في الكبير فتمت فلهذا من كتاب البدء المير في زوايد المعجم  
الكبير الحافظ الى الحسن علي بن ابي اسحاق الحافظ الزهرقي والكتاب  
مخطوط عليه الحافظ بن بحر وكذلك كل ما كان من الطبراني في الاوسط  
وهو مخطوط ان يحرق على فاسل البدء المير وكل ما كان عن الجمال  
المشهور في سنة في نسخة ارشاد الهدي ويخط الحافظ الجرمي  
ابن قداما لكي وكل ما كان عن ابن حبان فهو في كتاب موارد الظواهر  
التي رواها ابن حبان في الحسن الصبي ايضا وهو ايضا مخطوط الجرمي  
ابن قداما والحد الذي اوردناه من التفصيلات فهو في نسخة عليه مخطوط  
غير واحد من المخطوطات وهم الحافظ السلي وأما التفصيلات فمن جامعها  
وبعضها مخطوط الحافظ ابن حجر وبعضها مخطوط عليه الحافظ النجاشي  
وبعضها مخطوط غيره وما اوردناه عن السراج الحسيني فهو في نسخة  
الشيخ الجلي رحمه الله تعالى اجمعين وسائر اصحاب الحديث من الاولين  
والاخرين ورحمهم الله ونفعنا بالاجل وجعلنا من افضل الاله الا  
الله طاهرا وباحسا ولا اذرا عنه وكرمه امين وصلي الله على سيدنا  
محمد وعلى آله وصحبه اجمعين وسلم سبحان ربك ربنا العزيم  
وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين . وكان الفراغ من

كتابه

بسم الله الرحمن الرحيم  
**الحمد لله** الذي نصبني للآفاق والافاق على عبادته برهاننا  
 سبيلنا مشهد الله انه لا اله الا هو ومن اصغر من الله  
 قيل **ندب** اولي الالباب الى النظر في مصنوعات  
 فاحاطوا بها شأ من علم الاجالا وقصصا **وتجروا** كبريا  
 ذاته وتاوهوا فامرتهوا اليه سبيلا **من ليس** كشله  
 ش كيفيه من مشله اشياء اليه دليله **واي** لمجودوا كسبه  
 بمذموم كسبه كسبه ان كان مستحيلا **اجم** على ان هدانا  
 الى توحيد الله بما نزل على عبده من الفرقان تنزيلا  
**واشكر** على ان اولادنا من طائفة نفع وطرا فيهم عطا كبريا  
**واشهد** ان لا اله الا الله الذي بيده ملكوت كل شيء انه  
 كان على كل شيء وكيل **واشهد** ان سيدنا محمد امير المؤمنين  
 الهادي الصافي الخليفة الذي نزلت قطوفها نذيلها فينا من  
 بعثه للتميم مكارم الاخلاق فجمع ما زلت سائر الانبياء  
 فيها **شاهدا** وانزل اليه الكتاب مصدقا لما بين يديه من  
 الكتاب توراة وانجيل **واسر** به الى النبي محمد الهادي الى  
 المستوي واحده جبريلا **ثم** في فضلنا فكان قاب

قوسين

قوسين او ادنى فاحله لما شأنا **صل على صلاه**  
 يغدو من سمعها واول كمال فيفد مع الانفس رقة  
 وتفضيلا **وسلم** عليه تسليما يفيض من زلال سكايبه  
 نال كل اصال يزيد مع الآفات ثقليا وتجيلا **وعلا**  
**واجم** الذين كانوا للاهتدأ بنورها ولا رائف القلوب  
 اهل ليل **وتغلب** الكبار الطغاة والافية الظالمين يفيض  
 العلوم سلا سبلا **مارات** مفاتيح الجنة شهاة  
 لا اله الا الله وعينها سبيل **وما** هلل هلل تهليل  
 سمحات وانها وكل وهل هلل تهليل **اما بعد**  
 في هذا انما الذي الموقر هو القول السديد العرب عما  
 يتعلق بكلمة التوحيد **فما** مفضل الكلام في الاغراب **عن**  
 النجوة الى ذكر وهما الاغراب **وما** يوقف عليه التيقن من  
 المبادئ على وجه البسط والاستيعاب **ولهذا** ترجمته  
 اول ما نرى الاشتباه **عن** قولنا عز لا اله الا الله **وما** بالان  
 الانشاء على تحقيق امر الله **الله** **سور** بشوارق تحقيقاته  
 ما اورر وهما تلك الحق من مهاب الشبهات **وتكشف**  
 بوارق تدقيقه ما ذكرها فيها من حواله المعضلات  
 فان كما اختلفت معرفة الله القدوس الوهم سبحانه اراد اولى  
 الالباب **كذلك** اختلفت في اغراب كلام التوحيد في الاغراب  
 صناعة الاغراب **فلما** ان اوليك منهم من اخترف في التتبع  
 ومن من اخترف في التتبع **ومن** من جهها امره كذلك هو

عن الطائفة الكبيرة في مقلوب من كتاب البلد المنيرة في زوايا الحرم  
 الكبير الحافظ في الحسن على النبي أحد مشايخ الحافظ ابن حجر  
 والكتاب بخط تلميذ الحافظ ابن حجر وكذلك كل ما كان عنه الفكر  
 في الاواسط فهو خط الحافظ ابن حجر على ما مثل البلد المنيرة  
 وكل ما كان عنه الجمال الرشيق فانه في منتهى ارشاد المهتمين  
 وهو خط الحافظ النجدي في ضد الكون وكل ما كان عنه الجليل  
 فهو كتاب موروث النجدي لا زوايد ابن حبان لا في الحسن  
 البني أيضا وهو أيضا بخط النجدي في ضد الحديث النقا  
 اورده من الشفا فهو في شدة عليها خطه واحد من  
 الحفاط اولهم الحافظ السلفي راور الشفا في جامعها  
 وبعضها بخط الحافظ ابن حجر وبعضها بخط تلميذ الحافظ  
 السلفي وبعضها بخط غيره وما اوردها عن السراج الخليل  
 فهو في شدة التبريل في حقه الله تعالى اجمعين وسائر  
 اصحاب الحديث من الاولين والآخرين ورحماتهم وفيهم  
 ونفعنا بالعلم وجعلنا من اهل لا اله الا الله  
 ظاهرا وباطنا اولا واخرين وكبره آمين  
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه  
 اجمعين وسلم سبحان ربك رب  
 العزة عما يصفون وسلام  
 على المرسلين والحمد لله  
 رب العالمين



## مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم [ب ١]

الحمد لله الذي نصب في الآفاق والأنفس على وحدانيته برهانا سليلا<sup>١</sup> ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾<sup>٢</sup> ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾<sup>٣</sup> ندب أولي الأبواب إلى النظر في مصنوعاته فأحاطوا بما شاء من علمه إجمالا وتفصيلا وتحيروا في كبرياء ذاته وتاهوا فلم يهتدوا إليه سبيلا؛ من ليس كمثلته شيء كيف يجد مَنْ مثله أشياء إليه دليلا وأنى لمحدود أن يحيط بمن هو بكل شيء محيط إنه كان مستحيلا.

أحمده على أن هدانا إلى توحيده إيمانا بما نزل على عبده من الفرقان تنزيلا، وأشكره على أن أولانا من لطائف نعمه وطرائف كرمه عطاء جزيلا، وأشهد أن لا إله إلا الله الذي بيده ملكوت كل شيء، إنه كان على كل شيء وكيلا.

وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الهادي إلى مفاتيح الجنة التي ذلت قطوفها تذليلا، فيا من بعثه ليتمم<sup>٤</sup> مكارم الأخلاق<sup>٥</sup> فجمع له ما ذهب في سائر الأنبياء شماليلا<sup>٦</sup>، وأنزل إليه الكتاب مصدقا بين يديه<sup>٧</sup> من الكتاب تورا وإنجيلا، وأسرى به

<sup>١</sup> - في هامش م: في القاموس: "سليلا مسلولا وسل انتزاعك الشيء وإخراجه في رفق"، انتهى.

<sup>٢</sup> - اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ١٨.

<sup>٣</sup> - اقتباس من سورة النساء، الآية: ١٢٢.

<sup>٤</sup> - في ل: لتتميم.

<sup>٥</sup> - في هامش م وع: قال ﷺ: إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق، متفق عليه. عن أبي هريرة رضي الله عنه.

<sup>٦</sup> - في هامش م: في القاموس: "ذهبوا شماليلا فرقا".

<sup>٧</sup> - في ل: مصدقا لما بين يديه.

إلى السماوات العلى إلى المستوى وأخدمه جبريلاً، ﴿ثُمَّ دَنَىٰ فَتَدَلَّىٰ، فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾<sup>٨</sup> فأهله لما شاء تأهيلاً.

صل عليه صلاة يغدودق<sup>٩</sup> من سحائبها وابل<sup>١٠</sup> كل كمال يفيده مع الأنفاس رفعة وتفضيلاً، وسلم عليه تسليماً يفيض من ظلال سكائبه نائل كل إفضال يزيده مع الآنات تعظيماً، وتبجيلاً<sup>١١</sup>، وعلى آله وأصحابه الذين كانوا للإهتداء نجوماً ولأراضي القلوب أهاليلاً<sup>١٢</sup>، ولغليل الأكباد العطشى [٢١] والأفئدة الظمأى بفيض<sup>١٣</sup> العلوم سلاسيلاً<sup>١٤</sup>، ما دامت مفاتيح الجنة<sup>١٥</sup> شهادة أن<sup>١٦</sup> لا إله إلا الله وعينها سلسبيلاً، وما هل هلال<sup>١٧</sup> وتهلل سحاب وانهل وبل وهلل مهلل تهليلاً.

<sup>٨</sup> - اقتباس من سورة النجم، الآية: ٨-٩.

<sup>٩</sup> - في هامش م: في القاموس: "اغدق المطر واغدودق كثر قطر".

<sup>١٠</sup> - في هامش م: مطر شديد.

<sup>١١</sup> - في هامش م وع: قال ﷺ: إن الله أعطى موسى الكلام وأعطاني الرؤية وأفضلني بالمقام المحمود والخوض المورود. أخرجه ابن عساكر عن جابر.

<sup>١٢</sup> - في هامش م: في القاموس: "الهلال لرفق من المطر جمعه أهلة وأهاليل وفي القاموس ماء زلال كغراب سريع المر في الحلق بارد عذب صاف سهل سلس وماء سكوب منسكب أو مسكوب والنائل العطا".

<sup>١٣</sup> - في ع: يفيض.

<sup>١٤</sup> - في هامش م: السلاسل جمع سلسال كخلخال الماء العذب والبارد على ما في القاموس.

<sup>١٥</sup> - في هامش م: سيجيء في الحديث الأول في الخاتمة إن شاء الله.

<sup>١٦</sup> - "أن" ساقطة من ل وع.

<sup>١٧</sup> - في هامش م: في القاموس: "هل الهلال ظهر وتهلل الوجه والسحاب تاللاً وهل المطر اشتد انصبابه وهلل قال لا إله إلا الله"، انتهى. وفي ع: هلاهيل.

أما بعد فهذا أيها الذكي المتوقد<sup>١٨</sup> هو القول السديد المعرب عما يتعلق بكلمة التوحيد مما معظمه الكلام في الإعراب عن الوجوه التي ذكروها في الإعراب وما يتوقف عليه التحقيق من المبادي على وجه البسط والإستيعاب ولهذا ترجمناه<sup>١٩</sup> أولا بـ

"رفع الاشتباه عن قواعد إعراب لا إله إلا الله"

وثانيا بـ

"إنباه الأنباه<sup>٢٠</sup> على تحقيق إعراب لا إله إلا الله"

ينور بشوارق تحقیقاته ما أوردوها في تلك الوجوه من غياهب<sup>٢١</sup> الشبهات ويكشف ببوارق تدقیقاته ما ذكروها<sup>٢٢</sup> فيها من حوالك<sup>٢٣</sup> المعضلات<sup>٢٤</sup> فإنه كما اختلفت في معرفة الله القدوس الواسع سبحانه آراء أولي الألباب كذلك اختلفت في إعراب كلمة التوحيد أقوال الأصحاب صناعة الإعراب فكما أن أولئك منهم من انحرف إلى التنزيه ومنهم من انحرف إلى التشبيه ومنهم من جمع جمعا مشروعا، كذلك هؤلاء منهم من مال إلى حاصل المعنى من غير رعاية أصول الصناعة، ومنهم من مال

---

<sup>١٨</sup> - في هامش م: الذكاء سرعة ذكى كرضى وسعى وكرم فهو ذكي والوفاد ككسان الطرف الماضي كالمتوقد والطرف الكناية طرف الكرم، كذا في القاموس.

<sup>١٩</sup> - في ل وع: ترجمته.

<sup>٢٠</sup> - في هامش م: الأول مصدر، والثاني جمع تنبيه بمعنى شريف.

<sup>٢١</sup> - في هامش م: الغيب الظلمة.

<sup>٢٢</sup> - في ع: ذكروها.

<sup>٢٣</sup> - في هامش م: والحلقة بالضم والحلك محركة شدة السواد حلك كعرج فهو حالك، كذا في القاموس.

<sup>٢٤</sup> - في هامش م: المعضلات: الشدائد.

إلى ظاهر الصناعة من غير التفات إلى المعنى، ومنهم من جمع جمعا مسموعا، ذلك بأن تحقيق المقام وتوضيح المرام موقوف على تفصيل أصول مجملات وتقرير أمّهات قواعد مهمات منها ينتظم برهان كشف معضلات فإن من تكلم في هذه المسألة وكان قد أخل بها انحرف عن جهة المقصد وما [ب2] حل بها فتراه يقع في إشكال يرى أنه مغلق دونه أبواب الجواب أو يتفصّل<sup>٢٥</sup> عنه بما يقضي العجب العجائب حتى من هو في صناعة النحو لا ينكر مقامه أو هو فيها إمام كالعلامة الزمخشري<sup>٢٦</sup> وأبي حيان<sup>٢٧</sup> ومن قيل فيه إنه أنحى من سيبويه<sup>٢٨</sup> ألا هو ابن هشام<sup>٢٩</sup> إذا جاء إلى المطلوب فإما أن ينحرف إلى ما لا يساعده المعنى ولا الصناعة في البيان أو يستشكل ما جوابه ينتظم من أصول قد تضمنها تصانيفهم وتصانيف غيرهم من أئمة اللسان، فكأنه لم يكن تلك الأصول في حين من دهرهم شيئا مذكورا، ولا في بطون تصنيفاتهم<sup>٣٠</sup> أمرا مسطورا، ذلك لتعلموا أن الله الذي ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ﴾ في

<sup>٢٥</sup> - في ع : يتقضى.

<sup>٢٦</sup> - هو محمود بن عمر بن مُجَدِّد الخوارزمي، الزمخشري، (أبو القاسم، جار الله) مفسر، محدث، متكلم، نحوي، لغوي، بياني، أديب، ناظم، ناثر، مشارك في عدة علوم، مات سنة ٥٣٨/١١٤٤. راجع: معجم المؤلفين، ١٨٦/١٢.

<sup>٢٧</sup> - هو مُجَدِّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الجياني، الأندلسي (أثير الدين، أبو حيان) أديب، نحوي، لغوي، مفسر، محدث، مقرئ، مؤرخ، مات سنة ٧٤٥/١٣٤٤. راجع: معجم المؤلفين، ١٢/١٣٠.

<sup>٢٨</sup> - هو عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (أبو بشر). أديب، نحوي، مات سنة ٧٩٦/١٨٠. راجع: معجم المؤلفين، ١٠/٨.

<sup>٢٩</sup> - هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري، المعروف بابن هشام (جمال الدين، أبو مُجَدِّد). نحوي، مات سنة ٧٦١/١٣٦٠. راجع: معجم المؤلفين، ٦/١٦٣.

<sup>٣٠</sup> - في ل : في صحايف تصنيفاتهم.

الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴿٣١﴾ ﴿لَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ ﴿٣٢﴾ ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْفَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ ﴿٣٣﴾ {وكل ميسر لما خلق له} ﴿٣٤﴾ ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ ﴿٣٥﴾ {وما يمسك فلا مرسل له} ﴿٣٦﴾.

ولما كان الأمر كما ذكر حاولت أن أحرر هذه المسألة بتوفيق الله تحريرا شافيا وأفصلها تفصيلا بتحقيق مبادئها ومقاصدها وافيها، وأقرر أمهات تلك الأصول في مباحث على سبيل التفصيل، وأحررها على وجه يرتاح إليه روح سيبويه وتقر به عين الخليل <sup>٣٧</sup> إذا نظر فيها تلقاها بالقبول كل منصف حاذق عليم ويرغب فيها ولا يرغب عنها ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ﴾ <sup>٣٨</sup>.

ثم بعدها يقع الشروع في مبحث الكلام على إعراب كلمة التوحيد مؤسسا على ما مهدت في القواعد المقررة على طرز جديد ونمط سديد والنظر فيه من الذكي

<sup>٣١</sup> - اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ٥٠.

<sup>٣٢</sup> - اقتباس من سورة البقرة، الآية: ٢٥٥.

<sup>٣٣</sup> - اقتباس من سورة طه، الآية: ٥٠.

<sup>٣٤</sup> - راجع: سنن ابن ماجه، ٣٥/١، رقم: ٩١.

<sup>٣٥</sup> - اقتباس من سورة فاطر، الآية: ٢.

<sup>٣٦</sup> - راجع: الموطأ، ٢/٢٦٩، رقم: ٦٥٥.

<sup>٣٧</sup> - هو الخليل بن أحمد الفراهيدي. هو صاحب العربية والعروض كان آية في الذكاء في استخراج مسائل النحو وهو أول من استخراج العروض وحصر أشعار العرب وعمل أول كتاب في المعاجم المعروف بـ"العين". مات سنة

١١٢٠. راجع: معجم المؤلفين، ٤/١١٢.

<sup>٣٨</sup> - اقتباس من سورة البقر، الآية: ١٣٠.

المنصف على ذلك شهيد ويدرج فيه ما نقل [٣١] عن ناظر الجيش<sup>٣٩</sup> في شرح التسهيل مما يتعلق في هذه المسألة من الأقاويل ويشرح كلامه شرحاً يميز به القشر من اللباب ويتجلى فيه جليلة الحق التي كانت من وراء حجاب؛ فإنه تكلم في تلك الأقوال التي جمعها بالجرح والتعديل، فجرح مما جرح ما عليه يعول ورجح ما على فساد يدل الدليل.

ثم يدرج فيه ما يتعلق بالإعراب من رسالة الأستاذ المحقق المهمام<sup>٤٠</sup> والعلامة المدقق القمقام<sup>٤١</sup> مولانا جلال الدين محمد الدواني<sup>٤٢</sup> أحله الله دار الخلد التي قطوفها دواني، فإنه عمل في هذه المسألة رسالة هي كما وصفها في خطبتها مباحث مودة على وجه فيه إشارة إلى المنقول والمعقول وإلى ما عليه أرباب المكاشفة في الأصول، غير أنه عدل فيها عن المشهور لأمر إذا تأملته لا يكون موجبا للعدول، واختار ما إذا راجعت الأصول وراعتها قد لا تتلقاه بالقبول وسيكشف جليلة الحال إذا انتهى الأمر إلى الكلام على ذلك المقال إن شاء الله الكبير المتعال.

ثم يعقب هذا المبحث إن شاء الله بمباحث أخرى مما ذكرها العلامة الدواني ونبه عليها وما لم يلم بها ولم يعرج عليها.

<sup>٣٩</sup> - هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم التميمي، المصري، الحلبي، المعروف بناظر الجيش (محب الدين، أبو عبد الله) نحوي، بياني، مات سنة ١٣١٧/٧٧٨. راجع: معجم المؤلفين، ١٢/١٢١.

<sup>٤٠</sup> - في هامش م: في القاموس: "الهمام كغراب الملك العظيم المهمة أو السيد الشجاع السخي خاص بالرجال كالهمام ثم قال والهمهم بالكسر الأسد كالهمهم والهمهم بالضم".

<sup>٤١</sup> - في هامش م: والقمقام ويضم السيد والأمر العظيم والبحر.

<sup>٤٢</sup> - هو محمد بن اسعد الصديقي، الدواني الشافعي (جلال الدين) فقيه، متكلم، حكيم، منطقي، مفسر، مشارك في علوم. مات سنة ١٥٢٢/٩٢٨. راجع: معجم المؤلفين، ٩/٤٧.

ثم نختتم الكتاب بما تيسر من الأحاديث الواردة في فضل كلمة التوحيد عسى أن يعود بركاتها على الكتاب وصاحبه ومن بلغ بفضل الله ورحمته إنه حميد مجيد.

ثم نذيل<sup>٤٣</sup> الأحاديث بذكر سند تلقين الذكر المتصل إلى النبي ﷺ تبركا بذكر رجال السند الذين هم كلمات الله التامات المستنزل بذكرهم الرحمة من الله الرحمن الرحيم منزل البركات وعلى الله الذي بيده ملكوت كل شيء الإعتماد أن يهديني [ب3] سبيل الرشاد ويسلك بي مسلك السداد إنه ولي كل توفيق وإمداد. آمين.

---

<sup>٤٣</sup> - في ل: ثم يذيل.

## المبحث الأول

في أن نفي الجنس نفسه من غير نسبة شيء إليه أو نسبته إلى شيء، هل  
هو ممكن أم لا؟

السيد -قدس سره- ذكر في حاشيته على المطول نقلا عن صاحب المفتاح في "مباحث القصر: "أن أنفس الذوات يمتنع نفيها وإنما ينفي صفاتها وتحقيق ذلك يطلب من علوم آخر"<sup>٤٤</sup>، انتهى.

واختلفوا في المراد بالذوات فمنهم من زعم أن المراد بالذوات الأجسام وجعل الحوالة راجعة إلى الطبيعيات ومنهم من قال: إن المراد بالذوات حقائق الأشياء، لأنها عند المعتزلة<sup>٤٥</sup> ليست مجعولة بجعل جاعل فلا يمكن توجه النفي إليها وإنما المنفي عنها والمثبت لها الوجود وما يتبعه من الصفات؛ وجعل الحوالة راجعة إلى علم الكلام وعلى كل منهما كلام<sup>٤٦</sup>.

<sup>٤٤</sup> - راجع: مفتاح العلوم، ص: ٢٩٠.

<sup>٤٥</sup> - المعتزلة: هم أصحاب واصل بن عطاء الغزال اعتزل عن مجلس الحسن البصري. راجع: التعريفات، ١/ ٢٨٢.

<sup>٤٦</sup> - في هامش م: قال -قدس سره- في حاشية المطول: منهم من زعم أنه نقل عن السكاكي أن المراد بالذوات هي الأجسام. فإنها لا تنتفي بل تتبدل عوارضها في غير الكون والفساد وصورها النوعية فيها. وأما أنه ينتفي جسم من البين بمعنى أنه يعدم مطلقا فمحال بل يصير الجسم بتبديل الصورة الجسمية أو النوعية جسما آخر وجعل الحوالة راجعة إلى الطبيعيات حيث بين فيها أن أجزاء العالم لا تحتمل الزيادة لامتناع التداخل ولا للنقصان لامتناع الخلل. قال ويرد عليه بعد كون ذلك البيان مربعا خروج القصر الواقع في الأغراض عن هذا التحقيق. فلذلك اختار بعضهم أن المراد بالذوات حقائق الأشياء. وهي متقرة في أنفسها ليست مجعولة بجعل جاعل عند المعتزلة، فلا يمكن توجه النفي إليها. إنما المنفي عنها والمثبت لها الوجود وما يتبعه من الصفات وتحقيق ذلك موسهل إلى علم الكلام. قال -قدس سره- ويرد عليه أيضا أن ما ذهبوا إليه من تعزز ذوات الأشياء حقائقها في أنفسها من غير أن يتعلق بها جعل جاعل يقتضي استحالة توجه النفي والإثبات إليها بمعنى جعلها منتفية في الواقع أو مثبتة. فإنه أيضا محال لاشتتماله على تحصيل الحاصل وإثبات الثابت لا بمعنى الحكم بثبوتها أو انتفائها. فإن الأول لا شك في إمكانه وصدقه. وأما الثاني فيكون كاذبا لكنه ممكن وإلا لم يعتقدوه مخالفوهم والكلام هنا في المعنى الثاني دون الأول.

والتحقيق ما ذكره السيد -قدس سره- في حاشية المطول حيث قال: "ولا يبعد أن يقال كما أن الذات يطلق بمعنى الحقيقة فيتناول الجواهر والأعراض ويطلق بمعنى القائم بذاته فلا يتناول الأعراض كذلك يطلق على المستقل بالمفهومية، أي: المفهوم الملحوظ بالذات وهذا معنى ما قالوا: الذات ما يصح أن يعلم ويخبر عنه وحينئذ تطلق الصفة على ما لا يستقل بالمفهومية، أي: ما يكون آلة لملاحظة مفهوم آخر ولا خفاء في أن الحكم بالنفي والإثبات إنما يتوجهان إلى النسب الحكمية التي هي صفات بهذا المعنى فإنك إذا تصورت مثلاً زيدا أو الإنسان أو السواد ولم تتصور شيئاً آخر معه<sup>٤٧</sup> أصلاً لم يتأت<sup>٤٨</sup> [٤١] منك نفي ولا إثبات وإن تصورت معه مفهوم الوجود أو القيام أو القعود ولم تلاحظ بينهما نسبة فلا إمكان لنفي ولا إثبات أيضاً وإن لاحظتها فإما إن تجعلها ملحوظة بالذات لا من حيث إنها نسبة الوجود أو القيام<sup>٤٩</sup> إلى أحدهما فلا يمكنك أيضاً إثباتها ولا نفيها. نعم يمكن أن تجعلها محكوماً عليها أو بها فتقول نسبة الوجود إلى زيد واقعة أو تقول هذه النسبة نسبة الوجود إلى زيد وإما إن تجعلها آلة لملاحظة الطرفين وتلاحظها من حيث إنها آلة بينهما فحينئذ يمكنك نفيها وإثباتها؛ فظهر أن الحكم بالنفي والإثبات يمتنع ورودهما على الذوات، بل لا يتواردان إلا على الصفات التي هي النسب الحكمية من حيث إنها ملحوظة بين أطرافها وآلة لتعرف أحوالها<sup>٥٠</sup>.

<sup>٤٧</sup>- في ع : ولم تتصور معه شيئاً آخر.

<sup>٤٨</sup>- في ل : ولم يتصور معه شيئاً أصلاً يتأت.

<sup>٤٩</sup>- "أو القعود ولم تلاحظ بينهما نسبة فلا إمكان لنفي ولا إثبات أيضاً وإن لاحظتها فأما إن تجعلها ملحوظة بالذات لا من حيث أنها نسبة الوجود أو القيام" ساقطة من ع.

<sup>٥٠</sup>- راجع: شرح مطول، ص: ٢٣١.

ثم قال -قدس سره- "ومما<sup>٥١</sup> ذكرناه يتم وجه تحقيقه في القصر ويكون الحوالة راجعة إلى العلوم التي يعلم بها الحل الذي يتوارد عليه النفي والإثبات بحسب الحقيقة،"<sup>٥٢</sup> انتهى.

وحاصله أن النفي لكونه لا يرد بحسب الحقيقة إلا على النسب<sup>٥٣</sup> الحكمية من حيث إنها ملحوظة بين أطرافها<sup>٥٤</sup> لا يمكن أن يتوجه إلى نفس مدخوله الذي لم يتصور معه نسبة بينه وبين غيره لأن النسبة لا تتحقق إلا بالمنتسبين فإذا انتفى أحدهما انتفت النسبة ومتى انتفت النسبة انتفى مورد النفي الذي إليه يتوجه بحسب الحقيقة فلم يتأت حينئذ نفي كما لم يتأت إثبات.

قال -قدس سره- في حاشية الشرح القديم<sup>٥٥</sup> للتجريد: "السلب رفع النسبة الإيجابية المتصورة بين بين فحيث لا يتصور نسبة لم يتصور هناك إيجاب ولا سلب ولا

<sup>٥١</sup> - في ع : بما.

<sup>٥٢</sup> - راجع: شرح مطول، ص: ٢٣٢.

<sup>٥٣</sup> - في ع : النسبة.

<sup>٥٤</sup> - في ل وع: بين طرفيها.

<sup>٥٥</sup> - في هامش م: هو الشرح المسمى بسديد العقائد في شرح تجريد القواعد لشمس الدين محمد بن أبي القاسم ابن أحمد الأصفهاني. وفي الطبقات الصغرى للتاج السبكي محمد بن أبي القاسم عبد الرحمن ابن أحمد ابن محمد الأصفهاني. شيخنا شمس الدين أبو الثنا ولد بإصفهان سنة ٦٧٤ وقدّم القاهرة ودرس بالعربية بعد أن درس بدمشق في الرواحية. وكان بأرعا في ...؟ انتهى. وقال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة وصنف شرح مختصر ابن الحاجب وشرح المطالع للأرموي وتجريد النصر الطوسي وشرح قصيدة الشاوي في العروض وصنف ناظر العين في المنطق وشرح مقدمة ابن الحاجب وشرح البديع لأبي علي وطوالع البيضاوي ومنهاجه وعمل تفسيراً. قال الصفدي رأيت يكتب تفسيره من خاطره من غير مراجعة، مات في ذي القعدة سنة ٧٤٩ بالطاعون العام، انتهى.

يكون ذلك ارتفاعاً للنقيضين وإنما ارتفاع النقيضين أن يكون [ب4] هناك نسبة متصورة لا يصدق إيجابها ولا سلبها" انتهى.

وقال الرضي<sup>٥٦</sup> ما نصه: "وأما الحرف فلا بد في كونه جزء كلام من فعل أو اسم، وقد يحتاج إلى المفرد - كما ذكرنا - يعني كالتنوين في "زيد قائم" وقد يحتاج إلى الجملة كحرف النفي والإستفهام وحرف الشرط"<sup>٥٧</sup>، انتهى. فعد حرف النفي من الحروف التي تحتاج إلى الجملة.

فظهر أن النفي إذا ورد على المحكوم عليه كان متوجهاً إلى نسبة شيء ما إليه إن لم يكن مذكوراً يقدر ألْبَتة؛ وإن ورد على الحكم به كان متوجهاً إلى نسبة شيء ما كذلك إن لم يكن مذكوراً يقدر قطعاً؛ وتبين أن "لا" التبرئة في نحو: "لا مال ولا أهل" يمتنع أن يتوجه إلى نفس مال وأهل من غير أن يقدر له خبر أصلاً وأن الحق؛ في معنى قولهم وبنو تميم لا يثبتونه، أي: إذا علم هو أنهم يلتزمون حذفه لا أنهم لا يثبتونه أصلاً لا لفظاً ولا تقديرًا.

فما اعترض به الإمام فخر الدين الرازي<sup>٥٨</sup> -رحمه الله- في تفسير الكبير على النحويين في تقديرهم الخبر لـ "لا" التبرئة في "لا إله إلا الله" بقوله: "وأي حامل يحملكم على التزام هذا الإضمار، بل نقول حمل الكلام على الظاهر أولى من ذلك الإضمار

<sup>٥٦</sup> - محمد بن الحسن الإستراباذي، السمنائي نزيل النجف (رضي الدين) نخوي، صربي، متكلم، منطقي، مات سنة ١٢٨٧/٦٧٦. راجع: معجم المؤلفين، ١٨٣/٩.

<sup>٥٧</sup> - راجع: شرح الرضي على الكافية، ٢٦٠/٤.

<sup>٥٨</sup> - محمد بن عمر أحمد بن الحسين أبو عبد الله فخر الدين الرازي أصله من طبرستان ومولده في الري ويقال له ابن خطيب الري، مات سنة ١٢٠٩/٦٠٦. راجع: موسوعة الأعلام، ٢٢٠/١.

الذي ذكرتم لأننا لو التزمنا ذلك كان معناه لا إله في الوجود إلا الله، فكان هذا نفياً لوجود الإله الثاني؛ ولو أجرينا الكلام على ظاهره كان هذا نفياً لماهية الإله الثاني. ومعلوم أن نفي الماهية أقوى في إثبات التوحيد من نفي الوجود؛ فثبت أن الإجراء على ظاهره أولى وأقوى<sup>٥٩</sup>، انتهى.

فجوابه أن الحامل لهم على التزام الإضمار ما ثبت [٥١] عندهم بدلالة استقراء اللغة أن "لا" لا بد له من اسم وخبر لما ثبت عندهم أن "لا" من الحروف التي تحتاج إلى الجملة، والجملة لا بد لها من طرفين. فإذا كانا مذكورين فقد تم ما يحتاج إليه "لا"، وإن ذكر أحدهما دون الآخر فلا بد من تقديره ليتحقق معنى "لا"، فإن معنى الحرف لا يتعقل إلا بتعقل متعلقه. وإذا كان متعلقه أمرين: كحرف النفي فلا يتعقل إلا بهما. فإن لم يكن أحدهما مذكوراً لا بد من تقديره، ويبين ذلك<sup>٦٠</sup> ما مر من أن النفي رفع للنسبة التي لا تتحقق إلا بالمنتسبين، فإذا ورد على أحدهما لا بد من تقدير الآخر إن لم يكن مذكوراً ليتحقق النسبة التي إليها يتجه النفي.

ثم قال الإمام: "فإن قيل نفي الماهية غير معقول فإنك إذا قلت السواد ليس بسواد كنت قد حكمت بأن السواد انقلب إلى نقيضه وصيرورة الشيء<sup>٦١</sup> عين نقيضه غير معقول. أما إذا قلت السواد غير موجود كان كلاماً معقولاً فلهذا السبب أضمرنا فيه الإضمار." الجواب: قولكم نفي الماهية غير معقول قلنا: هذا باطل. فإنك إذا قلت السواد ليس بموجود فقد نقيت الوجود لكن الوجود من حيث هو وجود ماهية

<sup>٥٩</sup> - راجع: من أسرار التنزيل، ص: ١٠٤-١٠٥.

<sup>٦٠</sup> - في ل وع: وسر ذلك.

<sup>٦١</sup> - "الشيء" ساقطة من ع.

فإذا نفيت الماهية المطلقة فقد نفيت الماهية المسماة بالوجود وإذا كان كذلك<sup>٦٢</sup> صار نفي الماهية أمراً معقولاً وإذا عقل ذلك فلم لا يجوز إجراء هذه الكلمة على ظاهرها؟ فإن قلت: إنا إذا قلنا السواد ليس بموجود. فإنك ما نفيت الماهية وما نفيت الوجود أيضاً وإنما نفيت موصوفية الماهية بالوجود. فنقول: موصوفية الماهية بالوجود هل هي أمر [ب5] مغاير للماهية والوجود أم لا؟ فإن كانت مغايرة لها كان لذلك المغاير ماهية فكان قولنا السواد ليس بموجود نفيًا لتلك الماهية المسماة بالموصوفية وحينئذ يعود الكلام المذكور وأما إن قلنا إن موصوفية الماهية بالوجود ليست أمراً مغايراً للماهية وللوجود امتنع توجيه النفي إليها وإذا امتنع ذلك بقي النفي متوجهاً إما إلى الماهية وإما إلى الوجود وحينئذ يحصل غرضنا من أن الماهية يمكن نفيها وإذا كان الأمر كذلك صح أن قولنا لا إله إلا هو حق وصدق من غير حاجة إلى إضمار<sup>٦٣</sup>، انتهى كلام الإمام بطوله.

وكان الأستاذ المحقق جلال الدين محمد بن أسعد الدواني الصديقي<sup>٦٤</sup> -رحمه الله- من هنا أخذ ما ذكره -رحمه الله- في الثالث من مباحث رسالته المتعلقة بكلمة التوحيد من أنه قد يقال جليل النظر يحكم بأن نفي الماهية نفسها بدون اعتبار الوجود واتصافها به كنفي السواد نفسه لا نفي وجوده عنه بعيد فكما أن جعل الشيء باعتبار الوجود إذ لا معنى لجعل الشيء وتصويره نفسه فكذلك نفيه ورفع

<sup>٦٢</sup> - في ل : وإن كان كذلك.

<sup>٦٣</sup> - راجع: من أسرار التنزيل، ص: ١٠٥.

<sup>٦٤</sup> - هو محمد بن أسعد الصديقي، الدواني الشافعي (جلال الدين) فقيه، متكلم، حكيم، منطقي، مفسر، مشارك في علوم، مات سنة ١٠٢٢/٩٢٨. راجع: معجم المؤلفين، ٤٧/٩.

أيضا باعتبار رفع الوجود عنه ولا يبعد أن يقال إن علة حذف الخبر على تقدير كونه وجودا هو هذا وأما دقيق النظر فقد يحكم بخلاف ذلك، لأن نفي الماهية باعتبار الوجود ينتهي بالآخرة إلى نفي ماهية ما باعتبار نفسها وذلك لأن اتصافها بالوجود لا يكون باعتبار اتصاف ذلك الاتصاف بالوجود إلى ما لا يتناهى فلا بد من الإنتهاء إلى اتصاف منتف بنفسه لا باعتبار اتصافه بالوجود دفعا للتسلسل فتدبر"، انتهى.

وكل من الكلامين منحرف عن سمت غرض النحوي، لأن من قال من النحويين بوجوب تقدير الخبر لـ"لا" التبرئة [٦١] في نحو "لا إله إلا الله" لم يرد أن نفي الماهية التي هي اسم "لا" التبرئة إنما كان غير معقول لأنه نفي لنفس الماهية ونفي نفس الماهية محال مطلقا حتى يرد أن نفي الماهية باعتبار الوجود واتصافها به ينتهي بالآخرة إلى نفي ماهية ما باعتبار نفسها دفعا للتسلسل.

وإنما المراد أن نفي الماهية التي هي مدخول "لا" في نفسها من غير تقدير خبر لها ونسبة إليها غير متصور لما عرفت من امتناع توجه النفي إليها في نفسها من غير اعتبار نسبة وجودها إليها لاقتداء النفي أمرين منفيا ومنفيا عنه لوجوب وروده على النسبة الحكمية التي لا تتحقق إلا بالطرفين فانتفاء نفي الوجود عن الجنس الواقع اسم "لا" بالآخرة إلى انتفاء ماهية ما باعتبار نفسها، أعني الاتصاف الملحوظ بين اسم "لا" وخبرها لا يستلزم صحة نفيه في نفسه ابتداء من غير اعتبار نسبة الوجود إليه كما أن جعل الماهية في نفسها وإيجادها في حد ذاتها إنما هو بإحداث الوجود فيها.

وهو وإن كان ينتهي بالأخيرة إلى جعل ماهية ما باعتبار نفسها، أعني الاتصاف الملحوظ بين الماهية ووجودها لا يستلزم ذلك صحة جعل الماهية في نفسها ابتداء من غير اعتبار إحداث الوجود فيها وذلك لأن جعلها في نفسها ابتداء إن لم يكن بمعنى إحداث الوجود فيها، فهو جعلها إياها وجعلها إياها محال غير معقول أصلا إذ لا مغايرة بين الماهية ونفسها حتى يتصور توسط جعل بينهما فيكون أحدهما<sup>٦٥</sup> مجعولة تلك الأخرى كما صرح به السيد -قدس سره- في شرحه للمواقف حيث قال: والصواب أن يقال معنى قولهم [ب6] الماهيات ليست مجعولة، إنها في حد أنفسها لا يتعلق بها جعل جاعل وتأثير مؤثر، فإنك إذا لاحظت ماهية السواد ولم تلاحظ معها مفهوما سواها لم يعقل هناك جعل إذ لا مغايرة بين الماهية ونفسها حتى يتصور توسط جعل بينهما فيكون إحداها مجعولة تلك الأخرى وكذا لا يتصور تأثير الفاعل في الوجود بمعنى جعل الوجود وجودا، بل تأثيره في الماهية باعتبار الوجود بمعنى أنه يجعلها متصفة بالوجود، لا بمعنى أنه يجعل اتصافها موجودا متحققا في الخارج فإن الصباغ مثلا إذا صبغ ثوبا فإنه لا يجعل الثوب ثوبا ولا الصبغ صبغا، بل يجعل الثوب متصفا بالصبغ في الخارج وإن لم يجعل اتصافه به موجودا ثابتا في الخارج وليست الماهيات في أنفسها مجعولة ولا وجوداتها أيضا في أنفسها مجعولة، بل الماهيات في كونها موجودة مجعولة. قال: "وهذا المعنى مما لا ينبغي أن ينزع فيه ولا منافاة بين نفي المجعولية عن الماهيات بالمعنى الذي ذكرناه أولا وبين إثباتها لها بما بينا آنفا فالقول

---

<sup>٦٥</sup> - في ل و ع : إحداهما.

بنفي المجعولة مطلقا وبإثباتها مطلقا كلاهما صحيح إذا حملا على ما صورناه<sup>٦٦</sup>،  
انتهى.

والتحقيق أن ماهيات الممكنات كلها بحسب ثبوتها في علم الله الذاتي الأزلي أزلية غير مجعولة فيه قطعاً، لأن كل مجعول لا بد وأن يكون معلوماً للجاعل قبل الجعل، وكل معلوم فلا بد له من نوع ثبوت في علم العالم به، لأن العلم نسبة بين المعلوم وبين العالم به؛ ولا يتحقق النسبة إلا بالمنتسبين المتمايزين بوجه ما بالضرورة ولا تمايز إلا بأن يكون لكل منهما نوع ثبوت وإلا لزم أن يكون المعدوم المطلق أي ما صدق عليه. هذا [٧١] المفهوم على تقدير اتصافه به المستلزم، لأن "لا" يكون له وجود بوجه ما في علم ما المساوي للمجهول المطلق معلوماً بوجه ما واللازم باطل لاشتماله على اجتماع النقيضين فكذا الملزوم فلكل معلوم نوع ثبوت في علم الله الذاتي الأزلي. وهذا الثبوت للمعلومات أزلي غير مجعول إذ لو كان مجعولاً لزم أن تكون ثابتة قبل إثباتها لما تبين من توقف جعلها على العلم بها وتوقف العلم بها على تحقق نوع وجود لها لامتناع تعلق العلم بما لا ثبوت له بوجه ما وكلما لزم ثبوتها قبل جعلها ثابتة لزم من جعلها في العلم إثبات الثابت وتحصيل الحاصل وهو محال.

وإذا امتنع كون الماهيات مجعولة باعتبار ثبوتها العلمي الأزلي فإنما مجعوليتها باعتبار وجودها الخارجي أو الذهني الكوني؛ فإن كلا من هذين الوجودين حادث للماهيات الثابتة في علم الله أزلاً، وكل حادث فهو مفتقر إلى محدث هو الجاعل فيكون كلا منهما مجعولاً بالضرورة وقد تبين أن كلا منهما مسبوق بالثبوت العلمي

<sup>٦٦</sup> - راجع: حواشي الشرواني والعبادي، ٣٦/١.

الأزلي، والماهية بسبب ثبوتها قابلة لأن يفاض عليها الوجود الخارجي ثم الذهني وكلما كان كذلك لم يكن شيء من قسمي الجعل<sup>٦٧</sup> أعني جعل الشيء في حد ذاته وجعل الشيء شيئا المعبر عن الأول بالجعل البسيط وعن الثاني بالمركب مستغنيا عن سبق قابل مطلقا؛ أما الثاني فظاهر. وأما الأول فلكون الجعل متوسطا بين أمرين؛ هما الماهية الثابتة في العلم الأزلي، ووجودها المفاض عليها المجعول الحادث؛ فظهر أن الجعل مطلقا لا يتصور إلا متوسطا بين أمرين، وأولهما الماهية الثابتة ووجودها، وكلما كان كذلك [ب7] كان الجعل ابتداء متعلقا بوجود الماهية من حيث إفاضته عليها وتعيينه على الوجه الذي يقتضيه تلك الماهية فيما سبق به علم الحكيم العليم التقدير لا بنفس الماهية مجردة عن اعتبار وجودها ولا بوجودها مجردا عن اعتبار إفاضته عليها.

ومن هنا يتضح معنى قول السيد -قدس سره- في شرح المواقف: "وليست الماهيات في أنفسها مجعولة ولا وجوداتها أيضا في أنفسها مجعولة، بل الماهيات في كونها موجودة مجعولة"<sup>٦٨</sup> انتهى.

وبما تقرر يظهر أن في كلام الأستاذ المحقق جلال الدين محمد الدواني - روح الله - في حاشيته على الشرح الجديد للتجريد وهو قوله: إن الجعل متعلق ابتداء بنفس الماهية<sup>٦٩</sup> لا بكونها هي ولا بكونها موجودة ثم العقل ينتزع منه كونها هي وكونها

<sup>٦٧</sup> - فيل : في قسم الجعل.

<sup>٦٨</sup> - راجع: كتاب المواقف، ٣٠١/١.

<sup>٦٩</sup> - في ع : إن الجعل ابتداء متعلق بنفس الماهية.

موجودة كما هو مذهب الإشراقيين<sup>٧٠</sup>. وتحقيق ذلك أنه فرق بين جعل الشيء شيئا وبين جعل الشيء والماهية ليست مجعولة إياها، بل مجعولة في حد ذاتها بمعنى أن نفسها تابع للجاعل وإن صح أن يقال أيضا وجودها تابع له كما أن عند من يجعل أثر الفاعل وهو الاتصاف بالوجود يصح أن يقال جعلها الفاعل متصفا بالاتصاف بالوجود أو متصفا بالاتصاف بذلك الاتصاف فكما أن الأثر الأولي عنده هو الاتصاف لا بمعنى أنه جعله شيئا، بل جعله في نفسه والاتصافات الأخر مترتبة عليه؛ كذلك الأثر الأولي عندهم هو الماهية لا بمعنى جعلها إياها أو غيرها، بل جعلها في نفسها وصحة انتزاع الاتصاف مطلقا يترتب عليه. [٨١] وقولهم: العقل يحكم بأنه جعلها موجودا لا يدل على أنه ليس الماهية بنفسها أثر الفاعل كما أن العقل يحكم بأنه جعلها متصفة بالوجود أو متصفة بذلك الاتصاف، ولا يدل ذلك على أن الاتصاف ليس أثرا له. وقولهم: العقل يحكم بأنه لم يجعل إياها إنما يدل على نفي الجعل الثاني، أعني جعلها إياها لا على نفي جعلها في نفسها والفرق بين الجعلين مما لا ينبغي أن يخفي على ذي بصيرة. وإن شئت زيادة توضيح للمرام فاستمع لما يتلى عليك من الكلام؛ وهو أن التأثير قد يكون اختراعيا، أعني بإفاضة الأثر على قابل كالصور والأعراض على المادة القابلة لها ومن هذا القبيل جعل الموجود الذهني خارجيا وبالعكس وهذا التأثير بخصوصه يستدعي مجعولا ومجعولا إليها وقد يكون إبداعيا، أعني: إيجاد الأيس عن الليس المطلق ولا يقتضي مجعولا ومجعولا إليه، بل هو جعل البسيط مقدس عن شوائب التكثير مستغن عن سبق قابل متعلق بذات الشيء

<sup>٧٠</sup> - الإشراقيون: الحكماء الإشراقيون هم الذين يكون قولهم وفعلهم موافقا للسنة ورئيسهم أفلاطون. راجع: التعريفات، ١/١٢٣.

فقط وهذا هو التأثير الحقيقي في الشيء؛ والأول هو بالحقيقة تأثير في بعض أوصافه، أعني: كونه شيئاً آخر، هو الموجود أو غيره فآثره بالذات هو ذلك الاتصاف. ولما كان المتعارف هو التأثير الأول وكان في تصور هذا التأثير نوع غموض لم يفهمه كثيرون وقصروا التأثير على المعنى الثاني ولم يعلموا أن ما يفيد الفاعل<sup>٧١</sup> شيئاً يجب أن يكون له هوية حتى يمكن أن يفيد شيئاً انتهى. بحثاً من وجوه:

أما أولاً فلأن حقائق الأشياء وماهياتها هي تعييناتها في علم الله تعالى أزلاً إذ ليس وراء الله مرمى يتعين فيه متعين فإنه الأول الذي ليس قبله شيء إذ كان تعالى ولم يكن شيء غيره [ب8] وقد تبين فيما سبق أن الماهيات في ثبوتها العلمي الأزلي غير مجعولة بالضرورة، وأن مجعوليتها إنما هي اعتبار<sup>٧٢</sup> الوجود الخارجي أو الذهني وكلما كان كذلك كان التأثير الإبداعي الذي هو جعل الشيء وإيجاده في حد ذاته مسبوقاً بقابل ومجعول إليه؛ وهو الماهية الثابتة في العلم الأزلي ضرورة تقدم ثبوتها في العلم الأزلي على وجوديها الخارجي والذهني الكوني لقدمه وحدثهما فلم يكن الإبداعي مقدساً عن شوائب التكثير مستغنياً عن سبق قابل مطلقاً كما زعمه. فليس متعلقاً بذات الشيء فقط وإن كان وجود الوجود في الماهية هو عين وجود الماهية بخلاف وجود سائر الأعراض في موضوعاتها فإن وجودها في موضوعاتها هو وجودها في أنفسها لا عين وجود موضوعاتها لتحقيق وجود موضوعاتها قبل ذلك كما نقله هو في

<sup>٧١</sup> - في ل : ما يفيد الفاعل.

<sup>٧٢</sup> - في ل وع: باعتبار.

الحاشية المذكورة عن ابن سينا<sup>٧٣</sup> حيث قال: "قال الشيخ في التعليقات وجود الأعراض في أنفسها وجودها في موضوعاتها سوى أن الغرض الذي هو الوجود كما كان مخالفا لها لحاجاتها إلى الوجود حتى تكون موجودة واستغناء الوجود عن الوجود حتى يكون موجودا لم يصح أن يقال وجوده في موضوعه هو وجوده في نفسه بمعنى أن للوجود وجودا كما يكون للبياض وجود، بل بمعنى أن وجوده في موضوعه هو نفس وجود موضوعه وغيره من الأعراض وجوده في موضوعه هو وجود ذلك"، انتهى. وذلك لأن هذا الفرق بين الجعل البسيط والمركب غير قادح في مقصودنا إذ الغرض أن الجعل مطلقا لا بد له من أمرين يتوسط بينهما؛ وهما متحققان [٩١] في البسيط كالمركب وإن كان وجود الوجود هو عين وجود الماهية.

وأما ثانيا فلأنه قد صرح أن جعل الموجود الذهني موجودا خارجيا من قبيل الجعل الإختراعي. ومن المعلوم المقطوع به أن التأثير الإبداعي كله من قبيل جعل الموجود العلمي موجودا خارجيا لما تبين أن الماهيات الثابتة في علم الله الأزلي ليست مجعولة في ثبوتها العلمي الأزلي وإنما هي مجعولة في وجودها الخارجي والذهني الكوني ولا يجعل الله تعالى في إحدى الوجودين<sup>٧٤</sup> إلا ما كان ثابتا في علمه الأزلي بالضرورة. فظهر أن الجعل البسيط الذي هو الجعل الإبداعي كله جعل للموجود العلمي موجودا خارجيا بإفاضة الوجود الخارجي عليه ليظهر في الأعيان بعد أن لم يكن فيها. وكلما

<sup>٧٣</sup> - هو أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط الدينوري ويعرف بابن السني (أبو بكر)، محدث، مات

سنة ٩٧٥/٣٦٤. راجع: معجم المؤلفين، ٨٠/٢.

<sup>٧٤</sup> - في ل: في أحد الوجودين.

كان كذلك كان البسيط كالمركب في احتياجه إلى سبق قابل وإن كان بينهما الفرق المذكور الذي لا يقدح في مقصودنا.

وأما ثالثاً فلأن الوجود العلمي الأزلي المعبر عنه بالثبوت الغير المجعول للماهيات كاف في إفادة الفاعل<sup>٧٥</sup> إياها شيئاً ضرورة أن الإفادة لا تتوقف إلا على تحقق قابل متعين وكل ماهية ممكن ما ثابتة في علم الله الأزلي فهي متصفة بالقابلية متميزة في علم الله عن غيرها وكل ما كان كذلك فهو قابل متعين.

فقوله: ولما كان المتعارف هو التأثير الأول إلى قوله ولم يعلموا ما يفيد الفاعل شيئاً يجب أن يكون له هوية حتى يمكن أن يفيد شيئاً إن أراد أنه يجب أن يكون له هوية ووجود خارجي مجعول<sup>٧٦</sup> ففيه أنه مستلزم للدور أو التسلسل كما هو ظاهر غني عن البيان وإن أراد أنه يجب أن يكون له هوية وتعين في الجملة علمياً أو خارجياً مجعولاً أو غير مجعول فهو مسلم وغير مضر، لأن حقائق الأشياء لها ثبوت في علم الله الأزلي أزلاً فلها [ب9] تعين وقبول ومما يوضح ما تقرر قوله تعالى ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>٧٧</sup>. فإن توجيهه قوله "كن" إلى الممكن الثابت في العلم الأزلي المعبر عنه بشيء حين أرادته هو عين تكوينه في أحد الوجودين أي الخارجي والذهني الكوني لاستحالة أن يكون قوله "كن" موجهاً إليه لتكوينه في العلم أو لجعله إياه لما مر من امتناع الأمرين، فلم يبق في المعقول إلا إبرازه في أحد الوجودين بإفاضة أحدهما على حقيقته التي ليس لها قبل التكوين الإبداعي إلا الثبوت العلمي

<sup>٧٥</sup> - في ل: كان كاف في إفادة الفاعل.

<sup>٧٦</sup> - في ل: ولم يعلموا يفيد الفاعل شيئاً أن أراد أنه يجب أن يكون له هوية ووجود خارجي مجعول.

<sup>٧٧</sup> - اقتباس من سورة النحل، الآية: ٤٠.

الأزلي الغير المجعول؛ وكلما كان كذلك كان الثبوت العلمي الأزلي الغير المجعول للشيء كافيا لإفادة الفاعل إياه شيئا وكان الجعل الإبداعي أيضا كالاختراعي متوسطا بين أمرين لا متعلقا ابتداء بنفس الماهية مجردة عن اعتبار إفاضته الوجود عليها، وهو المطلوب وبالله التوفيق.

ثم نقول: وإذا ظهر أن الجعل ولو جعلًا بسيطًا إنما يتصور بين أمرين فقد ظهر اندفاع ما أورده بعض المحققين على المشائيين<sup>٧٨</sup> في حواشيه على شرح حكمة العين حيث قال: "الحق ما ذهب إليه الرواقيون<sup>٧٩</sup> من أن الأثر نفس الذات وما ذكره غيرهم من أن الأثر هو الوجود والاتصاف فيرد عليه أن كون الاتصاف مجعولا لا يكون إلا باعتبار أن نفس ماهية الاتصاف أثر للفاعل لا كون الاتصاف اتصافا ولا كون الاتصاف موجودا. وإذا لزم هؤلاء القول بتعلق لجعل بنفس ماهية الاتصاف. فالحق أن لا يهرب عنه أولا. ويقال الجعل يتعلق بنفس ماهية الممكن حتى يكون الأثر في التأثير الخارجي خارجيا"، انتهى.

[١٠١] ووجه الاندفاع أن معنى كون الاتصاف أثرا للفاعل هو أن الفاعل إذا أحدث الوجود في الماهية، أي: أفاضه عليها ترتب عليه اتصاف الماهية بالوجود. لأن تأثير الفاعل يتعلق ابتداء بنفس مهية الاتصاف من غير اعتبار شيء آخر فإن هذا غير لازم من كلامهم.

---

<sup>٧٨</sup> - المشائيون: لقبوا بذلك لأنهم كانوا مشائين في ركاب أفلاطون متعلمين منه العلم و الحكمة بطريق المباحثة. راجع: كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، ١/١٢١٠.

<sup>٧٩</sup> - الرواقيون: هم الذين حضروا مجلسه وجلسوا في الرواق واقتبسوا أنوار الحكمة من عباراته وإشاراته. راجع: دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ١/١٤٤.

فإن معنى قولهم الفاعل لم يجعل الماهية ماهية، بل جعل الماهية موجودة هو أن الفاعل لم يجعل الماهية إياها، بل أحدث الوجود فيها. فاتصفت بالوجود فليس معنى جعلها موجودة إلا جعلها متصفة بالوجود بإحداث الوجود فيها.

ولا خفاء أن ذات الاتصاف حينئذ لم يترتب على الجعل إلا عند توسطه بين أمرين، هما الماهية والوجود بإحداث الثاني لا ابتداء<sup>٨٠</sup>.

وتعلق الجعل بذات الاتصاف بهذا المعنى لا يستلزم صحة تعلقه بنفس الماهية ابتداء من غير اعتبار شيء آخر معها. فلا يلزمهم القول بتعلق الجعل بنفس ماهية الاتصاف ابتداء مجردا عن توسطه بين أمرين. وكلما كان كذلك لم يتجه قوله "فالحق أن لا يهرب عنه أولا"، إلخ. فاتضح أن الحق أن الجعل لا يتعلق بنفس الماهية ابتداء من غير اعتبار شيء آخر معها، كما أن الحق أن النفي لا يتسلط على نفس الماهية ابتداء من غير اعتبار نسبة شيء آخر معها. وبالله التوفيق وإليه المنتهى.

---

<sup>٨٠</sup> - في ل وع: بإحداث الثاني في الأول لا ابتداء.

## المبحث الثاني في كيفية عمل "لا" النافية للجنس

قد ثبت بدلالة الاستقراء أن "لا" النافية الداخلة على الجملة الاسمية إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنقيص عملت عمل "إن" لكونها نقيضتها ولازمة للأسماء لزومها. هذا مذهب الأخفش<sup>٨١</sup> والمبرد<sup>٨٢</sup> والأكثرين.

وأما مذهب سيويه فالمشهور عنه [ب10] أن "لا" إن كان اسمها مبنيا مثل: "لا رجل في الدار" فلا تعمل إلا في الاسم خاصة. قالوا لأنه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا صار دخلها عليه سبب بنائه مع قرينه منها استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها إعرابا، فيبقى على أصله من الرفع بالابتداء.

وقال ابن هشام في حاشية التسهيل والذي عندي أن سيويه يرى في "لا رجل" أن كلمة "لا" لا عمل لها أصلا، لا في الاسم ولا في الخبر، لأنها صارت جزؤ كلمة؛ ولهذا جعل النصب في "لا رجل ظريفا" كالرفع في "يا زيد الفاضل" لا على محل الاسم بعد "لا"، إنتهى.

وإذا لم يرد بها ذلك<sup>٨٣</sup> عملت عمل "ليس" عند الحجازيين أو أهملت عند تميم والأولى تسمى النافية للجنس والتبرئة. والثانية تسمى المشبهة بـ"ليس" والحجازية والتميمية.

<sup>٨١</sup> - هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي، المعروف بالأخفش الأوسط (أبو الحسن). نحوي، لغوي، عروضي، مات سنة ٢١٥/٨٣٠. راجع: معجم المؤلفين، ٢٣١/٤.

<sup>٨٢</sup> - هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد: إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، مات سنة ٢٨٦/٨٩٩. راجع: الأعلام للزركلي، ١٤٤/٧.

فالنافية للجنس على سبيل التنقيص الداخلة على المبتدأ والخبر لا تعمل فيهما عمل "إن" إلا إذا كانا نكرتين والأولى متصلة بها؛ فإن كان اسمها مضافا أو مشبها به، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه كان معربا منصوبا نحو: "لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ، ولا حسنا فعله مذموماً، ولا طالعا جبلا حاضرٌ، ولا خيرا من زيد عندنا" وإن كان مفردا بني على ما ينصب به.

قال ابن هشام في المغني قيل: "لتضمنه معنى من الاستغرافية وقيل لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر"<sup>٨٤</sup>، انتهى.

وفي أوضح المسالك وشرحه قيل علة البناء فيه تضمن معنى "من" الاستغرافية بدليل ظهورها في قوله:

فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال ألا، لا من سبيل إلى هند<sup>٨٥</sup>

واختار هذا القول ابن عصفور وعلمه بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل والبناء للتضمن كثير، واعترض ابن الضائع<sup>٨٦</sup> بأن المتضمن لمعنى "من" إنما هو لأنفسها لا الاسم بعدها وقيل: علة البناء تركيب الاسم مع الحرف كما في تركيب

<sup>٨٣</sup> - في هامش م: أي: نفي الجنس على سبيل التنقيص سواء لم يرد بها نفي الجنس أصلا، بل نفي الوحدة أو أريد بها نفي الجنس لكن لا على سبيل التنقيص، بل على سبيل الظهور فالأول نحو "لا رجل قائما بل رجلان" والثاني نحو "لا رجل قائما".

<sup>٨٤</sup> - راجع: مغني اللبيب، ١/ ٢٣٨.

<sup>٨٥</sup> - البيت من الطويل وقائله لم يسم. راجع: شرح التصريح ١/ ٢٣٩؛ وأوضح المسالك ١/ ٢٨١، وتخليص الشواهد، ص: ٣٩٦، وشرح التسهيل ٢/ ٥٤.

<sup>٨٦</sup> - في م: ابن الصائغ.

الاسمين [١١] كـ"خمسة عشر"، هذا قول سيبويه والجماعة ويؤيده أنهم إذا فصلوا أعربوا فقالوا "لا فيها رجل ولا امرأة، انتهى.

أقول: وفيما اعترض به ابن الضائع<sup>٨٧</sup>: على ابن عصفور<sup>٨٨</sup> نظر، فإن فائدة "من" الاستغرافية التنصيص على العموم في نحو "ما جائي من رجل"، وتوكيد العموم في نحو "ما جائي من أحد أو من ديار" كما صرح به ابن هشام وغيره.

والعموم سواء كان هو المنصوص عليه أو كان<sup>٨٩</sup> المؤكد هو العموم الجنس الذي هو مدخول "لا" لأفراده من حيث إنه محكوم عليه بنفي الخبر عنه.

ولا خفاء أن العموم وصف للجنس، وكون العموم منصوصا عليه أو مؤكدا وصف للعموم ووصف الوصف وصف، فهو معنى يوجد في مدخول "لا"، لا في "لا" فهو المتضمن له، لا "لا".

وأما ما نسب إلى سيبويه والجماعة إن أرادوا به التركيب الحقيقي ففيه أن المعنى في نحو "لا رجل في الدار" على نفي الحصول في الدار على جنس الرجل الذي هو اسم "لا"، لا على الإثبات الحصول في الدار للمبتدأ الذي هو مجموع "لا رجل"، لكنهم قالوا: "إن مجموع "لا رجل" عنده مبتدأ و"في الدار" خبره، فيلزم أن يكون

<sup>٨٧</sup> - هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيلي، المعروف بابن الضائع (أبو الحسن) نحوي، مات سنة ١٢٨١/٦٨٠. راجع: معجم المؤلفين، ٢٢٤/٧.

<sup>٨٨</sup> - هو هبة الله بن صدقة بن هبة الله بن ثابت ابن عصفور الإزجي، الصائغ. فاضل بغدادي. تعلم في كبره، وخرج مجاميع، مات سنة ١١١٥/٥٩١. راجع: معجم المؤلفين، ١٣٩/١٣.

<sup>٨٩</sup> - "كان" ساقطة من ع.

مجموع "لا رجل" محكوما عليه بـ"في الدار"، فتصير القضية معدولة، لكن المعنى على السلب؛ وإن أرادوا به ما يشبه التركيب في عدم الانفصال، أي أنها لعدم انفصالها عن اسمها لاشتراطهم كون اسمها نكرة متصلة بها شبيهه<sup>٩٠</sup> بخمسة مع عشرة في عدم انفصالها عن عشرة فتوجيههم لبناء الاسم له وجه؛ لكن فيه أنه لا يصدق على مجموع "لا رجل" حد المبتدأ على أن الحكم على مجموع "لا" مع الاسم لكونه مبتدأ يشعر بربط الخبر به، مثل ربطه بالمبتدأ المعدول، وعدم التركيب الحقيقي [ب ١١] يقتضي سلب الربط فتنافيا.

ومقتضى كلام ابن هشام في المغني على طبق ما سبق عنه نقله في حاشية التسهيل هو أن لا عند سيويوه مركبة مع اسمها تركيبا حقيقيا مثل تركيب خمسة عشر حيث قال: "والذي عندي أن سيويوه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضا، لأن جزؤ الشيء لا يعمل فيه. وأما "لا رجل ظريفا" بالنصب؛ فإنه عند سيويوه مثل "يا زيد الفاضل" بالرفع" انتهى.

وحينئذ فوجه عدم عملها لا في الاسم ولا في الخبر ظاهر كما قال؛ لكن الذي نقله الشمني<sup>٩١</sup> عن سيويوه حيث قال: "قال سيويوه وإنما ترك التنوين في معمولها لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كـ"خمس عشرة" انتهى.

<sup>٩٠</sup> - فيل : شبيهه.

<sup>٩١</sup> - هو أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى بن محمد بن خلف الله التميمي، الداري القسطنطيني الأصل، ويعرف بالشمني (نقي الدين أبو العباس) مفسر، محدث، فقيه، أصولي متكلم، نحوي، مات سنة ١٤٦٨/٨٧٢. راجع: معجم المؤلفين، ١٤٩/٢.

يدل على أن "لا" عاملة في الاسم عنده حيث أضاف المعمول إلى ضميرها أولاً وأُسند عملت إلى ضميرها. ثانياً وهو دليل على أنها ليست مركبة مع اسمها تركيباً حقيقياً؛ ولم يصير المجموع كلمة واحدة كما يشير إلى ذلك قوله بمنزلة اسم واحد حيث لم يقل اسماً واحداً ولو كانت مركبة مع اسمها تركيباً حقيقياً لما جاز أن يعمل في الاسم لما قال ابن هشام لكنه صرح بعملها فيه، فلا يكون مركباً معها تركيباً حقيقياً، وعلى هذا فالقول بأن مجموع "لا رجل" مبتدأ مشكل صناعة ومعنى كما مر آنفاً؛ اللهم إلا أن يقال معنى قول سيبويه "لا رجل" مرفوع المحل بالابتداء هو أن رجل الواقع بعد "لا" مرفوع المحل بالابتداء، لا أن مجموع "لا رجل" هو المبتدأ ويكون فائدة التعبير بـ"لا رجل" حينئذ هي التنبيه على ارتفاع الخبر<sup>٩٢</sup> وإن لم يكن بـ"لا" التبرئة بل بكونه خبر المبتدأ، لكن حمله عليه إنما هو من حيث إنه واقع بعد "لا" النافية للجنس، أي أنه مربوط بالمبتدأ بالنفي لا بالإيجاب. ويقرب إلى ذلك ما ذكره المولى الجامي<sup>٩٣</sup> - قدس سره - في شرح قول ابن الحاجب<sup>٩٤</sup>: "أو [١٢١] بمعنى "إلى أن" أو "إلا أن" ما نصه، أي بشرط أن يكون بمعنى "إلى" أو "إلا" الداخلتين على "أن" المقدرة بعدها إلا أن<sup>٩٥</sup> "أن" داخل في مفهومها أيضاً" إنتهى.

<sup>٩٢</sup> - في ل : على أن ارتفاع الخبر.

<sup>٩٣</sup> - هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الشيرازي، المشهور بالجامي (نور الدين، أبو البركات) عالم مشارك في العلوم العقلية والنقلية، مات سنة ١٤٩٢/٨٩٨. راجع: معجم المؤلفين، ١٢٢/٥.

<sup>٩٤</sup> - هو المظفر بن الفضل بن يحيى بن عبد الله العلوي، الحسيني، الموصلية (أبو علي، ابن حاجب الدار) فاضل، مات سنة ١٢٥٨/٥٦٥. راجع: معجم المؤلفين، ٣٠٠/١٢.

<sup>٩٥</sup> - في ع : لأن أن.

وأما خبرها فمعرب مرفوع واجب الذكر إذا لم يعلم إجماعاً من تميم وغيرهم، لأن من شروط الحذف وجود دليل حالي أو مقالي إذا كان المحذوف أحد ركني الجملة كما إذا كان المحذوف الجملة بأسرها على ما صرح به ابن هشام في المغني؛ ثم قال: "ولا اشتراط الدليل فيما تقدم كان مردوداً قول جماعة أن بني تميم لا يثبتون خبر "لا" التبرئة وإنما ذلك عند وجود الدليل. وأما نحو {لا أحد أغير من الله} <sup>٩٦</sup>، وقولك مبتدأ من غير قرينة "لا رجل يفعل كذا" فإثبات الخبر فيه إجماع" <sup>٩٧</sup> إنتهى. قال التنقي الشمني: "يعني من التميميين وغيرهم" إنتهى. ومما أثبت فيه الخبر قوله ﷺ: {لا شيء أغير من الله} <sup>٩٨</sup>، وقوله ﷺ: {لا أحد أحب إليه المدح من الله، ولا أحد أحب إليه العذر من الله} <sup>٩٩</sup>، وقوله: {لا أحد أصبر على أذى سمعه من الله} <sup>١٠٠</sup>، وقوله: {من كان لا شيء أحب إليه من الله ورسوله} <sup>١٠١</sup>، وقوله: {لا فقر أشد من الجهل، ولا مال أعود من العقل، ولا وحدة أوحش من العجب} <sup>١٠٢</sup> ولا مظاهر أوثق من المشاورة} <sup>١٠٣</sup>، وقول الشاعر:

<sup>٩٦</sup> - راجع: مسلم، كتاب التوبة، ص: ١١٢٨، رقم: ٢٨٠٤.

<sup>٩٧</sup> - في ل: فإثبات فيه إجماع؛ راجع: مغني اللبيب، ٦٠٤/٢.

<sup>٩٨</sup> - راجع: مسلم، كتاب التوبة، ص: ١١٠٥، رقم: ٢٧٦٢.

<sup>٩٩</sup> - راجع: مسلم، كتاب التوبة، ص: ١١٠٤، رقم: ٢٧٦٠، وسنن الترمذی، الدعوات: ٥٤٢/٥، رقم:

٣٥٣.

<sup>١٠٠</sup> - راجع: مسلم، كتاب التوبة، ص: ١١٠٤، رقم: ٢٧٦٠.

<sup>١٠١</sup> - راجع: المعجم الصغير، ٣٢/٢، رقم: ٧٦٨.

<sup>١٠٢</sup> - في ل: لا مال أعود من عقل وحدة أحوش من العجب.

<sup>١٠٣</sup> - راجع: المعجم الكبير، ٦٨/٣، رقم: ٢٦٨٨.

وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوَلَدَانِ مَصْبُوحٌ<sup>١٠٤</sup>

وأما إذا علم فحذفه كثير عند أهل الحجاز وقد يثبتونه؛ وأما بنو تميم وطي فلا يثبتونه بمعنى أنهم يلتزمون حذفه إما على الإطلاق أو إذا كان مرفوعا خاصة.

قال ابن هشام في أوضح المسالك: "وإذا علم، أي الخبر فحذفه كثير نحو ﴿فَلَا فَوْتَ﴾<sup>١٠٥</sup> ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾<sup>١٠٦</sup> ويلتزمه التميميون والطائيون"<sup>١٠٧</sup> انتهى. قال في شرح أوضح المسالك: [ب12] "هذا نقل ابن مالك<sup>١٠٨</sup>؛ ونقل ابن خروف<sup>١٠٩</sup> عن بني تميم: "أنهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه" انتهى.

فإن قلت: القول بالتزام حذف الخبر مطلقا أو مقيدا بكونه مرفوعا مشكل، لأن التزام الحذف لا يكفي فيه مجرد القرينة، بل لا بد مع القرينة من وجود شاغل لحيزه، وهم يقولون "لا مال ولا أهل" مثلا، وظاهر أن المحذوف فيهما وفي أمثالهما لا شاغل لحيزه.

---

<sup>١٠٤</sup> - البيت من البسيط وهو لحاتم بن عبد الله الطائي، وصدره "وَرَدَّ جَارِزُهُمْ خَرْفًا مُصَرَّمَةً". راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ١١٣/٢.

<sup>١٠٥</sup> - اقتباس من سورة سبأ، الآية: ٥١.

<sup>١٠٦</sup> - اقتباس من سورة الشعراء، الآية: ٥٠.

<sup>١٠٧</sup> - راجع: أوضح المسالك، ٢٩/٢.

<sup>١٠٨</sup> - هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، الأندلسي، الجياني (جمال الدين، أبو عبد الله) نحوي، لغوي، مات سنة ١٢٧٢/٦٧٤. راجع: معجم المؤلفين، ١٠/٢٣٤.

<sup>١٠٩</sup> - هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، ابن خروف، أبو الحسن: النحوي، عالم بالعربية، أندلسي، من أهل إشبيلية، مات سنة ١٢١٢/٦٠٩. راجع: الأعلام للزركلي، ٤/٣٣٠.

قلت على وجوب تقدير وجوب<sup>١١٠</sup> أن يكون مع القرينة الشاغل للحيز فيما هو واجب الحذف، نختار نقل ابن خروف الذي هو ظاهر كلام سيوييه، ولا إشكال، وذلك لأن كل ما يصح فيه تقدير موجود مطلقا من غير تقييد بظرف، فلا بد أن يوجد ثم ما يكون شاغلا لحيز المحذوف كالاستثناء في نحو قوله ﷺ: {لا شفاء إلا شفاؤك}<sup>١١١</sup> و{لا عيش إلا عيش الآخرة}<sup>١١٢</sup> وأمثالهما، فلم يلتزم حذفه لمجرد القرينة، وكل ما لا يصح فيه تقدير موجود مطلقا، بل مقيد<sup>١١٣</sup> بظرف فهو جائز إظهاره، فانتفاء الشاغل لحيزه غير مضر "ولا مال ولا أهل" من هذا القبيل، فإنه لا يصح فيهما تقدير موجود مطلقا ضرورة أن مالا ما وأهلا ما موجود، فلا بد من تقييده بنحو له أو ثمة أو غير ذلك مما تدل عليه القرينة الحالية أو المقالية، ومن قال بنقل ابن مالك فعلية البيان في ذلك.

وإذا تقرر هذا فاعلم أن ما ذكره العلامة الزمخشري<sup>١١٤</sup> في مفصله من قوله: "وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلا إن أراد أنهم لا يذكرونه علم أو لم يعلم. فهو من الجماعة الذين رد عليهم ابن هشام بأن عدم إثباتهم الخبر إنما هو عند

١١٠ - في ل وع: قلت على تقدير وجوب.

١١١ - راجع: مسلم، كتاب السلام، ص: ٩٠٢، رقم: ٢١٩١.

١١٢ - راجع: مسلم، كتاب الجهاد، رقم: ١٨٠٥، والترمذي، المناقب: ٦٩٤/٥، رقم: ٣٨٥٧.

١١٣ - في ل وع: مقيدا.

١١٤ - هو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، الزمخشري (أبو القاسم، جار الله) مفسر، محدث، متكلم، نحوي، لغوي، بياني، أديب، ناظم، ناثر، مشارك في عدة علوم، مات سنة ١١٤٤/٥٣٨. راجع: معجم المؤلفين، ١٨٦/١٢.

الدليل<sup>١١٥</sup> على حذفه لا مطلقا [١٣١] ومما يوضح الرد عليه ما نسبته في مفصله إلى حاتم<sup>١١٦</sup> من قوله:

وَلَا كَرِيمٍ مِّنَ الْوَلَدَانِ مَصْبُوحُ

فإن "مصباح" مما لو حذف لا يعلم، وهذا البيت إن لم يصح نسبته إلى حاتم، فنأقل الإجماع على إثباتهم الخبر مثبت ونأقل عدم الإثبات ناف، والمثبت مقدم على النافي على ما هو مقرر في محله وإن صح نسبته إليه، فهو دليل على أنهم يذكرون الخبر إذا لم يُعلم كالحجازيين على ما مر عن ابن هشام من أن إثبات الخبر إجماع إذا لم يُعلم، أي من التميميين وغيرهم كما صرح به الشمني، فتأويل الزمخشري البيت في مفصله بقوله وقول حاتم:

وَلَا كَرِيمٍ مِّنَ الْوَلَدَانِ مَصْبُوحُ

يحتمل أمرين: أحدهما أن يُترك فيه طائية إلى اللغة الحجازية، والثاني أن لا يجعل مصبوحا خبرا، ولكن صفة محمولة على محل "لا" مع المنفي<sup>١١٧</sup> انتهى؛ مما لا داعي إليه ضرورة أنهم ما صرحوا بأن لا تثبت الخبر لـ"لا" التبرئة في كلامنا أصلا عُلِمَ أو لم يُعلم. وما يوجد في محل الخبر في لغتنا فهو نعت على المحل لا خبر، وإنما هم نطقوا بالتركيب فيما لم يعلم على نحو ما ينطق به الحجازي من ذكر ما يرى خبرا، والمعنى

<sup>١١٥</sup> - في ل : إنما عند الدليل.

<sup>١١٦</sup> - هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشر الطائي (أبو عدي) فارس، شاعر، جواد، جاهلي كان من أهل

نجد، وقدم الشام، مات سنة ٥٧٥ م. راجع: معجم المؤلفين، ١٧٣/٣.

<sup>١١٧</sup> - راجع: شرح المفصل، ١٠٥/١.

على الخبرية في جميع موارد استعماله، فإن معنى البيت مثلاً نفي المصبوحة عن جنس الكريم من ولدان، لا نفي الوجود عن جنس الكريم من ولدان<sup>١١٨</sup> الموصوف المصبوحة وإن كان مستلزماً له، وكذلك المعنى في نحو قول النبي الحجازي صلى الله عليه وسلم: {لا أحد أغير من الله}<sup>١١٩</sup> نفي الأغيرية من الله<sup>١٢٠</sup> عن أحد لا نفي الوجود عن أحد الموصوف بالأغيرية من الله وإن كان مستلزماً له<sup>١٢١</sup> وهو ظاهر، وقس عليهما أمثالهما. فظهر أن المعنى على الخبرية في اللغتين فمن استقراء كلامهم؛ ونقل عنهم أنهم لا يثبتونه أصلاً إن سمع هذا البيت أو نحوه منهم فحكمه عليهم حينئذ بأنهم [ب13] لا يثبتونه أصلاً، لا على الحجازيين مع اتحاد المعنى في اللغتين تحكّمٌ ببحث<sup>١٢٢</sup>. وإن لم يسمع فهذا البيت دليل على نقص<sup>١٢٣</sup> استقراءه وحجة على فساد حكمه الكلي؛ ونقله لا ينتهز حجة لتأويل البيت على أنه اعترض في شرح أوضح المسالك على من قال: "إن الفرزدق<sup>١٢٤</sup> غلط في قوله "وإذ ما مثلهم بشر" بنصب مثلهم مع تقدمه على الاسم، لأنه تميمي لم يعرف شرط عمل ما عند

١١٨- "لا نفي الوجود عن جنس الكريم من ولدان" ساقطة من ع.

١١٩- راجع: مسلم، كتاب التوبة، ص: ١١٢٨، رقم: ٢٨٠٤.

١٢٠- في ل : من الله تعالى.

١٢١- "وكذلك المعنى في نحو قول النبي الحجازي ﷺ: {لا أحد أغير من الله} نفي الأغيرية من الله عن أحد لا نفي الوجود عن أحد الموصوف بالأغيرية من الله وإن كان مستلزماً له" ساقطة من ع.

١٢٢- في ع : بحث.

١٢٣- في ل : على نقل.

١٢٤- هو همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية ابن عقّال بن مُجَدِّ بن سفيان بن مجاشع بن دارم التميمي، المعروف بالفرزدق، لقب بالفرزدق لجهامة وجهه وغلظه. (أبو فراس) شاعر، من أهل البصرة عظيم الأثر في اللغة والأخبار، كان شريفاً في قومه، ولد ٧٢٨/١١٠. راجع: معجم المؤلفين، ١٣/١٥٢.

الحجازيين، فقصد أن يتكلم بلغة الحجازي فغلط فيها<sup>١٢٥</sup> انتهى بقوله: "وفيه نظر فإن العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قاله سيوييه" انتهى.

فإن تم هذا، فالبيت مما لا يحتمل الإحتمال الأول أصلاً، وإن أراد أنهم لا يذكرونه إذا علم فظاهر أنه لا حجة فيه لتأويل البيت بل فيه حجة لعدم تأويله، وإن أراد أنهم يلتزمون حذفه لأن الخبر عندهم لا يكون إلا عاماً، والعام يدل عليه النفي فهو محذوف دائماً لوجود الدليل، وأما ما يذكر مما يرى<sup>١٢٦</sup> أنه خبر خاص<sup>١٢٧</sup> كـ"مصبوح" في البيت؛ فهو إما خروج إلى اللغة الحجازية أو نعت على المحل، فالإحتمال الأول فيه ما مر من أن الناقل إن سمع هذا البيت فحكمه على أحد<sup>١٢٨</sup> القبيلتين بالحذف دون الأخرى مع أن المعنى واحد فيهما تحكم وإن لم يسمع فاستقرأه ناقص، فالبيت حجة عليه.

وأما الإحتمال الثاني ففيه التزام تقدير ما لا يحتاج إليه المعنى من غير ضرورة، بل تقدير ما يُخرج الكلام عن إفادة المعنى المقصود بمنطوقه لأن المعنى في البيت كما مر على نفي المصبوحة عن جنس الكريم من الولدان الموصوف بالمصبوحة<sup>١٢٩</sup> وإن كان<sup>١٣٠</sup> مستلزماً له على<sup>١٣١</sup> تقدير التزام حذف الخبر العام يكون التقدير في البيت

١٢٥ - راجع: أوضح المسالك، ٢٨٢/١.

١٢٦ - في ل : ما يرى.

١٢٧ - في ل : أنه جزئ خاص.

١٢٨ - في ل : أحدي.

١٢٩ - "عن جنس الكريم من الولدان الموصوف بالمصبوحة" ساقطة من ع.

١٣٠ - في ل : كانت.

١٣١ - في ل : وعلى؛ وفي ع : عن.

"لا كريم من الولدان مصبوح"، موجود والمستفاد منه [١٤١] المعنى الثاني لا الأول، والمقصود هو الأول لا الثاني؛ وهذا الإحتمال هو الظاهر من الشق الأول من شقي تقدير المولى الجامي لكلام ابن الحاجب حيث قال: "ويحذف خبر "لا" هذه حذفاً كثيراً إذا كان الخبر عاماً كـ "الموجود" و "الحاصل" لدلالة النفي عليه، نحو لا إله إلا الله، أي لا إله موجود إلا الله. وبنو تميم لا يثبتونه، أي لا يظهرون الخبر في اللفظ. لأن الحذف عندهم واجب أو<sup>١٣٢</sup> المراد أنهم لا يثبتونه أصلاً لا لفظاً ولا تقديراً، فيقولون معنى قولهم "لا أهل ولا مال" انتفى الأهل والمال فلا يحتاج إلى تقدير الخبر؛ وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبراً في مثل "لا رجل قائم" على الصفة دون الخبر "إنتهى".

وقد عرفت ما فيه من ارتكاب حذف ما لا يحتاج إليه المعنى مع أن الأصل عدم الحذف؛ ومما يوضح ذلك أن ابن الحاجب رد على سيبويه في قوله: "بأن مثل "لا أباً له ولا غلامي له" مضاف بقوله وليس بمضاف لفساد المعنى<sup>١٣٣</sup> انتهى. وقال -قدس سره- في تقديره: "وليس أي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى. المراد المفاد بهما على تقدير الإضافة وهو نفي بثبوت جنس الأب أو الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج إلى تقدير خبر. وهذا المعنى يفسد من وجهين على تقدير الإضافة:

<sup>١٣٢</sup> - في ع : و .

<sup>١٣٣</sup> - راجع: شرح الرضي على الكافية، ١٧٩/٢ .

أما أولاً فلأن معنى هذا التركيب على تقدير الإضافة لا أباه ولا غلاميه<sup>١٣٤</sup>، وهذا لا يتم إلا بتقدير خبر<sup>١٣٥</sup> أي لا أباه موجود ولا غلاميه موجودان.

وأما ثانياً فلأن المراد نفي بثبوت جنس الأب والغلامين له لا نفي الوجود عن أبيه المعلوم أو غلاميه المعلومين "انتهى".

فجعل ارتكاب الحذف مع عدم احتياج المعنى إليه في الوجه الأول وعدم إفادة المعنى المقصود في الوجه الثاني رداً على سيبويه ومثلهما [ب14] موجود في البيت وأمثاله. فإن معنى البيت لا يحتاج إلى تقدير محذوف والمعنى المقصود يفوت بتقدير العام وإن استلزم المقصود هنا دون المثالين.

وأما الشق الثاني ففيه بحث:

أما أولاً فلأن "لا" لو كانت بمعنى "انتفى" كان المعنى على ربط السلب لا على سلب الربط لكن التالي باطل، لأن المعنى على كونها حرفاً نافياً للخبر المذكور عن الاسم "لا" على ربط الانتفاء بالاسم الموصوف بما يرى خبراً؛ فالمقدم مثله فليست بمعنى "انتفى" لا أصالة ولا نيابة لا عند وجود الدليل على حذف الخبر ولا عند عدمه فلا داعي إلى إخراج الكلمة عن أصلها؛ ودعوى أنهم لا يثبتونه أصلاً حتى

<sup>١٣٤</sup> - في ل : على تقدير لا أباه ولا غلاميه.

<sup>١٣٥</sup> - في ل : لا يتم بتقدير خبر.

إذا وجد ما يرى خبراً<sup>١٣٦</sup> في مثل "لا رجل قائم" مما لو حذف لم يعلم يجعل نعتاً على المحل.

وأما ثانياً فالأنه يلزم أن يكون المستثنى في نحو "لا أحد فيها إلا زيد" واجب النصب، لأن التقدير حينئذ انتفى أحد فيها إلا زيد؛ والمعنى حينئذ على ربط الانتفاء بـ"أحد" فيها لا على نفي ربط الحصول فيها بأحد عنه فيكون الاستثناء في كلام تام موجب فيجب نصبه مع أن المختار هو الرفع والنصب جائز مرجوح وكذلك يلزم أن يكون المستثنى واجب النصب في نحو "لا إله إلا الله" لما مر آنفاً مع أن الرفع هو الواجب ويمتنع النصب كما سيجيء بيانه إن شاء الله.

وأما ثالثاً فلما أورده عليه<sup>١٣٧</sup> تلميذه اللاري<sup>١٣٨</sup> - رحمه الله - حيث قال: "فيكون حينئذ "لا" من أسماء الأفعال وزيفه المصنف يعني ابن الحاجب بأن اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة. قال: "ولا يخفى أن نصب الاسم بعدها يدل أيضاً على فساد هذا القول" انتهى. قيل عليه: "ولم يلتفت الشارح<sup>١٣٩</sup> إلى تزييفه، لأنه يجوز أن تكون نائبة<sup>١٤٠</sup> لـ"انتفى" كناية "يا" مكان أدعوا ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها" انتهى.

وفيه [١٥١] بحث:

١٣٦ - في ع : خبر .

١٣٧ - في ل : أورده عليه .

١٣٨ - هو عبد عبد الغفور اللاري، الحنفي، نحوي، مات سنة ١٥٠٦/٩١٢ . راجع: معجم المؤلفين، ٢٦٩/٥ .

١٣٩ - في هامش م : القائل هو عصام الدين إبراهيم ابن محمد بن عرب شاه الإسفرايني .

١٤٠ - في ل : نائبا .

أما أولا فلما عرفت أن لا باقية على حرفيتها حين إثبات الخبر لعدم الدليل وحين حذفه لوجود الدليل، وكلما كان كذلك فهي ليست بمعنى "انتفى" لا أصالة ولا نيابة؛ لأن المعنى كلما مر على سلب الربط لا على ربط السلب.

وأما ثانيا فلأن الاستثناء في نحو "لا أحد فيها إلا زيد" إن كان من ضمير "انتفى" المقدر الذي نابت عنه لا المميز بالنكرة التي بعدها كان المستثنى مفرغا في الإيجاب كما في نحو "قرأتُ إلا يوم كذا" فعلى تقدير استقامة المعنى هنا استقامته في "قرأتُ إلا يوم كذا" كان الواجب فيه رفع المستثنى، لأن المستثنى منه هنا لكونه فاعلا مرفوع لكن المستثنى في نحو هذا المثال مختار البدل جائز النصب جوازا مرجوحا وإن كان من أحد<sup>١٤١</sup> لزم أن يكون المستثنى واجب النصب سواء كان "لا" نائبة عن "انتفى" استتر فيه الضمير أولم يستتر أو بمعنى "انتفى" أصالة استكن فيه الضمير أولا.

أما إذا لم يستكن فيه الضمير فلأن الكلام موجب والمستثنى منه مذكور، وكلما كان كذلك فالمستثنى فيه واجب النصب.

وأما إذا استكن فيه الضمير فلذلك<sup>١٤٢</sup> ولكونه مستثنى مما يجب نصبه أعني التمييز، وكلما كان كذلك كان النصب واجبا إما على الاستثناء أو على الإبدال؛ وإن كان من الضمير المستتر في "لا" لكونها بمعنى "انتفى" أصالة لزم أيضا أن يكون المستثنى واجب النصب، لأن الكلام موجب والمستثنى منه مذكور حكما مع أن النصب كما عرفت جائز مرجوح والرفع هو المختار؛ وكذلك يلزم في "لا إله إلا الله"

<sup>١٤١</sup> - في ل : من لوم أحد.

<sup>١٤٢</sup> - في ل : فكذلك.

إذا جعل الاستثناء من "إله" كما هو المشهور أو من الضمير المستتر في "لا" التي بمعنى "انتفى" أصالة أن يكون المستثنى [ب15] واجب النصب، لأنه أيضا واقع بعد كلام تام موجب، لأن التقدير حينئذ انتفى "إله إلا الله" أو انتفى هو "إله إلا الله" وأيا ما كان فالحكم فيه يربط الانتفاء لا بنفي الارتباط؛ وكلما كان كذلك كان كلاما موجبا، والمستثنى منه مذكور حقيقة<sup>١٤٣</sup> أو حكما فيكون تاما أيضا؛ فيلزم وجوب نصب المستثنى لكن المستثنى في "لا إله إلا الله" كما أنه يمتنع نصبه سماعا، بل وقياسا أيضا كما سيحيى بيانه في "المبحث السابع" إن شاء الله تعالى؛ كذلك يمتنع نصبه باعتراف هذا القائل حيث قال في قول ابن الحاجب والشارح -قدس سره-: "وإذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع يحمل ما نصه، أي يختار البدل على الموضع اختيارا فوق الاختيار في الحمل على اللفظ فيما لم يتعذر في كثير من المواضع"<sup>١٤٤</sup>، فإن النصب على الاستثناء ههنا كثيرا ما يكون ضعيفا لإيهامه البدل على اللفظ نحو "لا أحد فيها إلا زيدا" و"ما زيدٌ شيئا إلا شيئا". نعم، لا إيهام في "ما جائي من أحد إلا زيدا" وقد يفضى خوف الإيهام إلى امتناع النصب؛ ولهذا امتنع في "لا إله إلا الله" لأن إيهام البدل ههنا من اللفظ إيهام الكفر وبينه وبين<sup>١٤٥</sup> قصد التصريح بالتوحيد تناف انتهى.

<sup>١٤٣</sup> - في ل : حقيقة.

<sup>١٤٤</sup> - في ع : الموضع.

<sup>١٤٥</sup> - "وبين" ساقطة من ع.

فتوجيهه لامتناع النصب وإن كان غير وجيه لعدم اطراحه في نظائر هذا التركيب نحو قوله ﷺ: {لا شفاء إلا شفاؤك} <sup>١٤٦</sup> و{لا عيش إلا عيش الآخرة} <sup>١٤٧</sup> لكن الذي صرح به من امتناع النصب في "لا إله إلا الله" صحيح وسيأتي بيان في "المبحث السابع" على وجه مطرد في جميع مواد الجزئية إن شاء الله تعالى؛ فبطل القول بما يقتضي أن [١٦١] يكون منصوبا على سبيل الوجوب وبالله التوفيق في نيل كل مطلوب.

### إلحاق وتذييل في تأييد وتكميل

اعلم أنني لما استشكلت القول المنسوب إلى سيبويه، أعني قولهم علة البناء في نحو "لا رجل في الدار" تركيب الاسم مع الحرف كما في تركيب الاسمين كـ "خمس عشرة" ورأيت في <sup>١٤٨</sup> قول ابن هشام في المغني وغيره أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضا اتبعت <sup>١٤٩</sup> داعية الاطلاع على كتاب سيبويه، فبحثت عليه بدمشق الشام فلم أظفر به؛ ثم بعد الوصول إلى مصر بحثت عليه فظفرت به، فلما راجعته رأيت أن سيبويه يدل كلامه <sup>١٥٠</sup> في نحو عشرة مواضع على أنها عاملة في الاسم ورأيت أن كلامه ليس فيه نص على أن الاسم مركب مع "لا" تركيبا حقيقيا، فأحببت نقل

<sup>١٤٦</sup> - راجع: مسلم، كتاب السلام، ص: ٩٠٢، رقم: ٢١٩١.

<sup>١٤٧</sup> - راجع: مسلم، كتاب الجهاد، رقم: ١٨٠٥؛ سنن الترمذي، المناقب: ٦٩٤/٥، رقم: ٣٨٥٧.

<sup>١٤٨</sup> - "في" ساقطة من ل وع.

<sup>١٤٩</sup> - في ل وع : انبثعت.

<sup>١٥٠</sup> - في ع : يدل أن كلامه.

كلامه هنا بلفظه إزاحة للأوهام وإراحة للأفهام وإيضاحا للمرام<sup>١٥١</sup> وتحقيقا للمقام فنقول وبالله التوفيق.

قال إمام الفن سيوييه -رحمه الله تعالى وشكر سعيه- ما نصه: "هذا باب النفي بـ"لا" ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازم لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو "خمسة عشر"؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم وهو الفعل وما جرى<sup>١٥٢</sup> مجراه لأنها لا تعمل إلا في نكرة و"لا" و"ما" تعمل فيه في موضع ابتداء فلما خولف بها<sup>١٥٣</sup> عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بـ"خمسة عشر" فـ"لا" لا تعمل إلا في نكرة وكما أن "رُب" لا تعمل إلا في نكرة وكما أن "كم" لا تعمل في الخبر وفي الاستفهام [ب16] إلا في النكرة، لأنك لا تذكر بعد "لا" إذا كانت عاملة شيئا بعينه كما<sup>١٥٤</sup> لا تذكر ذلك بعد "رُب" وذلك لأن "رُب" إنما هي للعدد بمنزلة "كم" فخولف بلفظها حين خالفت أخواتها كما خولف "بأيُّهم" حين خالفت الذي وكما قالوا يا الله<sup>١٥٥</sup> حين خالفت ما فيه الألف واللام وسترى أيضا نحو ذلك إن شاء الله تعالى.

<sup>١٥١</sup> - في ل: وأيضا للمرام.

<sup>١٥٢</sup> - في م: جـرا.

<sup>١٥٣</sup> - "بها" ساقطة من ع.

<sup>١٥٤</sup> - في ع: فكما.

<sup>١٥٥</sup> - في م: بالله.

فجعلت وما بعدها كـ"خمسـة عشر" في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها كما قالوا: "يا ابنَ أمّ"، فهي مثلها في اللفظ وفي أن الأول عامل في الآخر، وخولف بـ"خمسـة عشر"، لأنها إنما هي خمسـة وعشـرة؛ فـ"لا" لا تعمل إلا في نكرة من قبـل أنـها جواب فيما زعم الخليل لقوله: "هل من عبد أو جارية"، فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة. واعلم أن "لا" و"ما" عملت فيه في موضع ابتداء كما أنك إذا قلت؛ "هل من رجل فالكلام في موضع اسم مرفوع مبتدأ، وكذلك: "ما من رجل" و"ما من شيء"، والذي يبنى عليه في زمان أو مكان ولكنك تضمـره وإن شئت أظهرته؛ وكذلك "لا رجل" و"لا شيء" إنما تريد لا رجل في مكان ولا شيء في زمان. والدليل على أن لا رجل في موضع مبتدأ وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة تميم قول العرب من أهل الحجاز: "لا رجل أفضل منك." وأخبرنا يونس<sup>١٥٦</sup> أن من العرب من يقول: "ما من رجل أفضل منك" كأنه<sup>١٥٧</sup> قال "ما رجل أفضل منك وهل رجل خير منك"<sup>١٥٨</sup> إلى هنا كلام سيبويه بلفظه -رحمه الله-.

ولا يخفى كونه صريحا في نحو عشرة مواضع يكون "لا" عاملة فيما يليها، وكلما كان كذلك لم يكن مركبا مع "لا" و"إلا" لما عملت [١٧١] فيه لما قال ابن هشام: "إن جزؤ الشيء لا يعمل فيه وإنما شبههما بـ"خمسـة عشر" في عدم انفصال أحدهما

---

<sup>١٥٦</sup> - هو يونس بن حبيب بالولاء، المعروف بالنحوي (أبو عبد الرحمن) أديب، نحوي، عالم بالشعر، عارف بطبقات شعراء العرب، من قرية الجبل على دجلة بين بغداد وواسط، وأخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم، وكانت له حلقة بالبصرة ينتابها طلاب العلم وأهل الأدب وفصحاء الأعراب ووفود البادية، وكان له في العربية مذاهب وأفيسة يتفرد بها، مات سنة ١٨٢/٧٩٨. راجع: معجم المؤلفين، ٣٤٧/١٣.

<sup>١٥٧</sup> - في ع: فإنه.

<sup>١٥٨</sup> - راجع: كتاب سيبويه، ٢٧٤/٢-٢٧٦.

عن الآخر فقط كما ذكرناه في الشق الثاني من الاستشكال، أعني قولنا: وإن أرادوا به ما يشبه التركيب في عدم الانفصال" إلخ. وذلك أنه قال فجعلت وما بعدها كـ"خمسـة عشر" في اللفظ فصرح بأن التشبيه إنما هو في اللفظ من حيث عدم الانفصال فقط، فأعطى حكمه اللفظي من حذف التنوين دون المعنوي من كون المجموع كلمة واحدة بسبب التركيب الحقيقي، ولهذا قال بعده متصلا به وهي عاملة فيما بعده دفعا لهذا الوهم وتنبهها على أن التشبيه إنما هو في اللفظ لا في المعنى.

ثم وقفت على شرح كتاب سيبويه للسيرافي<sup>١٥٩</sup> فرأيتُه نقل عن الزجاج<sup>١٦٠</sup> ما هو نص في ذلك حيث قال: "قال أبو إسحاق: وإنما شبهها بـ"خمسـة عشر"، يعني سيبويه، لأنها لا تفارق ما تعمل فيه كما أن خمسـة لا تفارق عشرة" انتهى. وهو صريح في أن التشبيه إنما هو في مجرد عدم الانفصال والمفارقة لا أنها مركبة مع "ما" بعدها تركيبا يصير المجموع به كلمة واحدة كـ"خمسـة عشر" كما يوضحه قوله، لأنها لا تفارق ما تعمل فيه" إلخ. فإنه صرح بكونها عاملة فيما بعدها لكنها لما لم تفارقه شبهها بـ"خمسـة عشر" في ذلك مع تحقق عملها فيه، وكلما انتفى التركيب الحقيقي انتفى كونها جزؤا من كلمة فانتفى المانع من عملها فيما بعدها؛ فظهر أنّ ظنّ ابن هشام في سيبويه أن "لا" عنده لا تعمل في الاسم أيضا إذا كان مفردا ظن لم يوافق ما قصده سيبويه.

---

<sup>١٥٩</sup> - هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (أبو سعيد) عالم مشارك في النحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقراءات والفرائض والحديث والكلام والحساب والهندسة، مات سنة ٣٦٨/٩٧٩. راجع: معجم المؤلفين، ٢٤٢/٣.

<sup>١٦٠</sup> - هو إبراهيم بن السري، بن سهل الزجاج (أبو إسحاق) النحوي، اللغوي، المفسر، مات سنة ٣١١/٩٢٣. راجع: معجم المؤلفين: ٣٣/١.

وأما ما نسب إلى سيبويه من أن الاسم المفرد مبني على ما [ب17] ينصب به وعلّة بنائه تركيب الاسم مع الحرف كما في تركيب الاسمين كـ "خمسة عشر" إن كان المراد به التركيب الحقيقي فقد ظهر فسادُه معنًى ونقلًا، وإن كان المراد به التشبيه الصوري في عدم الانفصال فهو وجهٌ صحيحٌ للبناء في حد ذاته ولكن في نسبته إلى سيبويه بحثٌ؛ فإنه قال: "إن "لا" تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين" إلخ.

وهو صريح في أنّها عاملة فيما بعدها بالنصب، ولكن بغير تنوين لما ذكره من التشبيه وأورده من النظائر إلا أن يُتكلف ويُحمل كلامه على أن المراد "فتنصبه" أي محلاً بغير تنوين لفظاً لكونه مبنيًا على الفتح، ولا يخفى ما فيه من التكلف فليراجع.

فإن قلت: أليس معنى قوله: "أن "لا" وما عملت فيه في موضع ابتداء؟.." إلخ. إن المجموع كلمة واحدة فيكون التركيب<sup>١٦١</sup> حقيقياً.

قلت: لا وذلك لأنه شبه "لا رجل" بقولك "هل من رجل" و"ما من رجل" وحكم على "ما من رجل" بأنه في موضع اسم مبتدأ كما حكم على "لا رجل" بأنه في موضع مبتدأ؛ ومن المعلوم أن قائلاً لم يقل بأن مجموع "هل من رجل" و"ما من رجل" مبتدأ وإنما المبتدأ هو النكرة المجرورة لفظاً بـ "من" الزائدة في سياق الاستفهام أو النفي المرفوعة محلاً بالابتداء، وإنما المراد والله أعلم أن نحو "لا رجل" يذكر كثيراً من غير ذكر ما هو خير؛ فرمما يوهم ذلك أنه لا حاجة إلى تقدير خبر في المعنى، فأراد أن يبين أن ترك الخبر لفظاً لا يدل على عدم الاحتياج [١٨١] إلى تقديره معنى في أن

<sup>١٦١</sup> - في ع : تركيباً.

"لا" <sup>١٦٢</sup> مع "ما" عملت فيه ليس تركيباً تاماً حتى يكون مستغنياً عن تقدير خبر وذلك لأن "لا" وما عملت فيه في موضع مبتدأ، أي ما عملت فيه "لا" مبتدأ في الأصل نَسَخَتْهُ "لا"، فهو في موضع مبتدأ؛ وكلما كان كذلك فلا بد له من خبر إن لم يذكر لابد من تقديره بإجماع التميميين والحجازيين، ولهذا احتج بلغة أهل الحجاز المظهرين للخبر على أن بني تميم التاركين لذكر الخبر لفظاً يقدرونه معنى حيث قال: "والدليل على أن "لا رجل" في موضع مبتدأ في لغة تميم".

قول العرب من أهل الحجاز "لا رجل أفضل منك" يعني أن إظهار أهل الحجاز الخبر في مثل التركيب الذي لم يُظهر فيه الخبر بنو تميم دليل على أن الخبر مقدر في لغة تميم مراد معنى، لأن المعنى المراد من التركيب المظهر فيه الخبر والمتروك فيه ذكره واحدٌ في اللغتين، وكلما كان كذلك كان الخبر مقدراً عند تميم ألبتة.

ولما كان الخبر المحذوف أمراً معلوماً بحسب القرائن الدالة على أنه من الظروف الزمانية أو المكانية حقيقة أو مجازاً، قال سيبويه: "والذي يبنى عليه في زمان أو مكان ولكنك تضمه وإن شئت أظهرته" <sup>١٦٣</sup>.

ولما كان تمثيل سيبويه للخبر المحذوف عند العلم به إذا شئت إظهاره وقع بقوله: "لا رجل في مكان ولا شيء في زمان"، قال ابن خروف أحد شراح كتاب سيبويه: "عن بني تميم إنهم لا [ب18] يظهرون خبراً مرفوعاً ويظهرون المجرور والظرف

<sup>١٦٢</sup> - في ع : فإن لا.

<sup>١٦٣</sup> - راجع: كتاب سيبويه، ٢/٢٧٥.

وهو ظاهر كلام سيبويه " انتهى. وقد مر نقله عن شرح المسالك وبالله التوفيق  
الهادي لكل سالك والحمد لله رب العالمين.

## المبحث الثالث في معنى الاستثناء

الاستثناء: هو إخراج ما هو<sup>١٦٤</sup> مُدخل في متعدد مذكور أو مقدر عنه في حكمه<sup>١٦٥</sup> "إلا" أو إحدى أخواتها، والمراد بالإخراج الدلالة على الخروج وبالإدخال الدلالة على الدخول؛ فالمعنى أنه الدلالة على خروج ما هو مدلول على دخول في متعدد، إلخ. فهو إعلام من المتكلمين<sup>١٦٦</sup> للسامع بأن ما دل المتعدد على دخوله فيه من المذكور بعد "إلا" أو إحدى أخواتها خارج عنه في نيته من حيث إنه محكوم عليه بحكم نفى أو إثبات.

قال في شرح أوضح المسالك عن الشاطبي<sup>١٦٧</sup> ومعنى إخراجه أن ذكره بعد "إلا" مبين أنه لم يُرد دخوله فيما تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لا أنه كان مرادا للمتكلم ثم أخرجه هذا حقيقة الإخراج عند أئمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذي لا يصح غيره، انتهى.

وتفصيل ذلك أن المستثنى في نحو "ما جائني أحد إلا زيد" مثلا مُدخل في المتعدد المذكور الذي هو "أحد" بلا شك بمعنى أنه مدلول على دخوله فيه من حيث هو هو، أي قبل الحكم المعتبر بعد الاستثناء لكونه فردا من أفرادها، لكن إدخاله فيه، أي الدلالة على دخوله فيه وفهمه عنه ليس مرادا للمتكلم؛ لأنه لم [١٩١] يقصد أن يحكم على "زيد" بنفي المجيء عنه كما يحكم على سائر أفراد أحد بذلك بعد

١٦٤ - "ما هو" ساقطة من ع.

١٦٥ - "في حكمه" ساقطة من ع.

١٦٦ - فيل وع: المتكلم.

١٦٧ - هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الغرناطي، المالكي الشهير بالشاطبي، (أبو إسحاق) محدث، فقيه أصولي، لغوي، مفسر، مات سنة ١٣٨٨/٧٩٠. راجع: معجم المؤلفين، ١/١١٨.

استثنائه، فاحتاج إلى لفظ يدل به السامع على مراده من أحد القابل لأن يراد به جميع أفرادها، وإن يراد به بعضها دون بعض لكونه موضوعاً للماهية من حيث هي هي على ما هو التحقيق في وضع أسماء الأجناس، وكانت لفظة "إلا" مما وضعها الواضع للدلالة على أن المذكور بعدها مما تناوله متعددٌ مذكورٌ أو مقدر ليس مراداً بالحكم الوارد على ذلك المتعدد، فجاء بـ"إلا" ذاكراً بعدها زيدا الذي لم يكن مقصوداً بالحكم على أحد بنفي المجيء ليخرج بها زيدا قبل الحكم عن أحد لئلا يتناوله بعد الحكم فيفوت غرضه. فإذا تم الكلام واعتبر انعقاد الحكم انصب العامل على القبيلتين انصباً واحدةً، فصار "أحد" في ضمن الأفراد التي هي ما عدا زيدا منفيًا عنه حصّةً من المجيء لوقوعه في سياق النفي و صار "زيد" مثبتاً له حصّةً من المجيء لوقوعه في سياق إلا المفيد<sup>١٦٨</sup> للإثبات فلم يبق أحدٌ بعد الحكم متناولاً لما بعد "إلا" كما كان متناولاً له قبل الحكم، وذلك لأن التناول إنما هو للماهية من حيث<sup>١٦٩</sup> هي هي، لا لخصّة من حصصها واحد الواقع في سياق النفي بعد الحكم حصّةً من أحد من حيث هو هو؛ والتناول للآخر لا للأول كما عرفت فلم يبق شاملاً لما بعد "إلا" فكما أن تناوله لما بعد "إلا" قبل الحكم من مقتضى وضعه اللغوي، كذلك عدم تناوله له بعد الحكم من مقتضى وضعه اللغوي. فإن الماهية لا بشرط شيء مع القليل قليلٌ ومع الكثير كثيرٌ ومع الموجب موجبٌ ومع المنفي منفيٌ؛ وقد قلنا إنه موضوع للماهية [ب19] من حيث هي هي، أي لا بشرط شيء هذا.

<sup>١٦٨</sup> - فيل وع: المفيدة.

<sup>١٦٩</sup> - "من حيث" ساقطة من ع.

قال صاحب التوضيح<sup>١٧٠</sup> في تنقيحه الاستثناء: هو المنع عن دخول بعض ما يتناوله صدر الكلام في حكمه بـ"إلا" وأخواتها؛ وقال في توضيحه: "وهذا تعريف تفردت به وهو أجود سائر التعاريف، لأن من قال هو إخراج بـ"إلا" وأخواتها إن أراد<sup>١٧١</sup> حقيقة الإخراج فممتنع؛ لأن الإخراج إما أن يكون بعد الحكم فيكون تناقضا والاستثناء واقع في كلام الله تعالى أو قبل الحكم، وحقيقة الإخراج لا يكون إلا بعد الدخول والمستثنى غير داخل في حكم صدر الكلام فيمتنع الإخراج من الحكم، وإنما المستثنى داخل في حكم صدر الكلام من حيث التناول، أي من حيث إنه يفهم المستثنى من صدر الكلام وضعاً والإخراج ليس من حيث التناول، لأن التناول بعد الاستثناء باقٍ؛ فعلم أن حقيقة الإخراج غير مرادة على أنهم صرحوا بأنه إخراج ما لولاه لدخل. فعلم أن المراد بالإخراج المنع عن الدخول مجازاً وهو غير مستعمل في الحدود، فالتعريف الذي ذكرته أولى<sup>١٧٢</sup> انتهى.

أقول: المراد لا هذا ولا ذاك ولا ذلك<sup>١٧٣</sup> أي لا أن الإخراج مجاز عن المنع ولا أن الإخراج من التناول من حيث هو هو، ولا أنه من الحكم بل المراد أنه الإخراج من التناول من حيث الحكم، أي من حيث إن المتعدد الذي يتناول ما بعد "إلا" محكوم عليه بحكم ما نفى أو إثبات. قوله: "فلا إخراج لأن التناول باقٍ بعد".

١٧٠ - أي: التفتازاني.

١٧١ - "إن أراد" ساقطة من ع.

١٧٢ - راجع: شرح التلويح على التوضيح، ٤٤/٢.

١٧٣ - "ولا ذلك" ساقطة من ع.

قلنا: إن أردتم أن التناول باقي بعد الحكم المعتبر بعد الاستثناء فهو ممنوع، لأن [٢٠١] التناول إنما هو لماهية المتعدد من حيث هي هي، لا لها من حيث ما؛ تصوير معروضة لأمر ما فإن الماهية مع كل عارض<sup>١٧٤</sup> مقابلة لها مع ضدها على ما هو مقرر في محله وأحد المتقابلين لا يصدق على الآخر، فإحدى الواقع في سياق النفي المحكوم عليه بنفي المجيء بعد إخراج زيد عنه بـ"إلا" صار معروضا للحكم بالنفي، فلا يشمل ما هو معروض للحكم بالإثبات أعني زيدا فالتناول بعد الحكم وضعاً منتفياً قطعاً.

وإن أردتم أن التناول باقي قبل اعتبار الحكم فهو مسلم ولا ضرر، فإن الواضع ما جعل "إلا" علامةً لانتفاء التناول لما بعدها إلا بعد الحكم، فإنه المحتاج إليه، فعدم انتفاء التناول قبل الحكم لا يضرنا بل لا يصح لغة وإلا لما احتيج إلى الاستثناء ولهذا قالوا هو إخراج ما لولاه لدخل، أي الدلالة على خروج ما لولاه لدخل، أي لدل الكلام على دخوله في الحكم.

فالمراد بالإخراج هو الإخراج على حقيقته لا المنع مجازاً، وذلك لأن حقيقة الإخراج المراد هنا هي الدلالة على خروج ما كان مدلولاً على دخوله كما مر وهو بهذا المعنى لا يتوقف إلا على حقيقة الإدخال بمعنى الدلالة على الدخول وهي متحققة فإن ذكر المستثنى منه المتناول لجميع أفرادها التي منها المستثنى إدخال له فيه بالمعنى المذكور فصح الإخراج على حقيقته من غير مانع.

---

<sup>١٧٤</sup> - في ل : مع كل ما عارض.

وأما تعريفه بأنه<sup>١٧٥</sup> المنع عن دخول، إلخ. فإن أراد به حقيقة المنع فهو ممتنع، لأن حقيقة المنع عن الدخول، أي الدلالة على كونه ممنوعا من الدخول لا يتحقق إلا بعد الإخراج، أي: الدلالة على كونه مخرجا [ب20] ضرورة أن ما لا يكون مخرجا، أي مدلولا على خروجه لا يكون ممنوعا، أي: مدلولا على ممنوعيته عن الدخول في الحكم لكن الإخراج الحقيقي عنده ممتنع أما قبل الحكم فلائنه لا إخراج حقيقيا وأما بعده فلائنه تناقض؛ فالمنع الحقيقي ممتنع، لأنه موقوف على الممتنع والموقوف على الممتنع ممتنع؛ وإن أراد به الإخراج مجازا إطلاقا للآزم على الملزوم، لأن المخرج قبل الحكم لئلا يدخل فيه بعد انعقاده ممنوع دخوله فيه بلا شك كان صحيحا؛ لكن المجاز مما يجب صيانة الحدود عنه فما ظنه واردا على القوم انقلب عليه، فانظر بعد ذلك إن أجود التعاريف ماذا، وبالله التوفيق في جعل أصنام الشبهات جذا<sup>١٧٦</sup>.

---

<sup>١٧٥</sup> - في ل : وأما تقريره بأن.

<sup>١٧٦</sup> - في ل: أصنام الشهباء جذا.

## المبحث الرابع

### في أن الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس

استدل القائلون به على ذلك بأن النقل من أئمة اللغة أنه كذلك، وهو المعتمد في إثبات مدلولات الألفاظ وبأنه لو لم يكن من النفي إثباتا لا يتم التوحيد بقولنا "لا إله إلا الله" لأن معناه حينئذ نفي الألوهية عن غيره تعالى فقط؛ والتوحيد إنما يتم بإثبات الألوهية له تعالى، ونفيها عمن سواه، واللازم باطل فكذا الملزوم، فالاستثناء من النفي إثبات وبالعكس، ومن لم يوافقهم على هذا، قال ليس الاستثناء من النفي إثباتا ولا من الإثبات نفيا لتحقيق الوسطة، وهي عدم الحكم فمقتضى الاستثناء بقاء المستثنى مسكوتا عنه غير محكوم عليه بنفي ولا إثبات.

وأجابوا عن الأول بأن كلام أهل العربية أنه من النفي إثبات مجاز تعبيرا [٢١١] عن اللازم وهو عدم الحكم بالنفي بالملزوم وهو الحكم بالإثبات كما أن العكس مجاز تعبيرا عن عدم الحكم بالثبوت بالحكم بالعدم، وعن الثاني بأن دلالة "لا إله إلا الله" على الإثبات بحسب عرف الشرع لا بحسب الوضع اللغوي.

أقول: الاستثناء إما مفسر بالإخراج على ما فسر القوم أو بالمنع على ما عرف به صاحب التوضيح كما مر مفصلا وأيا ما كان فهو من النفي إثبات وبالعكس قطعاً، لأن من المقرر أن النفي والإثبات نقيضان فكما لا يجتمعان كذلك لا يرتفعان لعدم الوسطة بين النقيضين. فإذا أخرج<sup>١٧٧</sup> شيء من أحدهما أو منع عن الدخول فيه دخل في الآخر بالضرورة وإلا لزم ارتفاع النقيضين، وهو محال؛ فإن ما يصح أن يخبر عنه وإن كان في نفس الأمر يصح أن يحكم عليه بنفي أو إثبات، وأن يسكت

---

<sup>١٧٧</sup> - في ل: خرج.

عنه<sup>١٧٨</sup> فلا يحكم عليه بشيء منهما، ولا يكون ذلك ارتفاع النقيضين. فإن ارتفاع النقيضين على ما مر في "المبحث الأول" عن السيد -قدس سره- أن يكون هناك نسبة متصورة لا يصدق إيجابها ولا سلبها فحيث لا يتصور نسبة كما في المسكوت عنه لم يتصور هناك إيجاب ولا سلب، فلا يكون ارتفاعا للنقيضين؛ لكن بعد النطق به والحكم عليه بالخروج عن حكم المستثنى منه أو بكونه ممنوع الدخول في حكم المستثنى منه لم يبق مسكوتا عنه كما هو ظاهر.

وحكم المستثنى منه إما نفي أو إثبات، فإذا أخرج عن النفي كان المعنى أنه ليس منفيًا عنه. هذا الأمر الذي نفي عن المستثنى منه إن كان قصر الصفة على الموصوف، نحو "ما قام إلا زيد" و"ما قام إلا زيدا" وليس [ب21] منفيًا عما نفي عنه المستثنى منه إن كان قصر الموصوف على الصفة نحو "ما زيد إلا قائم"، فعلى الأول يلزم أن يكون ثابتا لما<sup>١٧٩</sup> نفي عن المستثنى منه وعلى الثاني يلزم أن يكون ثابتا لما نفي عنه المستثنى منه<sup>١٨٠</sup> وإلا لزم ارتفاع النقيضين وهو محال.

وإذا أخرج عن الإثبات كان المعنى أنه ليس مثبتا له ما أثبت للمستثنى منه نحو "قام القوم إلا زيدا"، فيلزم أن يكون منفيًا عنه وإلا لزم ارتفاع النقيضتين وهو محال؛ فالاستثناء من النفي إثبات وبالعكس قطعاً؛ أما إذا كان الاستثناء بمعنى الإخراج فظاهر وأما إذا كان بمعنى المنع، فلأن المنع عن دخول بعض ما يتناوله صدر الكلام

<sup>١٧٨</sup> - في ل: فإن سكت عنه.

<sup>١٧٩</sup> - في ل وع: ثابتا له ما.

<sup>١٨٠</sup> - "منه" ساقطة من ع.

هو الدلالة على كون ذلك البعض الذي يتناوله صدر الكلام ممنوعاً دخوله في حكمه.

وكلما كان ذلك البعض مدلولاً على كونه ممنوعاً دخوله في حكم صدر الكلام كان مدلولاً على أنه غير داخل في حكم صدر الكلام، وكلما كان كذلك كان مدلولاً على أنه خارج عن حكم صدر الكلام، وكلما كان كذلك كان مدلولاً على أنه داخل في نقيضه إذ لا واسطة بينهما بعد النطق بأحدهما، فالدلالة بـ"إلا" على ممنوعة دخوله في حكم صدر الكلام هو الدلالة على عدم دخوله فيه المساوي مع خروجه عنه المستلزم لدخوله في نقيضه بعد النطق به لانتفاء الواسطة حينئذ فليس مسكوتاً عنه ألبتة، لأن المنع عن الدخول هو معنى<sup>١٨١</sup> الاستثناء الذي هو معنى "إلا" و"إلا" منطوق بها في الكلام بلا شك.

وكل معنى نطق بالدال عليه في كلام لا يكون مسكوتاً عنه في ذلك الكلام، فالمنع عن الدخول المدلول عليه بـ"إلا" لا يكون مسكوتاً عنه، والمنع على ما مر يستلزم الدخول في نقيض [٢٢١] حكم صدر الكلام فهو منطوق به لا مسكوت عنه.

فقد اتضح أن الاستثناء من النفي إثباتٌ وبالعكس قطعاً؛ نعم، قد يذكر في الكلام حكم صريح هو المقصود بالاستثناء عنه؛ وحكمٌ غير صريح غير مقصود، فالاستثناء من النفي إثباتٌ وبالعكس من الحكم المقصود ويكون غير المقصود مسكوتاً عنه، وهذا لا يضرنا ولا يجديكم نفعاً.

<sup>١٨١</sup> - "معنى" ساقطة من ع.

وذلك مثل ما إذا قال قائل أنفي القيام عن القوم إلا عن زيد<sup>١٨٢</sup>، فإنه يدل كلامه على إثبات عدم نفيه القيام عن زيد لا على إثبات القيام له، فإن "إلا" إنما تفيد إخراج زيد عن القوم في حكمهم الذي هو نفي المتكلم القيام عنهم وإخراجه عنهم في هذا الحكم يستلزم إدخاله في نقيضه.

ونقيضه أن لا ينفي المتكلم القيام عنه، لا أن يثبت القيام له فهو مسكوت عنه في إثبات القيام له ونفيه عنه وإنما المنطوق به ثبوت عدم نفي المتكلم القيام عنه<sup>١٨٣</sup>.

وإذا قال أثبت القيام للقوم إلا لزيد دل كلامه على نفي إثباته القيام لزيد لا على نفي القيام عنه، لأن ما يفيد "إلا" إنما هو إخراج زيد عن القوم في حكمهم الذي هو إثبات المتكلم القيام لهم، وإخراجه عنهم في هذا الحكم إنما يستلزم ادخاله في نقيض حكمهم، ونقيض حكمهم هو أن لا يثبت المتكلم القيام لزيد لا أن ينفي القيام عنه، فهو مسكوت عنه في نفي القيام عنه وإثباته له وإنما المنطوق به هو عدم إثبات المتكلم القيام له.

وأما إذا قال "ما قام القوم إلا زيد" فليس معناه معنى أنفي<sup>١٨٤</sup> القيام عن القوم إلا عن زيد حتى يكون [ب22] المستثنى مسكوتا عنه في إثبات القيام له ونفيه عنه، بل معناه أنفي القيام عن القوم "إلا" عن زيد، لأن "ما" لنفي القيام عن القوم، ونفي

<sup>١٨٢</sup> - في ل: إلا زيد.

<sup>١٨٣</sup> - "القيام عنه" ساقطة من ع.

<sup>١٨٤</sup> - في ع: نفي.

الشيء عن الشيء هو الدلالة على انتفائه عنه؛ فمعنى "ما قام القوم" انتفى القيام عن القوم، فإن الحكم هنا معتبر بين "قام" و"القوم". وثمة بين فعل النفي وضمير المتكلم، والقيام والقوم فضلة؛ فمعناه أدل على انتفاء القيام عن القوم أو أحكم بانتفاء القيام عن القوم إلا عن زيد، والنفي هنا مستفاد من الحرف لامن فعل المتكلم<sup>١٨٥</sup>، فمعنى ما ذكرناه، أي انتفى القيام عن القوم إلا عن زيد وإلا مقيد<sup>١٨٦</sup> اخراج زيد عن القوم في حكمهم الذي هو انتفاء القيام عنهم، فيلزم أن يدخل في نقيضه ونقيض انتفاء القيام ثبوت القيام، بإخراجه عن الانتفاء يستلزم إدخاله في الثبوت، وإدخاله في الثبوت هو عين الإثبات، فالاستثناء من النفي إثباتٌ قطعاً من غير شبهة.

وإذا قال "قام القوم إلا زيدا"، كان المعنى ثبت القيام للقوم إلا لزيد لا أثبت القيام للقوم إلا لزيد؛ فإذا أخرجت "إلا زيدا" عن "القوم" في حكمهم الذي هو ثبوت القيام، فقد أدخلته في نقيضه الذي هو انتفاء القيام، والإدخال في الانتفاء هو عين نفيه عنه، فالاستثناء من الإثبات نفي قطعاً فلا يكون مسكوتاً عنه هذا.

قال العلامة التفتازاني<sup>١٨٧</sup> في شرح الشرح: "إنكار دلالة "ما قام إلا زيد" على ثبوت القيام لزيد يكاد يلحق بإنكار الضروريات وإجماع أهل العربية أنه من النفي إثباتٌ لا يحتمل التأويل" انتهى.

<sup>١٨٥</sup> - في ل: من الفعل المتكلم.

<sup>١٨٦</sup> - في ع ول: تفيد.

<sup>١٨٧</sup> - هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (سعد الدين) عالم مشارك في النحو والتصريف والمعاني والبيان والفقه والأصولين والمنطق وغير ذلك، مات سنة ١٣٨٩/٧٩١. راجع: معجم المؤلفين، ١٢/٢٢٨.

قيل عليه: "لا نسلم أن إنكار دلالة ما ذكر من حيث الوضع إنكار الضروري؛ [٢٣١] وإنما يصح ذلك لو لم يشبوا دلالة ما ذكر؛ بحسب العرف والإجماع على ما ذكر. إن أريد به ثبوت هذا الكلام منهم فلا خفاء في قبوله التأويل بما ذكرنا، وإن أريد اتفاقهم على ثبوت مفهومه الحقيقي بلا تأويل فممنوع" انتهى.

ولك أن تقول إن المراد أن العقل لا يجوز عادة أن يأول كلامهم المجمع عليه، وإن كانت العبارة قابلة للتأويل في الجملة مع قطع النظر عن العادة؛ لأن مثل هذا، أي الإجماع على إثبات مدلول لفظ مجازا بإطلاق الأخص على الأعم غير معهود منهم حتى إنه لو تسامح بعضهم نبه عليه الآخر ولو واحد في مرة؛ فلما اتفقوا على هذا التعبير من غير تنبيه من واحد منهم على خلافه، دل ذلك على أن ظاهره هو المراد لا غير؛ ولأن تجويز ذلك في مادة ما بمجرد احتمال العبارة يؤدي إلى ارتفاع الوثوق بهم في إثبات مدلولات سائر الألفاظ لاحتمال التأويل فيها كلها أو أكثرها قريباً أو بعيداً، فيلزم أن لا يُثبت اللغة رأساً أو أكثرها بالنقل عنهم لكنه قد تقرر أن طريق معرفة اللغة النقل.

ثم بعد ثبوت الإجماع وتسليم أن نحو "ما قام إلا زيد" يدل على الإثبات لا داعي إلى تأويل كلامهم المجمع عليه ودعوى أن تلك الدلالة بحسب العرف العام لا الوضع اللغوي.

فإن قلت: الداعي هو أن القول بكونه من النفي إثباتاً وبالعكس لا يصح في كثير من الصور نحو قوله ﷺ: { لا صلاة إلا بطهور }<sup>١٨٨</sup> فإن صاحب التوضيح

<sup>١٨٨</sup> - راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٣٢٩/١٢.

قال: "لو كان نفياً أو إثباتاً يلزم كل صلاة بطهور ثابتة وهذا باطل [ب23]، لأن الشرائط الآخر لو كانت مفقودةً والطهور موجود لا يجوز الصلاة" انتهى ملخصاً.

قلت: من الواضح أن القصر في الحديث ليس بحقيقي، بل هو إضافي بالنسبة إلى الحدث<sup>١٨٩</sup>، فمعنى **{ لا صلاة إلا بطهور }**<sup>١٩٠</sup> أن صحة الصلاة مقصورة على الطهور لا تتعداه إلى الحدث<sup>١٩١</sup> إذ لا صلاة إلا باجتماع شرائطها التي منها الطهور لا أن صحتها بالطهور خاصة لا بسائر الشروط؛ ويزيده وضوحاً ما ذكره النحاة من أن "لا" التبرئة لا تقع إلا جواباً لسؤال مذكور أو مقدر؛ ف**{ لا صلاة إلا بطهور }**<sup>١٩٢</sup> جواب عن سؤال من يقول: "هل من صلاة بلا طهور؟" بمعنى "هل من صلاة مع عدم طهور؟" وعدم الطهور مساوٍ للحدث، فكأنه قال "هل من صلاة بحدث؟" فقال: **{ لا صلاة إلا بطهور }**<sup>١٩٣</sup> أي الطهور لا بد له في صحة الصلاة، فيكون شرطاً في صحتها؛ فلا صلاة مع الحدث المجامع لعدم الطهور لانتفاء المشروط بانتفاء الشرط، هذا، وقس عليه أمثاله كقوله ﷺ: **{ لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب }**<sup>١٩٤</sup>، إذ المراد لا صلاة شرعية إلا بفاتحة الكتاب، فإن خطاب الشارع على ما تقرر في محله يحمل على المعنى الشرعي إلا إذا لم يكن أو صرفه صارف وهنا موجود ولا صارف؛ فالتقدير لا صلاة شرعية موجودة إلا بفاتحة الكتاب أي أن وجودها الشرعي مقصور

<sup>١٨٩</sup> - في ل : إلى الحديث.

<sup>١٩٠</sup> - راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٣٢٩/١٢.

<sup>١٩١</sup> - في ل : إلى الحديث.

<sup>١٩٢</sup> - راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٣٢٩/١٢.

<sup>١٩٣</sup> - راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٣٢٩/١٢.

<sup>١٩٤</sup> - راجع: الجامع الصحيح سنن الترمذي، أبواب الصلاة، ٢٥/٢.

على قراءة فاتحة الكتاب، لا يتعدها إلى عدمها سواء قرأ بغيرها من القرآن أو لم يقرأ بشيء أصلاً كما يوضح ذلك حديث الصحيحين: {لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب} <sup>١٩٥</sup>.

فلا يرد ما ذكره القاضي أبو بكر الباقلاني <sup>١٩٦</sup> [٢٤١] : "من أنه لا يصح النفي لصلاة بدون فاتحة الكتاب مع وجودها حساً فلا بد من تقدير شيء وهو متردد بين الصحة والكمال ولا مرجح لواحد منهما فكان مجملًا" انتهى.

فإننا إذا قيدنا الصلاة بالشرعية ولا بد فما يوجد في الحس من الصلاة بغير فاتحة الكتاب، إنما هو صورة الصلاة لا الصلاة الشرعية فيصح السلب كلياً من غير مانع وإذا صح السلب كلياً تعين تقدير الصحة لا الكمال إذا أريد تقدير فعل خاص؛ فإن انتفاء صحتها شرعاً هو غير انتفاء وجودها شرعاً؛ ولذلك قال صلى الله عليه وسلم للمسيء صلاته، {صَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ} <sup>١٩٧</sup> فنفي عنه الصلاة مع وجودها حساً وإذا تعين تقدير الصحة فلا إجمال في الحديث.

<sup>١٩٥</sup> - راجع: الجامع الصحيح سنن الترمذي، أبواب الصلاة، ٢/٢٥، رقم: ٢٤٣.

<sup>١٩٦</sup> - هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم البصري، ثم البغدادي، المعروف بالباقلاني (أبو بكر) متكلم على مذهب الأشعري، ولد بالبصرة، وسكن بغداد، مات سنة ١٠١٣/٤٠٣. راجع: معجم المؤلفين، ١٠/١٠٩.

<sup>١٩٧</sup> - راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٥/٨٠.

ثم لا يخفى أن انتفاء صحة الصلاة الشرعية في نفس الأمر بانتفاء فاتحة الكتاب لا ينافي صحتها شرعا مع انتفاء فاتحة الكتاب<sup>١٩٨</sup> لمن أداه اجتهاده إلى عدم وجوبها في الصلاة، لأن ذلك أيضا شرع مقرر من عند الشارع وله أجر، هذا.

وكفوله ﷺ: { لا نكاح إلا بولي }<sup>١٩٩</sup> أي لا نكاح شرعيا صحيح إلا بولي بمعنى أن صحته مقصورة على الولي لا تتعداه إلى عدمه، لأنها لا تتعداها إلى غيرها من الأركان والشروط فوجود نكاح بلا ولي حسا إنما هو صورة النكاح لا النكاح الشرعي، فصح السلب الكلي وتعين<sup>٢٠٠</sup> تقدير الصحة فلا إجمال؛ فاندفع ما أورده القاضي هنا أيضا، وقد انفتح الباب بحمد الله لفهم أمثالها فعليك بقياس أشكالها عليها وحل إشكالها.

فإن قلت: قال صاحب التوضيح: "في قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾<sup>٢٠١</sup> هو كفوله وما كان له أن يقتل مؤمنا عمدا [ب24] لا<sup>٢٠٢</sup> أنه كان له أن يقتل خطأ، لأنه يوجب إذن الشرع به، ولا يجوز إذن الشرع بالقتل الخطأ، لأن جهة الحرمة ثابتة فيه بناء على ترك التروي ولهذا يجب فيه الكفارة. قال: "وهذا،

<sup>١٩٨</sup> - "لا ينافي صحتها شرعا مع انتفاء فاتحة الكتاب" ساقطة من ع.

<sup>١٩٩</sup> - راجع: الجامع الصحيح سنن الترمذي، كتاب النكاح، ٤٠٨/٣، رقم: ١١٠٨.

<sup>٢٠٠</sup> - في ل: تعيين.

<sup>٢٠١</sup> - اقتباس من سورة النساء، الآية: ٩٢.

<sup>٢٠٢</sup> - في التوضيح: إلا أنه.

دليل تفردتُ به بإيراده، وهو أقوى دليل على هذا المذهب، والشافعية حملوا الاستثناء في قوله إلا خطأ على المنقطع فرارا عن هذا، لكن الأصل هو المتصل "٢٠٣" إنتهى.

قلت: لا حجة في ذلك وإن زعم أنه أقوى دليل على ما ذهبوا إليه لأننا لا نفر من كونه متصلا، بل نختار أنه متصل مفرغ كما ذكره البيضاوي<sup>٢٠٤</sup> حيث قال: "ونصبه على الحال أو المفعول له، أي لا يقتله في شيء من الأحوال إلا حال الخطأ أو لا يقتله لعله إلا للخطأ<sup>٢٠٥</sup> أو على أنه صفة مصدر محذوف، أي إلا قتلا خطأ<sup>٢٠٦</sup>" انتهى.

ولا يلزم من ذلك إذن الشرع بالقتل الخطأ، وإن كان الاستثناء من النفي إثباتا؛ وذلك لأن ما يفيد الاستثناء إثباته للمستثنى على ما أشار إليه البيضاوي حيث قال: "وما كان المؤمن ما صح له وليس من شأنه أن يقتل مؤمنا بغير حق إلا خطأ فإنه على عرضته<sup>٢٠٧</sup> انتهى. هو صحة صدور القتل وجوازه من المؤمن من حيث هو مؤمن عقلا لا جوازه شرعا، والموجب للإذن هو الثاني لا الأول.

<sup>٢٠٣</sup> - راجع: التوضيح: ٤٣٤/٢.

<sup>٢٠٤</sup> - هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي، الشيرازي، الشافعي، قاض، عالم بالفقه والتفسير والاصلين والعربية والمنطق والحديث، مات سنة ١٢٨٥/٦٨٥. راجع: معجم المؤلفين، ٩٧/٦.

<sup>٢٠٥</sup> - في ل : لعله للخطأ.

<sup>٢٠٦</sup> - راجع: بيضاوي، ٢٣٤/٢.

<sup>٢٠٧</sup> - راجع: بيضاوي، ٢٣٤/٢.

وإنما قلنا من حيث هو مؤمن لما تقرر من أن تعليق الحكم بالمشتق يفيد عليه مأخذ الاشتقاق فتعليق نفي القتل بالمؤمن يفيد عليه الإيمان، أي ما صح لمؤمن أن يصدر منه قتل مؤمن لإيمانه، فإن إيمانه [٢٥١] مانع له من ذلك.

فإن قلت: صحة صدور القتل بمعنى الجواز العقلي ثابت للمؤمن في جميع أحواله فيكون ينفي عنه في غير حال الخطأ وأية فائدة في إثباته له في حال الخطأ.

قلت: قد تقرر في محله أن كل فعل اختياري له مبادٍ منها القصد المسبوق بالتصديق بفائدة ما له؛ والمؤمن بتحريم قتل المؤمن وبالوعيد الشديد عليه من حيث إنه مؤمن بذلك مصدق بأنه لا فائدة له تصديقا يقينيا.

وكلما كان كذلك لا يتأتى منه من تلك الحثية التصديق اليقيني بفائدة لقتله لامتناع اجتماع المتنافيين، ولكن من حيث استعماله الوهم قد يتوهم فائدة ما من الحظوظ العاجلة فينازع وهمه عقله ويدافعه فقد يغلب حكم عقله على حكم وهمه فيدفعه وقد ينعكس فيصدر منه القتل؛ ومن ثمة كان الخطاب الإلهي موجهاً إلى أولي الألباب في قوله العلي ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾<sup>٢٠٨</sup> أي ذوي العقول الخالصة من شوائب الوهم. فإثم الذين يرجى منهم الإلتقاء المدلول عليه بقوله العلي ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>٢٠٩</sup> وإذا كان صدور القتل بغلبة حكم الوهم على حكم العقل فلا محالة بقدر غلبة الحكم الوهمي يضعف وينقص التصديق اليقيني بالإيماني؛ فظهر أنه لا يصح عقلا لمؤمن من حيث هو مؤمن أن يقتل مؤمناً في غير حال

<sup>٢٠٨</sup> - اقتباس من سورة البقرة، الآية: ١٧٩.

<sup>٢٠٩</sup> - اقتباس من سورة البقرة، الآية: ١٧٩.

الخطأ؛ وأما في حال الخطأ فلا يمتنع صدور القتل منه من حيث إنه مؤمن، فإنه لعدم قصده إلى القتل أو لعدم قصده إلى قتل المؤمن لا يلزم أن يكون له تصديق بفائدة ما له حتى يكون قادحاً [ب25] في إيمانه، فصدوره منه من حيث إنه مؤمن صحيح من غير نقص في إيمانه؛ فظهر فائدة إثباته له في حال الخطأ وصحة نفي إمكان صدوره منه عقلاً في غير حال الخطأ.

فإن قلت: خطاب الشارع يحمل على المعنى الشرعي إلا إذا لم يكن أو صرفه عنه صارفٌ على ما هو مقرر في محله فما الصارف هنا؟

قلت: الصارف استحالته عقلاً، فإن الإذن الشرعي هو الإباحة والتخيير بين الفعل وتركه؛ ولا شك أن فعله أو كف النفس عن فعله لا يكون إلا عن قصدٍ، لأنه من المبادي للأفعال الاختيارية كما مر أو<sup>٢١٠</sup> القتل الخطأ لا قصد فيه مطلقاً أو إلى قتل المؤمن فيستحيل حمل الجواز على الشرعي لاستلزامه القصد في حين عدم القصد لأمرٍ واحدٍ، وهو محال، هذا.

وأما قولهم: إن دلالة "لا إله إلا الله" بحسب عرف الشرع لا بحسب الوضع اللغوي، فيرده<sup>٢١١</sup> أنه لو كان كذلك لما فهم منها التوحيد من لا معرفة له بعرف الشرع من كفار قريش واللازم باطل، فإنه ﷺ لما دعا قريشا إلى كلمة "لا إله إلا الله" حين كانوا اجتمعوا عند أبي طالب قاموا وقالوا: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا

٢١٠ - في ل وع : و .

٢١١ - في ل : فيرد .

لَشَيْءٍ عَجَابٌ ﴿٢١٢﴾ وهذا دليل واضح على أنهم فهموا منها التوحيد؛ وذلك لا يكون إلا بقصر الألوهية عليه تعالى؛ وذلك لا يتأتى إلا بإثباتها له ونفيها عما سواه، فعلم أن "إلا" دالة على الإثبات لغة لا شرعا.

فإن قلت: لعلهم إنما فهموا قصر الألوهية منها سبق عليهم بعرف الشرع وبمراده ﷺ من هذه الكلمة لمكان مخالطتهم [٢٦١] للمؤمنين.

قلت: لو كان كذلك لكان الواجب عند عرض الكلمة على من لم يخالط المؤمنين أصلا من الأعراب الذين لم يبلغهم عرف الشرع أن<sup>٢١٣</sup> يعلمهم ﷺ معنى الكلمة الذي يراد منها بحسب عرف الشرع، ويعرفهم بمراده حتى يصح إسلامهم ضرورة أنه لا ينخرط في سلك الموحدين إلا بالإقرار بهذه الكلمة على ما يريد صلي الله عليه وسلم منها.

ولو وقع منه ذلك لنقل إلينا، فإنه من أهم مهمات الدين فإنه مفتاح الإسلام والأساس الذي يبنى عليه سائر العبادات لكنه لم ينقل فلم يكن واقعا فلم يكن واجبا فلم يكن دلالتها بحسب عرف الشرع، فهو بحسب الوضع اللغوي وهو المطلوب، والله الموفق لكل مرغوب.

<sup>٢١٢</sup> - سورة ص، الآية: ٥.

<sup>٢١٣</sup> - في ل : أن لم.

### المبحث الخامس

في أن العامل في التابع هل هو العامل في المتبوع أم لا؟

اختلف النحويون في عوامل التوابع، فقال بعضهم بانسحاب عامل المتبوع إلى التابع في الجميع، وقال آخرون بتقدير العامل للتابع في الجميع، وفصل آخرون<sup>٢١٤</sup> وقالوا إن كان التابع هو البديل أو العطف بالحرف فالعامل مقدر وإلا فالانسحاب، وقال بعضهم إن العامل في عطف النسق هو الحرف، وقال بعضهم في الصفة والتأكيد وعطف البيان معنوي أي كونها تابعة.

وتفصيله ما ذكره الرضي: "وهو أن في عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان ثلاثة أقوال".

قال سيبويه: العامل فيها هو العامل في المتبوع، وقال الأخفش: العامل معنوي، وقال بعضهم: إن عامل الثاني مقدر من جنس الأول؛ أما البديل فالأخفش والزيادي<sup>٢١٥</sup> والفراسي<sup>٢١٦</sup> [ب26] وأكثر المتأخرين على أن العامل فيه مقدر من جنس الأول، ومذهب سيبويه والمبرد والسيراfi والزمخشري والمصنف، يعني ابن الحاجب أن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه؛ وأما عطف النسق ففيه ثلاثة أقوال: قال سيبويه: العامل في المعطوف هو الأول بواسطة الحرف، وقال الفراسي

<sup>٢١٤</sup> - في ل : الآخرون.

<sup>٢١٥</sup> - هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه الزيادي (أبو اسحاق) نحوي، لغوي، راوية، شاعر، قرأ على الأصمعي، مات سنة ٢٤٩/٨٦٣. راجع: معجم المؤلفين، ٣٤/١.

<sup>٢١٦</sup> - هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن ابان الفراسي، الفسوي (أبو علي) نحوي، صرفي، عالم بالعربية والقراءات، ولد ببلدة فسا، وقدم بغداد، مات سنة ٣٧٧/٩٨٧. راجع: معجم المؤلفين، ٢٠٠/٣.

وابن الجني<sup>٢١٧</sup>: العامل في الثاني مقدر من جنس الأول، وقال بعضهم: العامل حرف العطف<sup>٢١٨</sup> انتهى.

قيل: "وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في التابع غير الأول، وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الأول<sup>٢١٩</sup>" انتهى.

والقول بالانسحاب في الجميع هو المختار -وهو مذهب سيويه- ومقتضى مذهبه أن يكون وحدة العامل لفظيا كان أو معنويا وحدة نوعية حتى يصح أن يتعدد له أفراد فيثبت في ضمن<sup>٢٢٠</sup> بعضها للمتبوع، وفي ضمن بعض آخر للتابع في نحو "جاء زيد وعمرو" أو يثبت لأحدهما في ضمن بعض، وينفى عن الآخر في بعض آخر في نحو "جاء زيد لا عمرو" و"ما جاء القوم إلا زيد"؛ ومقتضى كون وحدة العامل اللفظي وحدة نوعية إن يكون اسم الجنس الذي من جزئياته المصدر موضوعا للماهية من حيث هي أي لا بشرط شيء كما إليه ذهب المحققون، لا للماهية بقيد وحدة ما، أي الفرد المنتشر كما ذهب إليه آخرون، وذلك لأن عموم الفرد المنتشر عموم على سبيل البدلية لا على سبيل الشمول والاشتراك؛ فلا يتعدد له أفراد لا على سبيل البدل بخلاف [٢٧١] الموضوع للماهية من حيث هي؛ فإنه إذا عم عم

<sup>٢١٧</sup> - هو عثمان بن جني الموصلي (أبو الفتح). أديب، نحوي، صربي، لغوي، مشارك في بعض العلوم، مات سنة

١٠٠١/٣٩٢. راجع: معجم المؤلفين، ٢٥١/٦.

<sup>٢١٨</sup> - راجع: شرح الرضي، ٢٨١/٢.

<sup>٢١٩</sup> - راجع: شرح الرضي، ٢٨٢/٢.

<sup>٢٢٠</sup> - في ل : فيثبت ضمن بعضها.

جميع أفرادها على سبيل الشمول والاشتراك، وإذا خص بواحد اختصاص به، فهو قابل لجميع المتقابلات<sup>٢٢١</sup>، فإنه مع الواحد واحد ومع الكثير كثير ومع النفي منفي ومع الإثبات مثبت ومع التقييد مقيد ومع الإطلاق مطلق إلى غير ذلك من العوارض.

فلو كان القائل بالانسحاب قائلًا بأن اسم الجنس موضوعٌ للفرد المنتشر لا للماهية من حيث هي هي، لزم من ذلك قيام العرض الواحد بمحلين مختلفين في نحو قولنا "جاء زيد وعمرو" لأن الواو تدل على اشتراكهما في المجيء، فلو كان المجيء الذي هو اسم جنس<sup>٢٢٢</sup> المدلول عليه ضمنا في "جاء" موضوعا للفرد المنتشر كان إذا نسب إلى أحدهما اختصاص به؛ لأنه لا يتعدد إلا على سبيل البدل، فلا يصح اشتراك الآخر فيه. وقد دل الواو على الاشتراك هذا خلف بخلاف ما إذا كان موضوعا للماهية من حيث هي هي، فإن اشتراكهما حينئذ في مطلق المجيء<sup>٢٢٣</sup> فيثبت لأحدهما في ضمن فرد وللآخر في آخر ولا غبار عليه.

فظهر أن وحدة العامل عند القائل بالانسحاب وحدة نوعية، ومما يشهد لذلك إجماعهم على صحة نحو "جاء الزيدان" و"قام الزيدون" من غير تقدير، فلو لم يكن المصدر الدال عليه الفعل<sup>٢٢٤</sup> دلالةً تضمنيةً موضوعا للماهية من حيث هي هي، لزم المحال المذكور من قيام العرض الواحد بمحلين مختلفين أو محال مختلفة هذا.

٢٢١ - في ع : المقابلات.

٢٢٢ - في ع : هو اسم جنس.

٢٢٣ - في ل : في مطلق فيثبت.

٢٢٤ - "عليه" ساقطة من ع.

ومن هنا يظهر أن ما ذكره العلامة الزمخشري من وجوب تقدير ناصب [ب٢٧] ﴿لِيَوْمِ حُنَيْنٍ﴾ في قوله تعالى ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾<sup>٢٢٥</sup> حيث قال: إن الواجب أن يكون يوم حنين منصوبا بفعل مضمر لا بهذا الظاهر، قال: "وموجب ذلك أن قوله<sup>٢٢٦</sup> ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ بدل من ﴿يَوْمِ حُنَيْنٍ﴾، فلو جعلت ناصبه هذا الظاهر لم يصح لأن ﴿كَثْرَتُكُمْ﴾ لم تعجبهم في جميع تلك المواطن ولم يكونوا كثيرا في جميعها، فبقي أن يكون ناصبه فعلا خاصا به، انتهى؛ مع كونه قائلا بالانسحاب على ما يدل عليه قوله في المفصل حيث يقول: "وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلية تحت أحكام المتبوعات يَنْصَبُ عمل العامل على القبيلتين انصباباً واحدة<sup>٢٢٧</sup>" انتهى. غير واقع في محله؛ فإن العامل على القول بالانسحاب وحدة نوعية كما مر، والواحد بالنوع قابل لأن يكون<sup>٢٢٨</sup> له أفراد متعددة، وإذا صح أن يكون له أفراد، فهو يتقيد بقيد في ضمن فرد، ويكون مطلقا في ضمن فرد آخر، ولا يلزم من تقييده في ضمن بعض أفراد تقييده في ضمن الجميع؛ فوقع "إذ" بدلا من "يوم حنين" المعطوف على محل "مواطن"<sup>٢٢٩</sup> المعمولة لـ "نصركم الله" لا يستلزم أن يقع زمان إعجاب الكثرة ظرفا للنصر الواقع في المواطن الكثيرة حتى يلزم كثرتهم وإعجابها إياهم في تلك المواطن

٢٢٥ - اقتباس من سورة التوبة، الآية: ٢٥.

٢٢٦ - في ل : أن قول.

٢٢٧ - راجع: الكشف، ٢/٢٥٩.

٢٢٨ - في ع : لا يكون.

٢٢٩ - في هامش م : أما بذاته إن كان اسم زمان كمقتل الحنين أو بتقدير مضاف من جانب المعطوف أي ومواطن يوم حنين أو من جانب المعطوف عليه أي في أيام مواطن.

الكثيرة؛ وإنما يستلزم أن يكون ظرفاً للنصر الواحد بالنوع العامل في مواطن كثيرة ولا محذور في ذلك؛ لأن العامل لكونه واحداً بالنوع يصح أن يتعدد له أفراد، فكما يصح إذا عمل في مواطن كثيرة [٢٨١] أن يتحقق في ضمن أفراد متغايرة شخصاً وزماناً ومكاناً، كذلك يصح إذا عمل في "يوم حنين" المتبوع لـ ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ أن يتحقق في ضمن فرد آخر غير الأفراد المتحققة في سائر المواطن شخصاً وزماناً ومكاناً<sup>٢٣٠</sup> فلا يلزم من تقييد الفرد الأخير بكونه في زمن إعجاب الكثرة إياهم أن يتقيد سائر الأفراد بذلك الزمن حتى يلزم ما ذكره.

فإن قلت: هو مبني على أن الأصل في العطف أن تقيد<sup>٢٣١</sup> المعطوف بما يقيد به المعطوف عليه وبالعكس.

قلت: الأصل إن كان بمعنى القاعدة فقد منعه العلامة التفتازاني حيث قال: "ولا نسلم أن ذلك هو الأصل حتى يفتقر خلافه إلى دليل" انتهى؛ وذلك لأن من المعلوم أنه ليس منقولاً من الواضع بل هو مأخوذ من الاستقراء، ولما لم يكن التقييد في بعض المواد ظهر أنه استقراء ناقص، فلا يستلزم تشارك المتعاطفين في القيود كلياً كما أشار إليه البيضاوي، فدعوى الكلية في هذا الأصل ثم ارتكاب الحذف فيما لم يكن التشريك دعوى لا دليل عليها؛ وإن كان بمعنى الأولى إن لم يمنع مانع كقولهم الأصل في الفاعل أن يلي فعله ونحوه، أو بمعنى الكثير كقولهم "الأصل في الكلام الحقيقة ونحوه؛ فعلى تقدير التسليم لا يُجديكم نفعاً لوجود المانع الدال على أن الآية ليست

٢٣٠ - "ومكاناً" ساقطة من ع.

٢٣١ - في ل : أن يقيد.

داخلة تحت الأصل بمعنى الأولى أو الكثير، بل هي<sup>٢٣٢</sup> من القليل الذي لا يصح فيه الاشتراك في القيود، وبالله التوفيق في كل صدر<sup>٢٣٣</sup> وورود.

---

<sup>٢٣٢</sup> - في ل : هو.

<sup>٢٣٣</sup> - في ع : صدور.

## المبحث السادس

### في تقرير قوهم المبدل منه في حكم المنحي

لما دل الاستقراء [ب٢٨] على أن البديل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه، ولذا عرفوه به؛ وأن الأول إنما ذكر لنحو من التوكيد والتوطئة كما صرحوا به أيضا. قالوا إن المبدل منه في حكم المنحي؛ أي المعرض عنه والمبعد والمزال، وإن البديل في حكم تكرير العامل؛ ومعنى كون المبدل منه في حكم المنحي أنه لو حذف وأقيم البديل مقامه بأن ينسب إليه ابتداء ما كان منسوبا إلى متبوعه ابتداء، صح أصل المعنى وإن فات التوكيد المستفاد من ذكره فحيث لم يختل أصل المعنى بحذفه كان في حكم المنحي في أن المعنى لا يختل بعدمه، ومعنى كون البديل في حكم تكرير العامل أن البديل لكونه مقصودا بالنسبة إذا ذكر يعتبر معه النسبة، أي ينسب إليه العامل ثانيا قصدا واستقلالاً. ويلزم من ذلك التكرار حكما، لأنه إذا نُسِبَ إليه العامل ثانيا قصدا واستقلالاً، فكأنه ذكر العامل مرة أخرى؛ ولما كان مقتضى ذلك صحة إحلاله محل الأول، قالوا البديل في نية إحلاله محل الأول وإن البديل لا بد وإن يصلح لإحلاله محل الأول؛ ومن هنا حكموا بامتناع البدلية فيما لا يصلح فيه الإحلال وتعين البيان.

قال ابن هشام في المغنى في الفروق بين البديل والعطف البيان: "السابع أنه أي عطف<sup>٢٣٤</sup> البيان ليس في نية إحلاله محل الأول، بخلاف البديل، ولهذا امتنع البديل وتعين البيان في نحو "يا زيد الحارث" و"يا سعيد كُرُز" بالرفع<sup>٢٣٥</sup> أو كرزا بالنصب، بخلاف "يا سعيد كرز" بالضم فإنه [٢٩١] بالعكس، ونحو "أنا الضارب الرجل زيد" وفي نحو "زيد أفضل الناس الرجال والنساء، أو النساء الرجال" وفي نحو "يا أيها

<sup>٢٣٤</sup> - في ل : العطف.

<sup>٢٣٥</sup> - في ل : بالضم.

الرجلُ غلامُ زيد" وفي نحو "أي الرجلين زيدٌ وعمرو جائك" وفي نحو "جائي كلا أخويك زيدٌ وعمرو" <sup>٢٣٦</sup> انتهى.

ومن هنا أيضا منع الزمخشري في كشافه: "إبدال" <sup>٢٣٧</sup> ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ <sup>٢٣٨</sup> على تقدير كون "أن" مصدرية من الهاء في "به" في قوله تعالى حكاية عن سيدنا عيسى عليه السلام ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ <sup>٢٣٩</sup> قال لإنك لو أقمت ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ مقام الهاء، فقلت إلا ما أُمِرْتُ بِ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ لم يصح لبقاء الموصول بغير راجع إليه من صلته <sup>٢٤٠</sup> انتهى.

واعترض عليه ابن هشام في المغني فقال: "ويصح أن يقدر بدلا من الهاء في "به"، ووهم الزمخشري فمنع ذلك ظنا منه أن المبدل منه في حكم الساقط فتبقى الصلة بلا عائد، والعائد موجود حسا فلا يمنع" <sup>٢٤١</sup> انتهى.

وقال الدماميني في شرحه للمغني في هذا المقام: "وأبعد من هذا في الرد الزام الزمخشري بما لا محيص له عنه ولا يستطيع إنكاره، وذلك أنه قال في الفصل ما هذا نصه، "وقولهم إن البدل في حكم تنحية الأول إيدان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه، لا أن يَعْنُوا إهدار الأول وإطراحه، ألا

<sup>٢٣٦</sup> - راجع: مغني اللبيب، ٤٥٨/٢.

<sup>٢٣٧</sup> - "إبدال" ساقطة من ع.

<sup>٢٣٨</sup> - اقتباس من سورة نوح، الآية: ٣؛ اقتباس من سورة نحل، الآية: ٣٦.

<sup>٢٣٩</sup> - اقتباس من سورة المائدة، الآية: ١١٧.

<sup>٢٤٠</sup> - راجع: الكشاف، ٣١٦/٢.

<sup>٢٤١</sup> - راجع: مغني اللبيب، ٣٣/١.

تراك تقول: "زيد رأيت غلامه رجلا صالحا" فلو ذهب تهمدر الأول لم يسد كلامك<sup>٢٤٢</sup> فانظر هذا مع ما وقع له في الكشف " انتهى.

أقول: [ب ٢٩] وكل من الاعتراضين غير وارد.

أما اعتراض ابن هشام فلأن مراده في كشفه أنه لو استقام أن يعرب بدلا لصح حذف الضمير وإقامة البدل مقامه كما هو شأن البدل، فإنه لا بد وأن يصلح لإحلاله محل الأول، لكن التالي باطل لما ذكره، فالمقدم مثله لا أن العائد مع وجوده وذكره لفظا لا يحصل به الإرتباط لو أبدل منه ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ بناء على أن المبدل منه في قوة الساقط بالكلية، فإن ذلك هو التوهم الذي قد تصدى لرده في مفصله ونفاه أن يكون مرادا لهم من قولهم إن البدل في حكم تنحية الأول حيث قال لا أن يعنوا إهدار الأول وإطراحه، إلخ.

ولا خفاء في أن كلامه في الكشف صريح في أن المانع من الإبدال هو حذفه بالفعل وإقامة ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ مقامه لما يلزم من ذلك بقاء الموصول بلا عائد إليه من صلتته لا مجرد كونه مبدلا منه، وفي قوة الساقط مع كونه مذكورا بالفعل يرد أن العائد موجود حسا فلا يمنع.

واستوضح من ذلك حال ما ذكره في "الباب الخامس" من أن بعضهم يمنع الإبدال من العائد بناء على أن المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير، قال: "وقد مر أن الزمخشري منع في ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ أن يكون بدلا من

<sup>٢٤٢</sup> - راجع: شرح المفصل، ٦٦/٣.

الهاء في ﴿أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ ورددناه عليه، ولو لزم إعطاء منوي الطرح حكم المطروح لزم إعطاء منوي التأخير حكم المؤخر، فكان يمتنع "ضرب زيدا غلامه" ويرد ذلك قوله تعالى [٣٠١] ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾<sup>٢٤٣</sup> والإجماع<sup>٢٤٤</sup> انتهى.

فإن المنع إنما يبنى على أن شأن المبدل منه صحة الحذف وإقامته البديل مقامه على ما دل عليه الاستقراء؛ فكل ما لا صح حذفه بالفعل وإقامته البديل مقامه لا يصح أن يبدل منه شيء، والعائد كذلك فلا يصح أن يبدل منه شيء<sup>٢٤٥</sup>؛ لأن العائد بمجرد كونه صحيح الحذف وفي حكم المطروح لا يحصل به الإرتباط ولو كان المذكور بالفعل، فإن هذا هو التوهم الذي رده الزمخشري في مفصله كما مر؛ ومما نسجه على هذا المنوال ما ذكره في قواعده من أن<sup>٢٤٦</sup> العائد المقدر الحذف الموجود لا معدوم، انتهى.

فإن المقدر الحذف المذكور بالفعل وإن كان موجودا فيحصل به الإرتباط، لكن لو لم يصح حذفه بالفعل لا يصح أن يبدل منه شيء؛ لأن شأن المبدل منه صحة الحذف بالفعل كما مر، لكن العائد لا يصح حذفه لما ذكره فلا يصح الإبدال منه.

<sup>٢٤٣</sup> - اقتباس من سورة البقر، الآية: ١٢٤.

<sup>٢٤٤</sup> - راجع: مغني اللبيب، ٥٥٥/٢.

<sup>٢٤٥</sup> - "شيء" ساقطة من ع.

<sup>٢٤٦</sup> - "أن" ساقطة من ع.

وأما اعتراض الدماميني فلأنه يمكن أن يقرر كلامه في المفصل على وجه لا ينافي ما وقع له في كشفه، فلننقل كلامه في هذا الفصل بتمامه يتضح عند الناظر مقتضى سياق كلامه.

فنقول: قال ما هذا نصه: "وهو الذي يعتمد بالحديث، وإنما يذكر الأول لنحو من التوطئة وليفاد بمجموعهما فضلُ توكيدٍ وتبيينٍ لا يكون في الأفراد، ثم أراد تأييد ذلك بكلام سيوييه، فقال: "قال سيوييه عقيب ذكره أمثلة البدل يعني بها الأمثلة التي ذكرها في الفصل المتقدم على هذا الفصل. وهي قوله وبدل البعض من الكل كقوله [ب. ٣٠] "رأيت قومك أكثرهم وثلاثيهم وصرفت وجوهها أولها"، أراد "رأيت أكثر قومك وثلاثي قومك وصرفت وجوه أولها" ولكنه ثنى الاسم توكيدا، وقولهم إنه في حكم تنحية الأول إيدان منهم إلى آخر ما نقله الدماميني<sup>٢٤٧</sup> هذا إتمام كلامه في هذا الفصل.

ومقتضى سياقه أن قوله و قولهم إنه في حكم تنحية الأول... إلخ. جواب عن سؤالٍ مقدرٍ يرد على قوله في أول الفصل، وليفاد بمجموعهما فضل توكيدٍ وتبيين... إلخ.

تقدير السؤال أنه قد تقرر فيما بينهم أن الأول من الاسمين في الحكم المنحي والمعرض عنه، وما هو كذلك فهو مهدر لا فائدة فيه كما أن المعرض عنه كذلك، فكيف يقال إنه ذكر ليفاد بمجموعهما فضل توكيد وتبيين... إلخ.

وتقرير الجواب أن قولهم إنه في حكم تنحية الأول... إلخ. لا يعنون بذلك إهدار الأول وإطراحه بحيث لا يكون لذكره فائدة أصلاً، فإنهم قد يذكرون مع الأول ضميراً به يحصل ارتباط الكلام، فلو ذهبت تهدر الأول لم يسُد كلامك وما ينتفي سداد الكلام بإهداره ليس في حكم المنحي من كل وجه. فلم يعنوا بقولهم "إنه في حكم تنحية الأول" أنه مهدر بالكلية بل ذلك إيدان منهم باستقلاله بنفسه... إلخ. واستقلاله بنفسه يستلزم صحة إحلاله محل الأول.

قال في الفصل الذي يلي هذا الفصل ما نصه: "والذي يدل على كونه مستقلاً بنفسه أنه في حكم تكرير العامل بدليل المجيء، ذلك صريحاً في قوله عز وجل ﴿لِّلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾<sup>٢٤٨</sup> وقوله ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِنْ فِصَّةٍ﴾<sup>٢٤٩</sup> وهذا من بدل [٣١١] الاشتمال<sup>٢٥٠</sup> انتهى.

فلو لم يصح حذف الأول وإقامة البدل مقامه لما صح تكرار العامل صريحاً؛ فظهر أن العامل داخل عليه في التقدير، وهو قولهم إن البدل في نية إحلاله محل الأول، فحيث يمتنع الإحلال يمتنع الإبدال والمخشري قائل بهذا. قال في فصل عطف البيان ما نصه: "والذي يفصله لك من البدل شيئان:

<sup>٢٤٨</sup> - اقتباس من سورة الأعراف، الآية: ٧٥.

<sup>٢٤٩</sup> - اقتباس من سورة الزخرف، الآية: ٣٣.

<sup>٢٥٠</sup> - راجع: المفصل في صنعة الإعراب، ١/١٥٨.

إحدهما قول المار: <sup>٢٥١</sup>

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا <sup>٢٥٢</sup>

لأن "بشرا" لو جعل بدلا "من البكري" والبدل في حكم تكرير العامل لكان "التارك" في التقدير داخلا على "بشرا".

والثاني أن الأول ههنا هو ما يعتمد الحديث، وورده <sup>٢٥٣</sup> الثاني من أجل أن يوضح أمره، والبدل على خلاف ذلك إذ هو كما ذكرت المعتمد بالحديث والأول كالبساط لذكره <sup>٢٥٤</sup> انتهى. فإنه حكم بامتناع الابدال في قول المار لامتناع الإحلال فلو كان المار من استقلاله بنفسه... إلخ. مجرد كونه هو العمدة من غير أن يصح حذف الأول وإقامة الثاني مقامه لما كان لحكمه بامتناع البدل وتعين <sup>٢٥٥</sup> البيان في قول المار معنى إذ هذا المعنى، أي كونه هو المعتمد بالحديث، والأول كالبساط لذكره متحقق في جميع مواده كما دل عليه كلامه هنا، وفي البدل فلا معنى لحكمه بمنع البدل في بعض دون بعض.

<sup>٢٥١</sup> - هو المار بن سعيد بن حبيب الفقعسي، أبو حسان، شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الاموية. راجع:

الأعلام للزركلي، ١٩٩/٧.

<sup>٢٥٢</sup> - البيت من الوافر وهو لمار الأسدي، راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٢٤٦/٤.

<sup>٢٥٣</sup> - في ل : وورود.

<sup>٢٥٤</sup> - راجع: المفصل في صنعة الإعراب، ١٦٠/١.

<sup>٢٥٥</sup> - في ل : تعيين.

فظهر أن الرمحشري قائل في مفصله ب صحة حذف الأول وإقامة البدل مقامه كما جرى عليه في كشافه فلا منافاة، فإن المنفي في المفصل بقوله لا أن يعنوا، إلخ. هو الإهدار بالكلية مع كونه مذكورا في الكلام بالفعل، وهو صحيح فإنهم ما عَنُوا ذلك بقولهم إنه في حكم تنحية [ب ٣١] الأول بل ما ذكرناه من صحة حذف الأول وإحلال البدل محله، والمثبت في الكشف هو صحة حذف الأول وإقامة البدل مقامه؛ فإنه لما نفي البدلية عنه لانتفاء صحة إقامته مقام الهاء لعدم صحة حذفه لبقاء الموصول بلا راجع إليه من صلته دل ذلك على أن البدل لا بد وأن يصلح لإحلاله محل الأول فحيث لا يصلح لذلك كما هنا لا يكون بدلا، وهو أي ما بني عليه منع البدلية في الآية من القاعدة المذكورة، أي قولهم لا بد وأن يصلح البدل لإحلاله محل الأول أيضا صحيح وإن كان منع البدلية في الآية بناء على هذه القاعدة فيه ما سيظهر<sup>٢٥٦</sup> إن شاء الله تعالى.

والموجب لانتفاء الربط في الكشف حذفه بالفعل، وفي المفصل في المثال المذكور عدم الاعتداد به مع كونه مذكورا بالفعل بناء على أن معنى قولهم إن الأول في حكم<sup>٢٥٧</sup> المنحي كقولهم إن البدل في حكم تنحية الأول هو أن الأول مُهدرٌ بالكلية وإن كان مذكورا بالفعل فافترقا، ولعدم المنافاة بينهما اتفاقا؛ نعم، يرد عليه أن المبدل منه في مثال المفصل أما الغلام من حيث هو مضاف إلى ضمير "زيدا" و"الغلام"<sup>٢٥٨</sup> من حيث هو هو لا من حيث هو مضاف، فإن كان الأول فيتم شاهدا على ما

<sup>٢٥٦</sup> - في ل : يظهر.

<sup>٢٥٧</sup> - في ل : الحكم.

<sup>٢٥٨</sup> - في ل : إلى ضمير زيدٍ أو الغلام.

ادعاه، لكن يرد أنه لا يصح حذفه وإقامة البدل مقامه عنده لبقاء المبتدأ بلا عائد إليه من خبره الجملة كما لا يصح عنده إبدال ﴿أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ من الهاء في "به" لعدم صحة حذفه لبقاء الموصول بلا راجع إليه من صلته؛ وقد دل كلامه هنا وفي الكشف على صحة حذفه وإقامة البدل مقامه على ما هو المقرر بينهم. إن البدل [٣٢١] لا بد وأن يصلح لإحلاله محل الأول، وإن كان الثاني فيصح حذفه وإحلال الثاني محله بأن يقال "زيد رأيت له رجلا صالحا" فإن الإضافة لامية لام الملك؛ فإذا أبرزت صح الربط والمعنى، لكن لا يقوم شاهدا على ما ادعاه إذ لا يلزم من كون الغلام مهذرا كون الضمير مهذرا، وانتفاء الربط إنما يترتب على الثاني دون الأول، لكن هذا بحث آخر غير ما ذكره الدماميني.

فإن حاصل إيراده أن الزمخشري إنما منع الإبدال في كشافه في الآية المذكورة بناء على قولهم إن البدل في حكم تنحية الأول بمعنى أنه يصح حذفه وإقامة البدل مقامه. وقد رد<sup>٢٥٩</sup> في مفصله على من فسر قولهم هذا بهذا المعنى وبين أن مرادهم بذلك هو الإيذان باستقلاله<sup>٢٦٠</sup>... إلخ، لا أن ينعنوا إطرأحه وإقامة البدل مقامه وحيث<sup>٢٦١</sup> إن ما ذكره في المفصل هو مراد القوم بهذا القول باعتزافه، فمنعه في كشافه بناء على أن معناه صحة حذفه وإقامة البدل مقامه فحيث إنتفى، انتفى الإبدال فاسدٌ باعتزافه في مفصله، فلا يستطيع إنكاره بعد الإقرار.

<sup>٢٥٩</sup> - في ل : وقد ورد.

<sup>٢٦٠</sup> - راجع: المفصل في صنعة الإعراب، ١/١٥٧.

<sup>٢٦١</sup> - في ل : مقامه حيث.

وقد عرفت أن الزمخشري قائل بصحة الحذف وإحلال البدل محله في مفصله على طبق ما بني عليه كلامه في كشافه فاندفع ما أورده الدماميني.

وأما ما أورده فحاصله أن ما استشهد به من المثال على فائدة ذكر المبدل منه مع البدل إما أنه لا يقوم شاهداً عليه أو يقوم ويناقض ما جرى عليه في كشافه من منع إبدال ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ من الهاء في "به" بناء على ما تقرر بينهم من أن [ب ٣٢] المبدل منه في حكم المنحي، وأن البدل لا بد وأن يصلح لإحلاله محل الأول المستلزم لصحة حذفه كما دل عليه كلامه في المفصل حسب ما مر تقريره.

وهذا لا يندفع بتوافق كلاميه في الكشف والمفصل؛ فلو استشهد بمثال من أمثلة بدل البعض أو الاشتمال لقام شاهداً من غير تناقض، فإنهم اشتراطوا الضمير فيهما ملفوظاً به أو مقدراً. فلو كان الأول مهذراً بالكلية مع كونه مذكوراً بالفعل لما كان لاشرطهم ذلك معنى.

فإن قلت: نحن نختار الشق الأول من التردد، أي إن المبدل منه هو الغلام من حيث هو مضاف ولا منافاة؛ لأن اللازم من قولهم إن البدل لا بد وأن يصلح لإحلاله محل الأول وما في معناه هو أن المبدل منه من حيث إنه مبدل منه، وفي حكم المنحي يصح حذفه بالفعل وإقامة البدل مقامه في جميع المواد؛ وهذا لا يناقض امتناع حذفه لا من هذه الحيثية بل لأمرٍ عارضٍ كانتفاء الربط في المثال المذكور، فعدم صحة حذفه في المثال المذكور لهذا الأمر العارضي لا يقدر في كلية.

قولهم إن البدل لا بد وأن يصلح لإحلاله محل الأول وما في معناه يناقض ما بني عليه كلامه في الكشف ودل عليه كلامه في المفصل غاية ما في الباب أنه يلزم أن

يكون مقصودا وغير مقصود، ولا محذور في ذلك إذا كانا من جهتين مختلفتين، وهنا كذلك فإن كونه مقصودا إنما هو لربط الكلام وكونه غير مقصود، إنما هو لكونه كالباسط لذكر البديل.

قلت: فقد رجع الأمر إلى أن المبدل منه في حكم المنحي لو لم يمنع مانع. [٣٣١] ولو كان المراد هذا لما منعوا البدلية في الأمثلة المذكورة؛ إذ يصح أن يقال في الجميع إن المبدل منه فيها يصح حذفه بالفعل لو لم يمنع مانع، فإن قول المرار:

أَنَا ابْنُ تَارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشَرٍ

يصح فيه حذف "البكري" وإقامه "بشر" مقامه لو لا مانع لزوم إضافة الصفة المعرفة باللام إلى ما ليس معرفا باللام.

فإن قلت: لا خفاء في أن العامل في المثال المذكور هو "رأيت"، ولا شك أنه كما يعمل في "غلامه" يعمل في "رجلا صالحا" بخلاف "التارك" في البيت، فإنه لا يصح إضافته إلى "بشر" لانتفاء تعريفه باللام، فالمانع في المثال عدم ارتباط الكلام مع صحة توجه العامل؛ وفي البيت امتناع توجه العامل إلى البديل، والأول مانع عرضي، والثاني ذاتي فافترقا؛ فلهذا حكموا بمنع الإبدال في الأمثلة المذكورة دون نحو هذا المثال.

قلت: فحيث لا وجه لمنعه في كشافه إبدال ﴿أَنْ اَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ عن الهاء في "به" إذ لا خفاء في أن العامل في الآية هو حرف الجر المفضي بالفعل إلى مجروره، ولا شك في أنه كما يعمل في الاسم الصريح كذلك يعمل في الاسم تأويلا؛ و﴿أَنْ

اعْبُدُوا اللَّهَ ﴿ على تقدير كون "أن" فيها مصدريةً في تأويل المصدر<sup>٢٦٢</sup>، فيصح عمل الباء فيه وليس كـ"التارك" في بيت المرار. فإنه كما ينتم يمتنع إضافته إلى "بشر" لانتفاء تعريفه باللام وليس الباء كذلك في الآية فالمانع في البيت عدم صحة توجه العامل إلى البدل؛ وفي الآية عدم ارتباط الكلام مع صحة التوجه، والأول مانع ذاتي، والثاني عَرَضِي فافترقا.

فتجوز البيضاوي [ب٣٣] إبدال ﴿أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ من الهاء في "به" موافقاً للقواعد؛ وإيراده على صاحب الكشف بقوله وليس من شرط البدل جواز طرح المبدل مطلقاً ليلزم<sup>٢٦٣</sup> منه بقاء الموصول بلا عائد<sup>٢٦٤</sup> انتهى مُصَابِ المَحْزَر.

فإن قلت: لا نسلم أن صاحب المفصل لو استشهد بمثال من أمثلة بدل البعض أو الإشتمال لقام شاهداً على ما ادعاه من غير أن يناقض كلية قولهم إن البدل لابد وأن يصلح لإحلاله محل الأول، فإنهم كما مر قد اشترطوا في بدلي البعض والإشتمال الضمير ملفوظاً به أو مقدراً.

فلو صح حذف المبدل منه بالفعل وإقامة البدل مقامه لبقِيَ العائد بلا مرجع، لكن التالي باطل، فالمقدم مثله فينا في صدق قولهم إن البدل لابد وأن يصلح لإحلاله محل الأول كلياً.

<sup>٢٦٢</sup> - راجع: تفسير الكشف، ١/٧٢٦-٧٢٧.

<sup>٢٦٣</sup> - في ل: فيلزم.

<sup>٢٦٤</sup> - راجع: تفسير البيضاوي، ٢/٢٩٣.

قلت: لا خفاء في أن الضمير إنما احتيج إليه لسبق ذكر المبدل منه يُربط الثاني بالأول لعدم دلالة على أنه بعضه أو ملابسُه بغير ضمير. فإذا حذف المبدل منه بالفعل وأقيم البدل مقامه لا يؤتى بالضمير لعدم الإحتياج إليه لعدم مقتضيه بل يؤتى بالظاهر على وجه يكون الكلام مربوطا. والمعنى صحيحا كما دل عليه صَنِيع سيبويه في الأمثلة المذكورة دلالةً واضحةً حيث قال في قوله "رأيتُ قومك أكثرهم وثلثيهم" وصرفتُ وجوهها أولها" أراد "رأيتُ أكثرَ قومك وثلثي قومك وصرفتُ وجوهَ أولها" ولكنه ثنى الاسم توكيدا<sup>٢٦٥</sup>، انتهى.

فإنه أقام الظاهر مقام الضمير الرابط بعد حذف المبدل منه لعدم سبق ذكره؛ وصرح [٣٤١] بأن مراده ذلك تحقيقا لما دل عليه الاستقراء أن البدل هو المقصود بالنسبة، ثم قال ولكنه ثنى الاسم توكيدا، أي ذكره مرتين أولا ظاهرا، وثانيا مضمرا لإفادة التوكيد، فنبه على فائدة جمع البدل مع المبدل منه إزاحةً لما يمكن أن يتوهم من أنه إذا كان مراد المتكلم الأمثلة المذكورة ما ذكرته، فلم عدل من مراده وثنى الاسم وكرره.

ثم كلام سيبويه هذا كما أن فيه دلالةً على ما ذكرناه كذلك فيه دلالةً على أن المبدل منه في حكم المنحي، وأن البدل في حكم تكرير العامل، وأنه في نية إحلاله محل الأول، وأنه لا بد أن يصلح لإحلاله محل الأول.

فظهر أنه لو استشهد بمثال من أمثلة بدل البعض أو الاشتمال لقام شاهدا من غير منافاة لكلية قولهم: إن البدل لا بد وأن يصلح لإحلاله محل الأول.

<sup>٢٦٥</sup> - راجع: الكتاب لسيبويه، ١/١٥٠.

ومن هنا يظهر أن تأنيث الفعل في نحو "فَتَنَّتْ هِنْدُ حُسْنُ بَالِهَا" ليس مانعا من صحة إحلال البدل محل الأول، إذ كما أن الضمير في بالها مما اقتضاه سبق ذكر المبدل منه لربط البدل به، كذلك تاء التأنيث في "فتنت" مما اقتضاه تأنيث المبدل منه للدلالة على أن الفاعل مؤنث، فكما أنه إذا حُذِفَ المبدل منه لا حاجة إلى الضمير للربط به، كذلك إذا لم يكن الفاعل مؤنثا لا حاجة إلى علامة التأنيث؛ فإن مقتضى كون المبدل منه في حكم المنحي وكون البدل في حكم تنحية الأول وكونه في نية إحلاله محل الأول، ليس إلا أن يصح حلول البدل محله في أن يكون منسوبا [ب ٣٤] إليه<sup>٢٦٦</sup> ما كان منسوبا إلى الأول ابتداء؛ ولا يقتضي أن يقوم مقامه في ذلك وفي جميع ما يقتضيه خصوص لفظ الأول، فإن ذلك غير ملتزم، لأن البدل من التوابع والتابع كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة، وما قالوا كل ثان بإعراب سابقه وبخصوصيات سابقه.

ولا خفاء في أن التأنيث من مقتضيات خصوص لفظ "هند وحسن بالها" ليس بدلا منها "إلا" من حيث إنها فاعل لـ"فتنت" الواحد بالنوع، أي من حيث إنه صالح؛ لأن يسند إلى المذكر وإلى المؤنث، لا من حيث إن تاء التأنيث ملحقة به، فكما يقبل لحوق التاء عند إسناده إلى المؤنث، كذلك يقبل عدم لحوقها عند إسناده إلى المذكر على ما هو مقتضى كونه واحدا بالنوع وكليا. وبالله التوفيق في إيضاح ما كان مشكلا، وجعل ما كان مخفيا جليا.

<sup>٢٦٦</sup> - في ع : إليه ابتداء ما كان.

المبحث السابع  
في ناصب المستثنى ورافعه

اختلف في ناصب المستثنى على ثمانية أقوال استوفاهما في شرح أوضح المسالك. منها أنه نفس "إلا" وحدها وإليه ذهب ابن مالك وزعم أنه مذهب سيوييه والمبرد، ومنها أنه<sup>٢٦٧</sup> الفعل المتقدم بواسطة "إلا" وإليه ذهب السيرافي<sup>٢٦٨</sup> والفارسي وابن الباذش<sup>٢٦٩</sup> ومنها أنه الفعل المتقدم بغير واسطة "إلا" وإليه ذهب ابن خروف.

والأصح على ما ذكره ابن هشام في المغني، هو الأول حيث قال انتصاب ما بعد "إلا" في ﴿فَشَرُّهُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>٢٧٠</sup> ونحوها بما على الأصح<sup>٢٧١</sup> انتهى.

قال الدماميني والشمي: هذا مذهب المبرد والزجاج<sup>٢٧٢</sup>.

قال الشمي: ومن صرح بأنه الأصح [٣٥١] بدر الدين ابن مالك.

ووجهه ما قاله الرضي: "إن" "إلا" مقومة لمعنى الاستثناء ومحصلة له، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي أو إن "إلا" نائبة عن "أستثني" كما أن حرف النداء نائب عن أنادي.

<sup>٢٦٧</sup> - في ع : أن.

<sup>٢٦٨</sup> - هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد العلامة، إمام النحو، وصاحب التصانيف، ونحوي بغداد، وكان أبوه مجوسيا فأسلم، مات سنة ٩٧٨/٣٦٨. راجع: نزهة الألباء، ص: ٢٢٧.

<sup>٢٦٩</sup> - هو علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، المعروف بابن الباذش، من العلماء بالعربية، من أهل غرناطة، مولدا ووفاة، مات سنة ١١٣٣/٥٢٨. راجع: الأعلام للزركلي، ٤/٢٥٥.

<sup>٢٧٠</sup> - اقتباس من سورة البقرة، الآية: ٢٤٩.

<sup>٢٧١</sup> - راجع: مغني اللبيب، ١/٧٠.

<sup>٢٧٢</sup> - هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج: عالم بالنحو واللغة. ولد ومات في بغداد. كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد، مات سنة ٩٢٣/٣١١. راجع: الأعلام للزركلي، ١/٤٠.

وقال البصريون العامل الفعل المتقدم أو معناه بتوسط "إلا" لأنه شيء يتعلق به الفعل معنى وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول<sup>٢٧٣</sup> انتهى.

واعترض بأنه يردده صحة "القوم إلا زيدا" إختوك مع أنه لا فعل ثمه ولا معناه.

قال الرضي: وللبصريين أن يقولوا إن في إختوك معنى الفعل إذ كان في إخوة معنى النسب، أي ينتسبون إليك بالأخوة<sup>٢٧٤</sup>.

قال الدماميني: قلت مثل هذا الاعتذار لا يتأتى في مثل قولك "هذه الأعيان إلا هذه الخشبة حجارة" انتهى.

أقول: قد ذكر ابن هشام في المغني في "باب إن المفتوحة المشددة" ما نصه: "وإن كان، أي الخبر جامدا قدر بالكون نحو "بلغني أن هذا زيد" تقديره بلغني كونه زيدا؛ لأن كل خبر جامد، يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول هذا زيد وإن شئت هذا كائن زيدا ومعناها واحد<sup>٢٧٥</sup> انتهى.

وعلى هذا فلبصريين أن يقولوا إن المستثنى في كل ما وقع في جملة اسمية عقدها من اسمين جامدين؛ إنه منصوب بمعنى كائن فيندرج فيه مثال الدماميني وغيره لإطراده.

واعترض الدماميني على توجيه الرضي للقول الأصح بأنه ينتقض بنحو "ما قام أحدا إلا بكر" بالرفع على البديل إذ الاستثناء بها موجود ولا نصب، انتهى.

<sup>٢٧٣</sup> - راجع: شرح الرضي على الكافية، ٨٠/٢.

<sup>٢٧٤</sup> - راجع: شرح الرضي على الكافية، ٨١/٢-٨٢.

<sup>٢٧٥</sup> - راجع: مغني اللبيب، ٤٠/١.

أقول: الناصب سواء قلنا إنه [ب ٣٥] "إلا" أو "الفعل" بواسطتها أو "الفعل" وحده حيث لم يكن ناصبا على الإطلاق؛ لأن من المستثنى ما يكون مرفوعا وجوبا أو جوازا راجحا دل ذلك على أن لعمله شرطا متى تحقق تحقق العمل ومتى انتفى انتفى. وأنت إذا استقرأت أقسام الاستثناء بأسرها وتتبعها عن آخرها وبحث على هذا الشرط بحثا وجدت أنه الذي ذكره البصريون وهو مشابته بالمفعول في مجيئه فضلا حيث قالوا، لأنه شيء تعلق به الفعل معنى وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول انتهى، يعني فانتصب بالفعل بواسطة "إلا" انتصاب المفعول فما<sup>٢٧٦</sup> عمل فيه الفعل إلا بعد مشابته، وما حصلت المشابهة إلا لمجيئه بعد تمام الكلام، أي لمجيئه فضلا، فإن ما تم الكلام بدونه لا يحتاج إليه الكلام في تمامه فيكون فضلا.

قال العلامة الزمخشري في المفصل بعد ما عد أقسام الاستثناء ما نصه: "والمشبه بالمفعول منها هو الأول، والثاني في أحد وجهيه وشبهه به لمجيئه فضلا"<sup>٢٧٧</sup> انتهى.

وهذه أما إن تتحقق معنى وصورة أو معنى لا صورة أو صورة لا معنى مع مانع من الاتباع صناعي أو معنوي أو لا معنى ولا صورة من غير مانع فالنصب على الاستثناء واجب في القسم الأول، والثاني؛ وممتنع في القسم الرابع، وفي الثالث لولا المانع كان القياس جواز الاتباع في ضروبه مطلقا، لكن المانع موجود فصار على ثلاثة أضرب.

الأول: يجب فيه النصب.

<sup>٢٧٦</sup> - في ل : فيما.

<sup>٢٧٧</sup> - راجع: شرح المفصل في صناعة الإعراب، ١/٤٦٩.

والثاني: يجوز فيه النصب جوازا راجحا.

والثالث: يجوز فيه النصب جوازا مرجوحا.

وما أورده [٣٦١] الدماميني نقضا من أمثلة الضرب الثالث من القسم الثالث؛  
فلهذا لم يجب النصب فيه بل كان جائزا جوازا مرجوحا.

وتفصيل الكلام في هذا المقام هو أن الكلام الذي يقع فيه الاستثناء إما أن يكون موجبا أو منفيا. فإن كان موجبا فسواء كان مذكورا بركنيه، نحو "جاء القوم إلا زيدا" و"القوم إخوتك إلا زيدا أو لا" نحو قولك "القوم إلا زيدا" في جواب من قال "من جائك وإخوتي إلا زيدا" في جواب من قال "من القوم" فالمستثنى فيه واجب النصب؛ لأن المستثنى حينئذ يشبه المفعول في مجيئه فضلا؛ لأن المستثنى بعد الإيجاب ليس بعمدة لا معنى ولا صورة، لأن الاستثناء من الإثبات نفى، فالمستثنى في الجواب منفي عنه الفعل أو معناه المثبت للمستثنى منه، فامتنع اتباعه لما هو ثابت له الفعل فليس بفاعل معنى، كما أنه ليس بفاعل لفظا فيشبه المفعول في أنه ليس بفاعل معنى، كما أنه ليس بفاعل لفظا.

فإن كان ذلك الكلام الموجب التام مذكورا بركنيه كالمثالين الأولين شابه المفعول صورة ومعنى. وإن كان غير مذكور بركنيه كالمثالين الأخيرين شابه المفعول معنى؛ لأن الفعل لم يكن ثابتا له في المعنى، لا صورة لعدم كون الكلام مذكورا بركنيه فكأنه لم يجيء بعد تمام الكلام، وما لم يجيء بعد تمام الكلام صورة لم يُشَبَّه المفعول صورة، لكن مشابته المعنوية الموجبة لامتناع كونه تابعا كافية لتحقق كونه فضلا، فهي كافية

لوجوب نصبه سواء قلنا إن نصبه بـ"إلا" أو بـ"الفعل" وإن [ب٣٦] كان الكلام منفيًا.

فإما أن يكون الكلام تامًا، أي مذكورًا فيه المستثنى منه أو لا يكون تامًا، أي لا يكون المستثنى منه مذكورًا فيه. فإن كان غير تام فلا نصب على الاستثناء لا بـ"إلا" ولا بغيرها لا وجوبًا ولا جوازًا بل يعرب على حسب العوامل، وهو المسمى بالمفرغ نحو "ما قام إلا زيدٌ" و"ما رأيْتُ إلا زيدا" و"ما مررتُ إلا بزيدٍ"؛ وذلك لأنه تابعٌ في الحقيقة للمستثنى منه المحذوف، وبذل منه بدل البعض من الكل، والتابع إنما يُعربُ بإعراب متبوعه، ومتبوعه معربٌ على حسب العوامل لا عمل لـ"إلا" فيه فكذلك التابع<sup>٢٧٨</sup> لانتفاء شرط النصب على الاستثناء أي مشابته بالمفعول.

أما في المثال الأول فلأن المستثنى وإن كان تابعًا للمحذوف حقيقة، لكنه فاعلٌ لفظًا ومعنى ظاهرًا أما لفظًا فلعدم ذكر متبوعه لفظًا، وأما معنى فلأن الاستثناء من النفي إثبات، فالفعل أو معناه مثبتٌ له معنى.

وأما في المثالين الآخرين فلأن الفاعل وإن كان مذكورًا لكن المستثنى لكونه مفعولًا به لما قبل "إلا" ظاهرًا لفظًا ومعنى<sup>٢٧٩</sup> وإن كان تابعًا للمفعول به حقيقة لم يكن مفعولًا حكمًا ومشابهُةً لا لفظًا ولا معنى، وكلما كان كذلك لم يجز النصب على الاستثناء لانتفاء المشروط بانتفاء الشرط.

<sup>٢٧٨</sup> - "والتابع إنما يُعربُ بإعراب متبوعه ومتبوعه معربٌ على حسب العوامل لا عمل لإلا فيه. فكذلك التابع"

ساقطة من ع.

<sup>٢٧٩</sup> - في ل : في معنى.

فإن<sup>٢٨٠</sup> كان الكلام تاما فإما أن يكون الكلام مذكورا بركنيه أو لا يكون كذلك؛ فإن لم يكن مذكورا بركنيه فكذا لا نصب على الاستثناء لبالأول ولا غيرها، لاوجوبا ولاجوازا، وذلك نحو قوله ﷺ: {يَوْمَ لَا ظِلَ إِلَّا ظِلُّهُ}<sup>٢٨١</sup> وقوله {لَا عِشَ إِلَّا عِشُ [٣٧١] الْآخِرَةِ}<sup>٢٨٢</sup> وقوله {لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ}<sup>٢٨٣</sup> وأمثال ذلك، وذلك لانتفاء مشابهيته بالمفعول معنى وصورة.

أما معنى فلأن المستثنى لكونه بدلا من اسم "لا" حملا على محله البعيد الذي هو الرفع بالابتداء محكوم عليه بالخبر المحذوف الذي هو معنى الفعل فيكون فاعلا وعمدة معنى؛ لأن الاستثناء من النفي إثبات، فيكون المستثنى مثبتا له الخبر المحذوف المنفي عن اسم "لا"؛ لأن الخبر المحذوف لكونه واحدا بالنوع صالح لأن يُنفى في سياق النفي ويثبت في سياق الإثبات.

وأما لفظا فلأن الكلام لكونه لم يذكر بطرفيه صار المستثنى صورة كأحد ركني الكلام ظنه بعضهم أنه خبر "لا" حقيقة كما سيجيء<sup>٢٨٤</sup> نقله والكلام عليه إن شاء الله تعالى؛ وكلما انتفى المشابهة صورة ومعنى انتفى النصب وجوبا وجوازا، فتعين الرفع على الاتباع.

<sup>٢٨٠</sup> - في ل وع: وإن.

<sup>٢٨١</sup> - راجع: صحيح البخاري، ١/١٣٣، رقم: ٦٦٠.

<sup>٢٨٢</sup> - راجع: مسلم، كتاب الجهاد، رقم: ١٨٠٥.

<sup>٢٨٣</sup> - راجع: مسلم، كتاب السلام، ص: ٩٠٢، رقم: ٢١٩١.

<sup>٢٨٤</sup> - في ل : يجيء.

وإن كان الكلام مذكورا بركنيه، فإما أن يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه أو مؤخرا عنه.

فإن كان مقدما وجب نصبه مطلقا متصلا كان أو منقطعا، نحو "ما جائي إلا أخاك أحد" و"ما ذهب إلا حمارا أحد" لأنه مُشابه للمفعول صورة لحيثه بعد اعتبار تمام الكلام ومُشارك لما يشبه المفعول معنى في<sup>٢٨٥</sup> امتناع الاتباع لمانع التقديم<sup>٢٨٦</sup>، فشابه المفعول في امتناع كونه فاعلا لهذا المانع، فصح أن يقال إنه فضلة من هذا الوجه وإن كان الفعل ثابتا له<sup>٢٨٧</sup>.

وإن كان مؤخرا، فإما أن يكون متصلا أو منقطعا، فإن كان منقطعا فإما أن يكون تسليط [ب٣٧] العامل على المستثنى منه أو لا يمكن؛ فإن لم يكن وجب نصبه اتفاقا، نحو "ما زاد هذا المال إلا ما نقص" إذ لا يقال زاد النقص ومثله "ما نفع زيد إلا ما ضر" إذ لا يقال نفع الضر، وذلك لشبهه بالمفعول صورة ومشاركته لما يُشبهه معنى في امتناع كونه فاعلا للفعل المذكور لامتناع التسليط، فهو أحق بأن يقال فيه إنه فضلة من الذي تقدمه؛ لأنه وإن كان بعد النفي المقتضي للإثبات لكن لما امتنع الإثبات لمانع خصوص مادة الفعل بخلاف الذي تقدمه، فإنه وإن امتنع فيه الاتباع، لكن الفعل ثابت له معنى صار أحق بكونه فضلة، وصار كالذي يُشبهه المفعول معنى وصورة شبهها أقوى من شبه الذي تقدمه.

<sup>٢٨٥</sup> - "في" ساقطة من ل وع.

<sup>٢٨٦</sup> - في ل : التقدم.

<sup>٢٨٧</sup> - "له" ساقطة من ل.

وإن أمكن تسليطه فكذلك يجب عند الحجازيين نحو "ما ذهب أحدٌ إلا حمارا" لوجود الشبه الصوري ومانع امتناع الاتباع، إذ لا يتصور فيه إلا بدل الغلط وهو لا يصدر<sup>٢٨٨</sup> إلا بطريق السهو والغفلة، والمستثنى المنقطع إنما يصدر بطريق الروية والفتانة.

وأما تميم فيرجحون النصب لوجود الشبه الصوري وامتناع الاتباع ظاهرا لكونه من غير جنسه ويجيزون الاتباع جوازا مرجوحا لا مكان الاتباع بضربٍ من التأويل.

وإن كان متصلا نحو "ما جاء أحدٌ إلا زيد" و"ما رأيت أحدا إلا زيدا" و"ما مررت بأحد إلا بزيد" جاز النصب؛ لأنه شبيهة بالمفعول صورة لمجيئه بعد مُضي الجملة بطرفيه واختير الاتباع.

أما في المرفوع فلكونه [٣٨١] فاعلا في المعنى؛ لأن الاستثناء من النفي إثباتٌ، وكلما كان كذلك لم يكن شبيها بالمفعول في المعنى، ورعاية المعنى أولى من رعاية الشبه الصوري.

وأما في المنصوب بواسطة أو بلا واسطة، فلكون المذكور بعد "إلا" مفعولا حقيقة لما قبلها، وكلما وجد ما يقتضي نصبه على أن يكون مفعولا به حقيقة<sup>٢٨٩</sup> كان النصب به أرجح وأولى من النصب بما يقتضي أن يكون مفعولا مشابها.

<sup>٢٨٨</sup> - في ل: يتصور.

<sup>٢٨٩</sup> - "لما قبلها وكلما وجد ما يقتضي نصبه على أن يكون مفعولا به حقيقة" ساقطة من ع.

فإن قلت: المنصوب هنا كالمنصوب في المفرغ مفعول به لفظاً ومعنى لما قبل "إلا" فلمْ أَعْمَلُوا ما قبل "إلا" فيه على القطع في المفرغ وعلى الأرجح هنا؟

قلت: لأن المفعول به الذي هو المستثنى منه لما كان مذكوراً هنا صار الفعل لاستيفائه مفعوله، كأنه غيرُ طالب لمفعول فينكسر بذكر مفعوله قبل "إلا" من قوة طلبه للمفعول الواقع بعدها ما يجوز إعمال غيره فيه ولو مرجوحاً بخلاف المفرغ؛ فإن الفعل فيه لعدم ذكر مفعوله لفظاً قبل "إلا" في غاية قوة الطلب لما بعد "إلا" متوجه إليه بشرائره فلم ينكسر من سَوْرَة طلبه ما يجوز إعمال غيره فيه.

فقد اتضح أن المشابهة بالمفعول عليه يدور النصب على الاستثناء بـ "إلا" أو بغيرها وجوداً وعدمًا.

فإن قلت: إنهم قالوا إن النصب في الكلام التام غير الموجب عربي جيدٌ وإن كان الاتباع أرجح، وأرادوا بالكلام التام ما كان المستثنى منه فيه مذكوراً، وبغير التام مقابله فنحو {يَوْمَ لَا ظِل إِلَّا ظِلُّهُ} <sup>٢٩٠</sup> كلامٌ تام بهذا [ب٣٨] المعنى، لأن اسم "لا" هو المستثنى منه، وهو مذكور فيقتضي أن يكون النصب فيه جائزاً؛ وقد قلتم لا نصب على الاستثناء لا وجوباً ولا جوازاً.

قلت: من المعلوم أن القوانين النحوية كلها مستنبطة من استقراء كلام العرب، فإذا وقع النزاع فالمرجعُ السماعُ، ونحن إذا استقرأنا جميع أقسام الاستثناء التي نقلوها إلينا من سماعهم من العرب الموثوق بعريتهم وَجَدْنَاهُمْ قالوا إن النصب في نحو ﴿مَا

<sup>٢٩٠</sup> - راجع: صحيح البخاري، ١/١٣٣، رقم: ٦٦٠.

فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ»<sup>٢٩١</sup> عربي جيدٌ وفي "لا إله إلا الله" السماعُ منهم الرفع، ورأينا أن المستثنى منه مذكور فيهما، فاحتاج الأمرُ إلى الفارق المظهر سر اختلاف السماع في التركيبين مع اشتراكهما في ذكر المستثنى منه.

فَبَحَثْنَا على هذا فوجدنا أن ما ذكره البصريون من مشابهة المستثنى بالمفعول مطردٌ في جميع المواد جارٍ في جميع الأقسام التي نقلوها إلينا من سماعهم على طبق ما سمعوه، فإنه حيث يتحقق، يتحقق النصبُ على الاستثناء، وحيث ينتفي، ينتفي على التفصيل الذي سبق.

فظهر لنا من هذا أن ما ذكره هو الإستنباطُ الصحيحُ والإستقراءُ التام. وظهر أن قولهم إن النصب جائزٌ في الكلام التام غير الموجب إن أرادوا به مطلقاً أعم من أن يكون الكلامُ مذكوراً بركنيه أولاً، فهو لكونه مخالفاً للقياس والسماع لا مُعَوَّل عليه؛ وإن أرادوا به ما إذا كان الكلام مذكوراً بركنيه بقرينة أنهم ذكروه في مقابلة المفرغ فكونه مذكوراً بركنيه يعرف من المقابلة، فإن المفرغ لكونه معرباً على حسب العوامل ثلاثة أقسام: مرفوع ومنصوب ومجرور؛ كما أن التام [٣٩١] إذا أُتْبِعَ على المختار ثلاثة أقسام أيضاً؛ ففي المرفوع الكلام غير مذكور بركنيه في المفرغ فيكون مذكوراً في التام، وفي المنصوب والمجرور مذكورٌ بركنيه في المفرغ دون المفعول، ففي التام مذكور بركنيه مع المفعول أيضاً؛ فلو أرادوا بالتام ما كان مذكوراً بركنيه دخل الأخيران من المفرغ في التام، فاصطلحوا على هذا المعنى للكلام التام لتمييز القسمين.

<sup>٢٩١</sup> - اقتباس من سورة النساء، الآية: ٦٦.

ويؤيد ذلك أنهم مثلوا للتام بنحو ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾<sup>٢٩٢</sup> وهو مذكور بركنيه، وربما يكون إيراد ابن الحاجب هذا القسم بعد المفرغ في كافيته، ولم يجعله متصلا بالقسم التام تنبيها على أنه ليس من الذي يجوز فيه النصب وإن كان بدلا من مذكور، فهذا القسم يُشبه المفرغ المرفوع من حيث إن الكلام غير مذكور بركنيه، ويشبه التام من حيث إنه بدل من مذكور، وليس بواحد منهما فناسب ذكره بعدهما؛ فلك أن تسميه الشبيهة بالمفرغ، ولك أن تسميه الشبيهة بالتام.

وأما رافعه في نحو "ما قام أحدٌ إلا زيدٌ" فهو عند البصريين لكونه بدل بعض من كلٍ رافع متبوعه على الإنسحاب على الأصح.

وأما عند الكوفيين فهو لكونه معطوفا على المستثنى منه وإلا حرف عطف عندهم رافعه رافع المعطوف عليه.

فإن قلت: البدل الواقع بعد "إلا" في نحو المثال المذكور مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب؛ فإن "قام" منسوبٌ إلى "أحد" نفيا وإلى "زيد" إثباتا، فليس مقصودا بما نسب إلى المتبوع من القيام المنفي بل بنقيضه، فلم يصح إحلاله [ب ٣٩] محله فليس في حكم تكرير العامل مع أن البدل تابع مقصود بما نُسب إلى المتبوع دونه، ولا بد وأن يصلح لإحلاله محل الأول وأنه في حكم تكرير العامل كما تقرر سابقا وأيضا هو بدل بعض، ولا ضمير معه يربطه بالمبدل منه.

<sup>٢٩٢</sup> - اقتباس من سورة النساء، الآية: ٦٦.

قلت: قد<sup>٢٩٣</sup> تقدم أن الاستثناء مقدم على الحكم في نية المتكلم، والمستثنى هنا هو البدل فالإبدال أيضا مقدم على الحكم، وقد تقدم أيضا أن وحدة العامل في التابع والمتبوع نوعية؛ فـ"زيد" في المثال المذكور إنما يبدل من "أحد" قبل الحكم عليه بنفي القيام، وكلما كان كذلك لم يكون المنسوب إلى المتبوع هو القيام المنفي بل القيام من حيث هو هو؛ لأن المنسوب إلى متبوعه هو قام الواحد بالنوع الصالح لأن يُنسب إلى ما هو في سياق النفي بالنفي وإلى ما هو في سياق الإيجاب بالإيجاب، وهذا بعينه هو المقصود نسبته إلى البدل غير أن حصة متبوعه منه بعد الحكم لكونه في سياق النفي يكون منفيًا، وحصة البدل لكونه في سياق الإيجاب يكون موجبًا، فإنه إذا اعتبر الحكم يَنْصَبُ العامل الواحد بالنوع على القيلتين انصبابًا واحدةً، فيأخذ كل من التابع والمتبوع منه حصته اللائقة به من نفي وإيجاب حسبما يقتضيه الوضع اللغوي، فالتمييزان إنما هما الحصتان بعد الحكم، لا العامل المنسوب إليهما دفعةً واحدةً، والمنصب عليهما انصبابًا واحدةً؛ فظهر أنه لا مخالفة بينهما بالإيجاب والسلب، إذ لا سلب قبل الإبدال والاستثناء، وظهر أنه مقصود بما نُسب إلى المتبوع دونه وأنه يصح إحلاله محل [٤٠١] الأول، لأن تقدير الكلام لكون الإبدال قبل الحكم بالنفي "قام أحد زيد" ولا شك في صحة إحلاله محل الأول، فيقال "قام زيد" وأنه في حكم تكرير العامل؛ لأن العامل لكونه واحدًا بالنوع صالح لأن يذكر ثانيًا في سياق الإيجاب كما ذكر أولًا في سياق النفي، فيقال "ما قام أحد إلا قام زيد" فاندفع الإشكال بحذافيره.

وأما أنه لا ضمير فيه، فيجوابه ما أقول إن بدل البعض من الكل على قسمين: بدل الجزء من الكل وبدل الجزئي من الكلي، والمحتاج إلى الضمير للربط هو الأول

<sup>٢٩٣</sup> - "قد" ساقطة من ل.

دون الثاني، وذلك لأن الجزء إذا قيس إلى كله الواقع في التركيب فبالنظر إلى مجرد مفهومه لا يفهم منه أنه جزؤ لهذا الكل لعدم اختصاصه به؛ فإن الألفاظ المعبر بها عن الأجزاء أعضاء كانت كالرأس واليد أو غير أعضاء كالقليل والكثير والنصف والثالث إلى غير ذلك صالحة لأن تضاف إلى كل ذي أجزاء له هذا الجزء بدلالة الاستقراء؛ وكلما كان كذلك فلا يكون مختصا بواحد منها بخصوصه بالذات، وكلما كان كذلك فلا بد للدلالة على اختصاصه بواحد منها بعينه من رابط خارجي يخصه به ملفوظ نحو قوله تعالى ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾<sup>٢٩٤</sup> وقوله تعالى ثُمَّ ﴿تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾<sup>٢٩٥</sup> وقوله تعالى ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾<sup>٢٩٦</sup> وقوله تعالى ﴿فَعَمَّوْا وَصَمُّوْا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾<sup>٢٩٧</sup> ثُمَّ عَمَّوْا وَصَمُّوْا كَثِيرٌ مِنْهُمْ<sup>٢٩٨</sup> وقوله تعالى ﴿ثُمَّ اللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلًا، نِصْفَهُ﴾<sup>٢٩٩</sup> أو مقدر نحو قوله تعالى ﴿ثُمَّ اللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>٣٠٠</sup> أي: منه.

وأما [ب ٤٠] الجزئي فإنه إذا قيس إلى كلية فبالنظر إلى مجرد مفهومه مقيسا إلى كلية يُفْهَمُ اندراجُه تحتَه، وإنه من أفرادِه لصدق<sup>٣٠١</sup> الكلّي عليه وعلى غيره وكونه

<sup>٢٩٤</sup> - اقتباس من سورة النساء، الآية: ٦٦.

<sup>٢٩٥</sup> - اقتباس من سورة البقرة، الآية: ٢٤٦؛ كلمة "ثم" زائدة، لا توجد في الآية.

<sup>٢٩٦</sup> - اقتباس من سورة البقرة، الآية: ٢٤٩.

<sup>٢٩٧</sup> - "ثم" ﴿تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ وقوله تعالى ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ وقوله تعالى ﴿فَعَمَّوْا وَصَمُّوْا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ "ساقطة من ل وع.

<sup>٢٩٨</sup> - اقتباس من سورة المائدة، الآية: ٧١.

<sup>٢٩٩</sup> - اقتباس من سورة المزمل، الآية: ٣-٢.

<sup>٣٠٠</sup> - اقتباس من سورة المزمل، الآية: ٢.

<sup>٣٠١</sup> - في ل : بصدق.

أخص منه، فهو مربوط به ربطاً ذاتياً معنوياً، فلا حاجة إلى رابطٍ خارجي لفظي ملفوظٍ أو مقدرٍ؛ فإن الرابط الخارجي إنما احتيج إليه في الجزء ونحوه لانتفاء الربط الذاتي المعنوي فيه فحيث وُجد المعنوي في شيء انتفى الاحتياجُ معه إلى اللفظي بلا خفاء. ونريده<sup>٣٠٢</sup> وضوحاً ما ذكره ابن هشام في المغني من قوله: "إنما لم يحتج<sup>٣٠٣</sup> بدل الكل إلى رابطٍ، لأنه نفس المبدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك"<sup>٣٠٤</sup> انتهى. فإنه يدل على أنه لا حاجة إلى الرابط اللفظي إذا وجد الربطُ المعنوي، فاعرف ذلك، وبالله التوفيق في تنوير كل حال.

---

<sup>٣٠٢</sup> - في ل : ويزيده.

<sup>٣٠٣</sup> - في ل : يحتج.

<sup>٣٠٤</sup> - راجع: مغني اللبيب، ٥٠٦/٢.

المبحث الثامن  
في الكلام على إعراب لا إله إلا الله

اعلم أولاً أن القصر في اصطلاح أهل البيان على ما عرفه -السيد قدس سره- في شرحه للمفتاح: "هو جعل أحد طرفي النسبة في الكلام سواء كانت إسنادية أو غيرها مخصوصا بالآخر بحيث لا يتجاوزه إما على الإطلاق أو بالإضافة بطريق معهودة" انتهى.

والأول: أي: الذي بحيث لا يتجاوزه على الإطلاق هو القصر الحقيقي نحو ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾<sup>٣٠٥</sup> و﴿لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ﴾<sup>٣٠٦</sup>.

والثاني: أي: الذي بحيث لا يتجاوزه بالإضافة هو القصر الإضافي نحو ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾<sup>٣٠٧</sup> أي: مقصور على الرسالة، لا يتعداها إلى التبري عن الهلاك.

وكل منهما منحصر في نوعين: [٤١١] قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف.

ووجه الإنحصار فيهما على ما ذكره -قدس سره- في حاشية المطول هو: "أن القصر إنما يتصور بين شيئين بينهما نسبة، فإما أن يكون قصراً للمنسوب إليه على المنسوب<sup>٣٠٨</sup> وهو المراد بقصر الموصوف على الصفة، وإما أن يكون قصراً للمنسوب على المنسوب إليه<sup>٣٠٩</sup> وهو المراد بقصر الصفة على الموصوف"<sup>٣١٠</sup> انتهى.

<sup>٣٠٥</sup> - اقتباس من سورة الأنعام، الآية: ١٧؛ اقتباس من سورة يونس، الآية: ١٠٧.

<sup>٣٠٦</sup> - راجع: مسلم، كتاب السلام، ص: ٩٠٢، رقم: ٢١٩١.

<sup>٣٠٧</sup> - اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

<sup>٣٠٨</sup> - في ع: للمنسوب على المنسوب إليه.

<sup>٣٠٩</sup> - "إليه" ساقطة من ع.

والمراد الصفة المعنوية، أي: المعنى القائم بالغير، لا النعتُ النحوي وبينهما عمومٌ من وجهٍ لتصادقهما في مثل "أعجبني هذا العلم" وتفارقهما في مثل "العلم حسنٌ ومررت بهذا الرجل" وأما نحو قولك "ما زيد إلا أخوك، وما الباب إلا ساجٌ، وما هذا إلا زيدٌ" فمن قصر الموصوف على الصفة؛ لأن المعنى ما زيد إلا كائن أخاك وما الباب إلا كائن ساجا وما هذا إلا كائن زيدا لما مر عن ابن هشام: "أن كل خبر جامدٍ يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول هذا زيدٌ وإن شئتَ هذا كائن زيدا، ومعناهما واحدٌ"<sup>٣١١</sup> انتهى.

وبهذا يتضح ما علله به العلامة التفتازاني من قوله: "إذ المعنى أنه مقصور على الاتصاف بكونه أcha أو ساجا أو زيدا"<sup>٣١٢</sup> انتهى.

وقصر الموصوف على الصفة من الإضافي نحو ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾<sup>٣١٣</sup> وقصر الصفة على الموصوف منه نحو "ما شاعرٌ إلا زيدٌ" وقصر الصفة على الموصوف<sup>٣١٤</sup> من الحقيقي نحو ﴿لَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾<sup>٣١٥</sup> و﴿لَا شَافِيَ إِلَّا أَنْتَ﴾<sup>٣١٦</sup> وأما قصرُ الموصوف على الصفة منه فقد قالوا لا يكاد يوجد [ب ٤١] إلا على طريق الادعاء.

<sup>٣١٠</sup> - راجع: حاشية السيد على المطول، ص: ٢٠٥.

<sup>٣١١</sup> - راجع: مغني اللبيب، ٤٠/١.

<sup>٣١٢</sup> - راجع: حاشية السيد على المطول، ص: ٢٠٥.

<sup>٣١٣</sup> - اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

<sup>٣١٤</sup> - "منه نحو ما شاعرٌ إلا زيدٌ وقصر الصفة على الموصوف" ساقطة من ع.

<sup>٣١٥</sup> - اقتباس من سورة الأنعام، الآية: ١٧؛ اقتباس من سورة يونس، الآية: ١٠٧.

<sup>٣١٦</sup> - راجع: صحيح البخاري، ١٣٢/٧، رقم: ٥٧٤٢.

ولقائل أن يقول بل يكاد يوجد على التحقيق لا على طريق الادعاء، كقولك "ما زيد على شيء إلا على ما يُريدُه الله منه." فإنه لا يمكن أن يوجد له صفة ما لا يُريدُه الله تعالى منه أبداً، فاليتمأمل.

وللقصر طُرُقٌ، منها النفي والاستثناء، ووجهُ إفادتهما القصر هو أن النفي إذا ورد على المحكوم عليه كان متوجهاً إلى نسبة شيء ما إليه، وإذا ورد على المحكوم به كان متوجهاً إلى نسبته إلى شيء ما لما مر تحقيقه في المبحث الأول؛ ثم ذلك الشيء إما مذكورٌ أو مقدرٌ يتعين بمعونة المقام وقرائن الأحوال عام مناسبٌ<sup>٣١٧</sup> للمستثنى في جنسه وصفته، فإذا أخرج منه بعضه بـ"إلا" فاعتُبر إنعقادُ الحكم، صار ذلك البعض المخرج مثبتاً أو مثبتاً له، وما عداه منفي أو منفي عنه، وهذا هو معنى القصر.

ولما كان المقصور عليه هو الذي يلي "إلا"، والمقصود هو الواقع في سياق النفي، قال النحويون إذا اقترن المبتدأ بـ"إلا" وجب تقديم الخبر نحو "وما لنا إلا اتباع أحمد" وإذا اقترن الخبر بـ"إلا" وجب تأخيره نحو ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾<sup>٣١٨</sup>.

إذا تمهد ذلك، فاعلم أنه إذا أريد قصر المبتدأ من قسمه الأول، أي: الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المخبر عنه على الخبر بالنفي ولاستثناء، فهو من قصر الموصوف على الصفة، فيدخل كلمة النفي على المبتدأ و"إلا" على الخبر سواء كان النافي ناسخاً أو غير ناسخ، نحو ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾<sup>٣١٩</sup>، ونحو قوله:

<sup>٣١٧</sup> - في ع : وقرائن الأحوال ما مر مناسبٌ.

<sup>٣١٨</sup> - اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

<sup>٣١٩</sup> - اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

[٤٢١] فَلَا تُؤَبِّجْ غَيْرَ ثَوْبِ ابْنِ أَحْمَدَ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا بِلَوْمٍ مُرَقَّعٍ<sup>٣٢٠</sup>

ولما كان النفي معنى نسبيا يقتضي أمرين: منفيا ومنفيا عنه، وكان متوجها إلى النسبة المقتضية للمنتسبين لعدم تحققها بدونهما ذهنا وخارجا، وكذلك كان الاستثناء معنى نسبيا يقتضي أمرين: مُخْرَجًا ومُخْرَجًا عنه؛ إقتضى ذلك أن يقدر أمرٌ عام، هو المستثنى منه المناسب للمستثنى في جنسه وصفته الواحد بالنوع القابل؛ لأن يُنسب إلى المبتدأ بالنفي في سياق النفي، وبالإيجاب في سياق الإيجاب فيتوجه الاستثناء إلى إخراج ما بعده عنه ليكون منسوبا إلى المبتدأ بالإيجاب بعد اعتبار الحكم؛ ويتوجه النفي إلى نفيه عن المبتدأ في ضمن سائر أفراده الباقية بعد الاستثناء؛ فإذا اعتبر الحكم صار الوصف الواقع بعد "إلا" مثبتا للمبتدأ، وصار العام المقدر بعد الاستثناء منفيا عن المبتدأ في ضمن سائر أفراده؛ فقد جاء القصر فيقدر في الآية ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ﴾ متصف بشيء ﴿إِلَّا رَسُولٌ﴾، أي: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ﴾ متصف بصفة إلا بصفة الرسالة، لا يتعدها إلى التبري عن الهلاك. وفي البيت:

فَلَا تُؤَبِّجْ غَيْرَ ثَوْبِ ابْنِ أَحْمَدَ عَلَى أَحَدٍ

متصف بشيء من الأشياء إلا مرقع بلوم<sup>٣٢١</sup>.

<sup>٣٢٠</sup> - البيت من الطويل وهو للمتنبي؛ راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٤/٣٢١.

<sup>٣٢١</sup> - في ل : بلوم.

وإذا أريد قصر الخبر على المبتدأ، وهو من قصر الصفة على الموصوف فلا بد من تقديم الخبر، وإدخاله في سياق النفي وتأخير المبتدأ وإيلائه حرف الاستثناء، وهو قول النحويين.

وإذا اقترن المبتدأ بـ"إلا" وجب تقديم الخبر، ولا بد من تقدير عام مناسب يستثنى منه المبتدأ الواقع بعد "إلا"، وينفى عنه الخبر المتقدم الواقع في [ب ٤٢] سياق النفي بعد استثناء حصة المبتدأ الواقع بعد "إلا" منه، فإنه لكونه واحداً<sup>٣٢٢</sup> بالنوع قابل لأن ينسب إليه الخبر المتقدم بالنفي في سياق النفي وبالإيجاب في سياق الإيجاب فنقول هذا الثاني إن كان غير "لا" التبرئة فيباشر الخبر المتقدم، نحو: "وما لا لنا إلا اتباع أحمد وما شاعر إلا زيد" أي: وما لنا شيء إلا اتباع أحمد وما شاعر أحد إلا زيد؛ فهذا المقدر في المثالين مرفوعٌ:

إما على أنه مبتدأ قدم عليه فيصير الخبر المتقدم الذي كان خبراً للمستثنى في الأصل خبراً لهذا المقدر ويصير المبتدأ الأصلي الواقع مستثنى مفرغاً الآن بدلاً عنه بدل بعض عن كل من قسم بدل الجزئي من الكلّي، فلا حاجة له إلى ضمير كما مر في آخر "المبحث السابع"،

وإما على أنه في المثال الأول فاعل للظرف لاعتماده على حرف النفي أو فاعل لمتعلقه، فإن قدر اسماً فحكمه حكم المثال الثاني، وسيجيء فإن قدر فعلاً فالفعل لا محل له من الإعراب كنائبه الظرف.

وفي مثال الثاني فاعل للوصف ساد مسد خبره لتحوّله مبتدأ من قسمه الثاني، أي: الوصف الرفع لمكتفى به عن الخبر بعد تقديمه على أحد الوجهين الجائزين فيه؛ فإن الصفة التي اعتمدت على حرف نفي أو استفهام، إن طابقت مفردا جاز فيها الأمران وهنا قد طابقت مفردا، فيكون المستثنى المفرغ الذي كان مبتدأ في الأصل بدلا عنه أيضا بدل بعض عن كل من قسم بدل الجزئي من الكلّي، فيتحوّل فاعلا مكتفى به عن الخبر كما تحوّل خبره مبتدأ رافعا لما يكتفى به عن الخبر، وإن كان النافي [٤٣١] "لا" التبرئة فقد تُباشِر الخبر المتقدم وقد لا تُباشِر، وذلك لأن من الخبر ما لا يصلح أن يقع مبتدأ، وكل ما كان كذلك لا يصلح لاسميّة "لا"؛ لأن "لا" التبرئة من دواخل المبتدأ والخبر، ولا تنسخ لاسميتها إلا ما كان مبتدأ فما لا يصلح أن يكون مبتدأ لا يصلح أن يكون اسما.

فنقول هذا الخبر المتقدم إما أن لا يمنع من تحوله مبتدأ بعد التقديم مانع أو يمنعه من ذلك مانع، فإن كان الثاني فإما أن يكون المانع معنويا فقط أو معنويا وصناعيا أيضا:

فالأول نحو قوله ﷺ: {لا شفاء إلا شفاؤك} <sup>٣٢٣</sup>، أي: لا شفاء موجود إلا شفاؤك، لأن أصل التركيب شفاؤك موجود لأن القصر حقيقي لا شفاؤك شفاء وإلا لكان القصر إضافيا.

بيان ذلك أنه لو قدر أن الأصل شفاؤك شفاء، يكون المعنى شفاؤك شفاء كامل حتى يكون الحمل مفيدا على نحو "شعري شعري" أي: المشهور بالفصاحة

<sup>٣٢٣</sup> - راجع: مسلم، كتاب السلام، ص: ٩٠٢، رقم: ٢١٩١.

والبلاغة، وإذا كان المعنى على الكمال بشعري بأن لغيره شفاء ناقصا، وليس لغيره شفاء لا ناقص ولا كامل إذ لا شافي إلا الله تعالى كما نص عليه الصلوة والسلام على ذلك في الحديث الآخر: **{ لا شافي إلا أنت }**<sup>٣٢٤</sup> بل لافاعل في الوجود إلا الله تعالى الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل، هذا.

ولا شك إن<sup>٣٢٥</sup> موجود صالح لأن يتحول مبتدأ صناعة لكن لو قيل لا موجود إلا شفاؤك كان المتبادر أن تقديره لا موجود شيء إلا شفاؤك، وهو خلاف المراد بل خلاف [ب٤٣] الواقع؛ إذ المراد قصر الوجود المنسوب إلى جنس الشفاء على شفاءه تعالى.

وهذا المعنى لا يؤدي بهذا التركيب إلا إذا كان المقدر لفظ "شفاء" يكون التقدير لا موجود شفاء إلا شفاؤك، ولا قرينة تدل عليه على الخصوص، وحيث لا قرينة لا فهم للمراد، وحيث لا فهم لا صحة لدخول "لا" على مثل هذا الخبر؛ فالوجه فيه أن يذكر ما هو المقصود بنفي الوجود عنه بعد الاستثناء، أعني: جنس الشفاء، ويجعل بعد تحوله مبتدأ، وتحول الخبر المتقدم خبرا له اسما<sup>٣٢٦</sup> ل"لا" ويجعل الخبر المقدم مؤخرا عن اسم "لا" محذوفا خبرا ل"لا"، وبه يتم المعنى المراد بلا إيهام، فيكون شفاؤك بدلا من اسم "لا" حملا على محله البعيد الذي هو الرفع بالابتداء الحاصل له بالتحويل إليه قبل اعتبار النسخ أو من ضمير موجود الواقع خبرا بدلا الجزئي من الكلي.

<sup>٣٢٤</sup> - راجع: صحيح البخاري، ١٣٢/٧، رقم: ٥٧٤٢.

<sup>٣٢٥</sup> - "ان" ساقطة من ع.

<sup>٣٢٦</sup> - "اسما" ساقطة من ع.

فإن قلت: غاية ما يلزم من مباشرة "لا" الخبر المتقدم أن يذكر خبر "لا" للجهل به، ولا ضمير في ذلك لما مر في "المبحث الثاني" أن خبر "لا" يذكر إذا لم يعلم إجماعاً فليباشر<sup>٣٢٧</sup> ويذكر الخبر.

قلت: المعنى المراد حاصل بحذفه خبراً لـ "لا"، وإدخال "لا" على جنس الشفاء اسماً له، وليس بحاصل بحذف شفاء وإدخال "لا" على موجود بل بذكره معه، وإذا دُكرَ فالمعنى مع ذكره مع شفاء هو المعنى مع حذفه وذكر شفاء من غير زيادة ولا نقص؛ وما هو كذلك لعدم فائدته، لا داعي إلى ذكره وما هو كذلك لا يذكر، فلذا لم تباشر الخبر المتقدم مع ذكر الخبر المجهول.

[٤٤] والثاني: نحو قوله ﷺ: {يَوْمَ لَا ظِلَ إِلَّا ظِلُّهُ}<sup>٣٢٨</sup> أي: {يَوْمَ لَا ظِلَ إِلَّا ظِلُّهُ}، لأن أصل التركيب يومٌ ظلّه فيه لا يوم ظلّه ظل وإلا لكان المعنى حينئذ يوم ظلّه ظل كامل لإفادة الحمل، وهو مشعرٌ بأنّ لغيره، أي: لغير عرشه ظلاً ناقصاً، وليس كذلك على ما نقل العلقمي<sup>٣٢٩</sup> عن شيخه عن النووي<sup>٣٣٠</sup>: "أن المراد يوم القيامة إذا قام الناس لرب العالمين وقربت الشمس من الرؤوس واشتد عليهم حرها

<sup>٣٢٧</sup> - في ل : فلتباشر.

<sup>٣٢٨</sup> - راجع: صحيح البخاري، ١/١٣٣، رقم: ٦٦٠.

<sup>٣٢٩</sup> - هو إبراهيم بن عبد الرحمن العلقمي، المصري، الشافعي، عارف بالفقه، والأصول، مات سنة ١٥٠٥/٩١١. راجع: معجم المؤلفين، ١/٤٥٠.

<sup>٣٣٠</sup> - هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن ابن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام النووي، الدمشقي، الشافعي (محبي الدين، أبو زكرياء) فقيه، محدث، حافظ، لغوي، مشارك في بعض العلوم. ولد بنوى من أعمال حوران، مات سنة ٦٧٧/١٢٧٨. راجع: معجم المؤلفين، ١٣/٢٠٢.

وأخذهم العرق، ولا ظل هناك لشيء إلا للعرش" <sup>٣٣١</sup> انتهى، لكنه يشكل بقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الإمام أحمد <sup>٣٣٢</sup> في مسنده، والحاكم <sup>٣٣٣</sup> عن عقبة بن عامر: {كل امرئ في ظل صدقته يُقضى بين الناس} <sup>٣٣٤</sup>.

ويمكن أن يُقال المراد لا ظل من شأنه أن يأوى إليه الناس إلا ظله فيخرج ظل الصدقة، لأنه مختص بصاحبها، ليس من شأنه أن يأوى إليه غيره من الناس.

فإن قلت: إذن يصح أن يقدر الأصل يومَ ظله ظل، أي: ظل كامل لوجود ظل <sup>٣٣٥</sup> الصدقة المقصورة على صاحبها الناقص بالنسبة إلى ما هو أعم منه.

قلت: المقصودُ تهويلُ ذلك اليوم ترغيباً في الأعمال الموصلة إلى الظل، فالمناسب أن لا يشعر العبارة بوجود ظل غير ظل العرش ولو ناقصاً، فإن في إشعار العبارة بوجود ظل غير ظل عرشه تهوينا لشأن ذلك اليوم في الجملة، وهو منافٍ لغرض التهويلِ الموجبِ للترغيب المقصود، فالمطابق لمقتضى المقام أن يقدر يومَ ظله فيه، لا يومَ ظله ظل.

<sup>٣٣١</sup> - راجع: شرح النووي على مسلم، ١٢١/٧.

<sup>٣٣٢</sup> - هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد ابن إدريس بن عبد الله حيان بن عبد الله ابن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان الشيباني، المروزي، البغدادي (أبو عبد الله) إمام في الحديث والفقه، صاحب المذهب الحنبلي، مات سنة ٢٤١/٨٥٥. راجع: معجم المؤلفين، ٩٦/٢.

<sup>٣٣٣</sup> - هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه ابن نعيم بن الحكم الضبي، الطهماني، النيسابوري، الحاكم، الشافعي، المعروف بابن البيع (أبو عبد الله) محدث، حافظ مؤرخ، ولد بنيسابور، مات سنة ٤٠٥/١٠١٤. راجع: معجم المؤلفين، ٢٣٨/١٠.

<sup>٣٣٤</sup> - راجع: مسند أحمد ابن حنبل والمستدرک على الصحيحين، ٤١٦/١.

<sup>٣٣٥</sup> - "ظل" ساقطة من ع.

وظاهر أن فيه لكونه ظرفا غير صالح لأن يتحول [ب ٤٤] مبتدأ صناعة، ومع ذلك فإن المتبادر من يوم لافيه إلا ظله يوم لافيه شيء إلا ظله وهو خلاف المراد بل خلاف الواقع؛ فإن المراد قصر الوجود المنسوب إلى جنس الظل في ذلك اليوم على ظله، وهذا المعنى لا يتحصل من هذا التركيب إلا إذا كان المقدر لفظ ظل فيكون التقدير يوم لافيه ظل إلا ظله، وهو لا قرينة عليه، وبانتفاء القرينة ينتفى فهم المراد الموجب لعدم صحة دخول "لا" على الخبر المتقدم، فالوجه فيه أن يذكر ما هو المقصود بنفي الوجود عنه في ذلك اليوم، أعني جنس الظل ويجعل اسما لـ "لا" بعد تحوله مبتدأ خبره الخبر المتقدم، ويقدر الخبر المقدم مؤخرا عن اسمها خبرا لها، وبه يتم المعنى المراد.

ثم لا يخفى أن "لا" التبرئة لا يتقدم خبرها على اسمها ولو ظرفا فلا يصح أن يقال في هذا التركيب "يوم لافيه ظل إلا ظله" على أن يكون ظل اسم "لا" قدم عليه الخبر؛ لأنها ملغاة حينئذ، ومتى أُلغيت لم تدل على نفي الجنس على سبيل التنصيص، والمطلوب في "لا" التبرئة التنصيص، وذلك لأنهم قالوا إن "لا" التبرئة لاتقع إلا جوابا لسؤال مذكور أو مقدر، وهذا السؤال طلب لإيجاب جزئي فإن السائل بقوله: هل من ظل غير ظله في ذلك اليوم مثلا؟ طالب للتصديق بالوجود لظل ما في ذلك اليوم غير ظله<sup>٣٣٦</sup>، فإن أُجيب بـ "نعم" أفاد الإيجاب الجزئي، وإن قيل له "لا" كان رفعا للإيجاب الجزئي، ورفع الإيجاب الجزئي سلب كلي.

<sup>٣٣٦</sup> - "في ذلك اليوم مثلا طالب للتصديق بالوجود لظل ما في ذلك اليوم غير ظله" ساقطة من ع.

فإذا أراد أن يصرح بجملة النفي فالمطابق للسؤال أن يكون "لا" فيها عاملةً عمل "إن" لأنها التي تدل [٤٥] على السلب الكلي على سبيل التنقيص بدلالة الاستقراء؛ وأما غيرها فلا تدل إلا دلالةً ظاهرةً لا قاطعةً، فلو أُلغيَتْ زال التنقيصُ واحتملتُ نفي الوحدة ولو احتمالاً مرجوحاً فلا يكون جواباً قاطعاً لتردد السائل؛ ومن هنا يقول ابن هشام في المغني في أواخر فصل نَعَمْ، ما نصه: "أنه لا يدخل في الإسلام بقوله "لا إله إلا الله" برفع "إله" لاحتماله لنفي الوحدة"<sup>٣٣٧</sup> انتهى.

فإن قلت: كيف يحتمل نفي الوحدة مع الاستثناء وهم قالوا الاستثناء مِغيار العموم؟

قلت: لما احتمل النافي أن يكون لنفي الوحدة احتمال "إلا" أن لا يكون للاستثناء، بل يكون بمعنى غير، إذ على تقدير نفي الوحدة لا يصح الاستثناء، فكما أن المعتبر في الإيمان هو التصديق الجازم لا مطلق التصديق الدائر بين الجازم والمظنون، كذلك المعتبر فيما يدل عليه عبارة قاطعة بالسلب الكلي، لا محتملة<sup>٣٣٨</sup> دائرة بين السلب الكلي ونفي الوحدة، وإن كان الأول، أي: لا يمنع من تحوله مبتدأ مانعٌ بعد التقديم فيعتبر أولاً تحوله مبتدأ من أحد قسميه، ثم يعتبر النسخ بـ"لا" فبعد اعتبار أنه قد تحول مبتدأ إما أن يكون من قسمه الأول أو من قسمه الثاني.

<sup>٣٣٧</sup> - راجع: مغني اللبيب، ٣٤٧/٢.

<sup>٣٣٨</sup> - في م: محتملة.

فالأول نحو قوله ﷺ: {لا عيش إلا عيشُ الآخرة} <sup>٣٣٩</sup>، أي: لا عيش كاملاً موجود إلا عيشُ الآخرة لأن أصل التركيب عيشُ الآخرة عيشٌ، أي: عيش كامل على طريقة "وشعري شعري"، فلما أريد القصر قدم، وهو على معنى الكمال، [ب ٤٥] لأنه المقصود بالقصر على المبتدأ، فتحول مبتدأ من قسمه الأول وقدر له خبر عام؛ ثم اعتبر النسخُ فصار {لا عيش إلا عيشُ الآخرة} <sup>٣٤٠</sup>، أي: لا عيش كاملاً موجود إلا عيش الآخرة، فيكون القصر قصر الصفة على الموصوف قصراً حقيقياً تحقيقاً، لا ادعاء.

والثاني: نحو قوله ﷺ: {لا شافي إلا أنت} <sup>٣٤١</sup>، أي: لا شافي أحدٌ إلا أنت، والأصل أنت شافٍ؛ فلما أريد قصر الخبر على المبتدأ قدم، فتحول مبتدأ من قسمه الثاني وقدر عام مرفوعاً به مكتملٌ به الخبر <sup>٣٤٢</sup>، ثم اعتبر النسخ فصار {لا شافي إلا أنت} <sup>٣٤٣</sup>، أي: لا شافي أحدٌ إلا أنت، فأنت مستثنى مفرغ مرفوع على أنه فاعل شافي ساد مسد خبره لا غير، فإن الوصف فيه وإن كان مفرداً، اعتمد على حرف نفي وطابق مفرداً، لكن لا يجوز فيه الأمر إذ السابقان في نحو: "ما شاعر إلا زيد" لأن "لا" التبرئة قد نسخت الرفع المصحح لتجوز الأمرين، وهي لا تنسخ لاسميتها إلا ما كان مبتدأ، فيلزم أن لا يتحول الوصف بعد التقديم إلا مبتدأ.

<sup>٣٣٩</sup> - راجع: مسلم، كتاب الجهاد، رقم: ١٨٠٥.

<sup>٣٤٠</sup> - راجع: مسلم، كتاب الجهاد، رقم: ١٨٠٥؛ والترمذى، المناقب: ٦٩٤/٥، رقم: ٣٨٥٧.

<sup>٣٤١</sup> - راجع: المعجم الأوسط، ١٥٠/٦، رقم: ٦٠٥٣.

<sup>٣٤٢</sup> - في لوع: مكتملٌ به عن الخبر.

<sup>٣٤٣</sup> - راجع: صحيح البخاري، ١٣/٧، رقم: ٥٧٤٢.

وعليه فيتعين أن يكون الضمير المرفوع المنفصل الواقع بعد "إلا" مرفوعاً به محلاً على أنه فاعل له مكتفى به عن الخبر، وهو في الحقيقة لكونه مستثنى مفرغاً بدل من أحد المقدر بدل بعض من كل من قسم بدل الجزئي من الكلي.

لا يقال لو كان "شافي" رافعاً للمستثنى لكان مشابهاً بالمضاف، مثل "لا حسناً فعله مذموم" ولو كان كذلك لكان منصوباً منونا؛ لأن اسم "لا" حينئذ يجب نصبه وتنوينه [٤٦١] عند البصريين، لكن ليس منصوباً منونا، فليس مشابهاً بالمضاف، فليس رافعاً للمستثنى، فليس من ثاني قسمي المبتدأ، وقد قلتم إنه من ثاني قسميه.

لأننا نقول: المشابه بالمضاف على ما مر في "المبحث الثاني" ما اتصل به شيء من تمام معناه، والمستثنى هنا ليس من تمام معنى الوصف، أعني: "شافي"، لأنه الفاعل المكتفى به عن الخبر وما هو كذلك مع الوصف، أعني: "شافي"، لأنه كلام تام لا مفرد فيلزم أن يكون الوصف قبل إسناده إليه قد تم معناه بخلاف مرفوع حسناً في المثال، فإنه من تمام معناه؛ لأنه ليس الفاعل المكتفى به عن الخبر ضرورة أن المقصود نفى المذمومية عن الحسن الفعل لا نفى الحسن عن فعله، والمقصود في الحديث نفى الشفا عن كل أحد بعد استثنائه تعالى لا نفى "شفاء" كل أحد عن شيء آخر وهو ظاهر.

وأما أن يقدر موصوف لشافي بعد التقديم ليتحول مبتدأ من قسم الأول، ويقدر له الخبر العام، ثم يقام الوصف مقام الموصوف، ثم يعتبر النسخ فيكون التقدير لا أحد شافي موجود إلا أنت، ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه مع تقوية المعنى المراد، فلا وجه لارتكابه وذلك، لأن المقصود كما مر نفى "الشفاء" عن كل

أحدٍ بعد استثنائه تعالى، لا نفي الوجود عن كل أحد موصوف بكونه شافيا بعد استثنائه تعالى وإن كان لازما له.

ولا خفاء أن التقدير إذا كان {لا شافي أحد إلا أنت} <sup>٣٤٤</sup> دل على المقصود التزاما أوليا بلا واسطة؛ ولو كان التقدير لا أحد شافيا موجود إلا أنت، لم يدل عليه إلا التزاما بوسائل، لأن الكلام إنما يدل أولا على قصر موجود الذي هو الخبر المحذوف [ب٤٦] المنسوب إلى جنس أحد الموصوف بشافٍ على الله تعالى، وقصر هذا الخبر لكونه صفة الوجود التي ينتفي الموصوف بانتفائها يستلزم قصر الجنس عليه، ثم قصر الجنس عليه يستلزم قصر صفته التي هي غير الوجود عليه، أي: كونه شافيا، هذا.

وإذ برز إلى الوجود بحمد الله ما برز على هذا الطرز الجديد مما كان باديا أو خافيا فلنشرع فيما هو المقصود، وما توفيقي إلا بالله الذي كان ولم يزل للمهمات كافيا، ﴿الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ <sup>٣٤٥</sup> فأعطى كل ذي حق حقه وافيا.

فنقول: وبالله التوفيق أن "لا إله إلا الله" كما يصح أن يكون من باب {لا عيش إلا عيش الآخرة} <sup>٣٤٦</sup>، كذلك يصح أن يكون من باب {لا شافي إلا أنت} <sup>٣٤٧</sup> لأنه من قصر الصفة التي هي الخبر، أعني: "إله" على الموصوف الذي هو

<sup>٣٤٤</sup> - راجع: المعجم الأوسط، ١٥٠/٦، رقم: ٦٠٥٣.

<sup>٣٤٥</sup> - اقتباس من سورة طه، الآية: ٥٠.

<sup>٣٤٦</sup> - راجع: مسلم، كتاب الجهاد، رقم: ١٨٠٥.

<sup>٣٤٧</sup> - راجع: المعجم الأوسط، ١٥٠/٦، رقم: ٦٠٥٣.

المبتدأ، أعني: اسم الله الجليل قصراً حقيقياً، فإن أصل التركيب "الله إله"؛ فلما أريد قصر الخبر على المبتدأ، قدم الخبر فاقترن بـ"لا" وآخر المبتدأ فاقترن بـ"إلا"، لأن المقصور عليه هو الذي يلي "إلا"، والمقصور هو الواقع في سياق النفي.

وقد قال النحويون: إذا اقترن المبتدأ بـ"إلا" وجب تقديم الخبر كما مر، فقبل اعتبار النسخ لابد وأن يتحول مبتدأ من أحد قسميه، لأن "لا" التبرئة على ما سبق من نواسخ المبتدأ والخبر، ولا تنسخ لاسميتها إلا ما كان مبتدأ فلا بد أن يتحول مبتدأ من أحد قسميه قبل اعتبار النسخ وحينئذ فإما أن يتحول مبتدأ من قسمه الأول، أي: الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المخبر عنه؛ أو من قسمه الثاني، أي: الوصف المعتمد على نفي أو استفهام الرفع لمكتفى به عن الخبر [٤٧١]. فإن تحول مبتدأ من قسمه الأول بناء على أن "إله" اسم جنس، فيكون من باب {لا عيش إلا عيش الآخرة}<sup>٣٤٨</sup> فيقدر له عام ثم يعتبر النسخ فيصير الخبر المتقدم المتحول مبتدأ بعد التقديم، أعني: "إله" اسم "لا"، ويصير خبره العام المقدر خبرها، والتقدير: لا إله موجود أو في الوجود إلا الله، واسم الله الجليل مرفوع على أنه بدل من اسم "لا" حملاً على محله البعيد الذي هو الرفع بالابتداء الحاصل له بالتحول إليه بعد التقديم، وقبل اعتبار النسخ أو من الضمير العائد إلى اسم "لا" المستتر في الخبر المحذوف، وعلى التقديرين هو بدل بعض من كل من قبيل بدل الجزئي من الكلي فلا حاجة إلى ضمير فيه للربط كما عرفته في آخر "المبحث السابع".

<sup>٣٤٨</sup> - راجع: مسلم، كتاب الجهاد، رقم: ١٨٠٥.

وأما أن الأولى هل هو الإبدال من اسم "لا" باعتبار محله أو هو الإبدال من ضميره المستتر في الخبر المحذوف؟ فسيأتي إن شاء الله تعالى.

وإنما لم يجز نصبه حملا على لفظ اسم "لا" بناء على أن حركته وإن كانت بنائيةً شبيهةً بالاعرابية لحدوثها بدخول "لا"، وزوالها بزوالها أو حملا على محله القريب الذي هو النصب بـ"لا" التبرئة العاملة عمل "إن"، لأن الإبدال من لفظ "إله" أو محله القريب المنصوب بـ"لا" يوجب إعمال "لا" فيه، سواء قلنا إن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه على المختار أو قلنا إنه مقدر من جنس الأول، ولا شك أن "لا" النافية للجنس لا تعمل في معرفة ولا في موجب، واسم الله الجليل معرفةً موجبة، فتعذر الإبدال من اللفظ والمحل القريب، فلذا أُبْدِلَ على المحل البعيد الذي لا عمل لـ"لا" فيه أصلا.

فإن قلت: [ب٤٧] الرفع على المحل يلزم منه اعتبار الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ، فكما امتنع النصب حملا على اللفظ أو المحل القريب، كذلك يمتنع الرفع حملا على المحل البعيد، بل الرفع أولى بالامتناع، فإن النصب إذا امتنع لمانعٍ مع وجود العامل، فامتناع الرفع لا انتفاء العامل أولى.

قلت: اسم الله الجليل بدلٌ من "إله" المرفوع بالابتداء الواحد بالنوع القابل لأن ينسخ وأن لا ينسخ الواجب تحققه قبل اعتبار النسخ لما عرفت أن "لا" التبرئة لا تنسخ لاسميتها إلا ما كان مبتدأ والبديل لكونه من التوابع، وهي كل ثان باعراب سابقه من جهةٍ واحدةٍ لا يكون بدلا عن شيءٍ إلا إذا كان ملتبسا باعرابه من جهة

واحدة، فاسم الله الجليل لا يكون بدلا عن "إله" المرفوع بالابتداء إلا إذا كان ملتبسا بأعرابه من جهة واحدة، أي: من حيث إنه مجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه.

ولا شك أن هذه الحيثية لا تتحقق إلا قبل اعتبار النسخ، فإبدال اسم الله الجليل من "إله" لا يكون إلا قبل اعتبار النسخ.

فنقول: كلما كان اسم الله الجليل بدلا من "إله" المرفوع بالابتداء، كان بدلا عنه من حيث إنه مجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه<sup>٣٤٩</sup>؛ وكلما كان كذلك كان بدلا منه قبل اعتبار النسخ، وكلما كان الإبدال قبل اعتبار النسخ كان الإبدال قبل زوال الابتداء، وكلما كان كذلك كان رفع المستثنى على البدلية من اسم "لا" حملا على محله البعيد اعتبارا للابتداء قبل زواله لا بعده، وكلما كان كذلك لم يمتنع الرفع فضلا عن أن يكون أولى بالامتناع.

فإن قلت: الخبر المقدر، أعني: موجود أو [٤٨١] في الوجود منسوب إلى اسم "لا" نفيا وإلى البديل إثباتا فبينهما مخالفة بالإيجاب والسلب، فيلزم أن لا يكون البديل مقصودا بما نسب إلى المتبوع من الوجود المنفي بل بنقيضه، وأن لا يصح إحلاله محل الأول، وأن لا يكون في حكم تكرير العامل مع أن الثابت بالاستقراء هو أن البديل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه، وأنه لابد وأن يصلح لإحلاله محل الأول، وأنه

---

<sup>٣٤٩</sup> - "إليه" ساقطة من ع.

في حكم تكرير العامل؛ ولهذا استشكل أبو العباس ثعلب<sup>٣٥٠</sup> البدل في نحو "ما قام أحد إلا زيد" من حيث إن بينهما مخالفة، فإن البدل مثبت له والمبدل منه منفي عنه، واستشكله غيره من حيث إنه ليس مقصودا بما نسب إلى أحد من القيام المنفي، ولهذا ترى ابن هشام بعد ما قال في المغني: "زعم الأكثرون أن المرتفع بعد "إلا" في ذلك كله، يعني: في لا إله إلا الله، ولا إله إلا هو، ولا إله إلا إله واحد، ولا مستحقا للعبادة إلا إله واحد و<sup>٣٥١</sup> إلا الله بدل من محل اسم "لا"؛ كما في قولك: ما جائي من أحد إلا زيد، قال: ويشكل على ذلك أن البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الأول<sup>٣٥٢</sup> انتهى.

وقال الشمني في حاشيته على المغني: "واستشكل أبو حيان البدل من "إله" فقال: لأنه لا يمكن فيه تكرار العامل لو قلت لا إله إلا هو لم يجوز؛ واختار أنه بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف العائد على اسم "لا"؛ قال ولولا تصريح النحويين بأنه بدل على الموضع من اسم "لا" لتأولنا كلامهم على أنهم يريدون بقولهم بدل من اسم "لا"، أي: من الضمير العائد على اسم "لا"، انتهى.

قلت: قد تقدم أن اسم الله الجليل مرفوع على أنه بدل [ب٤٨] من "إله" المرفوع بالابتداء الواحد بالنوع قبل اعتبار النسخ، وكلما كان بدلا منه قبل اعتبار

---

<sup>٣٥٠</sup> - هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب: إمام الكوفيين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدثا، مشهورا بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة. ولد في بغداد، مات سنة ٢٩١/٩١٤. راجع: الأعلام للزركلي، ١/٢٦٧.

<sup>٣٥١</sup> - في ل : أو.

<sup>٣٥٢</sup> - راجع: مغني اللبيب، ٢/٥٧٣.

النسخ كان بدلا منه قبل اعتبار الحكم بالنفي، وكلما كان كذلك لم يكن الخبر المنسوب إلى "إله" المتبوع للاسم الجليل هو موجود المنفي، بل هو موجود الواحد بالنوع القابل لأن يسند إلى ما هو في سياق النفي بالنفي وإلى ما هو في سياق الإيجاب بالإيجاب؛ وهذا بعينه هو المقصود نسبتته إلى البديل، غير أن<sup>٣٥٣</sup> حصة متبوعه بعد الحكم لكونه في سياق النفي يكون منفيًا، وحصة البديل لكونه في سياق الإيجاب يكون موجبًا، فإنه إذا اعتبر الحكم ينصب العامل الواحد بالنوع على التابع والمتبوع انصبابًا واحدةً، فيأخذ كل منهما حصةً اللائقةً به من نفي وإيجاب حسبما يقتضيه الوضع اللغوي، فالمتمايزان هما الحستان بعد الحكم لا الخبر المنسوب إليهما دفعةً واحدةً، والمنصب عليهما انصبابًا واحدةً.

فظهر أنه لا مخالفة بينهما بالإيجاب والسلب؛ لأن المخالفة إنما تتحقق بعد الحكم بالنفي والإبدال كالاستثناء قبله، فلا سلب قبل الإبدال والاستثناء، فلا مخالفة بالسلب والإيجاب، وكلما كان كذلك فهو مقصود بما نسب إلى المتبوع ويصح أن يجعل محله، وفي حكم تكرير العامل؛ لأن التقدير قبل الحكم بالنفي إله موجود الله، ولا شك في صحة كونه مقصودًا بما نسب إلى المتبوع وأن يحل محله، فيقال: الله موجودٌ وإن يتكرر فيه عامله، لأن عامله ليس "لا" التبرئة، بل الابتداء، والابتداء لكونه عاملاً معنويًا إنما يعرف صحة تكراره بأن يوضع التابع موضع متبوعه [٤٩١] ويسند إليه ابتداء ما كان مسندًا إلى متبوعه ابتداءً، وهذا لا شك في امكانه وصحته هنا بأن يقال الله موجود فاندفع الإشكال بحذافيره، وبالله التوفيق في فتح ما كان مغلقًا وتنويره، هذا.

<sup>٣٥٣</sup> - "أن" ساقطة من ع.

وأما ما نقله الشمني عن شرح الدماميني بقوله: "وفي الشرح إنما يتم هذا الإشكال، أي: الذي أورده ابن هشام بقوله ويشكل على ذلك أن البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الأول أن لو كان هذا أمرا لا بد من اعتباره في البدل، ونحن نراه يتخلف في مثل "فُتِنْتُ هَندٌ حُسْنُ بَالِهَا" و"أَكَلَتِ الْأَرْغَفَةُ جُزْؤَ مِنْهَا"، انتهى؛ ففيه أن الإشكال لا يتم ولو كان هذا أمرا لا بد من اعتباره، كما قد صرحوا به على ما سبق تقريره في "المبحث السادس" لما عرفت أننا من أنه يصح حلوله محل الأول، فيقال الله موجود.

قولكم: ونحن نراه يتخلف في مثل "فُتِنْتُ هَندٌ حُسْنُ بَالِهَا".

قلنا: قد سبق في آخر "المبحث السادس" أن تاء التأنيث في "فُتِنْتُ" إنما اقتضاها تأنيث "هند" لتكون علامة على تأنيث الفاعل، و"بالحا" ليس بدلا منها إلا من حيث إنها فاعل لـ"فُتِنْتُ" الواحد بالنوع، أي: للفعل الماضي من الفتنة الصالح لأن يسند إلى المؤنث فيلحقه تاء التأنيث وإلى المذكر فلا يلحقه.

ومقتضى وجوب صحة احلال البدل محل الأول ليس إلا أن يصح حلوله محله في أن يكون منسوباً إليه ابتداء ما كان منسوباً إلى الأول ابتداء، لا في ذلك وفي جميع ما يقتضيه خصوص لفظه، فإن ذلك غير ملتزم بل غير جائز، وقس عليه المثال الآخر ونحوهما.

وأما ما اعترض به الشمني على الدماميني من قوله وأقول: "المانع من حلول [٤٩ب] البدل في هذين لفظي صناعي، وهو وجوب تاء التأنيث في فعل الأول وامتناعها في فعل البدل وهم يغتفرون مثل ذلك في التابع ما لا يغتفرون في

المتبوع، وفيما نحن فيه المانع معنوي" انتهى؛ ففيه مثل ما في كلام الدماميني، فإن تاء التأنيث في المثالين ليس مانعا من حلول البدل محل الأول، كما أن وقوع أحدهما في سياق النفي والآخر في سياق الإيجاب فيما نحن فيه ليس مانعا لما عرفت أن البدل في المثالين بدلٌ من الأول من حيث إنه مرفوع بالفعل الواحد<sup>٣٥٤</sup> وحدةً نوعية من حيث هي هي، لا من حيث إن التاء لاحقة به، فإن التاء من العوارض التي اقتضاها لفظُ المتبوع خاصة؛ فإذا أسند إلى البدل ابتداء لا يلحق التاء، ولا شك حينئذ في صحة أن يقال "فتن حسن بال هند، وأُكِلَ جزؤ من الأُرغفة"؛ وفيما نحن فيه بدل من "إله" المرفوع بالابتداء الواحد بالنوع قبل اعتبار النسخ، والحكم بالنفي فلا مانع من الحلول لا لفظيا ولا معنويا لصحة أن يقال الله موجود كما مر.

وأما أنهم يغتفرون في التابع ما لا يغتفرون في المتبوع فلا يُجْدَى نفعا في هذا المقام، فإنهم صرحوا بأن البدل لا بد وأن يصلح لاحلاله محل الأول، وهذا يقتضي صحة حذف المبدل منه بالفعل واحلال الثاني محله بالفعل كما مر تقريره في "المبحث السادس"، فعند الاحلال بالفعل لا يبقى كونه تابعا يغتفر ما كان يغتفر حين كونه تابعا فيلزم أن لا يصح احلاله محله، ولا تكرير العامل فينتقض كلية صحة الاحلال، وهو عين ما أورد<sup>٣٥٥</sup> الدماميني على الإشكال، فأين [٥٠١] الجواب عن إيراده؟

وأما ما نقله الشمني عن التفتازاني في معرض الجواب عن إشكال ابن هشام حيث قال وفي حاشية التفتازاني عند قوله تعالى: ﴿وَالْهَكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا

<sup>٣٥٤</sup> - "الواحد" ساقطة من ع.

<sup>٣٥٥</sup> - في ل و ع: أوردته.

هُوَ<sup>٣٥٦</sup>. فإن قيل: كيف يصح أن البديل هو المقصود بالنسبة والنسبة إلى المبدل منه سلبية؟ قلنا: إنما وقعت النسبة إلى البديل بعد النقص بـ"إلا"، فالبديل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل منه، لكن بعد نقضه ونقض النفي إثبات، انتهى.

فإيراده في معرض الجواب عن هذا الإشكال عجيب، وصدوره من التفتازاني أعجب، فإن الإشكال إنما جاء من اختلاف النسبتين بالإيجاب والسلب، فإن البديل لا يصح أن يحل محل الأول من حيث إنه في سياق النفي حتى يسند إليه بالنفي ما كان مسندا إليه بالنفي، فلا يكون مقصودا بالنسبة إلى المبدل منه.

فالجواب بأن البديل مقصود بالنفي المعتبر في البديل منه، لكن بعد نقضه ونقض النفي إثبات هو عين الاعتراف بأن النسبة إلى البديل إيجابية وإلى المبدل منه سلبية، وهو عين الإشكال، فأين الجواب، أفليس حقيقا بأن يقال فيه؟ ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾<sup>٣٥٧</sup>.

وأما ما ذكره ابن هشام بقوله: "وقد يجاب بأنه يدل من الاسم مع "لا"، فإنهما كالشيء الواحد، ويصح أن يخلفهما، ولكن يذكر الخبر حينئذ فيقال الله موجود"<sup>٣٥٨</sup> انتهى؛ ففيه أن المستثنى لكونه بدلا والبديل من التوابع، وهي كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لا يكون تابعا لشيء إلا إذا كان معربا باعرابه من جهة واحدة؛ والاسم مع "لا" إن لم يكن له محل من الإعراب فلا [ب. ٥٠] يصح أن

<sup>٣٥٦</sup> - اقتباس من سورة البقرة، الآية: ١٦٣.

<sup>٣٥٧</sup> - اقتباس من سورة ص، الآية: ٥.

<sup>٣٥٨</sup> - راجع: مغني اللبيب، ٥٧٣/٢.

يكون المعرب المرفوع بدلا عنه وإن كان له محل من الإعراب، كالرفع بالابتداء ففيه ما في المذهب الذي ينسب إلى سيبويه، وقد مر الكلام عليه في "المبحث الثاني"، وسيأتي تمام الكلام عليه إن شاء الله تعالى<sup>٣٥٩</sup>؛ ومع ذلك فلا يصدق عليه حد أحد الابدال الأربعة، ولهذا قال الدماميني: "ما هذا البديل من الأقسام المذكورة في باب البديل" انتهى.

وما ذكره الشمني بقوله وأقول: "هو من بدل الكل من الكل، لكن باعتبار اللفظ دون المعنى فليتأمل" انتهى؛ لا معول عليه، فإن بدل الكل من الكل، فسروه بما مدلوله مدلول الأول بمعنى أن ما صدقهما واحد، وأن تغاير مفهومهما فما لا يصدق عليه؛ هذا التفسير لا يكون من أفراد بدل الكل من الكل، ولا خفاء في أن المفهوم الصادق على ما يصدق عليه اسم الله الجليل هو مفهوم "إله"، لا مفهوم "لا إله"، فلا يصح أن يكون بدلا منه، وقد يكون أشار إلى نحو هذا بقوله "فليتأمل"؛ والله أعلم وبالله التوفيق فيما دق وجل.

وأما اختيار أبي حيان أنه بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف العائد على اسم "لا"؛ ففيه أن الإبدال من الضمير المذكور إن كان بعد ربط عامله الذي هو الخبر المحذوف باسم "لا" وصيورته منفي، أي: إن كان بدلا منه من حيث إنه معمول لموجود المنسوب إلى اسم "لا" بالنفي، فلا يصح تكرار العامل عند الإبدال عن الضمير أيضا، كما لا يصح تكراره عند الإبدال عن اسم "لا"؛ لأن المنفي من حيث إنه منفي لا يمكن أن يكون مثبتا، فلا يصح أن يقع في سياق [٥١١] الإثبات، فلا

<sup>٣٥٩</sup> - "تعالى" ساقطة من ل.

يصح تكراره وإن كان بدلا منه من حيث إنه مرفوع بالخبر المحذوف الواحد بالنوع القابل للنفي والإثبات حتى إذا جاء الحكم انصب على القيلتين انصباباً واحدةً، فانتفى في ضمن أفراد لضمير اسم "لا" لوقوعه في سياق النفي، وثبت في ضمن فرد للمستثنى الواقع بدلا لوقوعه في سياق الإثبات؛ فمثل هذا جار في العامل في موضع اسم "لا" بالرفع، لأنه الابتداء الواحد بالنوع القابل للنفي والإثبات الصالح لأن ينسخ وإن لا ينسخ؛ فإذا اعتُبر الحكم والنسخ انصب على القيلتين انصباباً واحدة، فصار منسوخا في ضمن فرد هو المبدل منه الذي هو اسم "لا" لوجود الناسخ وقبول الاسم وانتفاء المانع ومنفيا عنه الخبر المقدر لوقوعه في سياق النفي، وبقي غير منسوخ في ضمن فرد هو البديل الواقع بعد "إلا" <sup>٣٦٠</sup> لامتناع توجه الناسخ إليه لمكان المانع الذي هو "إلا" ولانتفاء قابلية الاسم لكونه معرفةً ومثبثا له الخبر المقدر لكونه في سياق الإثبات؛ فلا مرجح للعدول عن قول الأكثرين إلى هذا الاختيار إن كان بالاختيار ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ <sup>٣٦١</sup>.

فإن قلت: قد ظهر وجه صحة الرفع حملا على المحل البعيد ظهورا بذلك التقريب كما ظهر وجه امتناع النصب حملا على لفظ اسم "لا" أو محله القريب، فهل يجوز نصبه على الاستثناء أم لا؟

قلت: لا يجوز نصبه على الاستثناء أيضا لما تقدم أيضا في "المبحث السابع" أن مدار النصب على الاستثناء هو المشابهة بالمفعول وأن هذه المشابهة قد

<sup>٣٦٠</sup> - في ل: بعد لا.

<sup>٣٦١</sup> - اقتباس من سورة القصص، الآية: ٦٨.

تتحقق صورةً ومعنىً، وقد تنتفي صورةً ومعنىً، وقد [ب ٥١] تحقق صورةً لا معنىً، وقد تتحقق معنىً لا صورةً؛ وقد عرفت أن النصب ممتنع فيما إذا انتفى المشابهة بالمفعول<sup>٣٦٢</sup> صورةً ومعنىً، وما نحن فيه من هذا القبيل.

أما معنى فلأن المستثنى لكونه بدلا من اسم "لا" حملا على محله البعيد الذي هو الرفع بالابتداء محكوم عليه بالخبر المحذوف الذي هو معنى الفعل ومنسوب إليه نسبةً إيجابيةً، لأن الاستثناء من النفي إثباتٌ، فيكون فاعلا وعمدة معنى، وما هو كذلك لا يكون شبيها بالمفعول معنى.

وأما لفظا فلأن الكلام لكونه لم يذكر بطرفيه لحذف أحد ركنيه الذي هو الخبر، صار المستثنى صورةً كأحد ركني الكلام حتى ظنه بعضهم أنه جزؤ<sup>٣٦٣</sup> لا حقيقةً، كما سيحيى نقله والكلام عليه إن شاء الله تعالى؛ فانتفى المشابهة بالمفعول صورةً أيضا، وكلما انتفى المشابهة بالمفعول صورةً ومعنى انتفى النصب وجوبا وجوازا، فتعين الرفع على الاتباع إذ لاخافض أيضا، وبالله التوفيق في المطالب كلا وبعضا.

فإن قلت: إنهم قالوا إن النصب جائز في الكلام التام غير الموجب وإن كان الاتباع أرجح، وفسروا الكلام التام بما يكون المستثنى منه مذكورا فيه، وما نحن فيه كلام تام بهذا المعنى؛ لأن المستثنى منه<sup>٣٦٤</sup> وهو اسم "لا" مذكور فاندرج تحت هذه

---

<sup>٣٦٢</sup> - "وأن هذه المشابهة قد تتحقق صورةً ومعنىً، وقد تنتفي صورةً ومعنىً، وقد تحقق صورةً لا معنىً، وقد تتحقق معنىً لا صورةً وقد عرفت أن النصب ممتنع فيما إذا انتفى المشابهة بالمفعول" ساقطة من ع.

<sup>٣٦٣</sup> - في ل : خبر.

<sup>٣٦٤</sup> - "وما نحن فيه كلام تام بهذا المعنى، لأن المستثنى منه" ساقطة من ع.

القاعدة، وكل ما كان مندرجا تحت هذه القاعدة كان النصب فيه جائزا، فكيف يصح نفي الجواز؟

قلت: قد سبق الجواب عنه في "المبحث السابع"؛ وحاصله أنهم إن أرادوا بالكلام التام، ما كان المستثنى منه مذكورا أعم من أن [٥٢١] يكون مذكورا بركنيه أم لا؟ فهو لكونه مخالفا لما دل عليه الاستقراء التام، لا معول عليه لما عرفت أن مدار النصب على الاستثناء إنما هو المشابهة بالمفعول، فحيث تحققت تحقق وحيث إنتفت انتفى على ما مر مفصلا ومجملا؛ وقد عرفت أن المستثنى في نحو "لا إله إلا الله" لم يشبه المفعول لا صورة ولا معنى، فانتفى النصب على الاستثناء وإن أرادوا به ما كان المستثنى منه مذكورا فيه مع كونه مذكورا بركنيه بقرينة أنهم ذكروه في مقابلة المفرغ، فيكون كل قسم منه في مقابلة قسم من المفرغ، فمرفوعه في مقابلة مرفوع المفرغ، ومنصوبه في مقابلة منصوبه، ومجروره في مقابلة مجروره.

ولا خفاء في أن المرفوع في المفرغ لم يكن مذكورا في كلام مذكور بركنيه؛ فالذي يقابله من التام هو المرفوع الذي ذكر في كلام مذكور بركنيه، وقس عليه المنصوب؛ والمجرور وقد يشير إلى ذلك تمثيلهم بنحو ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾<sup>٣٦٥</sup> وهو كلام تام مذكور بركنيه، فهو صحيح وغير مضر؛ لأن نحو "لا إله إلا الله" غير مذكور بركنيه وإن كان المستثنى منه مذكورا؛ والله الموفق في كشف ما كان مستورا.

<sup>٣٦٥</sup> - اقتباس من سورة النساء، الآية: ٦٦.

وإن تحول مبتدأ من قسمه الثاني بناء على أنه بمعنى "مألوه"، فيكون من باب {لا شافي إلا أنت} <sup>٣٦٦</sup> فيقدر له مرفوع عام ثم يعتبر النسخ فيصير الخبر المتقدم المتحول مبتدأ بعد التقديم، أعني: "إله" اسم "لا"، ويصير مرفوعه المقدر سادا مسد خبرها، والتقدير "لا إله أحد إلا الله"، أي: لا معبود أحد إلا الله، فاسم الله الجليل مرفوع على أنه بدل من مرفوع [ب ٥٢] "إله" الساد مسد خبره بدل بعض من كل من قبيل بدل الجزئي من الكلي؛ فلا حاجة إلى ضمير للربط كما مر مرارا، وإنما صح الرفع بـ"إله"؛ لأن "إله" فعال بمعنى مألوه من أله إلهة وألوهة وألوهية عبد عبادة على ما في القاموس <sup>٣٦٧</sup>، فهو إن لم يكن وصفا مرادفا للمعبود، فهو اسم جنس بمعنى المفعول كالكتاب بمعنى المكتوب، وكلما كان كذلك صح الرفع به؛ لأنهم يرفعون بالجوامد الصرفة التي لا تشبه بالصفة قطعا كـ"الأسد" و"الأب"، فرفعهم باسم جنس يشبه بالصفة لمشاركته إياها في الدلالة على ذاتٍ ومعنى؛ وإن فارقها في أن الموضوع له في هذا الاسم المشتبه بالصفة على ما حقق في محله هو الذات مع المعنى الخاص من غير رجحان للمعنى على الذات بخلاف الصفة، فإنها موضوعة لذاتٍ مبهمَةٍ ومعنى قائم بها على أن ملاك الأمر، هذا المعنى المخصوص فبأي ذات يقوم ذلك المعنى، صح الإطلاق الصفة عليها أولى وأحرى سواء كان رفعهم بالجوامد مبنيا على تأويلهم إياها بالمشتقات، كما قال ابن هشام في أوضح المسالك: "الخبر المفرد الجامد لا يتحمل ضميرا إلا أن أول بالمشتق نحو "زيد أسد" إذا أريد به شجاع" <sup>٣٦٨</sup> انتهى.

<sup>٣٦٦</sup> - راجع: صحيح البخاري، ١٣٢/٧، رقم: ٥٧٤٢.

<sup>٣٦٧</sup> - راجع: القاموس المحيط، ١٢٤٢.

<sup>٣٦٨</sup> - راجع: أوضح المسالك، ١٩٤/١.

قال في شرح أوضح المسالك: "وذلك عند جمهور البصريين"<sup>٣٦٩</sup> انتهى.

وكما نقل التفتازاني في حاشيته على الكشف عن ابن مالك: من أنه إذا قلت "هذا أسد" مشيراً إلى السبع فلا ضمير في الخبر، وإذا قلته مشيراً إلى الرجل الشجاع ففيه ضمير مرفوع به؛ لأنه مُأَوَّل بما فيه معنى الفعل نحو مجتزئ [٥٣١] ولو أسند إلى ظاهر لرفعه كقولك: "رأيت رجلاً أسداً أبوه". قال الشاعر:

وَلَيْلٍ يَقُولُ النَّاسُ مِنْ ظُلُمَاتِهِ      سَوَاءٌ صَحِيحَاتُ الْعُيُونِ وَعُورُهَا،

كَأَنَّ لَنَا مِنْهُ يُبَوِّتاً حَصِينَةً      مُسَوَّحاً أَعَالِيهَا وَسَاجاً كُسُورُهَا<sup>٣٧٠</sup>

فرفع "الأعالي" و"الكسور" بـ"مسوح" و"ساج" لإقامتهما مقام "سود".

قال السيرافي<sup>٣٧١</sup>: "ذهب بـ"مسوح" إلى "سود" وبـ"ساج" إلى "كثيف"<sup>٣٧٢</sup> انتهى؛ أو كان مبنيًا على اكتفائهم بمجرد رائحة الفعل من غير تأويل، كما اكتفوا بذلك في تعلق الظروف بالجوامد من غير تأويل في نحو قوله:

أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانِ<sup>٣٧٣</sup>

<sup>٣٦٩</sup> - راجع: أوضح المسالك، ١/١٩٤.

<sup>٣٧٠</sup> - البيتان من الطويل وهما للأعشى. راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٣/٣٣٣.

<sup>٣٧١</sup> - هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (أبو سعيد) عالم مشارك في النحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقراءات والفرائض والحديث والكلام والحساب والهندسة. ولد بسيراف، مات سنة ٩٧٩/٣٦٨.

راجع: معجم المؤلفين، ٣/٢٤٢.

<sup>٣٧٢</sup> - راجع: خزانة الأدب، ٥/١٨.

وقوله:

أَنَا ابْنُ مَأْوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّفْرُ<sup>٣٧٤</sup>

فإن تعلق "بعض" و"إذ" بالاسمين العلمين ليس لتأولهما باسم يشبه الفعل، لأن علميتهما هي المرادة منها، فلو أولاً لخرجا عن العلمية فيفوت المعنى المراد، بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد؛ وهو أي الرفع بالجامد بناء على الاكتفاء بمجرد رائحة الفعل محتمل فيما حكاه ابن هشام في المغني من أنهم قالوا "مررت برجل أبي عشرة نفسه ويقوم عرب كلهم وبقاع عرفج كله"، فرفعوا الفاعل وأكدوه بالاسماء الجامدة لما لحظوا فيها المعنى إذ كان العرب بمعنى الفصحاء، والعرفج بمعنى الخشن والأب بمعنى الوالد<sup>٣٧٥</sup>، انتهى.

والحاصل: أن الرفع بالجامد الصرف إما بتأويل أو غير تأويل غير عزيز في كلامهم، فالرفع بنحو "إله" لكونه بمعنى مألوه وضعاً لتأويلاً بطريق الأولى، فصح أن يكون التقدير "لا إله أحد إلا الله" على أن يكون اسم الله الجليل مستثنى [٥٣] مفرغاً مرفوعاً<sup>٣٧٦</sup> باسم "لا" ساداً مسد خبرها، وهذا التقدير أولى من التقدير الأول بوجهيه صناعةً ومعنى؛ أما أنه حسن من الوجه الأول منهما صناعةً فلا مومر:

<sup>٣٧٣</sup> - الرجز لأبي المنهال، وعجزه: "ليس عليّ حسبي بضؤلان"؛ راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية،

١٩٣/١٢.

<sup>٣٧٤</sup> - الرجز لعبيد بن مآوية الطائي. راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٤٠/١٠.

<sup>٣٧٥</sup> - راجع: مغني اللبيب، ٦٧٨/٢.

<sup>٣٧٦</sup> - "مرفوعاً" ساقطة من ع.

الأول: أنه سالم من كثرة الحذف، فإن المحذوف في هذا الوجه أمرٌ واحدٌ هو أحدٌ، وفي الوجه الأول من الأولين إما أمران إن قدر موجود وهما موجود<sup>٣٧٧</sup> وضميره<sup>٣٧٨</sup> المستتر فيه؛ أو ثلاثة، إن قدر في الوجود وهي<sup>٣٧٩</sup> الجار والمجرور، وفاعل الظرف؛ بل أربعة، لأن الظرف لا بد له من عامل يتعلق به.

وقد قال ابن هشام في المغني: "ينبغي تقليل الحذف ما أمكن لتقل<sup>٣٨٠</sup> مخالفة الأصل ولذلك كان تقدير الأخص في "ضربي زيدا قائما" ضربه قائما أولى من تقدير باقي البصريين. "حاصل"، إذا كان<sup>٣٨١</sup> أو إذا كان قائما، لأنه قدر اثنين وقدروا خمسة<sup>٣٨٢</sup> انتهى.

الثاني: أنه سالم مما استشكله في شرح أوضح المسالك حيث قال: "قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت البدل، يعني: الجلالة من اسم "لا"، لأنه في موضع رفع بالابتداء ولم تحمله على اللفظ فتنصبه؛ لأن "لا" الجنسية لاتعمل في معرفة ولا في موجب، وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادي<sup>٣٨٣</sup> وناظر الجيش السمين وهو مشكل؛ فإن اعتبار محل اسم "لا" على أنه مبتدأ قبل دخول "لا"، قد زال بدخول

<sup>٣٧٧</sup> - "وهما موجود" ساقطة من ع.

<sup>٣٧٨</sup> - في ع : وضميرهما.

<sup>٣٧٩</sup> - "وهي" ساقطة من ل.

<sup>٣٨٠</sup> - في ع : ليقل.

<sup>٣٨١</sup> - في ل : إذا كان؛ في م وع : إذا.

<sup>٣٨٢</sup> - راجع: مغني اللبيب، ٦١٥/٢.

<sup>٣٨٣</sup> - هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري، المعروف بالنحاس (أبو جعفر) نحوي، لغوي، مفسر، أديب، وفقه. مات سنة ٩٥٠/٣٣٨. راجع: معجم المؤلفين، ٨٢/٢.

الناسخ كما قال الموضح في "باب إن"، واعتبار محل "لا" مع اسمها على أنهما في محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه تقدير دخول "لا" على الجلالة، انتهى، ولم يذكر له جواباً أصلاً.

وقد عرفت بحمد الله جوابه فيما سبق، ووجه سلامته من هذا الإشكال ظاهرٌ مكشوفٌ.

الثالث: أنه سالم مما توهم أبو حيان وروده على الوجه الأول من <sup>٣٨٤</sup> أن البدل من "إله" لا يمكن فيه تكرار العامل [٥٤١]، وما أجاب عنه، ولا من نقل كلامه فيما وقفت عليه، وقد مر الجواب عنه ووجه سلامته غير خافٍ.

الرابع: أنه سالم مما يستشكل من أن القياس يقتضي جواز <sup>٣٨٥</sup> نصب المستثنى، لأن الكلام غير موجب، والمستثنى منه مذكور مع أنه لم يُسمع في هذه الكلمة، ولا في نظائرها مثل {لا عيش إلا عيش الآخرة} <sup>٣٨٦</sup>، و{يوم لا ظل إلا ظله} <sup>٣٨٧</sup>، و{لا شفاء إلا شفاؤك} <sup>٣٨٨</sup> إلى غير ذلك إلا الرفع.

ووجه سلامته أنه إذا كان مستثنى من أحد مقدراً مرفوعاً بـ"إله" كان مستثنى مرفوعاً من مرفوع، فيكون مرفوعاً وجوباً سماعاً وقياساً من غير إشكال.

<sup>٣٨٤</sup> - "من" ساقطة من ل.

<sup>٣٨٥</sup> - في ع : جواب.

<sup>٣٨٦</sup> - راجع: مسلم، كتاب الجهاد، رقم: ١٨٠٥.

<sup>٣٨٧</sup> - راجع: صحيح البخاري، ١/١٣٣، رقم: ٦٦٠.

<sup>٣٨٨</sup> - راجع: مسلم، كتاب السلام، ص: ٩٠٢، رقم: ٢١٩١.

وأما إذا كان بدلا من محل اسم "لا" فيحتاج في توجيه وجوب رفعه قياسا كما هو مرفوع وجوبا سماعا إلى ما ذكرناه من أن الكلام التام ما هو مذكور بركنيه مع كون المستثنى منه مذكورا إذ حينئذ يحصل المشابهة الصورية المجوزة لصحة النصب جوازا مرجوحا، وهذا وإن كان يقتضيه كلامهم كما مر غير مرة، لكنه قد يتوقف فيه بادئ الرأي، لأنهم لم يصرحوا به فيما أعلم.

وأما هذا الوجه فيقبل بادئ الرأي من غير توقف، لأنه مصرح به مجمع عليه.

وأما أنه أحسن منه معنى، فلأن المعنى المقصور إثبات الألوهية له تعالى ونفيها عما سواه لما مر أنه من قصر الصفة التي هي الخبر، أعني: "إله" على الموصوف الذي هو المبتدأ، أعني: اسم الله الجليل قصرا حقيقيا؛ فإذا كان التقدير "لا إله أحد إلا الله" كان المقصور حينئذ هو "إله"، والمقصور عليه هو اسم الله الجليل، فالذي يدل عليه الكلام حينئذ هو إثبات الألوهية له تعالى ونفيها عن سواه، وهو المعنى المقصود.

وأما إذا كان التقدير [ب ٥٤] "لا إله موجود إلا الله" فالمقصور حينئذ هو موجود المنسوب إلى "إله" لا "إله" فالذي يدل عليه الكلام حينئذ هو إثبات الوجود له ونفيه عن كل إله سواه.

ولا شك أن هذا غير المعنى المقصود وإن كان مستلزما له، ووجه استلزامه أنه إذا دل الكلام على انتفاء وجود كل "إله" سواه دل على انتفاء الألوهية عن كل موجود سواه؛ إذ لو كان موجود ما سواه متصفا بالألوهية، لم يكن الوجود منتفيا عن كل "إله" سواه، والمفروض أنه منتفٍ هفٌّ، فالتقدير الأول أولى سواء قلنا إن المعنى المقصود بالنظر إلى التقدير الأول منطوق صريح أو غير صريح، وبالنظر إلى الثاني

مفهوم أو قلنا هو مفهوم فيهما لما عرفته أن انفهامه من الأول بلا واسطة ومن الثاني بواسطة؛ وأما أنه أحسن من الوجه الثاني منهما صناعةً، فلأمر الأول من تلك الأمور؛ وأما أنه أحسن معنى فلما مر في الأول بعينه، وكلما كان هذا الوجه أحسن من وجهي التقدير الأول صناعة ومعنى، كان هو الأولى بالاختيار، وإن كان الأول من الأول هو المشهور في كلامهم كل الاشتهار.

بل أقول: هو<sup>٣٨٩</sup> أولى بالقبول من جميع الوجوه التي أُبرِزت في إعراب<sup>٣٩٠</sup> هذا الاسم الجليل، وإن استضعفه القاضي محب الدين ناظر الجيش في شرح التسهيل على ما نقله عنه الدماميني<sup>٣٩١</sup> في تعليقه على المغني، وهو كلام طويل جمع فيه وجوهاً أبرزها<sup>٣٩٢</sup> في إعراب هذا الاسم الجليل، نقله عنه الدماميني وما تكلم عليه، وتبعه غيره من شراح المغني في النقل والسكوت عليه، فلننقله بطوله حتى تحيط بأطراف الكلام، ونتكلم عليه بتوفيق الله وتأييده بما يكشف قناع [٥٥١] الريب عن وجه المرام حتى يتضح لدى الناظر ما هو الحق والتحقيق في المقام.

---

<sup>٣٨٩</sup> - في ع : هذا.

<sup>٣٩٠</sup> - في ل : في الإعراب.

<sup>٣٩١</sup> - هو مُجَدِّد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر، القرشي المخزومي، الإسكندري، المالكي، ويعرف بابن الدماميني (بدر الدين) أديب، ناثر، ناظم، نحوي، عروضي فقيه. مشارك في بعض العلوم. ولد بالإسكندرية، مات سنة

١١٥/٩. راجع: معجم المؤلفين، ١٤٢٤/٨٢٧.

<sup>٣٩٢</sup> - في ل : أبرزوها.

فنقول: قال الدماميني قد تكلم القاضي محب الدين ناظر الجيش في شرح التسهيل على إعراب هذه الكلمة الشريفة أورده بجملته وإن كان فيه طول لاشتماله على فوائد<sup>٣٩٣</sup>.

قال أهل العلم: إن الاسم المعظم في هذا التركيب يرفع، وهو الكثير ولم يأت في القرآن غيره وقد ينصب.

أما إذا رفع فالأقوال فيه للناس على اختلاف إعرابهم خمسة: منها قولان معتبران، وثلاثة لا معول على شيء؛ منها القولان المعتبران بأن يكون رفعه على البدلية وأن يكون على الخبرية؛ أما القول البدلية فهو المشهور الجاري على ألسنة المعربين، وهو رأي ابن مالك، فإنه قال لما تكلم على حذف خبر "لا" العاملة عمل "إن"، وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع "إلا"، نحو "لا إله إلا الله"، وهذا الكلام منه يدل على أن رفع الاسم المعظم ليس على الخبرية، وحيث يتعين أن يكون على البدلية، ثم الأقرب أن يكون على البدلية من الضمير المستتر في الخبر المقدر<sup>٣٩٤</sup>، وقد قيل إنه بدل من اسم "لا" باعتبار محل الاسم قبل دخول "لا".

وإنما كان القول بالبدل من الضمير المستتر أولى؛ لأن الإبدال من الأقرب أولى من الإبدال من الأبعد، ولأنه لا داعية إلى الاتباع باعتبار المحل مع إمكان الاتباع باعتبار اللفظ.

<sup>٣٩٣</sup> - راجع: شرح التسهيل، ٢١٤٧/٥.

<sup>٣٩٤</sup> - "المقدر" ساقطة من ل.

أقول: في أولويته نظر:

أما أولاً فلأن الأقرية إنما هو في التقدير لا في اللفظ، إذ المحذوف معدوم في اللفظ، والبدل متصل بـ"إله" الموجود في اللفظ، مثل اتصاله بالمحذوف [٥٥] لو ذكر، والموجود في اللفظ أقرب إليه لفظاً وحساً وإن كان المحذوف أقرب إليه حكماً وتقديراً، والأقرية بحسب اللفظ والحس لو لم يترجح على الأقرية بحسب التقدير لا تكون مرجوحة، بل ذكروا ما يدل على أنها أرجح، وهو أنهم قالوا: إذا تعلق بذي الحدين حالان وجب أن يلي كل منهما صاحبه، ثم قالوا: في "هذا بسراً أطيب منه رطباً" إن صاحب "بسراً" وإن كان هو الضمير المستتر في "أطيب"، لكن لما كان مستتراً أو المستتر كالمعدوم قدم الحال إلى حيث يلي مرجعه الذي هو عبارة عنه؛ وَوَجْهُ دلالته على ما ذكرناه هو أنهم جعلوا الضمير لاستتاره كالمعدوم مع أن اللفظ الذي يستتر فيه موجود في اللفظ، وأجروا الحكم الذي كان من حقه أن يُجرى على الضمير، وهو إيلاء الحال إياه لكونه صاحبها على مرجعه لكونه موجوداً في اللفظ حقيقة؛ والضمير فيما نحن فيه مع أنه مستتر محذوف عامله الذي استتر فيه، فهو معدوم في اللفظ حقيقة لا كالمعدوم فيقتضي أن يكون الحكم الذي كان يجري عليه، وهو الإبدال منه يجري على مرجعه الذي هو اسم "لا" لكونه موجوداً في اللفظ حقيقة بطريق الأولى.

وأما ثانياً فلأن الإبدال من محل اسم "لا"، إنما يعتبر قبل النسخ لما مر تقريره في هذا المبحث في الكلام على التقدير المشهور، أي: "لا إله موجود إلا الله" في جواب ما استشكله جماعة منهم ابن هشام، ولا شك أن رفع الاسم قبل النسخ لفظي لا

محلي بمعنى أن رفعه باقي في اللفظ حين الإبدال وصيرورته منسوخا بعد الإبدال غير قادح في كونه لفظيا، أي: باقيا في اللفظ قبل النسخ، وهو [٥٦١] ظاهر.

قال ناظر الجيش: ثم البديل إن كان من الضمير المستكن في الخبر، كان البديل فيه نظير البديل في نحو "ما قام أحد إلا زيد" لأن البديل في المسئلتين باعتبار اللفظ وإن كان من اسم "لا"، كان البديل فيه نظير البديل في نحو "لا أحد فيها إلا زيد" لأن البديل في المسئلتين باعتبار المحل.

أقول: قد عرفت ما فيه آنفا.

قال: وقد استشكل الناس البديل فيما ذكرنا. أما في "ما قام أحد إلا زيد" فمن<sup>٣٩٥</sup> جهتين إحداهما<sup>٣٩٦</sup> أنه بدل بعض، وليس ثمة ضمير يعود على المبدل منه.

أقول: قد سبق الجواب عنه في آخر "المبحث السابع".

قال: الثانية أن بينهما مخالفة، فإن البديل موجب والمبدل منه منفي.

أقول: هذا الإشكال لأبي العباس ثعلب على ما ذكره بدر الدين ابن مالك<sup>٣٩٧</sup> في شرح ألفية والده، ولفظه: "قال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي؟" انتهى. وهذا اعتراض منه على مذهب البصريين، فإنه كوفي،

<sup>٣٩٥</sup> - في ع : فهو من.

<sup>٣٩٦</sup> - في ل : أحديهما.

<sup>٣٩٧</sup> - من قوله "على ما ذكره بدرالدين ابن مالك"... إلى قوله "على مذهب الجمهور من مرجح" ساقطة من ل.

والمستثنى عندهم في نحو "ما قام أحد إلا زيد" معطوف على المستثنى منه و"إلا" حرف عطف عندهم كما مر في "المبحث السابع"، وقد عرفت الجواب عنه أيضا فيه.

قال: وقد أجيب عن الأول بأن "إلا" وما بعدها من تمام الكلام الأول و"إلا" قرينة مفهومة إن الثاني قد كان يتناوله الأول. فمعلوم أنه بعضه، فلا يحتاج فيه إلى رابطة بخلاف "قبضت المال بعضه".

أقول: وفيه بحث:

أما أولا فلأن الثاني لا يعلم أنه قد كان يتناوله الأول إلا إذا علم أن الاستثناء متصل ولا يكون متصلا إلا إذا كان المستثنى بحيث لولا الاستثناء لدخل في المستثنى [ب ٥٦] منه لكونه مما يتناوله وضعاً؛ فإذا علم أن الثاني مما يتناوله الأول وضعاً لولا الاستثناء من خارج لعلمه بوضع لفظ المستثنى منه سابقاً علم أن "إلا" فيه الاستثناء الاتصالي، فعلم بأن الاستثناء الاتصالي موقوف على العلم بأن الاستثناء متصل، أي: على العلم بأن الثاني مما يتناوله الأول وضعاً لولا الاستثناء فلو كان اتصال الاستثناء وتناول الأول للثاني معلوماً بـ"إلا" لزم الدور.

وأما ثانياً فلأن "إلا" لو كانت قرينة مفهومة أن الثاني قد كان يتناوله الأول في جميع المواد، لزم أن يكون كل استثناء متصلاً، وفساده غني عن البيان وإن كانت قرينة مفهومة ذلك في بعض دون بعض احتاج الأمر في فهم كون الثاني مما يتناوله الأول في ذلك البعض إلى قرينة أخرى غير "إلا" فلم يكن "إلا" قرينة.

وأما ثالثاً فلأن "إلا" لو كانت قرينة مفهومة ودالة على الربط لم يكن البدل محتاجاً مع وجودها إلى ضمير في المثال المذكور ونظائره، لكن اللازم باطل، فإن الاحتياج إلى الضمير للربط باق مع وجود "إلا" في نظائر المثال المذكور، نحو قوله تعالى ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾<sup>٣٩٨</sup> وقوله تعالى ﴿تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾<sup>٣٩٩</sup> وقوله تعالى ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾<sup>٤٠٠</sup> وقوله تعالى ﴿قِمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا، نِصْفَهُ﴾<sup>٤٠١</sup> فإذا أوردنا المثال المذكور مع "إلا" موجبا أو منفيا لم يرتبط؛ فإذا أوردنا المثال المذكور مع "إلا" موجبا أو منفيا لم يرتبط<sup>٤٠٢</sup> "إلا" بالضمير، نحو "قبضت المال إلا بعضه" أو "ما قبضت المال إلا بعضه"، فلم يكن "إلا" دالة على الربط وقرينة مفهومة، فالجواب ما أسلفناه في آخر "المبحث السابع".

قال: وعن الثاني بأنه بدل من الأول في عمل العامل فيه وتخالفهما في النفي<sup>٤٠٤</sup> والإيجاب، لا يمنع البدلية، [٥٧١] لأن مذهب البدل يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه.

وقد قال ابن الضائع: "إذا قلت 'ما قام أحد إلا زيد'، ف'إلا زيد' هو البدل، وهو الذي يقع في موضع 'أحد' فليس زيد وحده بدلا من أحد، قال: وإنما 'إلا زيد'

<sup>٣٩٨</sup> - اقتباس من سورة النساء، الآية: ٦٦.

<sup>٣٩٩</sup> - في النسخ "ثم تولوا" وهو خطأ، لأن آية البقرة ٢٤٦ ليس فيها "ثم".

<sup>٤٠٠</sup> - اقتباس من سورة البقرة، الآية: ٢٤٦.

<sup>٤٠١</sup> - اقتباس من سورة البقرة، الآية: ٢٤٩.

<sup>٤٠٢</sup> - اقتباس من سورة المزمل، الآية: ٢-٣.

<sup>٤٠٣</sup> - "إذا أوردنا المثال المذكور مع إلا موجبا أو منفيا لم يرتبط" ساقطة من ع.

<sup>٤٠٤</sup> - "في النفي" ساقطة من ع.

هو الأحد الذي نفيت عنه القيام<sup>٤٠٥</sup> ف"إلا زيد" بيان الأحد الذي عنيت؛ ثم قال بعد ذلك: فعلى هذا البديل في الاستثناء أشبه ببديل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكل؛ وقال في موضع آخر: لو قيل إن البديل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الإبدال التي تثبت في غير الاستثناء<sup>٤٠٦</sup>، لكان وجهها وهو الحق"، انتهى.

أقول: ما نقله أولا هو جواب السيرافي على ما نقله بدر الدين ابن مالك في شرح ألفية والده حيث قال: "وأجاب السيرافي بأن قال هو بدل في عمل العامل فيه وتخالفهما بالنفي والإيجاب لا يمنع البدلية؛ لأن مذهب البديل فيه أن يجعل البديل كأنه لم يذكر والثاني في موضعه وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيا وإثباتا، نحو "مررت برجل لا كريم ولا لبيب"، انتهى.

وفي كلام كل منهما بحث<sup>٤٠٧</sup> أما في كلام السيرافي فمن وجوه:

أما أولا فلأنه لو كان مجرد كون البديل معمولا لعامل متبوعه كافيا في صحة الإبدال ولو اختلف نسبة العامل إليهما بالإيجاب والسلب حين اعتبار الإبدال لما كان لاشرطتهم؛ لأن البديل لا بد وأن يصلح لاحلاله محل الأول معنى، لكن التالي باطل فالقدم مثله، وهذا في الحقيقة تسليم لورود الإشكال، وقد عرفت في "المبحث السابع" أن الإشكال مندفع من غير اضطرار إلى هذا.

<sup>٤٠٥</sup> - في ع : للقيام.

<sup>٤٠٦</sup> - " الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الإبدال التي تثبت في غير الاستثناء " ساقطة من ع.

<sup>٤٠٧</sup> - في ع : وفي كل كلام منهما بحث.

وأما ثانياً فلأن قوله: "لأن مذهب البدل... إلخ"، لا تقريب [ب٥٧] فيه بل هو عين منشأ الإشكال، فإن الإشكال إنما نشأ من أن البدل لا بد وأن يصلح لاحتلاله محل الأول، والبدل هنا موجب له، الفعل ومتبوعه منفي عنه؛ الفعل فلا يصلح لاحتلاله محل الأول، وإلا لكان منفيًا عنه. الفعل أيضاً<sup>٤٠٨</sup> كمتبوعه، لكن الفعل موجب له، فكيف يجعل ما هو دليل على الإشكال دليلاً على الجواب عنه مع بقائه؟

وأما ثالثاً فلأن قياسه على نحو "مررت برجل لا كريم ولا لبيب" قياس فاسد لأن الصفة، إما مجموع "لا كريم" إن كان لا حرفاً، فإنها حينئذ مع ما بعدها كلمة واحدة أجرى على الإعراب على آخرها كما صرح به السيد -قدس سره- في حاشية الكشف<sup>٤٠٩</sup>، ولا خفاء أن المجموع لا مخالفة بينه وبين موصوفه نفياً وإثباتاً، غاية الأمر أن الموصوف أمر وجودي والصفة أمر عدمي، واتصاف الوجودي بالعدمي لا غبار عليه؛ واختلاف البدل ومتبوعه بالنفي والإثبات في نحو "ما قام أحد إلا زيد" ليس بمعنى كون أحدهما أمراً وجودياً والآخر عدمياً بل اختلافهما في نسبة العامل إلى أحدهما نفياً وإلى الآخر إيجاباً مع كون كل منهما أمراً وجودياً، وهو ظاهر؛ وإما نفس "لا" إن كانت اسماً بمعنى "غير" كما نقله التفتازاني في شرحه للكشاف عن السخاوي<sup>٤١٠</sup>: "وظاهر أن لا مخالفة حينئذ بين الصفة والموصوف نفياً وإثباتاً.

<sup>٤٠٨</sup> - "أيضاً" ساقطة من ع.

<sup>٤٠٩</sup> - "الكشاف" ساقطة من ع.

<sup>٤١٠</sup> - هو عبد المعطي بن أحمد بن محمد السخاوي، المدني. مفسر، فقيه، مؤرخ، مات سنة ٩٦٠/١٥٥٣. راجع:

معجم المؤلفين، ١٧٦/٦.

وأما في كلام ابن الضائع فلأن قوله: "إن "إلا زيد" <sup>٤١١</sup> هو البديل... إلخ، خرق لإجماع البصريين من غير حجة إذ لا قائل فيما أعلم بأن "إلا" مركب مع المستثنى والإعراب للمجموع، وقد عرفت أن الإشكال مندفع عن البصريين من غير حاجة إلى هذا الجواب الخارق لإجماعهم؛

وإن قيل إن المراد أن "إلا" وإن لم يكن مركبا مع "زيد"، لكن المجموع يصح إحلاله محل المتبوع [٥٨١] فهو لا يجدى نفعا في دفع الإشكال؛ لأن غاية ما يلزم من صحة إحلال "إلا زيد" محل "أحد" أن يصير تقدير الكلام "ما قام إلا زيد" فيصير مستثنى مفرغا؛ والإشكال ليس مختصا بنحو "ما قام أحد إلا زيد"، بل وارد على المفرغ أيضا ضرورة أن "إلا" للاستثناء وهو يقتضي أمرين مخرجا ومخرجا عنه، فالمخرج عنه إن لم يكن مذكورا لا بد من تقديره، وهو مقدر في المفرغ، والمفرغ في الحقيقة بدل <sup>٤١٢</sup> من ذلك المقدر عند البصريين كما أنه معطوف على ذلك المقدر عند الكوفيين.

وبهذا <sup>٤١٣</sup> أجابوا عن اعتراض ثعلب بأنه يلزم في نحو "ما قام إلا زيد" أن يلي حرف العطف العامل وليس شيء من أحرف العطف بل <sup>٤١٤</sup> يلي العوامل هذا.

---

<sup>٤١١</sup> - في ع : زيدا.

<sup>٤١٢</sup> - في م : بدلا.

<sup>٤١٣</sup> - في ع : ولهذا.

<sup>٤١٤</sup> - "بل" ساقطة من ع.

ولا خفاء أن الفعل منسوب إلى ذلك المقدر بالنفي وإلى المفرغ بالإيجاب، فجاء الاختلاف بين البديل ومتبوعه بالإيجاب والسلب، و"إلا زيد" لا يقع موضعه إلا في أنه يلي العامل من غير فصل لفظا كما كان يليه المستثنى منه كذلك، لا أنه يصير العامل منسوباً إليه بالنفي كما كان منسوباً إلى متبوعه، كذلك فالإشكال قائم على ساقية لم يتزلزل بعد<sup>٤١٥</sup>.

قال: وأما في نحو "لا أحد فيها إلا زيد" فوجه الإشكال فيه أن "زيد" أبدل من "أحد" وأنت لا يمكنك أن تحله محله "انتهى"<sup>٤١٦</sup>.

أقول: قد مضى الجواب عنه في هذا المبحث في الكلام على التقدير المشهور.

قال: وقد أجاب الشلوبين<sup>٤١٧</sup> عن ذلك: "بأن هذا الكلام إنما هو على توهم "ما فيها أحد إلا زيد"، إذ المعنى واحد، وهذا يمكن فيه الحل بأن تقول "ما فيها إلا زيد"، انتهى؛ وهو كلام حسن، انتهى.

أقول: في حسنه نظر، بل في صحته كلام:

أما أولاً فلأن ابن هشام ذكر في المغني: "أن شرط جواز [ب ٥٨] العطف الذي يسمى العطف على المعنى في القرآن، ويقال له العطف على التوهم في غير

<sup>٤١٥</sup> - "بعد" ساقطة من ع.

<sup>٤١٦</sup> - "انتهى" ساقطة من ع.

<sup>٤١٧</sup> - هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي، الأندلسي، الإشبيلي، المعروف بالشلوبيني (أبو علي) نحوي، لغوي، ولد بإشبيلية، مات سنة ١٢٤٧/٦٤٥. راجع: معجم المؤلفين، ٣١٦/٧.

القرآن صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، ولهذا حسن قول زهير<sup>٤١٨</sup>:

بَدَأَ لِي أَيْ لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا<sup>٤١٩</sup>

وقول الآخر:

مَا الْحَازِمُ الشَّهْمُ مُقْدَمًا وَلَا بَطْلٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالْحَقِّ غَلَابًا<sup>٤٢٠</sup>

ولم يحسن قول الآخر:

وَمَا كُنْتُ ذَا نَيْرٍ فِيهِمْ وَلَا مُنْمَشٍ فِيهِمْ<sup>٤٢١</sup> مُنْمِلٌ<sup>٤٢٢</sup>

لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبري "ليس" و"ما"<sup>٤٢٣</sup>، انتهى.

فعلى تقدير إجراء البديل مجرى عطف النسق في الإعراب على التوهم أو المعنى إما أن يكون العامل المتوهم الرفع لـ"أحد" في "ما فيها أحد إلا زيد" هو "ما" النافية

<sup>٤١٨</sup> - هو زهير بن أبي سلمى ، واسم أبي سلمى: ربيعة بن رياح بن قرة بن الحارث بن مازن، وينته نسبه إلى مُضَرَّ بن نِزَار بن مَعَد بن عدنان. وهو أحد الثلاثة المقدمين على سائر الشعراء، مات سنة ٦٣١ م. راجع: شرح المعلقات السبع، ص: ١٠٣.

<sup>٤١٩</sup> - البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى. راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٣١٢/٨.

<sup>٤٢٠</sup> - البيت من البسيط، وهو بلا نسبة. راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ١٠٢/١.

<sup>٤٢١</sup> - في ع : ولا منمل.

<sup>٤٢٢</sup> - البيت من المتقارب وهو بلا نسبة. راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٢٨١/٦.

<sup>٤٢٣</sup> - في هامش: قال ابن هشام في المغني: "النيرب النميمة والمنمل الكثير النميمة والمنمش المفسد ذات البين"، انتهى. راجع: مغني اللبيب، ٤٧٧/٢.

بناء على قول ابن عصفور: "إن عملها لا يبطل بتقديم خبرها إذا كان ظرفا أو الابتداء بناء<sup>٤٢٤</sup> على بطلان عملها بتقديم عند الجمهور والظرف لاعتماده على حرف النفي أو متعلقة الاسم أو الفعل؛ فعلى الأول يمتنع أعمال "ما فيها" بعد "إلا" فيمتنع الرفع على توهم الإبدال من "أحد" من اسمه<sup>٤٢٥</sup> لانتفاء شرط جواز الاتباع على التوهم، لأنهم إنما اشتروا صحة دخول ذلك العامل المتوهم على المتبوع لجواز الاتباع لئلا يلزم أن يكون التابع معربا بإعراب لا يصح أن يكون لمتبوعه، فلا يكون تابعا، وقد فرضناه تابعا هف، فإذا لم يصح توجه العامل المتوهم إلى التابع لم يكن التابع معربا بإعراب سابقه من جهة واحدة فلم يصح أن يكون تابعا له، فامتنع الاتباع<sup>٤٢٦</sup> على التوهم.

وعلى التقادير الآخر: إن اعتبر أعمال الابتداء من حيث إن معموله منفي عنه الخبر وإعمال الظرف [٥٩١] أو متعلقة اسما كان أو فعلا من حيث إن مرفوعه منفي عنه الفعل المقدر أو معناه الذي في الاسم أو الذي في الظرف فكذا ذلك؛ لأن الواقع في سياق النفي من حيث إنه في سياق النفي لا يصح أن يقع في سياق الإيجاب، فلا يعمل فيما هو في سياق الإيجاب فانتفى شرط الاتباع على التوهم؛ وإن اعتبر إعمال كل منهما من حيث هو هو، أي: من حيث كون<sup>٤٢٧</sup> كل واحد منهما واحدا بالنوع قابلا للنفي والإثبات والنسخ وعدمه، فكل منهما بهذا الاعتبار موجود في "لا أحد

٤٢٤ - "بناء" ساقطة من ع.

٤٢٥ - في ل : من "أحد" من اسمه.

٤٢٦ - في ع : الامتناع.

٤٢٧ - "كون" ساقطة من ع.

فيها إلا زيد" لصحة أن يكون "أحد" بدلا من محل اسم "لا"، ومن فاعل الظرف أو فاعل متعلقه مع صحة الإحلال محل متبوعه على التقدير.

أما على الأول فلأن الإبدال من اسم "لا" إنما وقع حملا على محله المرفوع بالابتداء الواحد بالنوع القابل للنسخ وعدمه قبل اعتبار النسخ، وكلما كان قبل اعتبار النسخ صح إعماله فيما بعد "إلا" على ما مر مرارا.

وأما على الأخيرين فكذلك لأن الإبدال من فاعل الظرف أو فاعل متعلقه إنما يعتبر قبل اعتبار النسخ وربطه باسم "لا" بالنفي، وكلما كان كذلك كان قابلا للنفي والإثبات فصح إعماله فيما هو في سياق الإيجاب، وصح الإحلال إذ التقدير قبل النسخ والحكم بالنفي فيها أحد زيد.

ولا شك في صحة أن يقال فيها زيد على الأول والثاني؛ وحصل أو حاصل فيها زيد على الآخر، وإذا صح الإحلال اندفع الإشكال، فلا حاجة إلى ارتكاب الإبدال على التوهم لصحة الإحلال.

وأما ثالثا فلأن قوله: إذ المعنى واحد غير مسلم إذ "لا أحد فيها إلا زيد" نص في الاستغراق و"ما فيها أحد إلا زيد" ظاهر في الاستغراق [ب٥٩] لا نص فليس المعنى واحدا حتى إن ابن هشام قال: "لا يدخل في الإسلام بقوله "لا إله إلا الله" برفع "إله" لاحتماله لنفي الواحدة"<sup>٤٢٨</sup> انتهى. وقد مضى نقله وتوجيهه.

وأما ثالثاً فلأن غاية ما يلزم من الإبدال على التوهم أن يقال: "ما فيها إلا زيد" فيكون مستثنى مفرغاً، وقد عرفت أن الإشكال وارد على المفرغ غير مندفع بمثل هذا الإحلال.

قال الدماميني: وعلى قول الشلوبين يكون كلمة الحق على معنى لا يستحق العبادة أحد إلا الله، وهذا يمكن فيه إحلال البديل محل المبدل منه بأن نقول: لا يستحق العبادة إلا الله<sup>٤٢٩</sup>، انتهى.

أقول: فيه ما في قول الشلوبين من الشقوق الثلاثة الأخيرة؛ وأما في قول من قال: أو يكون المعنى "ما في الوجود إله إلا الله"، ويمكن الإحلال أيضاً، انتهى. فترد الشقوق الأربعة.

قال ناظر الجيش<sup>٤٣٠</sup>: "وأما القول الخبرية في الاسم المعظم فقد قال به جماعة، ويظهر لي أنه أرجح من القول بالبدلية، وقد ضعف القول بالخبرية ثلاثة أمور، وهو أنه يلزم من القول بذلك كون خبر "لا" معرفة، ولا لا تعمل في المعارف، وأن الاسم المعظم مستثنى والمستثنى لا يصح أن يكون غير المستثنى منه، لأنه لم يذكر إلا ليتبين به ما قصد بالمستثنى منه، وأن الاسم لا عام والاسم المعظم خاص، والخاص لا يكون خبراً عن العام، لا يقال الحيوان إنسان" انتهى.

---

<sup>٤٢٩</sup> - "وهذا يمكن فيه إحلال البديل محل المبدل منه بأن نقول: لا يستحق العبادة إلا الله" ساقطة من ع.  
<sup>٤٣٠</sup> - هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم التميمي، المصري، الحلبي، المعروف بناظر الجيش (محب الدين، أبو عبد الله) نحوي، بياضي، ولد بالقاهرة، مات سنة ١٣١٧/٧٧٨. راجع: معجم المؤلفين، ١٢/١٢١.

أقول: لا شك أن حرف النفي الداخل على الجملة، إنما هو لسلب الربط الحاصل بين طرفيها، أي: لقطع النسبة التي هي العلاقة بينهما لما تقرر في "المبحث الأول": أن النفي والإثبات إنما يتوجهان [٦٠١] إلى النسبة الحكمية والربط في الاسمية بنسبة الخبر إلى المبتدأ في قسمه الأول ونسبة المبتدأ إلى مرفوعه المكتفى به عن الخبر في قسمه الثاني، فحرف النفي الداخل عليها لقطع هذه النسبة وقطعها في القسم الأول بنفي الخبر عن المبتدأ منسوخين أو غير منسوخين أو منسوخا المبتدأ دون الخبر، فـ"لا" التبرية الداخلة على القسم الأول من المبتدأ أو خبره لنفي الخبر عن المبتدأ سواء قلنا إنها عاملة فيهما على الإطلاق، أي<sup>٤٣١</sup>: سواء كان اسمها معرباً أو مبنيًا، وهو قول الأخفش والأكثرين؛ أو إنها عاملة فيهما إن لم يكن اسمها مبنيًا، وهو قول الجميع من غير خلاف؛ وعلى تقدير أن يكون اسمها مبنيًا سواء قلنا إنها عاملة في الاسم فقط، وهو قول سيبويه على المشهور، أو ليست بعاملة في الاسم أيضاً، وهو قول سيبويه على رأي ابن هشام، وقد مضى نقل كلامه في "المبحث الثاني".

إذا<sup>٤٣٢</sup> تمهد هذا فاعلم أن القول بأن اسم الله الجليل مرفوع على أنه خبر، لا قول غير صحيح؛ أما إذا قلنا: إنها عاملة في الاسم والخبر فلائها لا تعمل "إلا" في نكرة منفية واسم الله الجليل معرفة موجبة؛ وأما على القول بأنها غير عاملة في الخبر فقط أو فيه وفي الاسم أيضاً، فلأن خبرها لا يكون "إلا" منفيًا نسخ أو لم ينسخ؛ واسم الله الجليل لوقوعه بعد "إلا" لا يصح أن يكون منفيًا أصلاً فلا يصح أن يكون خبراً.

٤٣١ - "أي" ساقطة من ع.

٤٣٢ - في ع : وإذا.

ثم لا بد أن يكون في الكلام تقديرا لما تقرر وتكرر أن النفي يقتضي منفيًا ومنفيًا عنه، والاستثناء يقتضي مخرجًا ومخرجًا عنه، فبعد التقدير [ب60] إما أن يكون اسم الله الجليل بدلًا من اسم "لا" على محله البعيد فيكون مبتدأ لا خبرًا؛ لأن التابع معرب بإعراب متبوعه ومعمول لعامل متبوعه، ومتبوعه مبتدأ أو بدلًا من ضمير موجودا لمقدر أو ضمير في الوجود مقدرًا.

ولا خفاء أن الضمير في الأول نائب الفاعل وفي الثاني فاعل الظرف، فهو إما بدل من نائب الفاعل، أو من الفاعل وعلى التقديرين لا يكون خبرًا أو بدلًا من خبر محذوف نفسه لا من ضميره وحينئذ، فإما أن يبقى على علميته من غير تأويل أو يأول، وعلى الأول لا يصح الاستثناء لأن الكلام مفروض فيما إذا كان "لا" التبرئة داخلية على القسم الأول من المبتدأ، مثل قوله:

وَلَا تُؤَبِّجُ مَجْدٍ غَيْرَ ثَوْبِ ابْنِ أَحْمَدَ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا بِلُؤْمٍ مُرَقَّعٍ<sup>٤٣٣</sup>

فيكون الكلام مسوقًا لقصر الموصوف على الصفة، فالخبر المقدر لا بد أن يكون وصفا واسم الله الجليل على تقدير كونه علما من غير تأويل دال على الذات ولا شيء من الدال على الذات من جزئيات الدال على الصفة، فلا يصح أن يكون بدلًا من نفس الخبر بدل الجزئي من الكلي كما صح إبدال "مرقع بلؤم" من نفس الخبر المحذوف فلا يصح أن يكون مستثنى مفرغا، إذ لا شك أن المفرغ متصل والمتصل ما يكون المستثنى بحيث لولا الاستثناء لدخل في المستثنى منه لتأويله إياه وضعا، والعلم مع الوصف ليس كذلك ومع هذا فهو عكس المعنى المقصود، إذ

<sup>٤٣٣</sup> - البيت من الطويل وهو للمتنبي؛ راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٤/٣٢١.

المقصود كما مر وسيعترف به ناظر الجيش قصر الألوهية على الله تعالى وهو قصر الصفة على الموصوف.

وعلى تقدير أن يكون اسم الله الجليل [٦١١] بدلا من نفس الخبر المحذوف بدل الجزئي من الكلبي ينقلب القصر، وأيضا يلزم حمل الجزئي الحقيقي على كليه وهو إن لم يكن باطلا قطعاً، ففي صحته خلاف ولا خلاف في صحة هذا التركيب.

ويلزم أيضا كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في جملة خبرية، والنكرة إن لم تكن مخصصة فهي خبر اتفاقاً، وإن كانت مخصصة فكذلك عند الجمهور.

وعلى الثاني: فإما أن يأول بالمعبود بحق فيلزم حمل الشيء على نفسه في الإيجاب، لأن المراد بـ"إله" الواقع اسم "لا" هو المعبود بحق على ما صرح به التفتازاني في المطول: "إذ لو كان المراد منه مطلق المعبود على ما هو معناه في أصل اللغة كان ما ذكره التفتازاني وارداً وهو أنه يلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فحيث أن يكون "إله" بمعنى المعبود بالحق" انتهى.

وحمل الشيء على نفسه وإن صح فهو لغو من الكلام، لا جدوى له فضلاً عن أن يفيد التوحيد فيما نحن فيه؛ أو يأول بنحو واجب الوجود وخالق العالم، فيكون المعنى لا فرد من أفراد إلا له موصوف بشيء من الأوصاف إلا بوصف وجوب الوجود أو خالقية العالم.

وهذا أبعد التزام أنه قصر إضافي ليصح ويصدق لايفيد التوحيد إذ لا دلالة للكلام الأعلى أن كل ما يوصف بالألوهية فهو مقصور على وصف وجوب الوجود مثلاً، لا يتعدها إلى صفة إمكان الوجود مثلاً.

وأما أن هذا المقصور على هذا الوصف هل هو واحد أم لا؟ فلا دلالة للكلام عليه أصلاً، وعلى فرض إفادته التوحيد في بعض التأويلات [ب61] يفوت المعنى المقصود بالقصر لما عرفت من انقلاب القصر، ومع هذا كله لا يصح أن يقال فيه إنه خبر لـ"لا" التبرئة أصلاً، لأنه موجب وخبر "لا" كما مر منفي.

فإن قلت: قد قال الشمني في قول أبي الطيب:

فَلَا تَوْبَ مَجْدٍ غَيْرَ تَوْبِ ابْنِ أَحْمَدَ      عَلَى أَحَدٍ إِلَّا بِلُؤْمٍ مُرَقَّعٍ<sup>٤٣٤</sup>

إن "مرقع" خبر لـ"لا" و"بلؤم" متعلقة به "انتهى.

ولا شك أن "مرقع" مستثنى مفرغ من خبر محذوف نفسه لا من ضميره بدل منه بدل بعض من كل من قسم بدل الجزئي من الكلّي، فإن الكلام مسوق لقصر الموصوف الذي هو "توب مجد" الموصوف بكونه "غير توب ابن أحمد" الصفة التي هي المرقعية "باللوم".

<sup>٤٣٤</sup> - البيت من الطويل وهو للمتنبي؛ راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٤/٣٢١.

ولا خفاء في أن "مرقع باللؤم" دال على الصفة وهو جزئي من جزئيات الخبر المحذوف، أعني: موصوف بصفة ما فصح أنه استثناء متصل مفرغ من نفس الخبر المحذوف.

ولا شك أنه موجب لكونه بعد "إلا"، وقد حكم الشمني بأنه خبر لـ"لا"، فكذلك الاسم المعظم هنا لو أول على فرض إفادته التوحيد في بعض التأويلات فلم قلت إنه لا يصح أن يقال فيه إنه خبر لـ"لا" التبرئة لكونه موجبا.

قلت: كون خبر "لا" منفيًا ليس إلا عملت فيه أم "لا" أمر محقق ثابت مقرر لا مرية فيه كما مر توضيحه؛ فقول الشمني إن أراد به ظاهره، فالكلام معه كالكلام مع غيره، وإن أراد أنه خبر لاسم "لا" فهو صحيح، ولا ضير لما مر غير مرة أن الإبدال كالاستثناء مقدم على النسخ والحكم.

ولا شك أن الخبر المقدر لـ"لا" قبل النسخ والحكم بالنفي ليس بمنفي ولا منسوخ، بل قابل للنفي والإثبات والنسخ وعدمه فهو حينئذ مرفوع بغير "لا" سواء قلنا إن العامل في الخبر هو الابتداء أو [٦٢١] المبتدأ أو كلاهما، وكذلك المستثنى الواقع بدلا منه؛ لأن التابع معرب بإعراب متبوعه ومعمول لعامله فيكون الخبر المقدر مربوطا بالمبتدأ على هذه القابلية الكلية الصالحة للنفي في سياق النفي والإيجاب في سياق الإيجاب، فإذا اعتبر الحكم بالنفي لا يصير الخبر المقدر منفيًا بـ"لا" عن اسمها إلا في ضمن الأوصاف التي هي غير المرقعية باللؤم، لأنه الواقع في سياق النفي.

وأما حصة البديل فلو قوعه بعد "إلا" لا يكون منفيًا عنه بل مثبتا له، لكن "لا" من حيث إنه اسم "لا" الذي لا يربط به خبرها إلا بالنفي لاستحالة ذلك لامتناع أن

يكون المثبت لشيء من حيث هو مثبت له منفيًا عن ذلك الشيء، بل من حيث إنه مبتدأ واقع في سياق الإيجاب فيكون محمولًا عليه باعتبار محله البعيد الذي هو الرفع بالابتداء لا له باعتبار كونه منسوخًا بـ"لا" ومحكومًا عليه بنفي ما يحمل عليه عنه، فلا يكون خبرًا لـ"لا" التبرئة بل خبرًا لاسمها، وهو كما "لا يضرنا، لا يجد بكم نفعًا"، والموفق هو الله الذي بيده ملكوت كل شيء إعطاء ومنعًا، هذا.

واعلم أن ابن هشام ممن رد القول بخبرية اسم الله الجليل لـ"لا" التبرئة حيث قال في المغني: "قال بعضهم في 'لا إله إلا الله' أن اسم الله سبحانه وتعالى خبر 'لا' التبرئة ويرده أنها لا تعمل إلا في نكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة؛ نعم، يصح أن يقال إنه خبر لـ"لا" مع اسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه. زعم أن المركبة لا تعمل في الخبر لضعفها بالتركيب، أن تعمل فيما تباعد منها، وهو خبر [ب62]؛ كذا قال ابن مالك: "والذي عندي أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضًا، لأن جزئ الشيء لا يعمل فيه، وأما 'لا رجل ظريفًا' بالنصب فإنه عند سيبويه مثل 'يا زيد الفاضل' بالرفع وكذا البحث في 'لا إله إلا هو' للتعريف والإيجاب أيضًا، وفي 'لا إله إلا إله واحد' للإيجاب، وإذا قيل: لا مستحقًا للعبادة إلا إله واحد، لم يتجه الاعتذار المقدم، لأن 'لا' في ذلك عاملة في الاسم والخبر لعدم التركيب"<sup>٤٣٥</sup> انتهى.

قال الشمي نقلاً عن الدماميني في الشرح: "كيف تجعل الكلمتان معاً مبتدأ مع أن تعريف المبتدأ غير صادق عليهما، إذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير

<sup>٤٣٥</sup> - راجع: مغني اللبيب، ٥٧٢/٢ - ٥٧٣.

الزائدة مسند إليه أو صفة معتمدة على نفي أو استفهام رافعة لظاهر أو ضمير منفصل، وليس مجموع "لا إله" اسما مجردا ولا صفة معتمدة؛ واعتراض عليه الشمني بقوله: وأقول لا نسلم أن مجموع "لا إله" ليس اسما<sup>٤٣٦</sup> مجردا، بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة عشر في قولك عندي خمسة عشر" انتهى.

وأقول: لا يخفى أن التركيب في كلام سيبويه إن كان المراد به التركيب الحقيقي مثل تركيب "خمسة عشر" فلا شك أن ما أورده الدماميني مندفع بما ذكره الشمني لصدق تعريف المبتدأ عليه حينئذ ولكن القول بتركيب "لا" مع اسمها بحيث يصير "لا" جزءا من اسمها ويصير المجموع كلمة واحدة مركبة من كلمتين كـ "خمسة عشر" مشكل في المعنى جدا، لأن المعنى في نحو "لا رجل يفعل كذا" على نفي الفعل من جنس الرجل لا على إثبات الفعل لـ "لا رجل" وعلى القول بالتركيب الحقيقي؛ وجعل المجموع مبتدئا ثم جعل الخبر عليه يقتضي أن يكون المعنى إثبات الفعل لـ "لا رجل" [٦٣١] لا نفيه عن جنس الرجل فيصير السالبة موجبة معدولة الموضوع.

ولا شك أن الحمل حينئذ إن صح فالمعنى المستفاد منه غير مراد وقد مضى مثله في "المبحث الثاني" ومثل هذا لا ينبغي أن يصدر ممن له أدنى معرفة بالأدب فضلا عن سيبويه إمام الفن ولسان العرب.

ثم إن كان في الكلام استثناء كما في "لا إله إلا الله" زاد إشكالا على إشكال، لأن "لا" حينئذ وإن كانت لا تقتضي أمرين منفيا ومنفيا عنه، لكن "إلا" لا بد لها من أمرين مخرجا ومخرجا عنه، فإن كان ما بعدها مستثنى من مجموع "لا إله" فمع أنه

<sup>٤٣٦</sup> - "اسما" ساقطة من ع.

لا يصح الاستثناء المتصل ضرورة أن اسم الله الجليل فرد لمفهوم "إله" لا لمفهوم "لا إله" يلزم أن يكون المستثنى خيراً عن المستثنى منه وهو باطل؛ لأن الاستثناء يقتضي أن يكون ثمَّ حكم للمستثنى منه أخرج عنه المستثنى، وعلى تقدير أن يكون المستثنى منه هو عين المبتدأ لا يتصور ثمَّ حكم إلا الحاصل بحمل المستثنى على المستثنى منه فلا يوجد حكم للمستثنى منه أخرج عنه المستثنى فيه بـ "إلا".

وإن كان مستثنى من ضمير خبر مقدر لمجموع "لا إله" فظاهر أنه حينئذ ليس بخبر، ومع ذلك يكون معنى الكلام إثبات الوجود لمجموع "لا إله" ونفيه عنه تعالى، لأن الاستثناء من الإثبات نفي، وهو عكس معنى التوحيد.

وإن كان التركيب في كلام سيبويه لم يرد به التركيب الحقيقي، بل ما يشبه التركيب في عدم الانفصال، أي: أنها لعدم انفصالها عن اسمها شبيهة بخمسة مع عشر في عدم انفصالها عن عشر، فالمعنى حينئذ وإن [ب63] كان على السلب لا على العدول لعدم تركيب "لا" مع الاسم، لكن القول بأن مجموع "لا إله" مرفوع المحل بأنه مبتدأ مشكل صناعة ومعنى.

أما صناعة: فلما ذكره الدماميني من أن تعريف المبتدأ غير صادق عليهما، فإن "لا" إذا لم يكن جزءاً من الاسم كخمسة في خمسة عشر لا يصدق على المجموع إنه اسم مجرد... إلخ، كما يصدق على خمسة عشر في قولك عندي خمسة عشر، بل إنما يصدق عليه اسم وحرف، فلا يندفع بما ذكره الشمني.

وأما معنى: فلما مرّ في "المبحث الثاني" من أن عدم تركيب "لا" مع الاسم تركيباً حقيقياً يقتضي أن يكون المعنى على سلب الخبر عن الاسم والحكم على المجموع بأنه مبتدأ يقتضي أن يكون المعنى<sup>٤٣٧</sup> على الإيجاب وبينهما تناف.

ثم الاستثناء إن كان من "إله" يلزم ما مرّ من كون المستثنى خبراً عن المستثنى منه، وإن كان من ضمير موجود فالحكم بوجوده على المبتدأ الذي هو مجموع "لا إله" لإشعاره بالإيجاب المعدول يشعر بأن الاستثناء من الإثبات وعدم تركيب "لا" مع الاسم تركيباً حقيقياً لاقتضائه أن يكون المعنى على السلب يقتضي أن يكون الاستثناء من النفي وبينهما تناف مع أن الاسم الجليل لا يكون حينئذ خبراً كما مرّ.

وقد تقدم في "المبحث الثاني" أن سيبويه قائل بعمل "لا" التبرئة في الاسم على ما يدل قوله وإنما ترك التنوين في معمولها، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كـ "خمسة عشر"، انتهى.

وكلما كان كذلك لا يكون التركيب حقيقياً كما يشير إليه قوله بمنزلة اسم واحد حيث لم يقل اسماً واحداً وإلا لما جاز أن تعمل [٦٤١] فيه لما ذكره ابن هشام من أن جزء الشيء لا يعمل فيه فإن كان سيبويه مع هذا قد قال بأن "لا" مع الاسم المفرد مرفوع المحل بالابتداء، وأراد من ذلك ظاهره فهو كما تبين مشكل صناعة ومعنى.

<sup>٤٣٧</sup> - "على سلب الخبر عن الاسم والحكم على المجموع بأنه مبتدأ يقتضي أن يكون المعنى" ساقطة من ع.

وإن أراد أن الاسم الواقع بعد "لا" مرفوع المحل بالابتداء كما مرّ في "المبحث الثاني" فهو صحيح من غير إشكال، لكن لا يتأتى حينئذ ما ذكره ابن هشام من أنه يصح أن يقال: إن اسم الله سبحانه وتعالى خبر لـ"لا" مع اسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، لأن سيبويه على هذا ليس قائلاً به كما أن الأخفش والأكثر كذلك؛ ثم هو في حد ذاته لا يظهر له وجه صحيح حتى يكون قولاً موجهاً لابن هشام، وبالله التوفيق العليم العلام.

قال ناظر الجيش: والجواب عن هذه الأمور:

أما الأول فهو أنك قد عرفت أن مذهب سيبويه أن حال تركيب الاسم المعظم مع "لا" لا عمل لها في الخبر وأن الاسم حينئذ مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول "لا"؛ وقد علل ذلك بأن شبهها<sup>٤٣٨</sup> بـ"إن" ضعيف حين ركبت صارت كجزء كلمة، وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضى هذا أن يبطل عملها في الاسم أيضاً، لكن أبقوا عملها في أقرب المعمولين وجعلت هي مع معمولها بمنزلة مبتدأ والخبر بعدهما على ما كان عليه مع التجرد، وإذا كان كذلك لم يثبت عمل "لا" في المعرفة.

وأما الثاني فلا نسلم أن اسم "لا" هو المستثنى منه، وذلك أن الاسم المعظم إذا كان خبراً كان الاستثناء [ب64] مفرغاً، والمفرغ هو الذي لا يكون المستثنى منه فيه مذكوراً.

نعم، الاستثناء إنما هو من شيء مقدر لصحة المعنى، ولا اعتداد بذلك المقدر لفظاً، ولا خلاف يعلم في نحو "ما زيد إلا قائم"؛ إن "قائم" خبر عن "زيد"، ولا شك أن "زيد" الفاعل في قولهم "ما قام إلا زيد" مع أنه مستثنى من مقدر في المعنى، والتقدير "ما قام أحد إلا زيد"؛ فعلى هذا لا منافاة بين كون الاسم المعظم خبراً عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مقدر، إذ جعله خبراً منظوراً<sup>٤٣٩</sup> فيه إلى جانب اللفظ، وجعله مستثنى منظور فيه إلى جانب المعنى.

وأما الثالث فهو أن يقال قولك إن الخاص لا يكون خبراً عن العام مُسَلَّم، لكن في "لا إله إلا الله" لم يخبر بخاص عن عام، لأن العموم منفي، والكلام إنما سيق لنفي العموم، وتخصيص الخبر المذكور بواحد من أفراد ما دل عليه اللفظ العام.

أقول: في كل من الأجوبة الثلاثة بحث:

أما في الأول فلأن خبر "لا" التبرئة على ما عرفت لا يكون إلا منفيًا نسخ أو لم ينسخ، واسم الله الجليل لكونه واقعاً بعد "إلا" لا يصح أن يكون منفيًا أصلاً فلا يصح أن يكون خبراً وإن لم يعمل فيه "لا" بل وإن لم يعمل فيه وفي الاسم أيضاً - فعدم عمل "لا" في الخبر وكونه مرفوعاً بما كان مرفوعاً به قبل دخول "لا" - لا يستلزم صحة كونه خبر "لا" على مذهب سيبويه.

ثم إن هذا التركيب صحيح بالاتفاق، وقد مر أن "لا" عند الأخفش والأكثر عاملة في الاسم والخبر سواء كان اسمها مبنياً أو معرباً، فلو كان اسم الله الجليل خبراً

<sup>٤٣٩</sup> - في م : منظور.

لـ"لا" لكان "لا" عاملة فيه عند الأخفش [٦٥١] والأكثر لا محالة، لكنها لا يصح أن تكون عاملة عندهم، فلا يصح أن يكون اسم الله الجليل خبرا لـ"لا" عندهم؛ فلو كان الاسم الجليل خبرا لزم أن لا يصح هذا التركيب إلا عند سيبويه مع أنه صحيح عند الجميع، فلا بد من اختياره على مذهب الجمهور من مرجح ولا مرجح بل لا مصحح، لأن الاستثناء إما من اسم "لا" أو مفرغ؛ وأيا ما كان فغير مستقيم كما مر وسيأتي.

وأما في الثاني فلأن القائل الذي ذكر في تضعيف القول بالخبرية الأمور الثلاثة، إنما بنى كلامه على أن يكون الاسم الجليل مستثنى من اسم "لا"؛ فعلى تقدير تسليمه لا شك في لزوم ما ذكره، وفي بطلان اللازم كما بينه وبيناه أيضا، وعلى تقدير منعه والذهاب إلى أن الاستثناء مفرغ، فالخبر في الحقيقة ذلك المحذوف لفظا ومعنى.

وأما المستثنى فإنما هو بدل عن الخبر لا من حيث إنه خبر "لا" التبرئة ومربوط باسمها بالنفي حتى يرد أن البدل من الخبر خبر أيضا، بل من حيث إنه خبر المبتدأ قبل النسخ، والحكم بالنفي فلا يكون خبرا لـ"لا" وبعد النسخ والحكم لا يكون منفيا، فلا يصح أن يكون خبرا لـ"لا"، لا على مذهب سيبويه ولا على مذهب الأخفش والأكثرين.

أما على مذهب الأخفش والأكثر فظاهر، وأما على مذهب سيبويه فلما قدمنا أن "لا" التبرئة الداخلة على القسم الأول من المبتدأ وخبره هي لنفي الخبر عن المبتدأ عملت فيهما معا أو لم تعمل في شيء منهما أو في الأول دون الآخر؛ وبالجمله خبرها لا يكون إلا منفيا نُسَخ أو لم ينسخ، واسم الله الجليل لكونه واقعا في سياق

الإيجاب لا يكون منفيًا [ب65] أصلاً، فلا يصح أن يكون خبراً لـ"لا"، لا لفظاً ولا معنى قطعاً.

نعم، يصح أن يقال إنه خبر لاسم "لا"، وبينهما فرق وقد بيناه في بيت أبي الطيب.

فقوله: لا خلاف يعلم في نحو "ما زيد إلا قائم" أن "قائم" خبر عن "زيد"، لا دليل فيه على أن الاسم المعظم هنا خبرٌ لـ"لا" التبرئة ولو لفظاً، لأن "قائم" ليس خبراً لـ"زيد" من حيث إنه اسم "ما" الحجازية التي خبرها يحمل على اسمها بالنفي، ولا من حيث إنه المبتدأ الداخل عليه "ما" التميمية النافية للخبر عن المبتدأ، بل من حيث إنه مبتدأ غير منسوخ بـ"ما" الحجازية ولا منفيًا عنه خبره بـ"ما" التميمية، أي من حيث إنه مبتدأ قبل الحكم عليه بالنفي سواء كان النافي ناسخاً أو لا.

فهو بدل من خبر المبتدأ الذي لم ينسخ القابل للنسخ وعدمه والنفي والإثبات فلهذا وجب فيه الرفع، وصح أن يذكر في سياق الإيجاب وإن كان المبدل منه بعد الحكم يصير منسوخاً ومنفيًا.

ومن هنا يقول ابن الحاجب: "وإذا تعذر البديل على اللفظ فعلى الموضع مثل "ما جائي من أحد إلا زيد، ولا أحد فيها إلا عمرو، وما زيد شيئاً إلا شيء؛ لأن "من" أي الاستغراقية لا تزداد بعد الإثبات، و"ما" و"لا" لا تقدران عاملتين بعد الإثبات، لأنهما إنما عملتا للنفي، وقد انتقض النفي بـ"إلا" بخلاف "ليس زيد إلا شيئاً"، لأنها عملت للفعلية "لا" للنفي، فلا أثر لنقض معنى النفي في عملها ببقاء

الأمر العاملة هي لأجله ومن ثم جاز "ليس زيد إلا قائماً"، وامتنع "ما زيد إلا قائماً"<sup>٤٠</sup> انتهى.

فغاية ما يلزم من اتفاقهم على أن "قائم" خير لـ "زيد" هو أن يقال: إن الاسم الجليل خبر عن "إله" حملاً على محله البعيد الذي هو [٦٦١] الرفع بالابتدائية الواحد بالنوع القابل للنسخ وعدمه والنفي والإثبات، وهذا لا يُجديهِ نفعاً لأنه حينئذ خبر المبتدأ لا خبر "لا" التبرئة مع أن قياسه على "ما زيد إلا قائم" غير صحيح، لأنه من قبيل "ما قائم إلا زيد" لا من قبيل "ما زيد إلا قائم" لما عرفت أنه من قصر الخبر على المبتدأ والخبر هو "إله" والمبتدأ هو اسم "الله" الجليل، فلا يصح استثناءه من نفس الخبر المحذوف مثل استثناء "قائم"، بل إنما هو مستثنى إما من اسم "إله" أو من ضمير خبره على تقدير أن يتحول الخبر المقدم، أعني: "إله" مبتدأ من قسمه الأول أو هو مستثنى مفرغ من "أحد" المقدر المرفوع<sup>٤١</sup> بـ "إله" على تقدير أن يتحول مبتدأ من قسمه الثاني، وقد تقدم الكلام على كل من التقديرين.

فظهر أن التفریع على ما مهده بقوله: "فعلى هذا لا منافاة بين كون الاسم المعظم خبراً عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مقدر" غير صحيح؛ وعلى فرض صحته لا يضر ذلك القائل كما لا يجدي هذا<sup>٤٢</sup> نفعاً.

<sup>٤٠</sup> - راجع: شرح الرضي على الكافية، ١٠٧/٢.

<sup>٤١</sup> - "المرفوع" ساقطة من ع.

<sup>٤٢</sup> - كررت كلمة "هذا" في م.

وأما في الثالث فلائنه لا شك في أن "لا إله إلا الله" منه<sup>٤٤٣</sup> نفى وإثبات، وهما حكمان، وكل حكم لابد له من طرفين، فعلى تقدير أن يكون المستثنى مفرغا ويكون الاستثناء من نفس الخبر المحذوف، لا عن ضميره يكون طرفا النفي، هما اسم "لا" بعد النسخ، والخبر المحذوف وطرفا الإثبات، هما اسم "لا" من حيث إنه مبتدأ قبل النسخ، والمستثنى من الخبر المحذوف، أعني: الاسم الجليل؛ فالمبتدأ هو "إله" والخبر هو الاسم الجليل فإذا حمل على "إله" بالإثبات لزم الإخبار عن العام بالخاص لا محالة، فقلوه: لكن في [ب66] "لا إله إلا الله" لم يخبر بخاص عن عام، إن أراد أنه لم يخبر بخاص عن عام في طرفي النفي فهو صحيح وغير مضر، إذ الكلام ليس في طرفي النفي، بل في طرفي الإثبات اللذين هما اسم "لا"، والاسم الجليل؛ وإن أراد في طرفي الإثبات فهو خلاف ما يلزم تقديره<sup>٤٤٤</sup> لما عرفت من لزوم حمل الاسم الجليل على "إله" حملا إيجابيا على تقدير كونه خيرا لـ "إله" مثل خبرية "قائم" لـ "زيد" في "ما زيد إلا قائم"، وهو إخبار عن العام بالخاص، وهو قد سلم بطلانه سواء كان صحيحا أو باطلا، فقد لزمه ما سلم بطلانه، ف ﴿أَيِّنَ الْمَفَرُّ، كَلَّا لَا وَزَرَ﴾<sup>٤٤٥</sup>.

فقلوه: لأن العموم منفي.

قلنا: ما المراد بهذا العموم المنفي.

فإن قال: هو عموم "إله".

<sup>٤٤٣</sup> - في ل وع: فيه.

<sup>٤٤٤</sup> - في ل : من تقديره.

<sup>٤٤٥</sup> - اقتباس من سورة القيامة، الآية: ١٠-١١.

قلنا: عماذا نفى؟

فإن قال: إنه منفي عن الخبر المحذوف.

قلنا: غير صحيح لما عرفت أن النفي الداخل على المبتدأ من قسمه الأول وخبره، إنما هو لنفي الخبر عن الاسم "لا" لنفي الاسم عن الخبر.

وإن قال: عن الاسم الجليل، فبطلانه أظهر من أن يخفى وليس في التركيب شيء آخر، يصح أن ينفي عنه عموم "إله" على تقدير أن يكون الاسم الجليل خبراً ومستثنى مفرغاً من نفس الخبر المحذوف.

نعم، إذا قدرنا الاسم الجليل مستثنى مفرغاً عن "أحد" المقدر المرفوع بـ "إله" الذي هو اسم "لا" الساد مسد خبره، صح أن ينفي عنه "إله" بعد استثناء الاسم الجليل منه، وقد قدمناه وهو لا يقول به، فإن هذا القول عنده من الأقوال الثلاثة التي قال فيها في أول كلامه: لا معول على شيء منها، وسينقله ويرده، وإنما الراجح عنده القول بأنه خبر، مثل خبرية "قائم" في "ما زيد إلا قائم" [٦٧]، وهو كما ترى مع أن الكلام على هذا التقدير يكون من قصر الموصوف على الصفة لما مرّ.

وقوله: والكلام إنما سيق لنفي العموم وتخصيص الخبر المذكور بواحد من أفراد ما دل عليه اللفظ العام يشعر بخلاف ذلك، وهو مع كونه خارجاً عن القاعدة

النحوية والبيانية كلام غير منتظم شديد الاضطراب، والله أعلم بالصواب، ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْبِئُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾<sup>٤٤٦</sup>.

قال ناظر الجيش: وأما الأقوال الثلاثة التي لا عمل عليها فأحدها أن "إلا" ليست أداة استثناء وإنما هي بمعنى غير، وهي مع الاسم المعظم صفة لاسم "لا" باعتبار المحل ذكر ذلك الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم والتقدير: "لا إله غير الله في الوجود".

أقول: هذا القول إنما يتم عند من يقول: إن "إلا" يجوز أن يكون بمعنى "غير" فيما لم<sup>٤٤٧</sup> يتعذر الاستثناء فيه، كما يجوز أن يكون بمعنى "غير" فيما يتعذر فيه الاستثناء، وعند من يشترط لكونه بمعنى "غير" صحة الاستثناء؛ وأما عند من يشترط له تعذر الاستثناء في فصيح الكلام كابن الحاجب فلا، لعدم تعذر الاستثناء فيما نحن فيه، وهو من أفصح الكلام.

قال: ولا شك بأن القول بأن "إلا" في هذا<sup>٤٤٨</sup> التركيب بمعنى "غير" ليس له مانع يمنعه من جهة الصناعة النحوية.

أقول: قد عرفت أننا ما في هذا الإطلاق.

<sup>٤٤٦</sup> - اقتباس من سورة الرعد، الآية: ٣٩.

<sup>٤٤٧</sup> - في ع : لا.

<sup>٤٤٨</sup> - "هذا" ساقطة من ع.

قال: وإنما يمنعه من جهة المعنى، وذلك أن المقصود من هذا الكلام أمران: نفي الإلهية عن غير الله تعالى؛ وإثبات الإلهية له تعالى.

أقول: هذا كلام حق، فإن التركيب من قصر الصفة التي هي الخبر، أعني: "إله" على الموصوف الذي هو المبتدأ، [ب67] أعني: الاسم الجليل كما مرّ مفصلاً.

قال: ولا يفيد التركيب حينئذ.

أقول: لأن حاصله نفي الوجود عن كل إله يوصف بمغايرة الله تعالى، ولا يلزم من ذلك وجود "إله" لا يغايره تعالى لما قال الشيخ ابن حجر المكي<sup>٤٩</sup> في منحه المكية نقلاً عن الراغب<sup>٥٠</sup>: "أن النفي بـ"غير" لا مفهوم له حيث قال: صريح كلام الراغب أنه لا مفهوم للنفي بـ"غير"، وعبرة "غير" تقال على أوجه:

الأول: أن تكون للنفي المجرد من غير إثبات نحو "مررت برجل غير قائم" وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَغْيَرٍ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾<sup>٥١</sup>، وقال: ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾<sup>٥٢</sup>، انتهى المقصود منه"، انتهى.

قال: فإن قيل يستفاد ذلك بالمفهوم.

<sup>٤٩</sup> - هو أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، السعدي، الأنصاري الشافعي (شهاب الدين، أبو العباس) فقيه مشارك في أنواع من العلوم، مات سنة ٩٧٣/١٠٦٦. راجع: معجم المؤلفين، ١٥٢/٢.

<sup>٥٠</sup> - هو الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني (أبو القاسم). أديب، لغوي، حكيم، مفسر، مات سنة ٥٠٢/١١٠٨. راجع: معجم المؤلفين، ٥٩/٤.

<sup>٥١</sup> - اقتباس من سورة القصص، الآية: ٥٠.

<sup>٥٢</sup> - اقتباس من سورة الزخرف، الآية: ١٨.

أقول: إما بناء على منع كليته أن النفي بـ"غير" لا مفهوم له؛ أو على أن وجوده تعالى مسلم الثبوت، وإنما النزاع في قصر الألوهية عليه، فإذا نفى الوجود عن كل إله يوصف بمغايرته تعالى، وهو تعالى موجود يلزم قصر الوجود المنسوب إلى جنس "إله" عليه، ولزم من هذا قصر الألوهية عليه تعالى، وهو المقصود.

قال: قلنا أين دلالة المنطوق من دلالة المفهوم؟

أقول: هذا مبني على أن ما يدل عليه نحو: "لا عالم إلا زيد" من إثبات العلم لـ"زيد" منطوق كنفي العلم عن غير زيد، وهو ما ذكره المحقق الجلال المحلي<sup>٤٥٣</sup> في شرح جمع الجوامع بقوله: "قليل إنه منطوق، أي: صراحة لسرعة تبادره إلى الأذهان"<sup>٤٥٤</sup> انتهى.

قال الكمال ابن أبي شريف<sup>٤٥٥</sup> في حاشيته: "ومن صرح بأنه منطوق أبو الحسين ابن القطان والشيخ أبو إسحاق الشيرازي<sup>٤٥٦</sup> في الملخص، ورجحه القرافي<sup>٤٥٧</sup>

---

<sup>٤٥٣</sup> - هو جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعي: أصولي، مفسر، مات سنة ١٤٥٩/٨٦٤. راجع: الأعلام للزركلي، ٣٣٣/٥.

<sup>٤٥٤</sup> - راجع: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، ٣٢٩/١.

<sup>٤٥٥</sup> - هو محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي ابن مسعود بن رضوان، المري، القدسي، الشافعي، المعروف بابن أبي شريف (كمال الدين، أبو المعالي) فقيه، أصولي، مفسر، متكلم، ولد بالقدس، مات سنة ١٥٠٠/٩٠٦. راجع: معجم المؤلفين، ٢٠٠/١١.

<sup>٤٥٦</sup> - هو أحمد بن إسحاق الشيرازي، عالم بأصول الفقه، مات سنة ١٤٥٩/٨٦٣. راجع: معجم المؤلفين، ١٦١/١.

في قواعده [٦٨١]، والبرماوي<sup>٤٥٨</sup> شيخ الشارح، أي: الجلال المحلي في شرح ألفيته قال: "بدليل أنه لو قال "ما له علي إلا دينار" كان ذلك إقرارا بالدينار، ولو كان بالمفهوم لم يؤخذ به لعدم اعتبار المفهوم في الأقاير<sup>٤٥٩</sup>" انتهى.

قال الكمال: "وهو الذي يثلج له الصدر، إذ كيف يقال في "لا إله إلا الله"، إن دلالتها على إثبات الألوهية بالمفهوم<sup>٤٦٠</sup>" انتهى.

والذي جرى عليه التاج السبكي<sup>٤٦١</sup> في جمع الجوامع أن ما يدل عليه نحو "لا عالم إلا زيد" من إثبات العلم لـ"زيد" مفهوم، قال الكمال: وهو المشهور في الأصول<sup>٤٦٢</sup>، انتهى.

<sup>٤٥٧</sup> - هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله الصنهاجي الأصل، البهنسي، المشهور بالقراقي (شهاب الدين، أبو العباس) فقيه، أصولي، مفسر، ومشارك في علوم أخرى. ولد بمصر، مات سنة ٦٨٤/١٢٨٥. راجع: معجم المؤلفين، ١/١٥٨.

<sup>٤٥٨</sup> - هو محمد بن عبد الدائم بن موسى بن عبد الدائم بن فارس بن محمد بن رحمة ابن إبراهيم النعيمي، العسقلاني الأصل، البرماوي، ثم القاهري، الشافعي (شمس الدين، أبو عبد الله) محدث، فقيه، أصولي، فرضي، نحوي، ناظم، مات سنة ٨٣١/١٤٢٨. راجع: معجم المؤلفين، ١٠/١٣٢.

<sup>٤٥٩</sup> - راجع: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، ١/٣٢٩.

<sup>٤٦٠</sup> - راجع: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، ١/٣٢٩.

<sup>٤٦١</sup> - هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام الأنصاري، الشافعي، السبكي (أبو نصر، تاج الدين) فقيه، أصولي، مؤرخ، أديب، ناظم، ناثر، ولد بالقاهرة، مات سنة ٧٧١/١٣٧٠. راجع: معجم المؤلفين، ٦/٢٢٥.

<sup>٤٦٢</sup> - راجع: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، ١/٣٢٩.

أقول: لما كان المنطوق على الطريقة التي سلكها ابن الحاجب على قسمين: صريح وغير صريح؛ فالصريح ما دل عليه اللفظ مطابقة أو تضمنا، حقيقة أو مجازاً، وغير الصريح: ما دل عليه اللفظ التزاماً لزم القائل بأن الإثبات بعد النفي في نحو: "لا عالم إلا زيد" منطوق صريح أن يقول إن "إلا" دالة على الإثبات مطابقة أو تضمنا، لكن الثابت بالإستقراء هو أن "إلا" للاستثناء المفسر بالإخراج المذكور وهو ليس عين الإثبات، ولا مشتقاً عليه، فلا يكون الإثبات مدلولاً مطابقاً لها ولا تضمينياً؛ فلا يكون منطوقاً صريحاً، بل الإخراج المذكور في نحو "لا عالم إلا زيد" ملزوم للإثبات، فيكون الإثبات منطوقاً غير صريح، لكنه ظاهر قريب إلى المنطوق الصريح لسرعة تبادره إلى الأذهان، فهو كالمنطوق الصريح، فإن أرادوا هذا فلا غبار.

اللهم إلا أن يقال: إن ظاهر قولهم الاستثناء من النفي إثبات إذا لوحظ مع تفسيره بالإخراج لزم من المجموع أن الإثبات مدلول "إلا" تضمناً [ب68]، فتكون موضوعة للإخراج والإثبات، لكنهم اكتفوا في تعريف الاستثناء بالإخراج لاستلزامه الإثبات استلزماً قريباً واضحاً مع قيام قرينة ظاهر قولهم: الاستثناء من النفي إثبات،

وبالجملة يلزمهم أن يلتزموا أن في التعريف تسامحاً اعتماداً على وضوح القرينة واشتهار أن الاستثناء من النفي إثبات فيتم حينئذ أنه منطوق صريح؛ لكن دلالاته على المقصود بمنطوقه الصريح إنما يتم إذا كان التقدير "لا إله أحد إلا الله"، وأما على التقدير المشهور، أي: "لا إله موجود إلا الله" فلا.

وأما ما اختاره ناظر الجيش من أن الاسم الجليل خير كـ"قائم" في "ما زيد إلا قائم" فغير صحيح أو غير مفيد للمعنى المقصود أصلاً فضلاً أن يفيد منطوقاً صريحاً أو غير صريح.

قال: ثم هذا المفهوم إن كان مفهوم لقب فلا عبرة به، إذ لم يقل به إلا الدقاق، وإن كان مفهوم صفة فقد عرف في أصول الفقه أنه غير مجمع على ثبوته، فقد تبين ضعف هذا القول لا محالة.

أقول: قال التاج السبكي في جمع الجوامع: المفاهيم، أي: المخالفة إلا اللقب حجة لغة، وقيل: شرعاً، وقيل: معنى، واحتج باللقب الدقاق والصيرفي من الشافعية، وابن خُوَيْرِمَنْدَادٍ<sup>٤٦٣</sup> من المالكية وبعض الحنابلة، وأنكر أبو حنيفة<sup>٤٦٤</sup> الكل مطلقاً وقوم في الخبر، والشيخ الإمام، يعني: والده التقي السبكي<sup>٤٦٥</sup> في غير الشرع، وإمام الحرمين صفة لا يناسب الحكم، وقوم العدد دون غيره<sup>٤٦٦</sup> انتهى.

---

<sup>٤٦٣</sup> - هو مُحَمَّد بن أحمد عبد الله بن خُوَيْرِمَنْدَادٍ المالكي، العراقي. فقيه، أصولي، مات سنة ٣٩٠/١٠٠٠. راجع: معجم المؤلفين، ٢٨٠/٨.

<sup>٤٦٤</sup> - هو النعمان بن ثابت الكوفي، التيمي بالولاء (أبو حنيفة) فقيه، مجتهد، إمام الحنفية. أصله من أبناء فارس، وولد ونشأ بالكوفة، مات سنة ١٥٠/٧٦٧. راجع: معجم المؤلفين، ١٣/١٠٤.

<sup>٤٦٥</sup> - هو علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام الأنصاري، الخزرجي السبكي، الشافعي، (تقي الدين، أبو الحسن) عالم مشارك في الفقه والتفسير والأصول والمنطق والقراءات والحديث والخلاف والأدب والنحو واللغة والحكمة، ولد بسبك، مات سنة ٧٥٦/١٣٥٥. راجع: معجم المؤلفين، ٧/١٢٧.

<sup>٤٦٦</sup> - راجع: شرح العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، ١/٣٣٠-٣٣٩.

قال ناظر الجيش: الثاني ينسب إلى الزمخشري أن "لا إله" في موضع الخبر و"إلا الله" [٦٩١] في موضع المبتدأ، وقد قرر ذلك بتقرير للنظر فيه مجال، ولا يخفى ضعف هذا القول<sup>٤٦٧</sup> فإنه يلزم منه أن الخبر يبنى مع "لا" وهي لا يبنى معها إلا المبتدأ، ثم لو كان الأمر كذلك لم يجوز نصب الاسم المعظم في هذا التركيب، وقد جوزوه كما سيأتي.

أقول: قال ابن هشام في المغني: "ولم يتكلم الزمخشري في كشفه على المسألة<sup>٤٦٨</sup> اكتفاء بتأليف مفرد له فيها، زعم فيه أن الأصل "الله إله"، والمعرفة مبتدأ، والنكرة خبر على القاعدة ثم قُدم الخبر ثم أدخل النفي على الخبر والإيجاب على المبتدأ، وركبت "لا" مع الخبر فيقال له: فما تقول في نحو "لا طالعا جبلا إلا زيداً" لم انتصب خبر المبتدأ؟ فإن قال: إن "لا" عاملة عمل "ليس"، فذلك ممتنع؛ لتقدم الخبر، ولانتقاض النفي، ولتعريف أحد الجزئين، فأما قوله: يجب كون المعرفة المبتدأ، فقد مر أن الإخبار عن النكرة المختصة المقدمة بالمعرفة جائز، نحو ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾<sup>٤٦٩</sup> انتهى.

ولا يخفى أنه لو كان محصل كلام الزمخشري ما ذكره من غير زيادة عليه لأمكن توجيهه بحيث لا يرد عليه شيء مما أوردوه، إذ لا كلام في صحة قوله: إن الأصل "الله إله" والمعرفة مبتدأ والنكرة خبر على القاعدة، ثم قدم الخبر ثم أدخل النفي على الخبر والإيجاب على المبتدأ لما عرفت من أن الكلام من قصر الصفة التي هي

<sup>٤٦٧</sup> - "القول" ساقطة من ع.

<sup>٤٦٨</sup> - "المسألة" ساقطة من ع.

<sup>٤٦٩</sup> - اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ٩٦؛ راجع: مغني اللبيب، ٥٧٣/٢.

الخبر على الموصوف الذي هو المبتدأ، وأن المقصور عليه هو الذي يلي "إلا"، والمقصود هو الواقع في سياق النفي، ولهذا قال النحويون: إذا اقترن المبتدأ بـ"إلا" وجب تقديم الخبر كما مرّ، فإلى هنا لا كلام فيه، وإنما الكلام في قوله: وركبت [ب٦٩] "لا" مع الخبر، والأمر فيه سهل، لإمكان أن يقال: إن المراد وركبت "لا" مع "ما" كان خبراً، أي: قبل التقديم، لكن بعد التقديم قد تحول مبتدأ من قسمه الأول فقدر له الخبر فيتحول المستثنى بدلاً من محل اسم "لا"، فيكون مبتدأ أيضاً، لكن للخبر المحذوف، لا لهذا الخبر المتقدم المتحول مبتدأ قبل النسخ؛ وكلامه في الفصل يدل على هذا، حيث قال: خبر "لا" التي لنفي الجنس هو في قول أهل الحجاز، ثم قال: وارتفاعه بالحرف أيضاً، لأن "لا" محذوف بها حذو "إن" من حيث إنها نقيضتها ولازمة للأسماء لزومها، ثم قال: ويحذفه الحجازيون كثيراً، فيقولون: "لا أهل، ولا مال، ولا بأس، ولا فتى إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقار" ومنه كلمة الشهادة، ومعناها: لا إله في الوجود إلا الله<sup>٤٧٠</sup> انتهى.

ولا شك أن "في الوجود" خبر، فيكون "إله" قد تحول بعد التقديم مبتدأ لهذا الخبر ليصح<sup>٤٧١</sup> وقوعه اسماً لـ"لا"، فإذا أعرب الاسم الجليل بأنه بدلٌ من محل "إله" المرفوع بالابتداء كان مبتدأ أيضاً، لكن لهذا الخبر المحذوف، لا للخبر الأصلي المتقدم المتحول مبتدأ، ولا غبار عليه إذ لا يلزم التركيب مع الخبر من حيث<sup>٤٧٢</sup> إنه خبر، ولا النقص بـ"لا طالعا جبلا إلا زيد"، إذ لم يبق بعد التقديم على كونه خبر المبتدأ حتى يرد

<sup>٤٧٠</sup> - راجع: الفصل في صناعة الإعراب، ٥٢/١.

<sup>٤٧١</sup> - في ل: فيصح.

<sup>٤٧٢</sup> - "حيث" ساقطة من ل.

"لم انتصب خبر المبتدأ"، بل تحول مبتدأ بعد التقديم فقدر له خبر، فانتصب بـ"لا" لكونه شبيها بالمضاف، لكنهم نقلوا عنه أن كلمة الشهادة عنده كلام تام لا حذف فيه كما دل عليه كلام ناظر الجيش، هذا. وصرح به في شرح أوضح المسالك حيث قال: [٧٠١] قال أبو حيان وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع "إلا" نحو "لا إله إلا الله"، أي: لنا أو في الوجود أو نحو ذلك.

قال الزمخشري في جزء له لطيف على كلمة الشهادة: هكذا قالوا، والصواب أنه كلام تام ولا حذف، وأن الأصل "الله إله" إلى آخر ما نقله، والتناقض الذي بين كلامه هذا وبين ما ذكر في الفصل وإن دفع بأن ما ذكره في الفصل جرى على المشهور، والذي ذكره هنا اختيار له خلافا للجمهور كما يدل عليه قوله: هكذا قالوا والصواب... إلخ، لكن الذي ذكره في رسالته لا دليل على صحته، وأما على فساده فالدليل منتظم.

أما أولا فلأن الثابت بالاستقراء وينقله ونقل غيره أن "لا" من دواخل المبتدأ والخبر، ولا تنسخ لاسميتها إلا المبتدأ، فلا بد أن يتحول بعد التقديم مبتدأ من أحد قسميه ليصح وقوعه اسما لـ"لا"؛ وإذا تحول مبتدأ اقتضى خبرا، لا محالة إن كان من قسمه الأول أو ما يكتفى به عن الخبر إن كان من قسمه الثاني، وحيث لم يكن مذكورا فلا بد من تقديره، فلم يستقم قوله: إن الكلام تام لا حذف فيه، ولا أن لا ركبت مع الخبر، أي: من حيث هو خبر.

وأما ثانيا فلأن "إلا" للاستثناء، وهو معنى يقتضي أمرين مخرجا ومخرجا عنه، والمخرج هو الواقع بعدها؛ والمخرج عنه لا يصح أن يكون "إله" على تقدير كونه خبرا

لما بعد "إلا" إذ لا بد أن يكون بين المستثنى منه وأمر آخر غير المستثنى حكم يخرج المستثنى بـ"إلا" عنه في حكمه، لأن الاستثناء هو إخراج ما كان مدخلا في متعدد عنه في حكمه؛ فلو كان المستثنى [ب.٧٠] منه خيرا للمستثنى لزم أن لا يكون في الكلام حكم "إلا" المنعقد بين المستثنى منه والمستثنى، وهو باطل وليس مذكورا في الكلام ما يصح أن يكون مخرجا عنه، فلا بد من تقديره، فلا يكون الكلام تاما من غير حذف.

وأما ثالثا فالأمر "لا" للنفي، وهو معنى يقتضي أمرين منفيين ومنفيا عنه لما مر مرارا، والمذكور في سياق النفي ليس إلا أمرا واحدا؛ فإن اعتبر منفي احتاج الكلام إلى تقدير منفي عنه وإن اعتبر منفي عنه احتاج إلى تقدير منفي؛ وأيا ما كان فحيث لم يكن مذكورا، لا بد من تقديره فلا يكون الكلام تاما من غير حذف.

وأما ما نقله في شرح أوضح المسالك عن ابن هشام أنه بعد نقله مقالة الزمخشري قال: قلت وقد يرجح قوله بأن فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى إبدال ما لا يحل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور، ومن الإخبار عن النكرة بالمعرفة، وعن العام بالخاص وذلك على قول من يجعل المعرف خبرا، انتهى فمما لا طائل تحته: أما الأول فالأمر دعوى الحذف قد قامت عليها الشهود، فلا سلامة منها ألبتة.

وأما الثاني فلما عرفت من صحة الإحلال من غير إشكال، ولا إخلال.

وأما الثالث فالأمر لا يلزم من انتفاء كونه بدلا من محل اسم "لا" كما يقوله الجمهور، وكونه مبتدأ قدم عليه الخبر من غير حذف في الكلام، كما يقول به الزمخشري أن يكون خبرا عن "إله" حتى يلزم الإخبار عن العام بالخاص، وعن النكرة

بالمعرفة لجواز أن يكون بدلا عن مرفوع "إله" المكتفى به عن الخبر، بل هو الأوجه كما عرفت، فصدور مثل تلك المقالة من العلامة [٧١١] الزمخشري إن كان عجيبا فترجيحه من ابن هشام مع رده عليه في المغني أعجب وأغرب.

قيل: جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر، وكتب فيها رسالة؛ ومحصل ما ذكره: "أن أصل التركيب "الله إله، فدخل "لا" و"إلا" للحصر، فالمسند إليه هو "الله" والمسند هو "إله"، وهذا مما يتحير في تعقله الأذكياء ويتعجبون من كلامه، وأنا أوضحه بكلام وجيز، وهو أنه لو بدل كلمة "لا" و"إلا" بكلمة "إنما إله الله" لكان كلاما تاما، وإنما هو النفي والإثبات فكلمة "لا" هو النفي وكلمة "إلا" هو الإثبات؛ فعلم أن قول النحاة بالتقدير لداع لفظي، وهو أن لفظة "لا" تطلب خبرا ولا يحتاج إليه المعنى "انتهى".

أقول: بل قول النحاة بالتقدير لداعٍ معنوي، وذلك لأن النفي الذي هو مدلول "لا" لا يعقل إلا بمنفي ومنفي عنه كما مر غير مرة؛ والمذكور من الأمرين ليس إلا أحدهما، فلو لم يقدر الآخر لم يعقل معنى "لا"، وكلما لم يعقل معنى "لا" فلا نفي وحيث "لا" نفي فلا إثبات، لأن الإثبات مفاد الاستثناء، وهو إخراج عن متعدد في حكمه، وحيث لا حكم بالنفي على متعدد لانتفاء طرقي النسبة بانتفاء أحد طرفيه لا إخراج عنه في حكمه وحيث لا إخراج لا إثبات، فلو لم يقدر خبر "لا" أو ما يكتفى به عن الخبر لا دلالة للكلام لا على نفي ولا على إثبات، وكلما كان كذلك كان القول بتقديره لداعٍ معنوي، فقول النحويين بالتقدير لداعٍ معنوي وهو المطلوب، فيوضحه لهذا المطلوب زاد به عجباً على عجب، ولن يصلح العطار ما أفسد الدهر [ب ٧١]، فسبحان علام الغيوب له الأمر.

وأما ما أورده ناظر الجيش من قوله: لو كان الأمر كذلك لم يجوز نصب الاسم المعظم في هذا التركيب، وقد جوزوه كما سيأتي فغير وارد؛ لأن لزوم انتفاء جواز النصب في الاسم الجليل إنما يقدح فيما ذكره، لو كان النصب في هذا التركيب مسموعاً كما أن الرفع مسموع لكن التالي باطل لما سيحكيه ناظر الجيش من أن السماع الرفع<sup>٤٧٣</sup> فمن جوز النصب إنما جوز به بالقياس، وحيث إن استنباط الزمخشري مؤيد بالسماع دون استنباط هؤلاء فلو لم يحتج بقوله عليهم لا يحتج بقولهم عليه، بل نقول: إن القول بجواز النصب قياس فاسد كما مر، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

قال ناظر الجيش: والقول الثالث إن الاسم المعظم مرفوع بـ"إله"، لأنه كما يرتفع الاسم بالصفة في قولك: "أقائم الزيدان" فيكون المرفوع قد أغنى عن الخبر؛ وقد قرر ذلك بأن "إله" بمعنى "مألوه" من "أله"، أي: عبد، فيكون الاسم المعظم مرفوعاً على أنه مفعول أقيم مقام الفاعل، واستغني به عن الخبر كما في نحو قولنا "ما مضروب العمران"، وضعف هذا القول غير خفي، لأن "إله" ليس بوصف ولا يستحق عملاً، ثم لو كان "إله" عاملاً الرفع فيما يليه لوجب إعرابه وتنوينه، لأنه يطول إذ ذاك.

أقول: بل ضعف ما ذكره غير خفي:

أما أولاً فلأن انتفاء كونه صفة لا يستلزم انتفاء جواز عمله لما مر من أنهم أعملوا في الرفع والنصب ما لا يكون صفة ولا مشبهاً بها من الجوامد الصرفة بتأويل

<sup>٤٧٣</sup> - "الرفع" ساقطة من ع.

أو بغير تأويل حتى إن رفع ضمير المبتدأ بالخبر الجامد المؤول بالمشتق، نحو [٧٢]: "زيد أسد" إذا أريد به شجاع قياس عند البصريين كما مرّ، فالرفع بـ"إله" لكونه فعلا بمعنى مفعول وضعاً لا تأويلاً لأجل العمل أولى وأقيس، فيصح أن يكون رافعا لضمير المبتدأ في أصل التركيب الذي هو "الله إله"، أي: الله معبود هو، فإذا قدم ليقصر على المبتدأ صح أن يكون رافعا لظاهر يكون البدل الواقع بعد "إلا" بدلا منه بدل الجزئي من الكلي، فيكون التقدير: "لا إله أحد إلا الله" كما يصح أن تقول: "لا معبود أحد إلا الله".

وأما ثانيا فلأن إعرابه وتنوينه إنما يلزم لو كان المرفوع به من تتمة معناه نحو: "لا حسنا فعله مذموم"، لأن المشابهة بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه على ما مرّ<sup>٤٧٤</sup> فما لا يكون كذلك لا يكون مطولا، وظاهر أن المرفوع بـ"إله" هنا ليس من تمام معناه، لأن المقصود نفي الألوهية عن كل أحد إلا عنه تعالى، لا نفي ألوهية كل أحد عن شيء آخر؛ فأحد المقدر المعروف بـ"إله" المبدل منه للاسم الجليل منفي عنه "إله"، وكلما كان منفيا عنه "إله" لم يكن من تمام معنى "إله" المنفي، لأن المنفي عنه لا يكون من تمام معنى المنفي؛ لأنهما طرفا النسبة التي يتوجه عليها المنفي، وأحد الطرفين لا يكون من تمام معنى الآخر، وإلا لما صح أن يُنسب أحدهما إلى الآخر نسبة تامة خيرية، لكن التالي باطل، وكلما لم يكن من تمام معنى "إله" المنفي لم يكن "إله" مطولا

<sup>٤٧٤</sup> - "على ما مر" ساقطة من ع.

ومشابهة بالمضاف، وكلما لم يكن كذلك لم يلزم إعرابه ولا تنوينه، وقد مر مثل هذا في {لَا شَافِيَ إِلَّا أَنْتَ} <sup>٤٧٥</sup>.

قال: وقد أجاب بعض الفضلاء عن هذا بأن بعض النحاة يُجيز حذف التنوين من مثل ذلك، وعليه يحمل قوله تعالى ﴿فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ [ب ٧٢] لَكُمْ الْيَوْمَ <sup>٤٧٦</sup> و﴿لَا تَثْرِبَ عَلَيْكُمْ﴾ <sup>٤٧٧</sup>.

أقول: وفيه بحث:

أما أولا فلأن فيما ذكره تسليما لأن "لها" هنا إذا كان عاملا الرفع فيما يليه كان مشابها بالمضاف، وقد عرفت أنه توهم ساقط.

وأما ثانيا فلأن الحصر المستفاد من تقديم الظرف من قوله: وعليه يحمل قوله تعالى: ﴿فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾، إلى آخره ليس على وجهه؛ لأن الظروف في مثل ذلك ليست متعلقة باسم "لا" اتفاقا حتى لا يكون له وجه "إلا" ما ذكره، بل إنما ذهب إلى ذلك البغداديون؛ وأما البصريون فالظروف في مثل ذلك عندهم متعلقة بمحذوف لا باسم "لا"، ولذلك رد ابن هشام في "الباب الخامس" من المغني على جماعة في تعليقهم الظروف: "من قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ <sup>٤٧٨</sup> ﴿لَا تَثْرِبَ

<sup>٤٧٥</sup> - راجع: المعجم الأوسط، ١٥٠/٦، رقم: ٦٠٥٣.

<sup>٤٧٦</sup> - اقتباس من سورة الأنفال، الآية: ٤٨.

<sup>٤٧٧</sup> - اقتباس من سورة يوسف، الآية: ٩٥.

<sup>٤٧٨</sup> - اقتباس من سورة هود، الآية: ٤٣.

عَلَيْكُمْ<sup>٤٧٩</sup> ومن قوله ﷺ: { لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ، وَلَا مَعْطِي لِمَا مَنَعْتَ }<sup>٤٨٠</sup> باسم "لا" بقوله: وذلك باطل عند البصريين، لأن اسم "لا" حينئذ مطول، فيجب نصبه وتنوينه؛ وإنما التعلق في ذلك بمحذوف "إلا" عند البغداديين وقد مضى<sup>٤٨١</sup> انتهى.

وأشار به إلى ما ذكره في "الباب الثاني": "وهو أنه لما نقل عن أبي علي أنه قال في قول الشاعر:

أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ آيَةً      لِنَفْسِي قَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيلٍ<sup>٤٨٢</sup>

إن "آية" وهي مصدر: أُوَيْتُ لَهُ إِذَا رَحِمْتَهُ وَرَفَقَتْ لَهُ، إنما انتصابه باسم "لا"، أي: ولا كفران لله رحمةً مني لنفسي<sup>٤٨٣</sup> انتهى.

قال معترضاً عليه: "ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول، وهو قول البغداديين، أجازوا "لا طالعا جبلا" أجروه في ذلك مجرى المضاف كما أجرى مجراه في الإعراب"<sup>٤٨٤</sup> انتهى<sup>٤٨٥</sup>.

<sup>٤٧٩</sup> - اقتباس من سورة يوسف، الآية: ٩٢.

<sup>٤٨٠</sup> - راجع: البخاري، باب الذكر بعد الصلاة، ٣٢٥/٢، ومسلم، كتاب المساجد: ص: ٢٣٦، رقم: ٥٩٣.

<sup>٤٨١</sup> - راجع: مغني اللبيب، ٥٤٢/٢.

<sup>٤٨٢</sup> - البيت من الطويل وهو لابن الدمينية، راجع: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٥٨٩/٦؛ راجع:

شرح التسهيل، ص: ١٤١٦.

<sup>٤٨٣</sup> - راجع: مغني اللبيب، ٣٩٤/٢.

<sup>٤٨٤</sup> - راجع: مغني اللبيب، ٣٩٤/٢.

<sup>٤٨٥</sup> - "انتهى" ساقطة من ع.

اللهم إلا أن يريد أنه على تقدير تعلق الظرف باسم "لا" على قول ذلك البعض [٧٣١] يحمل قوله تعالى: ﴿فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾<sup>٤٨٦</sup> إلخ، لا على قول البصريين، فإن النصب والتنوين عندهم واجب لا جائز كما عند ذلك البعض فيستقيم حينئذ.

قال ناظر الجيش: وفي هذا الجواب نظر، لأن الذي يُجيز حذف التنوين في "لا إله إلا الله" فذلك يُجيز إثباته أيضاً، ولا يُعلم أن أحداً أجاز التنوين في "لا إله إلا الله".

أقول: وفي نظره نظر، فإن حاصل جواب بعض الفضلاء المبني على تسليم كون الاسم مطولاً، هو أن ترك التنوين فيه مع كونه مطولاً وارداً على ما أجاز به بعض النحويين من ترك تنوين المطول، فعلى قول ذلك البعض من النحويين للمتكلم أن يتكلم ابتداء بأي وجه يختاره<sup>٤٨٧</sup> وتركه بناء على أن كلا منهما جائز في العربية، لكن إذا نطق متكلم بأحد الوجهين في كلامٍ ما صار ذلك الوجه لازماً لذلك الكلام، فإذا رواه أحد عنه فليس له أن ينطق به بالوجه الآخر على أنه كلام ذلك المتكلم الذي سمعه منه<sup>٤٨٨</sup>، لأنه خلاف ما سمعه وإن كان جائزاً له النطق به لصحته في العربية، لا على أنه كلام ذلك المتكلم؛ ومن المعلوم أن "لا إله إلا الله" قد روي إلينا بالتواتر غير منون، فدل ذلك على أنهم ما سمعوها إلا<sup>٤٨٩</sup> غير منون فَرَوُوهَا<sup>٤٩٠</sup> كما سمعوها من

<sup>٤٨٦</sup> - اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ١٦٠.

<sup>٤٨٧</sup> - في ل و ع: يختاره من التنوين.

<sup>٤٨٨</sup> - "منه" ساقطة من ع.

<sup>٤٨٩</sup> - في ع : لا.

<sup>٤٩٠</sup> - في ع : فردوها.

غير تغيير وإن كان تنوينها أيضا جائزا بناء على كون الاسم مطولا وكون المطول جائزا ترك تنوينه.

فقوله: ولا يعلم أن أحدا أجاز التنوين في "لا إله إلا الله" إن أراد أنه لا يعلم أن أحدا أجاز قياسا، فهو إنكار لما اعترف به الآن فإنه القائل إن الذي يحيز حذف التنوين، فذلك يحيز إثباته أيضا، والعلم بهذا هو العلم بمن يحيز التنوين فيه قياسا، فكيف يقال: ولا يعلم أن أحدا أجاز التنوين؟ إلخ. [ب٧٣] وإن أراد أنه لا يعلم أن أحدا أجاز سماعا بمعنى أنه لا يعلم أن أحدا أجاز تنوينه بناء على أنه سمعه منونا ممن يوثق بالسماع منه فهو مسلم وغير مضر، إذ لا يلزم من جواز وجهين في نوع ما من أنواع الكلام إن يُسمع كلاهما في كل فرد من أفراد ذلك النوع.

قال: هذا آخر الكلام على توجيه الرفع، وأما النصب فقد ذكروا له توجيهين: أحدهما أن يكون على الاستثناء<sup>٤٩١</sup> من الضمير المستكن في الخبر المقدر.

أقول: هذا القول ظاهر الفساد، لأن المستثنى منه إذا كان الضمير المستكن في الخبر المقدر يكون مقدرا أيضا، والكلام غير موجب، وكلما كان المستثنى منه غير مذكور ويكون الكلام غير موجب كان الاستثناء مفرغا، وكلما كان مفرغا كان معربا بحسب العوامل، والعامل هنا هو الخبر المحذوف، وهو رافعٌ لَيْسَ إِلَّا سواء قدر موجود أو في الوجود غير أن المرفوع به على الأول نائب الفاعل، وعلى الثاني فاعل، وكلما كان العامل رافعا ليس إلا كان المستثنى مرفوعا ليس إلا، وكلما كان كذلك كان

<sup>٤٩١</sup> - في ل : الاستثنائية.

القول بنصبه فاسداً ظاهر الفساد، فالقول بأن الاسم الجليل منصوب على الاستثناء من الضمير المستكن في الخبر المقدر فاسدٌ ظاهر الفساد، وهو المطلوب.

قال: الثاني أن يكون "إلا الله" صفة لاسم "لا"، أما كونه صفةً وهو لا يكون إلا إن كان بمعنى غير، وقد عرفت أن الأمر إذا كان كذلك لا يكون الكلام دالاً بمنطوقه على ثبوت الإلهية لله تعالى، والمقصود الأعظم هو إثبات الألوهية لله تعالى بعد نفيها عن غيره تعالى، وعلى هذا يمتنع هذا التوجيه، أعني: كون الاسم صفة لاسم "لا".

أقول: في هذا التوجيه زيادة ضعف على ما نقله الجرجاني<sup>٤٩٢</sup> عن بعضهم [٧٤١]؛ فإنهما يشتركان في أنهما لا يدلان على المقصود إلا بالمفهوم، وقد مر وجه دلالته وينفرد هذا منه بأن النصب غير مسموع في التركيب، فلا داعي إلى العدول عن المسموع الدال على المعنى المقصود بمنطوقه<sup>٤٩٣</sup> إلى ما لم يسمع، وهو لا يدل على المقصود إلا بمفهومه، هذا على القول بأن الإثبات بعد النفي في الاستثناء منطوق؛ وأما على القول بأنه مفهوم فنقول لا داعي إلى العدول عما يدل على المقصود بمفهومه بواسطة واحدة إلى ما لم يسمع، وهو لا يدل على المقصود بمفهومه إلا بواسطة<sup>٤٩٤</sup>.

<sup>٤٩٢</sup> - هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الأشعري، الشافعي (أبو بكر) نحوي، بياني، متكلم، فقيه، مفسر، مات سنة ٤٧١/١٠٧٨. راجع: معجم المؤلفين، ٣١٠/٥.

<sup>٤٩٣</sup> - في ع: ومنطوقه.

<sup>٤٩٤</sup> - في ع: بواسطة.

قال: وأما التوجيه الأول فقالوا فيه مرجوح، وكان حقه أن يكون راجحا، لأن الكلام غير موجب، والمقتضي لعدم أرجحية البدل هنا أن الترجيح في نحو: "ما قام القوم إلا زيداً" إنما كان لحصول المشكلة حتى لو حصلت المشاركة<sup>٤٩٥</sup> في تركيب استويا نحو: "ما ضربت أحداً إلا زيداً" فمن ثم قالوا: وإذا لم يحصل مشاركة<sup>٤٩٦</sup> في الاتباع كان النصب على الاستثناء أولى.

أقول: بالمشاركة<sup>٤٩٧</sup> في الاتباع أن يكونا متشاركين في كون إعراب كل منهما لفظياً، وهنا ليس كذلك، لأن الضمير المستتر في الخبر المحذوف مرفوعٌ محلاً والبدل مرفوع لفظاً، فلا نسلم أن انتفائها يستلزم أولوية النصب في الاستثناء، لأن رفع المستثنى في نحو ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾<sup>٤٩٨</sup> أرجح مع أن رفع المستثنى منه محلي ورفع المستثنى لفظي وإن أراد أن المشاركة<sup>٤٩٩</sup> في الاتباع لا تحصل إلا أن يكون المستثنى منه مرفوعاً مع كونه مذكوراً مع المستثنى مثل: "ما قام القوم إلا زيداً" وهنا ليس كذلك، لأن المستثنى منه وإن كان مرفوعاً لكنه غير مذكور [ب٧٤] فلذا كان النصب أرجح فيلزم أن يكون النصب في المفرغ في<sup>٥٠٠</sup> نحو "ما قام إلا زيداً" أرجح، لأن المستثنى منه غير مذكور مع أن الرفع واجب، والنصب ممتنع؛ وإن أراد غير ذلك فلا بد من بيانه حتى يُنظر في صحته وفساده.

<sup>٤٩٥</sup> - في ل وع : المشكلة.

<sup>٤٩٦</sup> - في ل وع : مشكلة.

<sup>٤٩٧</sup> - في ل وع : بالمشاركة.

<sup>٤٩٨</sup> - اقتباس من سورة النساء، الآية: ٦٦.

<sup>٤٩٩</sup> - في ل وع : المشكلة.

<sup>٥٠٠</sup> - "في" ساقطة في ع.

قال: قالوا وفي هذا التركيب يترجح النصب في القياس، لكن السماع والأكثر الرفع.

أقول: قد عرفت أن النصب لا يصح قياساً فضلاً عن أن يكون مترجحاً.

قال: ونقل عن الأبيدي<sup>٥٠١</sup> أنك إذا قلت: "لا رجل في الدار إلا عمراً" كان نصب "عمراً" على الاستثناء أحسن من رفعه على البدل.

أقول: وفيه بحث:

أما أولاً فلأن ما ذكره مخالف لما تقرر من القاعدة أن الاتباع فيما هو في كلام غير موجب، والمستثنى منه مذكور هو الأرجح، وهذه القاعدة مُشيدة الأركان بما استنبطه البصريون من أن النصب على الاستثناء إنما هو لشبهه بالمفعول، وقد عرفت أن المشابهة بالمفعول إن تحققت صورةً ومعنىً فالنصب واجبٌ أو صورةً لا معنىً فالنصب جائزٌ مرجوح، وإن انتفت صورةً ومعنىً فالرفع واجبٌ أو معنىً لا صورةً فالرفع جائزٌ أرجحٌ على ما فصلناه سابقاً، والمستثنى في مثل "لا رجل في الدار إلا

---

<sup>٥٠١</sup> - هو أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأبيدي، شهاب الدين، نحوي من أهل الأندلس، وهو من أهل أبدة (Ubed ع) بقرب جيان، مات سنة ١٤٥٦/٨٦٠. راجع: الأعلام للزركلي، ١/٢٢٩: وفي هامش م: أبدة كقبة بلد بالأندلس، قاموس.

عمرا" شبيهه بالمفعول صورةً لا معنى، فالرفع راجح<sup>٥٠٢</sup> والنصب مرجوح، فدَعَوَى خلاف هذا من غير دليل غير مسموعة.

وأما ثانيا فلأن أحسنية النصب على الاستثناء في: "لا رجل في الدار إلا عمرا" على فرض تسليمه لا يستلزم جواز النصب في "لا إله إلا الله" فضلا عن أرجحيته، وذلك لأن المستثنى في "لا إله إلا الله" لم يشبه المفعول لا صورة ولا معنى كما مرّ بيانه بخلاف المستثنى في [٧٥١] المثال المذكور، فإن الكلام لكونه مذكورا بركنيّه شابه المستثنى فيه المفعول صورة فقياس أحدهما على الآخر قياس مع الفارق.

قال: هذا ما ذكره والذي يقتضيه النظر أن النصب لا يجوز، بل ولا البدل؛ وتقرير ذلك أن يقال: إن "إلا" في الكلام التام الموجب نحو "قام القوم إلا زيدا" متمحضة للاستثناء، فهي تُخرج ما بعدها مما قبلها، وذلك أن هذا الكلام إنما قُصد به الإخبار عن القوم بالقيام، ثم إن زيدا أحد منهم ولم يكن يشاركهم فيما أسند إليهم فوجب إخراجه، وكذا حكم "إلا" في الكلام التام غير الموجب نحو: "ما قام القوم إلا زيدا"<sup>٥٠٣</sup>؛ ومن ثم كان نحو هذا التركيب مفيدا للحصر مع أنها للاستثناء أيضا، لأن المذكور بعد "إلا" لا بد أن يكون مخرجا من شيء قبلها، فإن كان ما قبلها تاما لم يحتج إلى التقدير وإلا فيتعين تقدير شيء قبل "إلا" ليصح إخراج "زيد" منه، لكن إنما أحوج إلى هذا التقدير تصحيح المعنى فيتعين من هذا أن المعنى الذي<sup>٥٠٤</sup> قلت إنه المقصود في الكلام الذي ليس بتمام، إنما هو ثبوت الحكم المنفي قبل "إلا" لما بعدها

<sup>٥٠٢</sup> - في ع : أرجح.

<sup>٥٠٣</sup> - في ل : زيد.

<sup>٥٠٤</sup> - "الذي" ساقطة من ع.

وإن الاستثناء ليس بمقصود، ولهذا اتفق النحاة على أن المذكور بعد "إلا" في نحو "ما قام إلا زيد"<sup>٥٠٥</sup> معمول العامل الذي قبله، ولا شك أن المقصود من هذا التركيب الشريف أمران وهما: نفي الألوهية عن كل شيء وإثباتها لله تعالى كما تقدم.

وإذا كانت "إلا" مسوقةً لمحض استثناء لا يتم هذا المطلوب سواء نصبنا أو أبدلنا، وذلك أنه لا ينصب ولا يبدل إلا إذا كان الكلام الذي قبل "إلا" تاماً بتقدير خبر محذوف، وحينئذ ليس الحكم بالنفي على ما بعد "إلا" في الكلام الموجب وبالإثبات [ب٧٥] عليه في غير الموجب مجعاً عليه إذ لا يقول بذلك إلا مَنْ مذهبه أن الاستثناء من الإثبات نفْيٌ ومن النفي إثباتٌ ومن ليس مذهبه ذلك يقول: إن ما بعد "إلا" مسكوتٌ عنه فكيف يكون قول "لا إله إلا الله" توحيداً؟ فتعين أن تكون "إلا" في هذا التركيب مسوقةً لقصد إثبات ما نفي قبلها لما بعدها ولا يتم ذلك إلا أن يكون ما قبلها غير تام ولا يكون غير تام إلا بأن لا يقدر قبل "إلا" خبرٌ محذوف وإذا لم يقدر خبر قبلها وجب أن يكون ما بعدها هو الخبر وهذا هو الذي تركن إليه النفس، وقد تقدم تقرير صحة كون الاسم المعظم في هذا التركيب هو الخبر.

أقول: انتهى كلام ناظر الجيش بطوله، وفيه بحث:

أما أولاً فلأنه إن أراد أن "إلا" موضوعة لغة لمحض الإثبات لا للاستثناء في الكلام غير التام غير الموجب<sup>٥٠٦</sup> فلا يقتضي مخرجاً ومخرجاً عنه، فلا يقدر قبل "إلا"

<sup>٥٠٥</sup> - في ع : ما قام زيداً.

<sup>٥٠٦</sup> - في ع : غير الموجب غير التام.

عن محذوف<sup>٥٠٧</sup>. ففيه أن هذا مما لم يثبت لغة وعلى فرض ثبوته لا يجدى نفعا فيما قصده من كون الإثبات بعد النفي مجمعا عليه إلا إن سلم هؤلاء أن هذا الثابت لغة<sup>٥٠٨</sup> مجرى على ظاهره من غير تأويل وأنى له هذا على أن "إلا" إن لم تقتضِ أمرين فالنفي يقتضي أمرين لا محالة، وحيث إن المذكور أحدهما، فالمقدر قبل "إلا" إما الخبر أو المرفوع المكتفى به عن الخبر وأيا ما كان فلا يتم مدعاه من الإجماع وكون ما بعد "إلا" خبرا وإن أراد أن "إلا" مع دلالتها على الاستثناء تدل على الإثبات بعد النفي لغة لكن المقصود<sup>٥٠٩</sup> في الكلام غير التام غير الموجب هو الإثبات وفي غيره الاستثناء ففيه أن هذا هو محل [٧٦١] النزاع فإن من لا يقول بأصل دلالة "إلا" على الإثبات كيف يقول بأنها في مثل هذا الكلام مسوقة لقصد الإثبات؟ فإن دعوى كونها مسوقة لقصد الإثبات فرغ عما ثبت بالإجماع من أن الاستثناء من النفي إثبات وهم قد أولوا ذلك لوجود<sup>٥١٠</sup> الوسطة في زعمهم بين الحكم بالنفي والحكم بالإثبات وهي عدم الحكم فدعوى أن "إلا" في الكلام غير التام غير الموجب مسوقة لقصد إثبات ما نُفي قبلها لما بعدها لا يُجديه نفعا فيما قصده من كون دلالة "إلا" على ثبوت ما نفي قبلها لما بعدها مجمعا عليها حينئذ؛ وهم لو قالوا بأصل دلالة "إلا" على الإثبات بعد النفي لكفى وحصل المقصود من دلالة "إلا" مع كونها للاستثناء على ثبوت ما نُفي قبلها لما بعدها بالإجماع من غير حاجة إلى دعوى أن "إلا" في الكلام غير التام غير الموجب مسوق لقصد الإثبات لا للاستثناء.

<sup>٥٠٧</sup> - في ل: عن خبر محذوف.

<sup>٥٠٨</sup> - "لغة" ساقطة من ع.

<sup>٥٠٩</sup> - في ع: المقام.

<sup>٥١٠</sup> - في ل: بوجود.

وأما ثانياً فلأنه قال أولاً: إن المذكور بعد "إلا" لابد أن يكون مخرجاً من شيء قبلها، فإن كان ما قبلها تاماً لم يحتج إلى التقدير وإلا فيتعين تقدير شيء قبل "إلا" ليصح إخراج زيد منه. ثم قال في آخر كلامه<sup>٥١١</sup>: فتعين أن يكون "إلا" في هذا التركيب مسوقة لقصد إثبات ما نفي قبلها<sup>٥١٢</sup> لما بعدها ولا يتم ذلك إلا أن يكون ما قبلها غير تام بأن لا يقدر قبل "إلا" خبر محذوف وبينهما تناقض؛ والحق ما ذكره أولاً فما ذكره آخره باطل فبطل ما بناه عليه من قوله: وإذا لم يقدر خبر قبلها وجب أن يكون ما بعدها هو الخبر.

فانظر أيها الناظر الندس<sup>٥١٣</sup> هل هذا الذي ذكره هو الذي تركز إليه النفس؟ وقد تقدم بطلان كون الاسم الجليل في هذا [ب٧٦] التركيب هو الخبر.

فإن قلت: لعله أراد أن المستثنى منه وإن كان مقدراً، لكنه إنما يقدر لصحة المعنى ولا إعتداداً بذلك المقدر لفظاً فكأنه لم يقدر قبل "إلا" خبر محذوف فما بعدها هو الخبر المعتد به كما قرره سابقاً في جوابه الثاني من الأجوبة الثلاثة التي ذكرها عن الأمور الثلاثة التي ذكروها في تضعيف القول بالخبرية، حيث قال: وأما الثاني فلا نسلم أن اسم "لا" هو المستثنى منه، وذلك أن الاسم المعظم إذا كان خبراً كان الاستثناء مفرغاً والمفرغ هو الذي لا يكون المستثنى منه فيه مذكوراً.

<sup>٥١١</sup> - في ل : كلام.

<sup>٥١٢</sup> - في ع : ما نفي ما قبلها.

<sup>٥١٣</sup> - في هامش : في القاموس: "الندس الرجل السريع الاستماع للصوت الخفي والفهم كالندس كعضد وكثف"

نعم، الاستثناء إنما هو من شيء مقدر لصحة المعنى ولا إعتداد بذلك المقدر لفظاً ولا خلاف يعلم في نحو: "ما زيد إلا قائم" إن "قائم" خبر عن "زيد" إلى أن قال فعلى هذا لا منافاة بين كون الاسم خبراً عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مقدر فيندفع التناقض بين كلاميه.

قلت: إن أراد هذا يندفع التناقض لكن لا يستلزم مطلوبه لما قدمناه في الكلام على جوابه الثاني من تلك الأجوبة من أن الخبر في الحقيقة هو ذلك المحذوف لفظاً ومعنى وأن ما بعد "إلا" إنما هو بدل عنه من حيث إنه خبر المبتدأ قبل النسخ والحكم بالنفي فلا يكون خبراً لـ"لا" أصلاً لا لفظاً ولا معنى وبعد النسخ والحكم لا يكون منفيًا فلا يصح أن يكون خبراً لـ"لا" لا على مذهب سيبويه ولا على مذهب الأخفش والأكثرين؛ وقد عرفت هناك أيضاً أن اتفاق النحاة على أن "قائم" في "ما زيد إلا قائم" خبر عن "زيد" لا حجة فيه على أن الاسم الجليل خبر لـ"لا" وإنما يستلزم أن يكون خبراً لاسم "لا" من حيث إنه مبتدأ قبل النسخ وهو أي: كون الاسم الجليل خبراً لاسم "لا" من [٧٧١] تلك الحثية كخبرية "قائم" لـ"زيد" في "ما زيد إلا قائم" على فرض صحته لا يُجديه نفعا مع أنه فاسد كما بيناه في الكلام على القول بالخبرية على التفصيل، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

وإن أردت الإحاطة على الإجمال بما تضمنه الكلام السابق من الأقوال فاستمع لما يتلى: عليك من المقال وهو أن يقال إن "لا إله إلا الله" إما أن يكون فيه تقديراً أو هو كلام تام بلا تقدير.

وعلى الأول فالمقدر إما الخبر أو المرفوع بـ"ما" بمعنى الصفة<sup>٥١٤</sup> المعتمدة المكتفى به عن الخبر.

وعلى الثاني المستثنى مفرغ مرفوع على أنه بدل<sup>٥١٥</sup> من "أحد" المقدر المرفوع بـ"إله" الذي بمعنى "مألوه" الساد مسد خبره فيكون بدلا عما هو نائب عن الفاعل؛ وقد مر أن هذا هو الأوجه صناعة ومعنى.

وعلى الأول فما بعد "إلا" إما مرفوع أو منصوب وعلى التقديرين فـ"إلا" إما للاستثناء أو بمعنى "غير".

فإن كان ما بعد "إلا" مرفوعا و"إلا" للاستثناء فرفع المستثنى إما على أنه بدل من محل "إله" المرفوع بالابتداء الواحد بالنوع القابل للنسخ وعدمه قبل اعتبار النسخ فيكون بدلا من المبتدأ، وخبره خبر المبتدأ وهو نحو موجود المحذوف الواحد بالنوع القابل، لأن يُسند إلى ما هو في سياق النفي بالنفي وإلى ما هو في سياق الإيجاب بالإيجاب؛ فإذا اعتُبر الحكمُ تميزت الحصتان وصار الخبر منسوخا بـ"لا" على الأكثر أو بدل من الضمير الراجع إلى "إله" المستتر في الخبر المحذوف الذي هو موجود فيكون بدلا عن نائب الفاعل كالوجه الأول غير أن العامل هنا محذوف وفي الأول مذكور أو مستتر في الخبر المحذوف [ب٧٧] الذي هو في الوجود فيكون بدلا عن فاعل الظرف أو بدلا من نفس الخبر المحذوف لـ"لا" لا من ضميره وهو ما ذكره ناظر الجيش في

<sup>٥١٤</sup> - "الصفة" ساقطة من ع.

<sup>٥١٥</sup> - في ع : أ بدل.

جوابه الثاني من الأجوبة الثلاثة عن الأمور الثلاثة التي ذكروها في تضعيف القول بالخبرية وقد تبين بطلانه.

وإن كانت بمعنى "غير" فهي مع الاسم الجليل مرفوعة على أنها صفة لاسم "لا" حملا على محله البعيد المرفوع بالابتداء وهو ما ذكره الجرجاني عن بعضهم وقد تقدم ما فيه.

وإن كان ما بعد "إلا" منصوبا و"إلا" للاستثناء فهو منصوب على أنه مستثنى من ضمير الخبر المحذوف وهو التوجيه الأول من التوجيهين الذين ذكرهما ناظر الجيش عنهم للنصب وقد مضى أنه فاسد أو بمعنى "غير" فهي مع ما بعدها صفة لاسم "لا" حملا على المحل القريب المنصوب بـ "لا" أو على اللفظ لكون حركتها شبيهة بالإعرابية وهو التوجيه الثاني للنصب من التوجيهين المذكورين وقد عرفت ما فيه.

وعلى التقدير الأول وهو أن يكون الكلام تاما من غير حذف فما بعد "إلا" إما خبر لـ "لا" التبرئة مستثنى من اسمها وهو قول جماعة وهو باطل كما تبين سابقا أو خبر "لا" التبرئة و"إلا" لمحض الإثبات لا للاستثناء وهو ما ذكره ناظر الجيش في آخر كلامه وهو فاسد أيضا كما سبق أو خبر للمبتدأ الذي هو مجموع "لا" مع اسمها وهو ما جوزه ابن هشام في المغني وقد مضى أنه لا يعني أو مبتدأ خبره المقدم المقترون بـ "لا" أعني: "إله" وهو قول الزمخشري وقد عرفت حاله فيما تقدم والله أعلم.

فهذه إثنا عشر وجها على عدد حروف لا إله إلا الله والمقصود [٧٨١] منها واحد وهو الأول ولا إله سواه.

ولما انتهى فيما سبق تفصيلا وإجمالا الكلام فلنورد البحثين الأولين من رسالة العلامة الدواني ههنا استيفاء لما يتعلق بالمقام ونذكر في خلالهما ما يتضح به المقصود والمرام فنقول وبالله التوفيق ويده ملكوت التحقيق.

قال الأستاذ المحقق والعلامة المدقق في رسالته بعد ذكر الخطبة "المبحث الأول" فيما ذهب إليه بعض من أهل المنقول من أنه لا بد فيها من تقدير الخبر وهو أن يقال المقدر:

- إما أن يكون من الأمور العامة كالوجود والإمكان وما يراد فهما،

- وإما أن يكون من الأمور الخاصة مثل لنا وللخلق وغيرهما مما يناسب المقام.

فإن كان الأول يلزم أحد الأمرين إما عدم إثبات الوجود بالفعل للواحد الحقيقي وإما عدم تنزيهه عن إمكان الشركة ضرورة لزوم الأمر الأول على تقدير إضمار العام كالإمكان ولزوم الأمر الثاني على تقدير إضمار الخاص كالوجود نفسه لا صحته وإمكانه ولا شك<sup>٥١٦</sup> أن كلا منهما معتبر في التوحيد وإن كان الثاني يرد عليه أن الدال عليه إما منتفٍ أو خفي لا يبنى<sup>٥١٧</sup> عليه ومنه يظهر عدم جواز ارتكاب أن المضمّر هو الموجود<sup>٥١٨</sup> المقيد بالفعل والإمكان حتى يكون مفاد هذه الكلمة نفى الوجود بقسميه عمن سواه وإثباته له ونقل عنه في الحاشية ما نصه: "قيل لصعوبة هذا

<sup>٥١٦</sup> - "شك" ساقطة من ع.

<sup>٥١٧</sup> - في ع : ينهى.

<sup>٥١٨</sup> - في ع : الوجود.

الإشكال ذهب صاحب الكشف ومن تبعه إلى<sup>٥١٩</sup> أنه لا حاجة في هذا المقام وأمثاله إلى تقدير الخبر، بل "إلا الله" مبتدأ و"لا إله" خبره وكان أصله الله إله، أي: مستحق للعبادة وأدخل [ب٧٨] "لا" و"إلا" لإفادة الحصر ردّاً لخطأ المشركين انتهى.

أقول: قد عرفت أن المضمّر على تقدير أن يكون في الكلام إضماراً إما الخبر أو المرفوع بـ"إله" المكتفى به عن الخبر وقد عرفت أيضاً أن المعنى المقصود في "لا إله إلا الله" هو قصر الألوهية على الله تعالى والعلامة الدواني قائل بهذا كما سيشير إليه في "المبحث الخامس" من رسالته وصرح به في شرحه للعقائد العضدية حيث قال: "واعلم أن التوحيد إما بحصر وجوب الوجود أو بحصر الخالقية أو بحصر المعبودية؛ ثم قال والأول كذا والثاني كذا وساق الكلام وحقق المقام إلى أن قال: "والثالث وهو حصر المعبودية وهو أن لا يشرك بعبادة ربه أحداً فقد دل عليه الدلائل السمعية وانعقد عليه إجماع الأنبياء وكلهم دعوا المكلفين أولاً إلى هذا التوحيد ونهّوهم عن الإشراك في العبادة، قال الله تعالى ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ، وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾<sup>٥٢٠</sup> انتهى.

ومصداق إجماع الأنبياء قوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾<sup>٥٢١</sup> بعد قوله تعالى ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ

<sup>٥١٩</sup> - "إلى" ساقطة من ع.

<sup>٥٢٠</sup> - سورة الصافات، الآية: ٩٥-٩٦.

<sup>٥٢١</sup> - سورة الأنبياء، الآية: ٢٥.

فَهُمْ مُعْرِضُونَ<sup>٥٢٢</sup> وقوله تعالى ﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَالْتَقِنُوا﴾<sup>٥٢٣</sup> وقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾<sup>٥٢٤</sup> وقوله تعالى ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾<sup>٥٢٥</sup>.

ولا خفاء في [٧٩١] أن هذا التركيب لا يدل على هذا المعنى، أي: حصر المعبودية فيه تعالى بمنطوقه إلا إذا كان الاسم الجليل مستثنى مفرغا من "أحد" المقدر المرفوع بـ"إله"، لأن المقصور حينئذ هو "إله" المقصود قصره عليه تعالى؛ فإن قصر المعبودية عليه إنما يتأتى إذا كان المقصور "إله" لا موجود ولا ممكن ولا غيرها مما ذكر في الإشكال أو لم يذكر وإذا كان الأمر كذلك فنحن نختار الشق الأخير من التردد، أي: إن المضمّر في الكلام<sup>٥٢٦</sup> هو المرفوع بـ"إله" المكتفى به عن الخبر ولا ورود لشيء من شقوق ما أورده من الإشكال.

أما عدم ورود أن الدال على الحذف منتف أو خفي فلأن النفي الداخل على القسم الثاني من المبتدأ على ما مر لنفي المبتدأ عن مرفوعه المكتفى به عن الخبر. ومن المعلوم أن "لا" النافية للجنس لا يمكن طرفا النسبة المنفية بها إلا نكرتين كما تقدم

<sup>٥٢٢</sup> - سورة الأنبياء، الآية: ٢٤.

<sup>٥٢٣</sup> - سورة النحل، الآية: ٢.

<sup>٥٢٤</sup> - اقتباس من سورة النحل، الآية: ٣٦.

<sup>٥٢٥</sup> - سورة الزخرف، الآية: ٤٥.

<sup>٥٢٦</sup> - في ل : في أن الكلام.

فهي دالة على أن ثم<sup>٥٢٧</sup> نكرة مقدرة مرفوعة بـ"إله" هي المنفي عنها "إله" وحيث لا قرينة على نكرة مخصوصة يقدر نكرة عامة وهو نحو "أحد"، فإن عدم قرينة الخصوص قرينة على العموم فاندفع الإشكال الوارد على تقدير ما في سياق الشق الثاني من التردد من أن الدال على المحذوف إما منتفٍ أو خفي.

وأما عدم ورود أنه يلزم عدم إثبات الوجود بالفعل للواحد الحقيقي فلأنه من المعلوم أن إثبات شيء لشيء على وجه الانحصار فيه فرع على أصل ثبوته له وأصل ثبوته له فرع على ثبوت المثبت له في نفسه ضرورة أن ما لا ثبوت له في نفسه لا يثبت له غيره وقد مر أن الكلام من قصر الصفة التي هي الخبر أعني: "إله" على الموصوف الذي هو المبتدأ، أعني [ب٧٩]: الاسم الجليل، فإثبات الألوهية له تعالى على وجه الانحصار فرع على أصل ثبوتها له تعالى وأصل ثبوتها له تعالى فرع على ثبوته تعالى في نفسه فوجوده تعالى في نفسه بل أصل ثبوت الألوهية له تعالى أيضا على ما يقتضيه دلالة هذا الكلام لغة أمر مسلم الثبوت مفروغ عنه لا نزاع فيه وإنما النزاع في قصر الألوهية عليه تعالى فالموحد يخصها به فيقول "لا إله إلا الله" والمشرك ينكر ذلك استكبارا فيقول ﴿أَجْعَلِ آلِهَةً إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾<sup>٥٢٨</sup> قال تعالى ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ، وَيَقُولُونَ إِنَّا لَنَارِكُوا آلِهَتَنَا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ﴾<sup>٥٢٩</sup>، فاندفع الإشكال الوارد على تقدير أن الخبر المضمر هو ممكن.

<sup>٥٢٧</sup> - في ل : ثم.

<sup>٥٢٨</sup> - سورة ص، الآية: ٥.

<sup>٥٢٩</sup> - سورة الصافات، الآية: ٣٥-٣٦.

وأما عدم ورود أنه يلزم عدم تنزيهه تعالى عن إمكان الشركة فلائن نسبة الألوهية إلى الله سبحانه وتعالى بالإثبات وإلى كل أحد سواه بالنفي ضرورة، أي: ممتنعة الانفكاك وكلما كان نسبة الألوهية إلى الموضوع نفيا وإثباتا ضرورة لم يرد الإشكال على تقدير أن الخبر المضمّر هو موجود ضرورة أن الشريك لو كان ممكن الوجود لكان ممكن الاتصاف بالألوهية لكن التالي باطل بالضرورة؛ لأن الألوهية مسلوقة عن كل أحد سواه بالضرورة فكذلك المقدم فلم يلزم عدم تنزيهه عن إمكان الشريك فاندفع الإشكال بحذافيره.

فإن قلت: كونها ضرورية عقلا وفي مراد الشارع لا كلام فيه وإنما الكلام في كونها ضرورية لغة فإن ثبت أنها تدل على هذا المعنى لغة وإن أهل اللسان يفهمون [٨٠١] منها ذلك تم الأمر وإلا فلا.

قلت: هي ضرورية لغة أيضا، وها هو ذا آتيك بيانه بعد تمهيد مقدمة وهي أن الجملة الاسمية من المقرر أنها تدل على الثبوت وهي إما مثبتة أو منفية، ولما كان الثبوت أعم من أن يكون على وجه الاستمرار أو لا على وجه الاستمرار صح أن يقصد بها استمرار الثبوت إذا كانت مثبتة واستمرار النفي إذا كانت منفية بحسب المقامات.

قال السيد - قدس سره - في شرح المفتاح: "إن الجملة الاسمية بجزئيتها كما إذا كانت مثبتة يقصد بها بحسب المقامات استمرار الثبوت كذلك إذا كانت منفية يقصد بها بحسبها استمرار النفي" انتهى.

ومن المعلوم أن كلا من استمرار الثبوت واستمرار النفي أعم من أن يكون ممكن الزوال أو غير ممكن الزوال فصح أن يقصد بها نفيًا وإثباتًا الاستمرار الذي يمتنع زواله وهو المعبر عنه بالضرورة في اصطلاح أهل الميزان.

إذا تمهد هذا فنقول: لما كان في "لا إله إلا الله" نفيًا وإثباتًا فهي في الحقيقة جملتان اسميتان، لأن كلا من النفي والإثبات يقتضي طرفين ينعقد الحكم بينهما فطرفا الإثبات هو الاسم الجليل مع حصة الإيجاب من "إله" وطرفا النفي هو "أحد" مع حصة النفي من "إله" فصح أن يقصد بالأولى استمرار الثبوت الممتنع الانفكاك وبالتالي استمرار النفي الممتنع الانفكاك؛ ومقام الدعوة إلى كلمة التوحيد قرينة على أن المعنى المراد من "لا إله إلا الله" نفيًا وإثباتًا هو هذا الاستمرار الممتنع الانفكاك ضرورة أن الشارع لا يقول إلا صدقًا، واستمرار [ب ٨٠] ثبوت الألوهية له تعالى على سبيل امتناع الانفكاك واستمرار انتفاء الألوهية عن غيره تعالى هو المطابق لما في نفس الأمر فهو المقصود للشارع فلم يبق إلا أن أهل اللسان هل<sup>٣٠</sup> فهموا ذلك منه حتى يكون دلالته عليه لغوية أم لا؟

فنقول: إنهم قد فهموا منه ذلك بدليل قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ، وَيَقُولُونَ أَأَنَّا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ﴾<sup>٣١</sup> ووجه دلالته على ما ذكرناه هو أن الصادق أخبر بأن إنكارهم لما يلزم من الإعراف بـ "لا إله إلا الله" من ترك آلهتهم واختصاصه تعالى بالألوهية إنكارٌ لمحض استكبار لا لمتمسك

<sup>٣٠</sup> - "هل" ساقطة من ع.

<sup>٣١</sup> - سورة الصافات، الآية: ٣٥-٣٦.

عقلي فلو لم يفهموا من كلامه ما قصده ﷺ في مقام الدعوة إلى كلمة التوحيد من الاستمرار على سبيل امتناع الانفكاك نفيا وإثباتا ما كان إنكارهم لذلك استكبارا بل إنكارا لدليل عقلي وذلك لأنهم لو لم يفهموا ما قصده من الاستمرار على سبيل الوجوب نفيا وإثباتا لكانوا فهموا إما الاستمرار الذي يمكن زواله نفيا وإثباتا أو الثبوت والانتفاء من غير استمرار؛ وأيا ما كان فلهم أن يقولوا: إذا كان نسبة الألوهية إليه تعالى ممكنة الانفكاك كان استمرار ثبوتها له تعالى على التقدير الأول وثبوتها له [٨١١] لا على الاستمرار على التقدير الثاني مفتقرا إلى علة، لأن كل ممكن فهو مفتقر في وجوده وعدمه إلى علة وكلما كان كذلك فهو مثل آهتهم في أن ألوهيته يجعل الجاعل لا لذاته فما المرجح لاختصاصه بدوام استحقاق الألوهية دون آهتهم على التقدير الأول واختصاصه بأصل استحقاق الألوهية لا على الاستمرار على التقدير الثاني وكلما كان لهم هذا الكلام على التقديرين لم يكن إنكارهم استكبارا بل إنكارا لدليل لكنه استكبار بالنص فلم يكن لهم هذا الكلام فلم يفهموا منه الاستمرار الذي يمكن زواله ففهموا الاستمرار الممتنع الانفكاك نفيا وإثباتا وهو المطلوب وحينئذ فإنكارهم ليس إلا استكبارا، لأنهم إن سلخوا على منهج مقتضى العقل السليم فلا سبيل لهم إلا إلى أن يقولوا مثلاً: ما الدليل على أن الله تعالى أرسلك إلينا رسولا وخاطبك أمرا بقوله ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾<sup>٥٣٢</sup> ثم خاطبنا أمرا بقوله ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾<sup>٥٣٣</sup>

<sup>٥٣٢</sup> - اقتباس من سورة الأعراف، الآية: ١٥٨.

<sup>٥٣٣</sup> - اقتباس من سورة الأعراف، الآية: ١٥٨.

فإذا جاء بالبينات وأظهر المعجزات فقد جائهم الحق من ربهم فلو أنكروا بعدها لا يكون إنكارهم إلا استكبارا ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَاسُ﴾<sup>٥٣٤</sup>.

ومن هنا يظهر نكتة التعبير عما أنكروه من لازم مدلول "لا إله إلا الله"، أعني: مدخول الهمزة التي هي للإنكار الإبطالي في قوله تعالى ﴿إِنَّا لَنَارْكُوا آلِهَتَنَا﴾<sup>٥٣٥</sup> بالجملة الاسمية بجزئها المؤكدة بـ "إن" و "اللام".

وبيان ذلك أنهم لما فهموا منها استمرار ثبوت الألوهية له تعالى على سبيل امتناع الانفكاك واستمرار انتفاء الألوهية عن غيره تعالى كذلك دل ذلك التزاما على أنهم يلزمهم ترك آلهتهم ظاهرا وباطنا تركا مستمرا غير ممكن الزوال ظاهرا بأن لا يعبدوها بظواهرهم من الاعتراف بألوهيتهم [ب ٨١] باللسان وخدمتهم بالأركان أبدا وباطنا بأن لا يعتقدوا استحقاتهم الألوهية كما كانوا يعتقدونه أولا، بل يعتقدون أنهم لا يستحقونها أبدا سرمدًا فلما استبكروا أنكروا ما دل عليه التزاما من الترك المؤكد الثابت فأدخلوا همزة الإنكار الإبطالية على الاسمية المؤكدة بتوكيدين ليكون إنكار أحد التوكيدين إنكارا للزوم الترك الظاهري، وإنكار الآخر إنكارا للزوم الترك الباطني وإنكار الثبوت إنكارا للزوم أن كلا من التركين ثابتٌ مستمر غير زائل وإنكار تعلقه بالجمع المضاعف المفيد للاستغراق إنكارا لتعلقه بكل إله لهم على أنه سلب كلي لا على أنه سلب جزئي والإنكار الإبطالي مفيد لنفي ما بعدها ولهذا لزم ثبوته إن كان منفيًا لأن نفي النفي إثباتٌ.

<sup>٥٣٤</sup> - اقتباس من سورة النور، الآية: ٥٤؛ ومن سورة العنكبوت، الآية: ١٨.

<sup>٥٣٥</sup> - اقتباس من سورة الصافات، الآية: ٣٦.

ثم لما كان مقتضى العقل أن لا ينكر شيء إلا للدليل على خلافه، وصفوه بما يقدح في ظاهره وباطنه حتى يكونوا معذورين في إنكارهم ما دل عليه كلامه فقالوا ﴿أَنَّا لَتَارِكُوا آلِهَتَنَا لَشَاعِرٍ مَجْنُونٍ﴾<sup>٥٣٦</sup> فوصفوه بالشعر والجنون قدحا بالأول في ظاهره وبالثاني في باطنه، فإن الشاعر<sup>٥٣٧</sup> لإيراده في كلامه ما لا حقيقة له من الأمور المخيلة لا وثوق بكلامه والجنون لزوال عقله لا معول على ما يتصوره في اعتقاده.

وكلما كان الترك المؤكد الثابت لازما من كلام من لا معول على ظاهره ولا على باطنه لا يُلْتَفَت إلى العمل بمقتضاه لا في الظاهر ولا في الباطن فرد الحق سبحانه وتعالى عليهم بقوله العلي الحكيم ﴿بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَقَ الْمُرْسَلِينَ﴾<sup>٥٣٨</sup> بل جاء في أن أمركم بأن تقولوا "لا إله إلا الله" بالحق الثابت في نفس الأمر لا بالأمر المخيل الذي لا حقيقة له ولا له صورة [٨٢١] إلا في الخيال فلا يكون شاعرا ﴿وَصَدَقَ الْمُرْسَلِينَ﴾<sup>٥٣٩</sup> بأن سلك مسلكهم في الدعاء إلى كلمة<sup>٥٤٠</sup> التوحيد عن قصد وشعور كما تشاهدونه<sup>٥٤١</sup> فلا يكون مجنوناً، لأن الإخبار عما وقع عليه إجماع الرسل عن قصد وشعور لا يصدر عن المجانين هذا ومما يدل على أنها ضرورية لغة قوله تعالى

<sup>٥٣٦</sup> - اقتباس من سورة الصافات، الآية: ٣٦.

<sup>٥٣٧</sup> - "فإن الشاعر" ساقطة من ع.

<sup>٥٣٨</sup> - اقتباس من سورة الصافات، الآية: ٣٧.

<sup>٥٣٩</sup> - اقتباس من سورة الصافات، الآية: ٣٧.

<sup>٥٤٠</sup> - في هامش ل : يا ودود يا ودود يا ذا العرش المجيد يا فعال لما يريد أسئلك الذي بنور وجهك الذي ملأ أركان عرشك وأسئلك بقدرتك التي قدرت بها على خلقك وبرحمتك التي وسعت كل شيء لا إله إلا أنت يا مغيث يا مغيث أغثني.

<sup>٥٤١</sup> - في ل وع : تشاهدون.

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾<sup>٥٤٢</sup> ووجه دلالته على ما ذكرناه هو أن قصد الشارع بهذه الكلمة كما مر ما هو المطابق لما في نفس الأمر من أن الألوهية ثابتة لله تعالى بالضرورة ومنتهية عن غيره بالضرورة<sup>٥٤٣</sup>، فلو لم يفهم قومه منها ما قصده ﷺ لم يكن رسولا إليهم بلسانهم لكن التالي باطل بالنص فالمقدم مثله.

وأما الشق الأول من التردد المذكور وهو أن المضمرة في الكلام هو الخبر، فيمكن أن يختار باختیار أن المقدر هو الأمر الأول من الأمرين المذكورين في الشق الأول، أعني: موجود ولا إشكال أيضا. قوله: يلزم عدم تنزيهه تعالى عن إمكان الشركة.

قلنا: إنما يلزم ذلك لو لم يكن القضية ضرورية لكنها ضرورية لغَةً وعقلا وشرعا كما مر تقديره وصرح به<sup>٥٤٤</sup> بعض الفضلاء في شرحه للأربعين النووية في جواب سؤال نقله عن الإمام حيث قال: وللإمام الرازي ههنا سؤال مشهور وهو أنه إن قدر "لا إله في الوجود إلا الله" لجاز أن يكون في الإمكان وإن قدر "لا إله في الإمكان إلا الله" يصير المعنى لا إله ممكن إلا الله فإنه ممكن وإن قدر "لا إله في الوجود والإمكان إلا الله" يصير المعنى "لا إله ممكن موجود [ب ٨٢] إلا الله" فإنه موجود ممكن والجميع باطل فلا يتم به التوحيد لكنها كلمة توحيد إتفاقا.

<sup>٥٤٢</sup> - اقتباس من سورة إبراهيم، الآية: ٤.

<sup>٥٤٣</sup> - "بالضرورة" ساقطة من ع.

<sup>٥٤٤</sup> - "به" ساقطة من ل وع.

قال: وجوابه أن يقال: التقدير لا إله موجود أزلا وأبدا إلا الله فإنه موجود أزلا وأبدا لأنها سالبة ضرورية فيمكن معناه الوجود ضروري السلب عن كل فرد من أفراد الإله حال الحكم وقبله وبعده إلا الله فإنه معبود بحق ضروري وجوده حال الحكم وقبله وبعده إذ يجب أن يُثبت للمستثنى ما نفي عن المستثنى منه وإذا ثبت أن الوجود ضروري السلب عن<sup>٥٥</sup> جميع أفراد الإله<sup>٥٦</sup> غير الله لم يتصف غير الله بوجود أزلا وأبدا وإلا لم يكن وجوده ضروريا وإذا كان كذلك يحصل به التوحيد، لأن المراد نفي تعدد المعبود بالحق أزلا وأبدا" انتهى.

لكن الحقيق بالإختيار هو أن المضمّر أحد المرفوع بـ"إله" إذ نفي الوجود عن كل إله غيره تعالى بالضرورة راجع بالحقيقة إلى نفي الأعيان التي سمّوها آلهة من حيث إنها آلهة لا إلى وجودها في حد ذاتها ضرورة أنها موجودة في الخارج بالفعل محسوسة؛ وحاصل نفي الوجود عن كل فرد من أفراد إله من تلك الحيثية غير الله راجع إلى نفي الألوهية عن كل موجود غير الله وهذا المعنى هو المقصود شرعا كما مر وهو منطوق الكلام إن كان المضمّر "أحد" بخلاف ما إذا كان المضمّر "موجود" فتقدير موجود مخرج للكلام عن إفادته المعنى المقصود بمنطوقه فتقدير "أحد" أولى.

ومن هنا يظهر ضعف ما نقله الشمني عن التفتازاني حيث قال: "وفي تلويح التفتازاني: ثم لا يخفى أن الاستثناء ههنا بدل من اسم "لا" على المحل والخبر محذوف، أي: لا إله [٨٣١] موجود أو في الوجود إلا الله.

<sup>٥٥</sup> - في ع : من.

<sup>٥٦</sup> - في ع : جميع أفراد لا إله إلا غير الله.

فإن قلت: هالآ<sup>٥٤٧</sup> قدرت في الإمكان ونفي الإمكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس؟

قلت: هذا رد لخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الآلهة في الوجود، لأن<sup>٥٤٨</sup> القرينة وهي نفي الجنس إنما تدل على الوجود دون الإمكان، ولأن التوحيد هو بيان وجوده ونفي إله غيره لا بيان إمكانه وعدم إمكان غيره<sup>٥٤٩</sup> انتهى.

وكذا ضعف ما في الحواشي الحسنية على المطول، وكأنه مأخوذ من التلويح وهو قوله: "وإنما لم يقدر الخبر في الإمكان أو ممكن مع أن فيه ردا لخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الآلهة على وجه أبلغ وهو سلوك الطريقة البرهانية، لأن نفي الإمكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس، لأن المقصود بكلمة التوحيد هو إثبات الوجود له تعالى وإثبات الإمكان لا يستلزم إثبات الوجود.

فإن قلت: في الكلام لا ينفي الإمكان عن غيره تعالى.

قلت: ذلك النفي مستدل عليه بدلائل آخر، وليس بمقصود في البيان ههنا على أن المتمردين لا يدعون إمكان غيره تعالى بدون الوجود" انتهى.

وذلك لما عرفت أن المعنى المقصود من هذه الكلمة إثبات الألوهية له تعالى بالضرورة ونفيها عن كل أحد سواه بالضرورة، وأن الكلام على تقدير أن يكون "إله"

<sup>٥٤٧</sup> - في ع : هذا.

<sup>٥٤٨</sup> - في ل وع : ولأن.

<sup>٥٤٩</sup> - راجع: شرح التلويح على التوضيح لمثن التنقيح في أصول الفقه، ١/٩٩.

رافعا لِـ"أحد" المقدر ويكون الاسم الجليل مستثنى مفرغا من هذا المقدر دال على ذلك المعنى المقصود بمنطوقه وأن الكلام دال على أن أصل وجوده تعالى مسلم الثبوت، بل على أن أصل<sup>٥٥٠</sup> ثبوت الألوهية له تعالى مسلم الثبوت [ب٨٣].

ولا شك أن الألوهية صفة لا تكون إلا لموجود حقيقة واتفقا فإثبات الألوهية بالضرورة له تعالى الذي دل الكلام التزاما على أن أصل وجوده مسلم الثبوت مستلزم لوجوب وجوده لا محالة، وكذلك نفي الألوهية التي لا تكون صفة إلا لموجود عن كل أحد سواه بالضرورة مستلزم لامتناع وجود موصوف بها غيره بالضرورة.

فظهر أن هذا التركيب لدلالته على إثبات الألوهية تعالى بالضرورة دال على أنه تعالى واجب الوجود لدلالاتها على نفيها من كل أحد سواه بالضرورة دال على أن وجود موصوف بالألوهية غيره<sup>٥٥١</sup> ممتنع بالضرورة وحيث إن هذا المعنى هو المقصود من كلمة التوحيد فليس المراد منها هو بيان وجوده ونفي إله غيره وإن كان يستلزم المقصود إذا كانت ضرورية.

فقولهما: ولأن التوحيد هو بيان وجوده ونفي إله غيره ولأن المقصود بكلمة التوحيد هو إثبات الوجود له تعالى ونفيه عن إله غيره ليس بالمعنى المقصود على أنهما اعترافا بأن نفي الوجود بالفعل لا يستلزم نفي الإمكان بخلاف العكس وهو كصريح الاعتراف بأن القضية ليست ضرورية ضرورة أنها لو كانت ضرورية استلزم نفي الوجود نفي الإمكان، لأن ما نفي وجوده بالضرورة ممتنع الوجود بالضرورة ولا شيء من ممتنع

<sup>٥٥٠</sup> - في ع : مسلم بل الثبوت على أصل.

<sup>٥٥١</sup> - في ع : غير.

الوجود بالضرورة بممكن الوجود فلو كان الكلام دالا على نفي الوجود بالضرورة كان دالا على امتناع الوجود بالضرورة لكن قالوا: نفي الوجود لا يستلزم نفي الإمكان فيلزم أن لا يكون الكلام دالا على نفي إمكان الشريك ولا على وجوب وجوده [٨٤١] تعالى، لأنه لا يثبت للمستثنى إلا ما نفي عن المستثنى منه وما نفي عنه على ذلك التقدير، أي: تقدير عدم استلزام نفي الوجود نفي الإمكان هو الوجود لا بالضرورة فالثابت له هو الوجود لا بالضرورة فيكون ممكنا كأهتهم وهذا المعنى لكونه ليس مطابقا للواقع لا يصح أن يكون مقصودا للشارع الصادق الأمين.

فقوله: نفي الإمكان مستدل عليه بدلائل آخر وليس مقصودا في البيان غير صحيح، لأنه يستلزم أن لا يكون كلمة التوحيد دالة على التوحيد بل يستلزم أن لا يكون كلاما صادقا وإن يقع التناقض بينها وبين تلك الدلائل الآخر التي يستدل بها على نفي إمكان الشريك ومع ذلك كله فلا يتأتى به الرد لخطاء المشركين في اعتقادهم تعدد الآلهة في الوجود الذي عللا به ترجيح تقدير موجود على ممكن إذ على تقدير عدم استلزام نفي الوجود نفي الإمكان المستلزم لإثبات الوجود للمستثنى لا بالضرورة كان لهم الإنكار لدليل عقلي لا لمحض استكبار، لكنه استكبار كما مر بيانه.

بيان الملازمة أنه لو لم يكن الوجود ثابتا للمستثنى بالضرورة كان لهم أن يقولوا: إن الوجود إذا لم يكن ثابتا له بالضرورة كان محتاجا في وجوده إلى علة فهو كأهتهم من الممكنات فما المرجح لاختصاصه بالألوهية مع اشتراك الجميع في الإمكان وهم

إذا كانوا يجادلون بالباطل ليدحضوا به الحق فكيف لو وجدوا مثل<sup>٥٥٢</sup> هذه الفرصة؟  
 فإن قال الشارع: مرادي بهذا الكلام نفي الوجود عن الشريك بالضرورة وإثباته له  
 تعالى بالضرورة اصطلاحاً مني لا ما يدل عليه في اللسان من عدم استلزام نفي الوجود  
 لنفي الإمكان فيستلزم [ب ٨٤] وجوب وجوده وهو المرجح لاختصاصه بالألوهية لزم  
 أن لا يكون رسولا إليهم بلسانهم، لكنه رسول إليهم بلسانهم ليبين لهم ما أمروا به  
 فيفقهوه عنه بيسر وسرعة فأنزل إليه قرآناً عربياً لا أعجمياً لئلا يكون لهم على الله  
 حجة كما دل عليه قوله تعالى ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ (قرآناً) ٥٥٣ أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْ لَا  
 فُصِّلَتْ آيَاتِهِ أَعْجَمِيًّا وَعَرَبِيًّا﴾<sup>٥٥٤</sup> فلم يبق لهم بعد أن أرسل إليهم رسولا بلسانهم  
 حجة على الله، قال تعالى ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لئَلَّاءَ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ  
 حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾<sup>٥٥٥</sup> ﴿فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾<sup>٥٥٦</sup> إذا نوزع، ولئن نزل عن هذا المقام  
 فنقول يلزم حينئذ أن يكون دلالتها على التوحيد بحسب الوضع الشرعي وقد مرّ في  
 "المبحث الرابع" أنه لو كان كذلك لكان الواجب عند عرض الكلمة على من لم  
 يُخَالِط المؤمنين من الأعراب الذين لم يبلغهم عرف الشرع أن يعلمهم ﷺ معنى الكلمة  
 الذي يراد منها بحسب عرف الشرع ضرورة أنه لا ينخرط في سلك الموحدين إلا  
 بالإقرار بهذه الكلمة على ما يريد ﷺ منها ولو وقع منه ذلك لنقل إلينا فإنه من أهم

<sup>٥٥٢</sup> - في ع : مثال.

<sup>٥٥٣</sup> - "قرآناً" ساقطة من م ول وع.

<sup>٥٥٤</sup> - اقتباس من سورة فصلت، الآية: ٤٤.

<sup>٥٥٥</sup> - اقتباس من سورة النساء، الآية: ١٦٥.

<sup>٥٥٦</sup> - اقتباس من سورة الأنعام، الآية: ١٤٩.

مهمات الدين، لكنه لم يُنقل فلم يكن واقعا فلم يكن واجبا فلم يكن دلالتها بحسب عرف الشرع فهو بحسب الوضع اللغوي وهو المطلوب.

ومن هنا يتضح ضعف ما نقله ابن السيد الجرجاني في شرحه الرشاد للإرشاد في النحو للعلامة التفتازاني عن بعض المحققين بقوله: "قال بعض المحققين<sup>٥٥٧</sup>: كلمة الشهادة غير تامة في التوحيد بالنظر إلى المعنى اللغوي، لأن التقدير لا يخلو عن أحد الأمرين، وقد عرفت أنه لا يتم وإنما تقدر كلمة الشهادة تامة في أداء [٨٥١] معنى التوحيد، لأنها قد صارت علما عليه شرعا فتأمل" انتهى.

وأشار بقوله: "لأن التقدير لا يخلو عن أحد الأمرين" ... إلخ. إلى ما ذكره قبل هذا الكلام في صورة السؤال حيث قال: "فإن قيل إن قدرت في كلمة التوحيد موجودا لم يلزم منه إلا نفي وجود ما سوى الله تعالى من الآلهة لا نفي إمكان وجوده وإن قدرت ممكنا لم يلزم منه إلا إثبات إمكان الوجود لله تعالى لا إثبات وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد، لأنه إنما يتم التوحيد بنفي إمكان الوجود عما سوى الله تعالى من الآلهة وإثبات الوجود له تعالى" انتهى.

أما أولا فلما عرفت أن التقدير يخلو عن أحد الأمرين وذلك بأن يكون المضمَر هو أحد المرفوع بِـ"إله" المكتفى به عن الخبر ويكون الاسم الجليل مستثنى مفرغا بدلا منه.

<sup>٥٥٧</sup> - "بقوله قال بعض محققين" ساقطة من ع.

وأما ثانيا فلما عرفت أن نفي الوجود يستلزم نفي الإمكان، لأن حصة السلب منها سالبة ضرورية كما أن حصة الإيجاب شخصية ضرورية.

وأما ثالثا فلما بينا أن دلالتها على المعنى المقصود لغوية لا شرعية.

ثم إن ابن السيد<sup>٥٥٨</sup> لما كان التقدير عنده لا يخلو عن أحد الأمرين المذكورين وأيا ما كان فلا يتم التوحيد اعتمد في الجواب عن السؤال المذكور على ما ذهب إليه الزمخشري من أن الكلام التام بلا حذف ليندفع الأشكال الوارد على تقدير أن يكون في الكلام حذف لأحد الأمرين المذكورين فقال: قلنا: قد صرح جار الله العلامة الزمخشري أن التقدير السديد في هذا أن المرفوع بعد "إلا" خبر، وإلا لغو لفظاً؛ والأصل في كلمة الشهادة "الله إله" ثم "إله الله" ثم أريد<sup>٥٥٩</sup> التصريح بإثبات [ب ٨٥] الألوهية له تعالى ونفيها عما سواه فقدم حرف النفي ووسط حرف الاستثناء انتهى.

ونقله هذا من الزمخشري كما ترى مخالف لما نقله عنه ابن هشام وناظر الجيش وغيرهما من أن "إلا الله" مبتدأ و"لا إله" خبره، لكنه موافق لما وجدته في بعض حواشي المفصل حيث قال نقلا عن الزمخشري: "القول السديد أن المرفوع بعد "إلا" هو الخبر وإلا لغو؛ بيانه أن الأصل في كلمة الشهادة "الله إله" ثم "إله الله" ثم أريد إثبات الألوهية لله وحده ونفيها عما سواه فقدم حرف النفي على أول الجملة ووسطت كلمة "إلا" فعادت إلى قولك "لا إله إلا الله" انتهى.

<sup>٥٥٨</sup> - لم أف على ترجمته.

<sup>٥٥٩</sup> - في ع : أراد.

ولا أدري أي النقلين هو الصحيح فيني ما وقفت على رسالة الزمخشري وعلى تقدير صحة هذا النقل عنه سواء أراد أنه خبر عن "لا" أو عن المبتدأ الذي هو "إله" أو عن المبتدأ الذي هو مجموع "لا إله" فهو على جميع التقادير كلام لا معول عليه أصلاً وقد مر الكلام على كل منها في محالها.

وأما قول التفتازاني: ولأن القرينة وهي نفي الجنس إنما تدل على الوجود دون الإمكان فهو صحيح، لأنه ليس من أفراد الكون العام في اصطلاح النحويين من نحو "حصل" و"ثبت" و"استقر" و"كان" و"وجد"، وإن كان من الأمور العامة كأخويه من الوجوب والامتناع وغيرها المذكورة في كتب الحكمة والكلام.

فإيراد العلامة الدواني الإمكان مع الوجود في الشق الأول من الأشكال السابق، نقله المشعر بأنه من الأفعال العامة عند النحويين كالوجود فيه ما فيه.

وأما قوله في الحاشية: "قليل لصعوبة هذا الإشكال ذهب صاحب [٨٦١] الكشف ومن تبعه إلى أنه لا حاجة في هذا المقام وأمثاله إلى تقدير الخبر "... إلخ، فالذي يظهر أن العدول عن المشهور الذي ذكره في مفصله من أن المعنى "لا إله في الوجود إلا الله" إلى ما ذكره في ذلك التأليف ليس لصعوبة هذا الإشكال، بل لأنه لما رأى أن المعنى المقصود هو قصر الألوهية على الله وهذا يقتضي أن يكون أصل التركيب "الله إله لا الله موجود" أو "الله في الوجود"؛ فإن<sup>٥٦٠</sup> فرض أن تقديره صحيح من غير إشكال عدل عن المشهور وقال: والأصل "الله إله"، ولما كان هذا من قصر الصفة التي هي الخبر على الموصوف الذي هو المبتدأ وكان في هذا القصر لابد من

<sup>٥٦٠</sup> - في ل و ع : وإن.

تقديم الخبر وتأخير المبتدأ كما مر قال: ثم قدم الخبر ثم أدخل النفي على الخبر والإيجاب على المبتدأ، ولقد أصاب إلى هنا فلو سكت عن<sup>٥٦١</sup> هذا ولم يزد أن الكلام تام من غير تقدير لأمكن تطبيقه على التقدير الدال على المقصود بمنطوقه، أعني: تقدير "أحد" ولكن لما زاد أن الكلام تام فات تطبيقه على الوجه المفيد للمرام، بل خرج عن الانتظام كما سبق عليه الكلام.

فصاحب الكشف إنما<sup>٥٦٢</sup> دَنَدَنَ حول المعنى المقصود، لكنه ما أراد الله إتمامه على يديه ولا يحيطون بعلمه إلا بما شاء يخلق ما يشاء ويختار، وإن من شيء إلا خزائنه لديه.

قال العلامة الدواني -روح الله روحه-: "ثم الباعث لهم على ارتكاب إضمار الخبر أنهم زعموا أنه لا بد لـ"لا" هذه من الخبر كما هو الظاهر والمتعارف مع عدم جواز كون المذكور خبراً عنه.

أما على تقدير أن يكون كلمة "إلا" بمعناه أعني: الاستثناء فظاهر ضرورة عدم جواز [ب٨٦] كون المستثنى خبراً عن المستثنى منه وعلى تقدير عدم الإضمار يلزم أن يكون الاستثناء عن اسم كلمة "لا" فلا يكون خبراً عنه؛ وأما على تقدير كونها بمعنى "غير" فلائها بهذا المعنى لا تكون إلا للصفة كما هو المشهور فلا يكون خبراً عنه".

<sup>٥٦١</sup> - في ل و ع: على.

<sup>٥٦٢</sup> - "إنما" ساقطة من ع.

أقول: الباعث لهم على الإضمار خبرا كان المضمرة أو مرفوعا بـ"إله" مكتفى عن الخبر هو ما تقرر وتكرر من أن "لا" للنفي وهو معنى يقتضي أمرين منفيا ومنفيا عنه، والمذكور في سياق النفي ليس إلا أمرا واحدا؛ فإن اعتبر منفيا إحتاج الأمر إلى تقدير منفي عنه وإن اعتبر منفيا عنه إحتاج إلى تقدير منفي، فالإضمار لأحد الأمرين لا بد منه لتوقف معنى الكلام على معنى "لا" الذي لا يعقل إلا بتعقل متعلقه الذي هو المنفي والمنفي عنه ولهذا عدوا الحروف النفي من الحروف التي تحتاج إلى الجملة كما مرّ في "المبحث الأول".

ثم عدم جواز كون المذكور بعد "إلا" خبرا على تقدير أن يكون "إلا" للاستثناء قد مرّ تقديره عند الكلام على كلام ناظر الجيش؛ وأما إذا كان بمعنى "غير" فوجهه ما ذكره من أنها بهذا المعنى لا تكون إلا للصفة فلا تكون خبرا، لأنه لا يجوز فيها كل ما يجوز في "غير"، فإن "غير" وإن كان أصله أن يكون صفة مفيدة لمغايرة مجروره لموصوفه فمقتضاه أن يعرب نعنا لكنه قد يعرب بدلا ومبتدأ وخبرا، ويقع صفته حيث يصح الاستثناء وحيث لا يصح إتفاقا بخلاف "إلا" فإنها لا تكون مع تاليها إلا صفة ولا تقع وصفا إلا حيث يصح الاستثناء عند جماعات منهم ابن مالك أو إلا حيث يتعذر عند ابن الحاجب [٨٧١] في فصيح الكلام، فعلى هذا تجويزه فيما سيأتي وقوعها بدلا خارجا عن اللغة.

فإن قلت: لا نسلم أن "غير" يعرب بدلا ومبتدأ وخبرا حقيقة، بل هو نعت دائما لمذكور أو مقدر ومنعوته هو الواقع بدلا أو مبتدأ أو خبرا حقيقة فحيث لم يُذكر يقام غير مقامه مجازا فليكون "إلا" خبرا مجازا ونعنا لمحدوف هو الخبر حقيقة.

قلت: قد صرح ابن هشام بأن "إلا" هذه لا يجوز حذف موصوفها حيث قال: "وتفارق "إلا" هذه غيرا من وجهين: أحدهما أنه لا يجوز حذف موصوفها لا يقال "جائني إلا زيد" ويقال "جائني غير زيد" ونظيرها في ذلك الجمل والظروف، فإنها تقع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها"<sup>٥٦٣</sup> انتهى. فعلى تقدير وقوعها بدلا من اسم "لا" حملا على المحل البعيد مجازا يلزم القول بحذف موصوفها وذلك ممتنع.

فإن قلت: قد نقل السفاقي<sup>٥٦٤</sup> في إعرابه المسمى بالمجيد في إعراب القرآن المجيد نقلا عن ابن عصفور ما نصه: إنما يعني النحويون بالوصف بـ"إلا" عطف البيان، انتهى.

وهم قد قالوا: يصح في عطف البيان أن يعرب بدل كل فعلى هذا إعراب "إلا الله" بدلا عن اسم "لا" حملا على المحل البعيد غير خارج عن اللغة.

قلت: قد قال ابن هشام في أوضح المسالك: يصح في عطف البيان أن يعرب بدل كل<sup>٥٦٥</sup> إلا إذا امتنع الاستغناء عنه<sup>٥٦٦</sup> نحو "هند قام زيد أخوها" أو امتنع إحلاله محل الأول نحو "يا زيد الحارث"<sup>٥٦٧</sup> إلى آخر الأمثلة التي ذكرها فقيده بصحة

<sup>٥٦٣</sup> - راجع: مغني اللبيب، ١/٧٢.

<sup>٥٦٤</sup> - هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي، السفاقي، المالكي (برهان الدين أبو اسحاق) نحوي، مات سنة ٧٤٢/١٣٤٢. راجع: معجم المؤلفين، ١/٨٢.

<sup>٥٦٥</sup> - "فعلى هذا إعراب إلا الله بدلا عن اسم لا حملا على المحل البعيد غير خارج عن اللغة. قلت: قد قال ابن هشام في أوضح المسالك: يصح في عطف البيان أن يعرب بدل كل" ساقطة من ع.

<sup>٥٦٦</sup> - "عنه" ساقطة من ع.

<sup>٥٦٧</sup> - راجع: أوضح المسالك، ٣/٣٤٩.

الاستغناء وصحة الإحلال وعطفُ البيان هنا يمتنع الاستغناء عنه معنى إذا المقصود "لا إله غير الله" لا "لا إله مطلقا تعالى الله" عن ذلك علواً كبيراً.

قال [ب٨٧]: "البحث الثاني" متعلق بما ذهب إليه البعض الآخر من عدم الإضمار بأن نقول<sup>٥٦٨</sup> إن ذلك إما بناء على أن المذكور، أعني: أن "إلا" مع مدخولها هو الخبر وإما بناء على أنه لا حاجة لـ"لا" إلى الخبر، فإن كان الأول يرد عليه ما قد<sup>٥٦٩</sup> عرفته في "البحث الأول" وإن الجنس مغايرٌ لكل واحد من أفراده فكيف يصدق حينئذ سلب مغايرة الفرد عنه؟ اللهم إلا أن يقال: إن ذلك بناءً<sup>٥٧٠</sup> على تضمين "من" وإن المفهوم منه أنه انتفى من هذا الجنس غير هذا الفرد".

أقول: من المعلوم المقرر أن "لا" التبرئة تفيد نفي الجنس على سبيل التنصيص، أي: إنما يفيد عموم النكرة الواقعة في سياقها لجميع أفرادها نصاً بخلاف سائر حروف النفي، فإنها تفيد ذلك ظاهراً إلا نصاً فـ"لا" التبرئة لنفي خبرها عن اسمها في ضمن جميع أفرادها لا لنفي خبرها عن مفهوم اسمها من حيث هو هو، وكلما كان كذلك كان المعنى على نفي مغايرته تعالى لكل فرد من أفراد "إله" لا على نفي مغايرته تعالى لمفهوم "إله" فالمعنى: لا فرد من أفراد إله مغاير له تعالى، ويلزم من ذلك أن لا يكون له فرد ما غيره تعالى ضرورة أنه لو كان له فرد ما غيره تعالى لكان متصفاً بمغايرته تعالى فلم يصدق سلب مغايرته تعالى عنه، لكن سلب مغايرته تعالى عن كل فرد من أفراد إله صادق فلم يكن له فرد ما غيره تعالى، ولا غبار عليه معنى، فلا يرد ما ذكره من أن

<sup>٥٦٨</sup> - في ل وع: يقول.

<sup>٥٦٩</sup> - "قد" ساقطة من ع.

<sup>٥٧٠</sup> - "بناءً" ساقطة من ع.

الجنس مغاير لكل واحد من أفرادهِ فكيف يصدق سلب المغايرة عنه حتى يحتاج إلى الاعتذار عنه بأن ذلك بناء على تضمين من... إلخ. على أن مدخول "لا" متضمن لمعنى "من" اتفاقاً وإنما الخلاف في أن بناء اسمها إذا كان مفرداً هل هو لتضمنه معنى "من" أو للتركيب كما مرّ مفصلاً في "المبحث الثاني".

وقد تقدم فيه أيضاً أن معنى "من" الاستغرافية التنصيص على العموم أو تأكيد العموم فالقول [٨٨١] يتضمن<sup>٥٧١</sup> معنى "من" مع القول بأن المراد من اسم "لا" هو المفهوم لا الأفراد قولان متناقضان.

قال: والوجه أن يقال إن المغايرة المنفية هي المغايرة في الوجود لا المغايرة في المفهوم حتى لا يصدق؛ ولا شك أن المراد من الجنس المنفي بـ"لا" هذه هو المفهوم من غير اعتبار حصوله في الأفراد كلها أو بعضها فيكون محمولاً بمعنى عدم اعتبار حصوله في الأفراد لا بمعنى اعتبار عدم حصوله فيها أصلاً حتى لا يصح حمله عليه ومتى تحقق الحمل تحقق عدم المغايرة في الوجود.

أقول: فيه بحث:

أما أولاً فلأن المغايرة المنفية لو كانت هي المغايرة في الوجود كان حاصل المعنى أن مفهوم "إله" لا يغاير هذا الفرد في الوجود الخارجي بمعنى أنه يحمل عليه حمل مواطأة الذي هو اتحاد المتغايرين مفهومهما في الوجود الخارجي فيخرج الكلام عن دلالته على التوحيد بالكلية لا بمنطوقه ولا بمفهومه وهو ظاهر إذ لا نزاع في أصل حمله عليه وإنما

<sup>٥٧١</sup> - في ل : بتضمين.

النزاع في قصره عليه والتركيب لا يفيد حينهذ، فإن صحة حمله عليه لا يستلزم عدم صحة حمله على غيره كما لا يخفى.

وأما ثانياً فلأن قوله: "ولا شك أن المراد من الجنس المنفي بـ"لا" هذه هو المفهوم من غير اعتبار حصوله في الأفراد... إلخ، فيه شك، بل لا شك في أن المراد من الجنس الذي هو مدخول "لا" هذه ليس هو المفهوم من غير اعتبار حصوله في الأفراد، بل هو جزئياته المعلومة إجمالاً بوجه<sup>٥٧٢</sup> كلي، لأن الجنس أعني: "إله" على تقدير خبرية "إلا الله" بمعنى غير الله لـ"لا" التبرئة موضوع قضية سالبة كلية والمحكوم عليه فيها كسائر المحصورات إنما هو الجزئيات [ب٨٨] الملحوظة في مرآة<sup>٥٧٣</sup> عنوان الموضوع لا نفس المفهوم، لأن المحكوم عليه ليس إلا الحاصل في النفس مما دل عليه اللفظ وضعاً لما قال ابن سينا في رسالة الحدود ما نصه ويقال: موضوع لكل معنى يحكم عليه بسلب لإيجاب<sup>٥٧٤</sup> أو إيجاب، انتهى.

والمعنى هو الصورة الذهنية من حيث وضع بإزائها اللفظ فالصورة الحاصلة في الذهن من حيث إنها مستفادة من دلالة اللفظ وضعاً هي الموضوع وقد ثبت بالاستقراء أن "لا" التبرئة نص في استغراق الجنس الواقع اسماً لها بمعنى أنها دالة على نفي خبرها عن جميع أفراد اسمها دلالة قاطعة فالمفهوم من "لا إله غير الله" على أن يكون "غير الله" خبراً لـ"لا" التبرئة لا فرد من مفهوم "إله" مغاير لله وكلما كان كذلك كان المحكوم عليه أفراد الجنس المعلومة إجمالاً بوجه كلي لا نفس مفهومه من حيث

<sup>٥٧٢</sup> - في ع : إجماعاً لا بوجه.

<sup>٥٧٣</sup> - في ع : مرادة.

<sup>٥٧٤</sup> - في ل : الإيجاب.

هو هو، لأنها الصورة الحاصلة في الذهن التي دل عليها لفظ "لا إله" دلالة وضعية؛ غاية ما في الباب أن مفهوم الجنس يُلاحظ على أن يكون مرآة لمشاهدة الجزئيات فيها لا لذاتها.

فإن قلت: قد قال -روح الله روحه- في حاشية التهذيب ما نصه: واعلم أن التحقيق أن الحكم على نفس الطبيعة إلا أنها في الطبيعة قد أُخِذَتْ من حيث إنها شيء واحد بالوحدة الذهنية فيصدق عليها بهذا الاعتبار ما لا يتعدى إلى أفرادها كالنوعية فيما مر، يعني قوله: كقولنا "الإنسان نوع" ولذلك لا يصلح الحكم عليها للتخصيص والتعميم، بل هي شخصية كما يشعر به كلام الشيخ في كتبه وفي المهمة أُخِذَتْ من حيث هي هي بلا زيادة شرط [٨٩١] فيصلح الحكم الصادق عليها بهذا الاعتبار للتخصيص والتعميم وفي المحصورة أُخِذَتْ من حيث إنها يصلح<sup>٥٧٥</sup> للانطباق على الجزئيات لا على أن يكون هذا الوصف قيّداً له بل على نحو يصلح للانطباق فلا جَرَمَ ذلك الحكم يتعدى إلى الأشخاص إما على جميعها وهو الكلية أو إلى بعضها وهو الجزئية وليس الحكم في المهمة وللمحصورة على الأفراد أصلاً إلا بالعرض بمعنى أن الحكم واقع على شيء يتعدى منه ذلك الحكم إلى الفرد و<sup>٥٧٦</sup> ينطبق عليه كيف لا والمحكوم عليه بالحقيقة ليس إلا الأمر الحاصل في النفس وهو الطبيعة دون الأفراد؛ وما يقال من أن الأفراد معاً محكوم عليها ومعلومة بالوجه الكلي فمعناه أن الأمر الكلي حاصل في<sup>٥٧٧</sup> النفس على وجه يصلح آلة للتطبيق على الجزئيات فذلك

<sup>٥٧٥</sup> - "يصلح" ساقطة من ع.

<sup>٥٧٦</sup> - "و" ساقطة من ع.

<sup>٥٧٧</sup> - "في" ساقطة من ع.

الأمر معلوم ومحكوم عليه بالذات وتلك الجزئيات معلومة ومحكوم عليها بالعرض للقطع بأنه ليس في النفس إلا أمر واحد هو ذلك الوجه إلا أنه لوحظ على وجه يصلح للانطباق على الأفراد ولذلك يتعدى منه الحكم إليها بمعنى أنه لو<sup>٥٧٨</sup> لوحظ تلك الأفراد وجد ذلك الأمر منطبقا عليه فتُعرف أحكامها حينئذ بالفعل، انتهى.

قلت: هذا على تقدير تمامه لا يُجديه نفعا هنا، لأنه جزم هنا بأن المراد من الجنس المنفي بـ"لا" هذه هو المفهوم من غير اعتبار حصوله في الأفراد وهو مناف لما<sup>٥٧٩</sup> ذكره في حاشية التهذيب فإنه صرح بأن الطبيعة في المحصورة أُخِذَتْ من حيث إنها تصلح للانطباق على الجزئيات على أنه لا يتم، لأن ما ذكره من أن المحكوم عليه بالحقيقة ليس إلا الأمر الحاصل في النفس صحيح، لكن قوله: وهو [ب ٨٩] الطبيعة دون الأفراد لا يساعده البيان، لأن الطبيعة وإن كانت حاصلة في النفس، لكنها في المحصورات والمهملة ليست ملحوظة لذاتها حتى يكون هي المحكوم عليها، بل هي آلة لملاحظة جزئياتها ومراة<sup>٥٨٠</sup> لمشاهدتها إجمالا، لأن الكلي الواقع موضوعا وإن كان حين الإطلاق لا يستفاد منه إلا الحقيقة من حيث هي هي، لكن إذا وجدت قرينة كالسور دالة على أن المراد هي الحقيقة في ضمن أفرادها أو بعضها كان الحاصل في النفس حينئذ من ذلك الكلي الواقع موضوعا هو الجزئيات المشهودة إجمالا في مرآته فهي الملحوظة قصدا وبالذات لا نفس المفهوم وإن كان حاصلا في النفس أيضا، فإنا إذا قلنا: "كل إنسان كذا" فلفظ الإنسان دل على حقيقته من حيث هي هي، ولفظ

<sup>٥٧٨</sup> - "لو" ساقطة من ع.

<sup>٥٧٩</sup> - في ع : بما.

<sup>٥٨٠</sup> - في ع : ومرادة.

كل لكونه اسما موضوعا لاستغراق أفراد المنكر الذي أضيف هو إليه دل على استغراق أفراد حقيقة الإنسان فالمستفاد من "كل إنسان" بالدلالة الوضعية المطابقة كل فرد لهذه الحقيقة فهو الموضوع، لأنه المعنى والصورة الذهنية من حيث وُضع بإزائها لفظ "كل إنسان" وقد مر تقدير السالبة الكلية وقس عليها الجزئيتين فليس الموضوع في المحصورات نفس الطبيعة؛ وإن شئت زيادة توضيح لهذا المرام فاستمع لما ذكره<sup>٥٨١</sup> السيد -قدس سره- من التحقيق في هذا المقام.

قال - قدس سره- فيما نقل عنه مما كتبه على حاشية حاشيته على الشرح القديم للتجريد ما نصه: الناظر في المرأة ربما كان متوجها إلى الصورة المرتسمة فيها مشتغلا بها باحثا عن أحوالها بحيث يغفل عن المرأة وأحوالها من صفاتها وصفاتها واستواء أجزائها وغير ذلك من أحكامها فقد جعل المرأة آلة لملاحظة تلك الصورة وصفاتها لينظر فيها ويُتوصل منها إليها فالمنظور [٩٠١] المبصر بالحقيقة في هذه الحالة هو الصورة المنطبعة لا الآلة المتوسطة إذ لا التفات إليها ولذلك لا يتمكن حينئذ من تعرف حالها وإجراء الأحكام عليها وربما جعل المرأة ملحوظة بذاتها مقصودة بالنظر فيها غير ملتفت إلى ما عداها مما ينتقش فيها ويتعرف جودة صنعتها ورصانة جوهرها وذلك مما لا يشك فيه؛ ويتضح به الفرق بين العلم بالوجه والعلم بالشيء من ذلك الوجه فإن البصيرة ربما توجهت إلى مفهوم قاصدة إليه متمكنة من تعرف أحواله دون أحوال جزئياته وربما جعلته آلة لملاحظة تلك الجزئيات ومراة لمشاهدتها إجمالا؛ مثال الأول قولنا مفهوم الشيء يساوي الممكن العام، ومثال الثاني كل شيء فهو كذا؛ فإن العقل قد لاحظ في الأول مفهوم الشيء وجعله مقصودا في نفسه ولا يتمكن بهذه

---

<sup>٥٨١</sup> - "لما ذكره" ساقطة من ع.

الملاحظة من إجراء حكم على جزئياته أصلاً، وفي الثاني قد جعل ذلك المفهوم آلة ومرآة لملاحظة الجزئيات فيتمكن به من ملاحظة الجزئيات وإحاطتها في الحكم عليها، فالمعلوم في الأول هو المفهوم الذي هو وجه لجزئياته والمعلوم في الثاني هو الجزئيات إجمالاً من ذلك الوجه<sup>٥٨٢</sup> هكذا حقق المقال ودَّع عنك ما قيل أو يقال، انتهى.

فها هو هذا قد صرح - قدس سره - بأن المعلوم في الأول هو المفهوم الذي هو وجه لجزئياته وفي الثاني هو الجزئيات إجمالاً من ذلك الوجه؛ فإن الجزئيات كما أن لها وجهها به يتميز كل من الآخر كذلك لها وجه به يتحد كل منها مع الآخر ووجه اتحادها هو عين الحقيقة المشتركة بينها التي هي تمام حقيقة كل واحد منها إن كانت شخصية أو جزؤها إن كانت نوعية، فإذا ارتسم مفهومٌ كلي ما من حيث هو هو في الذهن ثم جاء لفظ كل فدل على إحاطة أفراد [ب. ٩٠] دلالة وضعية، صار المفهوم حينئذ مرآة لملاحظة ما دل عليه كل من الأفراد<sup>٥٨٣</sup>، فالمعلوم هو جزئيات ذلك المفهوم المدلول عليها بكل المشهودة في مرآة حقيقة الكلي فالجزئيات هي المحكوم عليها قصداً وبالذات للقطع بأنه ليس في النفس إلا ما دل عليه كل المضاف إلى الموضوع من أفراد الكلي المضاف إليه الملحوظة إجمالاً في مرآة العنوان لكونه وجهها للجميع لاتحاد الجميع فيها لكونه عين كل منها أو جزؤها.

فانظر بعد صريح واضح هذا المقال هل لما ذكره العلامة الدواني من التأويل لهذا مجال؟ حيث قال: وما يقال... إلخ، و<sup>٥٨٤</sup> إن أمر سيد المحققين - قدس سره -

<sup>٥٨٢</sup> - في ع : من ذلك الشيء.

<sup>٥٨٣</sup> - في ع : ما دل عليه كل فرد من الأفراد.

<sup>٥٨٤</sup> - في ع : أو.

بقوله: هكذا حقق المقال ودَّعَ عنك ما قيل أو يقال هو الحقيق بالإمتثال وبالله التوفيق في الحال والمآل.

قال -روح الله روحه-: وإن كان الثاني يرد عليه أنه يلزم حينئذ انتفاء الحكم والإعتقاد وهو باطل قطعاً ضرورة اقتضاء التوحيد لذلك.

أقول: وذلك لأن الاعتقاد متعلقه النسبة وهي لا تتحقق إلا بالمنتسبين وعلى ذلك التقدير، أي: تقدير عدم احتياج "لا" إلى الخبر لا يكون المذكور في كل من سياق النفي والإيجاب إلا أمراً واحداً فلا يتصور نسبة فلا يتصور اعتقاد.

قال -روح الله روحه-: ولا يبعد أن يقال إن القول بعدم احتياج "لا" إلى الخبر لا يخرج المركب عن "لا" واسمها عن العقد وذلك لأن معنى هذا المركب كـ"لا رجل" على هذا التقدير انتفى هذا الجنس؛ فإذا قلنا: "لا رجل إلا حاتم" معناه انتفى هذا الجنس عن غير هذا الفرد ويخذه أن تركيب الكلام من الحرف والاسم مما ليس إليه سبيل ويدفع بما قيل في النداء مثل: "يا زيد" من أن [٩١١] "يا" قائم مقام "أدعو".

والشريف العلامة قد صرح في بيان ما نقل عن بني تميم من عدم إثباتهم خبر "لا" هذه بأنه يحتمل أن يكون مرادهم بذلك عدم احتياج "لا" إلى الخبر بناء على أن المفهوم منه كما مرّ آنفاً نفي هذا الجنس.

أقول: بل القول بعدم احتياج "لا" إلى الخبر<sup>٥٨٥</sup> يخرج المركب عن "لا" واسمها عن العقد وذلك لما مر من أن الاعتقاد متعلقه النسبة وهي لا تتحقق إلا بالمنتسبين وعلى تقدير عدم الاحتياج لا يوجد من المنتسبين إيجابا وسلبا إلا واحد فلا نسبة فلا عقد لها لا إيجابا ولا سلبا.

وليس معنى هذا المركب وأمثاله على هذا التقدير انتفى هذا الجنس لما مر في "المبحث الأول" من أن نفي ماهية باعتبار الوجود واتصافها به وإن كان المعنى ينتهي بالأخيرة إلى نفي ماهية ما باعتبار نفسها، فيكون حاصل العمى انتفى هذا الجنس، لكن نفي الماهية التي هي مدخول "لا" في نفسها من غير تقدير خبر لها ونسبته إليها غير متصور لما عرفت فيه أيضا من امتناع توجه النفي إليها في نفسها من غير اعتبار نسبة وجودها إليها لاقتضاء النفي أمرين منفيًا ومنفيًا عنه لوجوب وروده على النسبة الحكمية التي لا تتحقق إلا بالمنتسبين، فانتفاء نفي الوجود عن الجنس الواقع اسم "لا" بالأخيرة إلى انتفاء ماهية ما باعتبار نفسها، أعني: الإلتصاف الملحوظ بين اسم "لا" وخبرها المستلزم لأن يكون حاصل المعنى، انتفى هذا الجنس لا يستلزم عدم احتياج "لا" إلى الخبر لا لفظا ولا تقديرا فلا يستلزم صحة نفي الجنس الداخلة هي عليه في نفسه ابتداء من غير اعتبار نسبة الوجود إليه حتى يكون [ب ٩١] معنى هذا المركب على هذا التقدير انتفى هذا الجنس.

<sup>٥٨٥</sup> - "بناء على أن المفهوم منه كما مر آنفا نفي هذا الجنس أقول بل القول بعدم احتياج لا إلى الخبر" ساقطة من ع.

وأما أن "لا" بمعنى "انتفى" أصالة أو نيابة وأن بني تميم لا يثبتون الخبر، فقد تقدم الكلام عليه في "المبحث الثاني" على وجه الاستثناء والاستيعاب بما تبين منه أن الحق في معنى قولهم وبني تميم لا يثبتونه أنهم يلتزمون حذفه، وأن "لا" لو كانت بمعنى "انتفى" أصالة أو نيابة كان المعنى في نحو "لا رجل" على ربط السلب، لكن المعنى على سلب الربط والله أعلم بالصواب.

قال -رحمه الله-: فإن قيل: كلمة "إلا" على هذا التقدير، أعني: على تقدير عدم احتياج "لا" إلى الخبر بناء على ما ذكرناه إما أن يكون بمعنى الاستثناء وإما أن يكون بمعنى الغير.

قلنا: هي بمعنى الغير ولا مجال لكونها بمعنى الاستثناء، "لا" <sup>٥٨٦</sup> لما قد يتهوم من التناقض بناء على أن سلب الجنس عن كل فرد ينافي إثباته لواحد من أفرادهِ.

وهذا كما قيل في الاستثناء المنفي، فإن قول القائل: "ما جاء القوم إلا زيدا" يؤهم ذلك التناقض أيضا ضرورة وجوب شمول المنفي عنهم الفعل لـ "زيد" المثبت هو له، فإنه مدفوع بمثل ما دفع به ذلك عن الاستثناء واختاره نجم الأئمة وشيخ الأمة من أن الاستثناء مقدم في الاعتبار على نسبة الفعل إلى المستثنى منه وهو <sup>٥٨٧</sup> أن يقال ههنا أيضا إن الجنس الخارج عنه هذا الفرد منتفٍ في ضمن كل ما عداه؛ و"لا" لما قد يتهوم من عدم تناول الجنس المنفي لما هو بعد "إلا" وهو شرط للاستثناء بما <sup>٥٨٨</sup> قد

<sup>٥٨٦</sup> - في ع : لأنه.

<sup>٥٨٧</sup> - في ع : وذلك وهو.

<sup>٥٨٨</sup> - في ل وع : لما.

عرفته من الفرق بين الجنس بدون اعتبار حصوله في الأفراد ويئنه مع اعتبار عدم حصوله فيها، بل لأنها لو كانت للاستثناء لما أفاد الكلام التوحيد وذلك لأنه يكون حاصلة حينئذ إن هذا الجنس على تقدير عدم [٩٢١] دخول هذا الفرد فيه منتفٍ فيفهم منه عدم انتفائه في أفراد غير خارج عنها ذلك الفرد فأين التوحيد؟

أقول: دفع التناقض بما ذكره من أن الاستثناء مقدم في الاعتبار على النسبة والحكم بالنفي صحيح وقد مر تفصيله في "المبحث الثاني"<sup>٥٨٩</sup> ومنه يتضح اندفاع توهم عدم تناول الجنس لما هو بعد "إلا"، لأن الحكم بالنفي حيث لا يُعتبر إلا بعد الاستثناء فلا شك في تناول الجنس للمثبت والمنفي قبل الحكم وإن كان بعد الحكم بالنفي لا يتناول المذكور بعد "إلا" لكونه في سياق الإيجاب كما مر تحقيقه في "المبحث الثاني" أيضا.

وأما قوله: "بل لأنها" ... إلخ، ففيه بحث؛ لأن حاصل المعنى على تقدير كون "لا" بمعنى "انتفى" أصالة أو نيابة وفرض صحة ذلك انتفى هذا الجنس إلا هذا الفرد، أي: إن هذا الجنس بعد إخراج هذا الفرد منه لما عرفت من تقدم اعتبار الاستثناء على الحكم بالنفي منتفٍ في ضمن جميع أفرادها، لأن السلب بعد الاستثناء كلي لدلالة "لا" التبرئة على الاستغراق دلالة قاطعة كما مر وحينئذ فمفهومه أن هذا الجنس قبل إخراج هذا الفرد منه ليس بمنفٍ في ضمن جميع أفرادها، بل في ضمن بعض دون بعض، لأن رفع الإيجاب الكلي يستلزم السلب الجزئي، ولا شك أن الاستثناء يدل لغة على أن هذا البعض الذي لم ينتف الجنس في ضمنه هو الفرد

الواقع بعد "إلا" فدل الكلام على أن هذا الجنس منتفٍ في ضمن غير هذا الفرد ألْبَتَّة وهذا على تقدير كون "لا" بمعنى "انتفى" وفرد صحته هو المعنى المطلوب من التوحيد ولا غبار عليه فأين قوله أين التوحيد؟

قال -رحمه الله-: فالواجب: حملها بمعنى "الغير" وجعلها تابعة [ب٩٢] لمحل اسم "لا" هذه بدلا عنه أو صفة كما قال الشاعر:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَيْبِكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ<sup>٥٩٠</sup>

فإن قوله "إلا الفرقدان" صفة لـ "كل أخ"، وأنت تعرف مما ذكرنا في هذين البحثين من<sup>٥٩١</sup> قال من المحققين: "أن للنحاة خلافا في أنه هل يضمّر لـ "لا" خبر مثل في الوجود أو يصح أن يوجد أم لا قصد به الإشارة إلى ما ذكرنا.

ومرام هذا الخلاف يمكن أن يكون أحد الأمرين احتياج لا إلى الخبر وعدم احتياجها إليه أو كون المذكور بعد "إلا" خبرا أو تابعا للاسم "لا" خبرا، بناء على أنه يزعم عدم انحصار "إلا" بمعنى الغير في الصفة، وتعرف منه أيضا أن المختار ما هو من المذهبين فلا تغفل، انتهى.

أقول: قد مر ما في كونها بمعنى "غير" وجعلها تابعة لمحل اسم "لا" بدلا أو نعتا.

<sup>٥٩٠</sup> - البيت من الوافر، وهو لعمر بن معد يكرب، ويُنسب إلى حضرمي بن عامر الأسدي. راجع: المعجم

المفصل في شواهد اللغة العربية، ١٥٩/٨.

<sup>٥٩١</sup> - في ل وع: أن من.

ثم إن كلام البيضاوي هذا الذي نقله ظاهرٌ في الترديد الأول، أي: احتياج "لا" إلى الخبر وعدم احتياجها إليه ويحتمل<sup>٥٩٢</sup> الترديد الثاني، أي: أن المذكور بعد "إلا" خبرٌ أو تابع وكان المختار عنده هو أن "لا" لا تحتاج إلى الخبر وأن المذكور بعد "إلا" تابع بقرينة أنه في آخر "البحث الثاني" أورد على القول بأن "لا" يحتاج إلى الخبر وأن المذكور أي: "إلا" مع مدخولها هو الخبر ما أورد ولم يذكر عنه جواباً وأياً ما كان فلا يليق بالإختيار.

نعم، إن حمل كلام البيضاوي على معنى أن للنحويين خلافاً هل يضمّر لـ"لا" خبر أم لا يضمّر خبرٌ، بل يضمّر مرفوع يكفي به عن الخبر كان التحقيق بالإختيار هو الشق الثاني وحيثُ فالمذكور بعد "إلا" كما عرفت تابعٌ لذلك المقدر المرفوع بدل جزئي من كلي والتقدير "لا إله أحد إلا الله" وهو المنعم على من يشاء من عباده بالإيصال [٩٣١] إلى غاية ما يتمناه ولديه مزيد وهو الولي الحميد.

---

<sup>٥٩٢</sup> - في ع : احتياجها إليه أو كون المذكور بعد إلا ويحتمل.

## المبحث التاسع

في أن "لا إله إلا الله" من أي قسم من أقسام القضية.

اعلم أن "لا إله إلا الله" على المختار من أن التقدير "لا إله أحد إلا الله" قضيتان حليتان:

أولاهما: سالبة كلية ضرورية موضوعها "أحد" بعد الاستثناء ومحمولها حصة النفي من "إله".

وثانيتها: موجبة شخصية ضرورية موضوعها الاسم الجليل ومحمولها حصة الإيجاب من "إله" وإنما قلنا بعد الاستثناء لما سبق من أن الاستثناء مقدم على الحكم و"أحد" قبل الاستثناء وإن كان شاملا لمسمى الاسم الجليل وغيره لصدقه عليه وعلى غيره لغة فلا يصح سلب الألوهية عنه حينئذ، كليا لكنه بعد الاستثناء لا يشمل لغة لما بيناه في "المبحث الثالث"؛ وإذا انتفى شموله لله تعالى لغة حينئذ صح السلب الكلي عند انعقاد الحكم المعتبر بعد الاستثناء فيصح أنها سالبة كلية بعد الاستثناء.

وعلى المشهور من أن التقدير "لا إله موجود إلا الله" أيضا قضيتان:

أولاهما: سالبة كلية ضرورية.

وثانيتها: موجبة شخصية ضرورية إلا أن موضوع الموجبة في هذا التقدير اسم الله تعالى ومحمولها حصة الإيجاب من موجود وموضوع السالبة "إله" بعد الاستثناء بناء على أن اسم الله تعالى بدل من محل "إله"، أعني: محله البعيد الذي هو الرفع بالابتداء الحاصل له بالتحويل إليه بعد التقديم كما بيناه مفصلا في "المبحث الثامن" بيانا شافيا بإذن الله؛ ومحمولها حصة السلب من موجود وبالالتفات إلى ما ذكرناه في التقدير الأول يتبين وجه التقييد بقيد بعد الاستثناء [ب ٩٣] هنا أيضا.

وعلى ما عزاه ناظر الجيش إلى الجرجاني عن بعضهم من أن التقدير "لا إله غير الله في الوجود" فهي قضية واحدة هي حملية كلية سالبة ضرورية موضوعها "إله" الموصوف بأنه غير الله ومحمولها في الوجود.

وأما ما ذهب إليه الأستاذ العلامة الجلال الدواني -رحمه الله تعالى- من أنها قضية شخصية لها لازمٌ هو قضية كلية حيث قال: "المبحث الرابع" هو أنه إذا كانت "لا" هذه لنفي الجنس وكانت "إلا" مع مدخولها تابعة لاسمها فكان الحكم معتبرا في ذلك المركب فهو من أي قسم من أقسام القضية فيقال: إنه إذا كان مضمونه أن هذا الجنس منتفٍ فيماعدًا هذا الفرد كان<sup>٥٩٣</sup> قضيةً شخصيةً لها لازم هو قضية كلية وهو قولنا كل ما هو فرد له سوى هذا الفرد منتفٍ ولا استبعاد في شيء من اللازم والملزوم ولزوم أحدهما للآخر، أعني: لزوم الكلية المذكورة للشخصية المذكورة انتهى؛ ففيه بحث:

أما أولا فلأنه مبني على ما اختاره من القول بعدم احتياج "لا" إلى الخبر وانعقاد الحكم بين "لا" واسمها وقد بينا في "المبحث الثاني" أنه لا يصح أن يكون "لا" بمعنى "انتفى" لا أصالة بأن يكون من أسماء الأفعال ولا نيابة عن "انتفى" كنيابة "يا" عن "أدعو"، لأنها لو كانت بمعنى "انتفى" كان المعنى على ربط الانتفاء بـ"إله" لا على نفي ارتباطه به عنه، لكن المعنى على نفي الارتباط لا على ربط الانتفاء بـ"لا" شبيهة عند أدنى التفات إلى المعنى اللغوي لأمثال هذه التراكيب والمبني على الفاسد فاسدٌ.

<sup>٥٩٣</sup> - في ل : كانت.

وأما ثانياً فلأن الحكم عنده لما لم يكن منعقداً [٩٤١] إلا بين "لا" واسمها وإلا عنده بمعنى "غير" بدل عن محل اسم "لا" أو نعت له كما مر عنه في "الثامن": كان المحمول هو "لا" التي بمعنى "انتفى" عنده والموضوع "إله" فالمعنى على هذا انتفى إله غير الله ومن المعلوم أن الموضوع لم يعبر عنه بعنوان هذا الجنس حتى يتجه بوجه ما كونها شخصية وإنما عبر عنه بعنوان "إله" وهو جنس لا شخص بلا شبهة ثم هو عنده جنس مأخوذ من حيث هو هو بلا شرط زائد كما هو الشأن في موضوع القضية المهملة، وذلك لأنه قال في "المبحث الثاني" من رسالته ما نصه: "ولا شك أن المراد من الجنس المنفي بـ"لا" هذه هو المفهوم من غير اعتبار حصوله في الأفراد كلها أو بعضها" ... إلخ. كما مر عنه<sup>٥٩٤</sup> في "المبحث الثامن" وإذا كان المراد بهذا الجنس عنده ما ذكره لم يصح أن يكون القضية شخصية بلا خفاء.

فإن قلت: هو إنما قال: إنه إذا كان مضمونه أن هذا الجنس منتفٍ فيماعدًا هذا الفرد كان قضية شخصية فإنما حكم بكون الكلام شخصية باعتبار مضمونه لا منطوقه وهذا المعنى الذي سماه مضمونا من لوازم المنطوق عنده، أعني: انتفى إله غير الله فيصح أنه مضمونه بوجه ما ولا شك أن العنوان في المضمون هذا الجنس، لا لفظ "إله".

قلت: لو صح الحكم على قضية مهملة بأنها شخصية باعتبار استلزامها لقضية عنوان موضوعها هذا الجنس لكان كل مهملة شخصية لتحقيق استلزام مثل هذا المضمون في جميع المهملات، لكن اللازم باطلٌ بالاتفاق على أنه وإن عبر عنه بعنوان

---

<sup>٥٩٤</sup> - "عنه" ساقطة في ع.

هذا الجنس فليس المراد به إلا الجنس [ب٩٤] بلا شرط زائدٍ الصالح للصدق على الأفراد كلا أو بعضا بقرينة قوله فيماعدًا هذا الفرد فلا يصح أن يكون المضمون أيضا قضيةً شخصيةً كما لا يصح أن يكون المنطوق شخصيةً ومنه يتضح أنه لا يصح أن يقال: نحن نأخذ الجنس بشرط الوحدة الذهنية فتكون القضية طبيعية. وقد قال في حاشية التهذيب: "إن الطبيعة شخصية حيث قال<sup>٥٩٥</sup> فيما مرّ عنه في "الثامن" أن التحقيق أن الحكم على نفس الطبيعة<sup>٥٩٦</sup> إلا أنها في الطبيعة قد أخذت من حيث إنها شيء واحد بالوحدة الذهنية فيصدق عليها بهذا الاعتبار ما لا يتعدى إلى أفرادها كالنوع في قولنا: "الإنسان نوع"، ولذلك لا يصلح الحكم عليها للتخصيص والتعميم، بل هي شخصية كما يشعر به كلام الشيخ في كتبه" انتهى.

أما أولاً فلما تبين أنه خلاف ما دل عليه كلامه صريحاً في "الثاني" وضمناً في "الرابع" من أن المراد بالجنس هو المأخوذ بلا شرط الصالح للصدق على الأفراد كما هو الشأن في موضوع القضايا المهمة.

وأما ثانياً فلأن الكلام يخرج عن إفادة معنى التوحيد بالكلية، لأن حاصله حينئذ هذا الجنس المأخوذ بشرط الوحدة الذهنية المغاير لله تعالى منتفٍ وليس هذا من التوحيد في شيء ولا يُشَم منه رائحة الدلالة عليه.

أما ثالثاً فلأن الكلام على هذا التقدير مع عدم دلالة على التوحيد الذي هو المقصود منه معناه فاسد، لأن حاصل المعنى حينئذ ما مرّ آنفاً، فإن أُريدَ أن هذا

<sup>٥٩٥</sup> - "في حاشية التهذيب إن الطبيعة شخصية حيث قال" ساقطة من ع.

<sup>٥٩٦</sup> - في ع : الطبيعة.

الجنس منتفٍ في الذهن فهو قطعي البطلان إذ كل من ينطق بهذا التركيب مستحضرا لمعناه قد تحقق هذا الجنس في ذهنه بصورته الذهنية فكيف يصح نفيه؟؛ وإن أريد في الخارج فهو [٩٥١] معنى صحيح في ذاته إذ كل موجود ذهني مأخوذا بشرط وجوده الذهني لا يوجد في الخارج، لكنه لا يصح تفسيراً لهذا الكلام؛ لأن المراد من "لا إله إلا الله" هو الدلالة على التوحيد في الألوهية لا بيان أحكام الأمور الذهنية وهذا معلوم بالضرورة وعلى هذا التفسير يكون بينه وبين الدلالة على التوحيد بُعد المشرقين؛ فسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والحمد لله رب العالمين.

### المبحث العاشر

في أن "لا إله إلا الله" هل تدل على توحيد الله في وجوب الوجود؟

اعلم أولاً أن "لا إله إلا الله" تدل بمنطوقه على توحيد الألوهية، أي: على أن الألوهية ثابتة لله تعالى منفية عما سواه تعالى وذلك لما تبين أن الكلام من قصر الصفة التي هي الخبر، أعني: "إله" على الموصوف الذي هو المبتدأ، أعني: اسم الله الجليل قصراً حقيقياً وذلك لاشتماله على النفي والإثبات وهما من طرق القصر ووجه إفادتهما القصر كما مرّ هو أن النفي إذا ورد على المحكوم عليه كان متوجهاً إلى نسبة شيء ما إليه وإذا ورد على المحكوم به كان متوجهاً إلى نسبته إلى شيء ما ثم ذلك الشيء إما مذكور أو مقدر يتعين بمعونة المقام وقرائن الأحوال عام مناسب للمستثنى في جنسه وصفته فإذا أخرج منه بعضه بـ "إلا" فاعتبر انعقاد الحكم صار ذلك البعض المخرج مثبتاً أو مثبتاً له وماعداه منفياً أو منفياً عنه وهذا هو معنى القصر وفي "لا إله إلا الله" على التقدير المختار قد ورد النفي على المحكوم [ب ٩٥] به فهو متوجه إلى نسبته إلى "أحد" المقدر فإذا أخرج منه اسم الله الجليل بـ "إلا" فاعتبر انعقاد الكم دل على أن الله تعالى ثابت له الألوهية وكل أحد سواه منفي عنه الألوهية وعلى التقدير المشهور قد ورد النفي على المحكوم عليه فهو متوجه إلى نسبة موجود المقدر إليه فإذا أخرج منه، أي: من "إله" اسم الله بـ "إلا" ثم اعتبر انعقاد الحكم كان الله مثبتاً له الوجود وغيره من الآلهة منفياً عنها الوجود، وكلما دل هذا الكلام بمنطوقه على إثبات الألوهية له تعالى على وجه الانحصار فيه فقد دل التزاما على وجوده تعالى في ذاته كأصل ثبوت الألوهية له تعالى بالضرورة إذ من البين أن إثبات الألوهية له تعالى على وجه الانحصار فرع على أصل ثبوتها له تعالى وأصل ثبوتها له تعالى<sup>٥٩٧</sup> فرع على وجوده تعالى في ذاته ضرورة أن ما لا ثبوت له في ذاته لا يُثبت له غيره؛ وقد تبين أن

---

<sup>٥٩٧</sup> - "تعالى" ساقطة من ع.

هذا الكلام لاشتماله على النفي والإثبات قضيتان حمليتان وإنهما<sup>٥٩٨</sup> ضرورتان لغة لأن المعنى المراد من "لا إله إلا الله" نفيا وإثباتا، لا شك هو الاستمرار الممتنع الانفكاك، أي: أن الألوهية ثابتة لله تعالى ثبوتا يمتنع انفكاكها عنه تعالى ومنتهية عن غيره انتفاء يمتنع انفكاكها عنه وهذا هو معنى الضرورة في عرف المنطقيين وقد دل قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ، وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَجْنُونٍ﴾<sup>٥٩٩</sup> إن إنكارهم لترك آلهتهم واختصاصه تعالى بالألوهية اللازمين من الاعتراف بـ "لا إله إلا الله" إنكارٌ لمحض استكبار لا [٩٦١] لمتمسك عقلي وهو دليل على أنهم فهموا المراد وإلا لما كان إنكارهم استكبارا لما بيناه في "الثامن"، لكن اللازم باطل بالنص فدل على أنهم فهموا المراد كيف لا؟ وقد قال تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾<sup>٦٠٠</sup> وقال تعالى ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾<sup>٦٠١</sup>.

وإذا تبين أن "لا إله إلا الله" يدل لغة على أن الله تعالى موجود ثابت له الألوهية على وجه القصر عليه قصرا حقيقيا ضروريا، فقد تبين أنها دالة لغة على أن الله تعالى ثابت له وجوب الوجود لذاته على وجه الانحصار فيه قصرا حقيقيا ضروريا أيضا، وذلك لأن الموجود الذي ثبت له الألوهية بالضرورة الأزلية الأبدية لو لم يكن واجب الوجود لذاته بل ممكنا لجاز انفكاك الألوهية عنه بجواز الانعدام الذي هو من

<sup>٥٩٨</sup> - "وإنهما" ساقطة من ع.

<sup>٥٩٩</sup> - سورة الصافات، الآية: ٣٥-٣٦.

<sup>٦٠٠</sup> - اقتباس من سورة إبراهيم، الآية: ٤.

<sup>٦٠١</sup> - سورة الزخرف، الآية: ٣.

لوازم الممكن، لكن "لا إله إلا الله" قد دلت على أن الانفكاك ممتنع لدالتها على أن الإيجاب ضروري سرمدى فيكون الانعدام على ذلك الموجود ممتنعاً لذاته وكل موجود امتنع انعدامه لذاته فهو موجود لذاته وهو المراد بواجب الوجود لذاته، فالله الذي دل كلمة التوحيد على وجوده وعلى ثبوت الألوهية له على وجه القصر عليه قصراً حقيقياً ضرورياً ثابت له وجوب الوجود لذاته على وجه القصر عليه قصراً حقيقياً ضرورياً في عين تلك الدلالة على الوجه الذي سمعت بيانه وهو المطلوب وبالله التوفيق والحمد لله رب العالمين.

## المبحث الحادي عشر

في أن "لا إله إلا الله" هل تدل على توحيد الأفعال؟

أي: أن [ب٩٦] الله تعالى لا شريك له في الخالقية، قد تبين دلالة "لا إله إلا الله" على توحيد الألوهية ثم توحيد وجوب الوجود ومقتضى المعنى الأول، أي: قصر الألوهية على الله تعالى قصرا حقيقيا ضروريا هو أن الله تعالى هو الذي يستحق أن يعبد كل مخلوق وكلما كان كذلك فهو النافع الضار على الإطلاق لا غير وذلك أن كل من لا يكون نافعا ضارا على الإطلاق لا يستحق أن يعبد كل مخلوق، لأن العبادة هي الطاعة والإنقياد والخضوع ومن لا يملك ضرا ولا نفعا<sup>٦٠٢</sup> بالنسبة إلى بعض المخلوقين لا يستحق أن يعبد ذلك البعض ويطيعه وينقاد له، فإن من لا يقدر على إيصال نفع إلى شخص أو دفع ضرر عنه لا يرجوه ذلك الشخص ومن لا يقدر على إيصال ضرر إليه لا يخافه وكل من لا يُخاف ولا يُرجى أصلا لعدم كماله لا يستحق أن يُعبد وهو ظاهر، لكن الذي يقتضيه منطوق "لا إله إلا الله" من قصر الألوهية على الله تعالى قصرا حقيقيا ضروريا هو أن الله تعالى هو الذي يستحق أن يعبد كل مخلوق فهو النافع الضار على الإطلاق، وكلما كان كذلك فهو الخالق لكل شيء وهو المطلوب؛ ومقتضى المعنى الثاني أعني: قصر وجوب الوجود على الله تعالى قصرا حقيقيا ضروريا هو أن الله تعالى هو الغني لذاته وأن كل موجود سواه فهو مفتقر إليه افتقارا ذاتيا لكونه ممكنا والفقر من لوازم الإمكان كما أن الغنى من لوازم الوجوب فكل موجود سواه فهو مفتقر إليه في أصل وجوده وسائر كمالاته المترتبة على وجوده كما أن الله تعالى غني بذاته لذاته عما سواه في [٩٧١] وجوده وجميع كمالاته، لأن الوجود إذا كان ذاتيا له<sup>٦٠٣</sup> كان الكمال ذاتيا له وإذا كان الوجود بالذات مقصورا

<sup>٦٠٢</sup> - في ل و ع : نفعا ولا ضرا.

<sup>٦٠٣</sup> - "له" ساقطة من ع.

عليه كان الكمال بالذات مقصورا عليه أيضا فالكمالات كلها من الوجود وما يتبعه من صفات الكمال لله تعالى بالذات ولغيره من الموجودات بالإفاضة منه تعالى والجعل.

فنقول: كلما انحصر الكمال بالذات كله في الله تعالى ثبت أنه لا قوة بالذات إلا لله، لأنها من الكمالات وكلما ما<sup>٦٠٤</sup> كان كذلك فلا قوة لأحد إلا بالله<sup>٦٠٥</sup> كما قال تعالى ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾<sup>٦٠٦</sup> فنقول لا فعل لأحد إلا بقوة بالضرورة ولا قوة لأحد على فعل ما<sup>٦٠٧</sup> إلا بالله إذ لا قوة بالذات إلا لله فلا فعل لأحد إلا بالله فلا فعل حقيقية إلا لله إذ من لا قوة له إلا بغيره فالقوة حقيقة لذلك الغير فالفعل له أيضا، لما تبين أنه لا فعل إلا بقوة وحيث إن القوة لله جميعا فالفعل كذلك لله جميعا وهو المطلوب، وإذا تبين أن "لا إله إلا الله" دلت على أنه لا قوة لأحد إلا بالله فقد ثبت دلالتها على أنه لا جبر ولا استقلال بيان ذلك أن الاستثناء من النفي إثبات كما بيناه بيانا شافيا بإذن الله فقوله تعالى ﴿لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾<sup>٦٠٨</sup> الذي تضمنته "لا إله إلا الله" يدل على أن العبد ثابت له القوة بالله لا لذاته، وكلما كان كذلك فله فعل بإذن الله<sup>٦٠٩</sup> وتمكينه لا استقلالاً في إثبات أصل القوة المؤثرة بالإذن بطل الجبر وإثبات تأثيره بالإذن لا بالاستقلال بطل الاستقلال الذي يقول به أهل

<sup>٦٠٤</sup> - "ما" ساقطة من ل وع.

<sup>٦٠٥</sup> - في ع : إلا بإذن الله.

<sup>٦٠٦</sup> - اقتباس من سورة الكهف، الآية: ٣٩.

<sup>٦٠٧</sup> - في ع : لأحد على ما فعل ما.

<sup>٦٠٨</sup> - اقتباس من سورة الكهف، الآية: ٣٩.

<sup>٦٠٩</sup> - في ع : الله تعالى.

الاعتزال وإذا بطل الأمران<sup>٦١٠</sup> فالصحيح [ب٩٧] هو القول بالكسب الذي ذهب إليه الأشعري<sup>٦١١</sup> وأتباعه من أهل السنة وهو أمرٌ بين أمرين لا جبر ولا تفويض وحقيقته تحصيل العبد ما تعلق به إرادته عند تعلق إرادة الله تعالى<sup>٦١٢</sup> أيضا بقدرته المؤثرة لا مستقلا، بل بإذن الله، أي: تمكينه إياه من التأثير بإعانتته وإفاضته قوة التأثير على قدرة العبد الحادثة.

والدليل على أن حقيقة الكسب عند الأشعري ما ذكرناه نص الشيخ الأشعري في كتاب الإبانة الذي هو آخر مصنفاته المعول عليه في الإعتقاد بنص الحافظ ابن عساكر<sup>٦١٣</sup> والحافظ ابن تيمية<sup>٦١٤</sup> حيث قال -رحمه الله تعالى-: "وزعموا أي: المعتزلة والمكذبون بالقدر أنهم يملكون الضر والنفع لأنفسهم ردا لقول الله تعالى ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾"<sup>٦١٥</sup> وانحرافا عن القرآن وعما أجمع المسلمون عليه وزعموا أنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربحهم وأثبتوا لأنفسهم

٦١٠ - "الأمران" ساقطة من ع.

٦١١ - هو علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن عامر ابن أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري، اليماني البصري (أبو الحسن) متكلم، مشارك في بعض العلوم، تنسب إليه الطائفة الأشعرية. ولد بالبصرة، مات سنة ٩٤٧/٣٣٠. راجع: معجم المؤلفين، ٣٥/٧.

٦١٢ - في ع: إرادته تعالى به.

٦١٣ - هو نصر بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن علي بن الحسين بن زياد بن عبد القوي الفناري، الإسكندري (أبو الفتح) فاضل، له معرفة بالأدب، مات سنة ١١٦٥/٥٦٠. راجع: معجم المؤلفين، ٨٩/١٣.

٦١٤ - هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحارثي الدمشقي الخنبلي، أبو العباس، تقي الدين ابن تيمية، ولد في حران، مات سنة ١٣٢٨/٧٢٨. راجع: الأعلام للزركلي، ١٤٤/١.

٦١٥ - اقتباس من سورة يونس، الآية: ٤٩.

غنى عن الله تعالى ووصفوا أنفسهم بالقدرة على ما لم يَصِفُوا الله<sup>٦١٦</sup> بالقدرة عليه"، إلى هنا كلامه بلفظه -رحمه الله تعالى-<sup>٦١٧</sup>.

وهو يدل دلالة واضحة على أنه لم ينكر على المعتزلة إلا زعمهم أنهم يملكون الضر والنفع لأنفسهم استقلالاً وأنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربهم وهو معنى الاستقلال المستلزم للغنى عن الله تعالى الباطل بالنقل والعقل.

وأما الدليل الذي استدل به الأشاعرة على أن القدرة الحادثة غير مؤثرة أصلاً من أنه لو كان فعل العبد بقدرته وتأثيرها فيه وأنه واقع بقدرة الله تعالى لما ثبت بالبرهان أن الله قادر على جميع الممكنات فلو أراد الله شيئاً وأراد العبد ضده لزم إما وقوعهما معا [٩٨١] أو عدمهما معا<sup>٦١٨</sup> أو كون أحدهما غير قادر على ما فرض قدرته عليه وتأثيره فيه واللوازم كلها محالات، انتهى.

ففيه أن اللوازم منه إنما هو بطلان الاستقلال الذي رده الأشعري على أهل الاعتزال لا ما ادعوه من نفي التأثير بالكلية عن القدرة الحادثة وذلك لأن التمانع اللازم منه المستلزم للمحالات المذكورة إنما يلزم على تقدير استقلال العبد.

وأما إذا قلنا بأن العبد لا تؤثر قدرته في شيء ما إلا بإذن الله<sup>٦١٩</sup> وتمكينه ومشيئته فلا شك أنه إذا شاء العبد ما لم يشأ الله لم يقع ذلك أصلاً؛ وكلما كان

<sup>٦١٦</sup> - في ع : الله تعالى.

<sup>٦١٧</sup> - راجع: الإبانة عن أصول الديانة، ص: ٨.

<sup>٦١٨</sup> - "معا" ساقطة من ع.

<sup>٦١٩</sup> - في ل : الله تعالى.

كذلك لم يلزم شيء من المحالات المذكورة أصلاً، أما الأول والثاني فظاهر وأما الثالث فلأننا لم نفرض أن العبد قادر على ما لم يشأ الله حتى يلزم من عدم وقوع مراده خلاف المفروض، بل الذي نقوله إن العبد لا يقدر إلا على إحداث ما يريد الله منه أن يحدثه ويمكنه منه بمعونته من عنده لما تبين أنه لا قوة له إلا بالله، وكلما كان كذلك فلا تمنع فلا لزوم لشيء من المحالات، بل كل ما استدل به في المواقف والمقاصد على نفي أصل التأثير إنما يدل على نفي الاستقلال بالتأثير كما يزعمه المعتزلة، لا على نفي أصل التأثير بالإذن قطعاً كما يظهر بمراجعتها مع أدنى التفات، فإن التفتازاني ذكر خمسة وجوه في شرح المقاصد صرح في أربعة منها بنفي الاستقلال والذي ترك التصريح به فيه وهو الثاني منها قد صرح به السيد الجرجاني في شرح المواقف فرجع جميع الوجوه المذكورة في نفي أصل التأثير إلى نفي الاستقلال وهو الحق وبه نقول وبالله التوفيق.

ويزيد المقام تأييداً ووضوحاً قوله تعالى ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَمَا أَعْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾<sup>٦٢٠</sup>.

وجه التأييد أن في الآية إثباتاً للقوة للفريقين وإثباتاً للأشدية للذين من قبلهم وإثباتاً للتأثير لقوة الفريقين على تفاوتهما في الشدة حيث قال ﴿وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>٦٢١</sup> فإن الآثار إنما تترتب على التأثير بالضرورة ولا تأثير إلا بقوة ولا قوة إلا

<sup>٦٢٠</sup> - سورة الغافر، الآية: ٨٢.

<sup>٦٢١</sup> - اقتباس من سورة الغافر، الآية: ٢١؛ اقتباس من سورة الغافر، الآية: ٨٢.

بالله فلا تأثير لقوتهم في تحصيل الآثار إلا بالله فثبت أن لقوتهم تأثيرا في حصول الأثر بإذن الله وهو المعبر عنه بالكسب فإن الله تعالى سماه في آخر الآية كسبا حيث قال ﴿فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾<sup>٦٢٢</sup>.

فظهر أن الكسب هو تحصيل العبد الأثر بتأثير قدرته الحادثة بإذن الله وتمكينه ومشيتته لا مستقلا فبطل الخير بإثبات القوة وتأثيرها وبطل الاستقلال بالإذن والتمكين وبالله التوفيق والحمد لله رب العالمين ولهذا المطلوب مزيد تفصيل وتقرير وتنوير ذكرناه في قصد السبيل وبلغة المسير فمن شاء فليراجعهما وبالله التوفيق وإلى الله المصير والحمد لله رب العالمين.

<sup>٦٢٢</sup> - اقتباس من سورة الحجر، الآية: ٨٤؛ اقتباس من سورة الزمر، الآية: ٥٠؛ اقتباس من سورة الغافر، الآية:

## المبحث الثاني عشر

في أن "لا إله إلا الله" هل تدل على توحيد الوجود؟

أي: إن الله تعالى لا شريك له في الوجود، أي: الحقيقي كما يقول به محققوا أهل الكشف والشهود.

فنقول أولاً: قال الأستاذ العلامة الجلال الدواني - رحمه الله - في رسالته المذكورة "البحث الخامس": "في أن هذه الكلمة الطيبة هل يحتمل التوحيد أم لا على ما ذهب إليه أصحاب المكاشفات القائلين بأن التوحيد تنزيه الوجود البحث<sup>٦٢٣</sup> [٩٩١] عن الشركة في الوجود لا عن الشركة في خصوص صفة الإلهية مع جواز الشركة في الوجود قالوا كل ما شَم رائحة الوجود فهو للحق عارية عند الغير، فيجب ردها إلى مالِكها حتى يصح التوحيد ويبقى الحق واحداً أحداً.

قلنا: بلى يحتمل ذلك فإنه إذا كانت كلمة "إلا" بمعنى الغير بدلاً عن "إله" المنفي كان النفي في الحقيقة متوجهاً إلى الغير وسلب الغير مطلقاً توحيد حقيقي عندهم، لا يقال فحينئذ لا يفيد هذه العبارة التوحيد بالمعنى الآخر؛ لأننا نقول يمكن ذلك بأن حمل سلب الغير على سلبه في صفة الإلهية لا مطلقاً أو حمل "إلا" على الصفة لا على البدل" انتهى.

أقول: وفيه بحث:

أما أولاً فلأنه مبني على ما اختاره في "البحث الثاني" من رسالته من أن الواجب حمل "إلا" بمعنى "الغير" وجعلها تابعة لمحل اسم لا هذه بدلاً منه أو صفة كما أوردناه في "الثامن" وقد مرّ عند الكلام عليه أن تجويز وقوعهما<sup>٦٢٤</sup> بدلاً خارج عن

<sup>٦٢٣</sup> - في هامش م : البحث المحض الخالص.

<sup>٦٢٤</sup> - في ع : وقوعها.

قواعد اللغة؛ فإن الثابت بالاستقراء كما هو المذكور في كتب النحو أن "إلا" التي بمعنى "غير" لا يكون مع تاليها إلا صفة، أي: نعتا.

وقيل عطف بيان فلا يصح إعرابها بدلا، أما على الأصح المشهور فظاهر وأما على الثاني المرجوح فلأن عطف البيان إنما يصح أن يعرب بدل كل إذا لم يتمتع الاستغناء عنه<sup>٦٢٥</sup> وقد مر أن الاستغناء هنا ممتنع فلا يصح أن يعرب بدلا على القولين.

وأما ثانيا فلأنه إن سلم صحة وقوعها بدلا لغة فلا يصدق عليها تعريف أحد الإبدال الأربعة، لأن غير الله لا يصدق على الله المعبود بالحق وإله يصدق على الله فلا يكون ما صدقهما واحدا فلا يكون بدل الكل من الكل ثم لا ملازمة بين الشيء وغيره من حيث إنه غيره، أي: من حيث إنه ملحوظ بعنوان الغيرية [ب ٩٩]؛ فالذهن لا يذهب عند سماع "إله" المراد به هنا المعبود بحق إلى غير الله، أي: إلى الذات الملحوظة بهذا العنوان فلا يكون بدل الاشتمال وظاهر<sup>٦٢٦</sup> أنه ليس أحد البديلين الآخرين.

وأما ثالثا فلأنه إن سلم صدق تعريف أحد الإبدال عليه فإما أن يكون مقتضى قواعد اللغة عند وقوعها بدلا من اسم "لا" وتوجه النفي إليها في الحقيقة أن لا يلاحظ معها معنى المبدل منه الذي هو "إله" بالكلية بناء على أن البدل هو المقصود بالنسبة، وأن المبدل منه في حكم المنحي أو<sup>٦٢٧</sup> ليس كذلك بل يلاحظ معها

<sup>٦٢٥</sup> - "عنه" ساقطة من ع.

<sup>٦٢٦</sup> - في ل : فظاهر.

<sup>٦٢٧</sup> - في ع : وليس.

معنى المبدل منه؛ فإن كان الأول لم يصح إرادة المعنى الثاني إذ<sup>٦٢٨</sup> على هذا التقدير لا دلالة للكلام عليه لغة فأرادته عن الكلام حينئذ إرادة خارجة عن قانون الوضع وإن كان الثاني كان السلب حينئذ سلبيًا للغير مقيدًا بصفة الألوهية لا مطلقًا، وهو<sup>٦٢٩</sup> قد قال التوحيد عندهم هو سلب الغير مطلقًا لا مقيدًا بالمقيد المذكور فلا يكون الكلام على هذا دالًا على التوحيد عندهم على أن كون المبدل منه في حكم المنحي كما مر مفصلاً في "المبحث السادس" ليس المراد به أنه مهدر لا فائدة فيه حتى إنه لا يلاحظ معناه في الكلام أصلاً أو لا يرى أنهم يقولون، وإنما ذكر الأول لنحو من التوطئة وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الأفراد؛ وهذا عين اعتبار ملاحظة معناه مع البديل كما هو ظاهر ومع هذا كله، فالكلام عنده مركب من "لا" واسمها من غير احتياج إلى الخبر، وقد تبين في "الثاني" و"الثامن" و"التاسع" إجمالاً وتفصيلاً أنه لا يصح أن يكون "لا" بمعنى "انتفى" لا أصالة ولا نيابة وبالله [١٠٠] التوفيق.

فالوجه في دلالة "لا إله إلا الله" عندهم على التوحيد ما يبدو لك بعد تمهيد مشتمل على تنبيهين:

الأول: قال الإمام حجة الإسلام كاشف الظلام بنور الله العلام -روح الله روحه وأعلى في مواطن اللقاء فتوحه- في "الفصل الأول" من كتابه مشكوة الأنوار ما نصه: "ترقى العارفون من حضيض المجاز إلى يَفَاقِ الحقيقة واستكملوا معارجهم فرأوا بالمشاهدة العيانة أن لا شيء في الوجود إلا الله تعالى وأن ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾<sup>٦٣٠</sup> لا أنه يصير هالكا في<sup>٦٣١</sup> وقت من الأوقات، بل هو هالك أزلاً وأبداً لا

<sup>٦٢٨</sup> - في ع : المعنى الثاني وعلى.

<sup>٦٢٩</sup> - "هو" ساقطة من ل.

<sup>٦٣٠</sup> - اقتباس من سورة القصص، الآية: ٨٨.

يتصور إلا كذلك فإن كل شيء سواه إذا اعتبر ذاته من حيث ذاته فهو عدم محض، وإذا اعتبر من الوجه الذي يسرى إليه الوجود من الأول الحق رُئي موجودا لا في ذاته، لكن من الوجه الذي يلي موجوده فيكون الموجود وجه الله تعالى فلكل شيء وجهان: وجه إلى نفسه ووجه إلى ربه فهو باعتبار وجه نفسه عدم محض، وباعتبار وجه الله تعالى موجود، فإذا لا موجود إلا الله تعالى ووجهه تعالى فإذا<sup>٦٣٢</sup> ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾<sup>٦٣٣</sup> أزلا وأبدا ولم يفتقر هؤلاء إلى قيام القيامة ليسمعوا نداء المنادي ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾<sup>٦٣٤</sup>، بل هذا النداء لا يفارق سمعهم أبدا ولم يفهموا من معنى قوله الله أكبر إنه أكبر من غيره حاش لله إذ ليس في الوجود معه غيره حتى يكون أكبر منه، بل ليس لغيره رتبة المعية بل رتبة التبعية، بل ليس لغيره وجود إلا من الوجه الذي يليه فالموجود وجهه فقط ومحال أن يقال إنه أكبر من وجهه بل معناه أكبر من أن يقال له [ب. ١٠٠] أكبر بمعنى الإضافة والمقايسة، وأكبر من أن يدرك غيره كنهه كبريائه نبيا كان أو ملكاً، بل لا يعرف الله كنه معرفته إلا الله، بل كل معروف داخل تحت سلطنة العارف واستيلائه دخولا ما وذلك ينافي الجلال والكبرياء<sup>٦٣٥</sup> انتهى.

وقال في "الفصل الثاني" منه في "قطب الثاني": "ولا يبعد أيها المعتكف في عالم العقل أن يكون وراء العقل طور آخر يظهر فيه ما لا يظهر في العقل كما لا يبعد

٦٣١ - في م : في بي.

٦٣٢ - في ل : فإذن.

٦٣٣ - اقتباس من سورة القصص، الآية: ٨٨.

٦٣٤ - اقتباس من سورة الغافر، الآية: ١٦.

٦٣٥ - راجع: مشكاة الأنوار، ص: ٥٥-٥٦٦.

أن يكون العقل طورا وراء التميز<sup>٦٣٦</sup> والإحساس ينكشف فيه عوالم وعجائب وغرائب يقصر عنها الإحساس والتمييز<sup>٦٣٧</sup> ولا تجعل أقصى الكمال وفقا على نفسك<sup>٦٣٨</sup> انتهى.

وقال الإمام الشافعي<sup>٦٣٩</sup> - شكر الله سعيه -: "إن للعقل حدا ينتهي إليه كما أن للبصر حدا ينتهي إليه"<sup>٦٤٠</sup> انتهى؛ نقله الحافظ ابن حجر في كتابه توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس في "الفصل السابع" وقال الإمام الشافعي - طاب ثراه -: "لله أسماء وصفات لا يسع أحدا ردها ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل، لأن علم ذلك لا يُدرك بالعقل ولا الروية والفكر، فنثبت هذه الصفات ونفى عنها التشبيه كما نفى عن نفسه فقال ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾"<sup>٦٤١</sup> انتهى. نقله الحافظ ابن حجر في فتح الباري في كتاب التوحيد.

وحاصل كلام حجة الإسلام أن العالم لكون وجوده غير مستقل، بل هو فائض منه تعالى كما لا يتصف بكونه عين الحق لكونه مبدعا كذلك لا يتصف بأنه غيره مغايرة تامة مستقلة بحيث يتصف بأنه موجود ثانٍ مع الله تعالى، فإن الله [١٠١] سبحانه كما كان في الأزل ولا شيء معه لكونه الأول قبل كل شيء

<sup>٦٣٦</sup> - في ل : التمييز .

<sup>٦٣٧</sup> - في ل : التمييز .

<sup>٦٣٨</sup> - راجع: مشكاة الأنوار، ص: ٧٧-٧٨.

<sup>٦٣٩</sup> - هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع القرشي، المطلب، الشافعي، الحجازي، المكي، (أبو عبد الله) أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ولد بغزة بفلسطين، مات سنة ٢٠٤/٨١٩. راجع: معجم المؤلفين، ٣٢/٩.

<sup>٦٤٠</sup> - راجع: توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس لابن حجر، ص: ١٦٦ آداب الشافعي ومناقبه، ص: ٢٠٧.

<sup>٦٤١</sup> - اقتباس من سورة الشورى، الآية: ٢١؛ راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٤٠٧/١٣.

فكذلك الآن كما كان لا شيء معه وإن أوجد العالم الأعلى والأسفل بما فيهما، لأن العالم بجميع أجزائه لكون من فيض وجوده على حقائق الكائنات لا يتصف بكونه موجودا معه بل موجودا به ومنه فليس للعالم رتبة المعية بل رتبة التبعية ولهذا نفي أن يكون الله أكبر معناه أنه أكبر من غيره مع كثرة هذه الأغيار المشهودة، فإنها ليست أغيارا مستقلة وإنما هي وجوه نور الوجود المطلق بالإطلاق الحقيقي، أي: الذي لا يقابله تقييد مع قابليته لكل قيد المستلزم لتنزهه عن كل قيد في عين تجلية فيما شاء منها كما يوضحه قوله تعالى ﴿فَأَيْنَمَا تُولُو فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾<sup>٦٤٢</sup>، ﴿وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ﴾<sup>٦٤٣</sup>، وكلما كان كذلك لم يصح التفضيل بالمعنى المعروف المستلزم لكونه المفضل عليه مغايرا للمفضل مغايرة مستقلة بمعنى أنه ليس وجها من وجوهه وإنما يصح التفضيل بنحو المعنى المراد من نحو قولهم هذا بسرا أطيب منه رطباً ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾<sup>٦٤٤</sup> كما يوضحه قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ قُوَّةً﴾<sup>٦٤٥</sup> مع قوله تعالى ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾<sup>٦٤٦</sup> في كل ذي قوة إذ لا قوة لهم<sup>٦٤٨</sup> إلا بالله فلا قوة إلا لله وكلما كان كذلك فله القوة الظاهرة في جميع مظاهر الأقوياء جميعا وليس معنى وحدة الوجود أن العالم عين الحق حتى يتوهم من كلام حجة الإسلام وغيره من المحققين أنه خروج عن دائرة الشرع الشريف وإنما المراد أن العالم ليس موجودا ثانيا معه مستقلا كما تقرر.

<sup>٦٤٢</sup> - اقتباس من سورة البقر، الآية: ١١٥.

<sup>٦٤٣</sup> - اقتباس من سورة النمل، الآية: ٤٩١؛ "وله كل شيء" ساقطة من ل وع.

<sup>٦٤٤</sup> - اقتباس من سورة النحل، الآية: ٦٠.

<sup>٦٤٥</sup> - اقتباس من سورة فصلت، الآية: ١٥.

<sup>٦٤٦</sup> - في النسخ "وأن" وهو خطأ، لأن آية البقرة ليس فيها الواو.

<sup>٦٤٧</sup> - اقتباس من سورة البقرة، الآية: ١٦٥.

<sup>٦٤٨</sup> - "لهم" ساقطة من ل.

قال الإمام أستاذ [ب ١٠١] التحقيق<sup>٦٤٩</sup> سيدي الشيخ محي الدين مُحمَّد بن علي ابن العربي<sup>٦٥٠</sup> - قدس سره - في "الباب ٥٥٨" من الفتوحات المكية في حضره الإبداع بعد بسط وتفصيل ما نصه: "وهذا يدلُّ على أن العالم ما هو عين الحق وإنما هو ما ظهر في الوجود الحق إذ لو كان عين الحق ما صح كونه بديعاً"<sup>٦٥١</sup> انتهى.

وهذا هو الذي دل<sup>٦٥٢</sup> عليه نصوص الكتاب والسنة والنظر العقلي الصحيح ومقالات محققي أهل الكشف الصريح ومنه ينكشف بعض وجوه قوله تعالى ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>٦٥٣</sup>.

التنبية الثاني: كل من حكم على قلبه سلطان شيء وتقيّد قلبه به فهو عبد لذلك الشيء، أي: يطلق عليه العبد لغة كما قال ﷺ: {تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعَسَّ عَبْدُ الدَّرْهِمِ، وَعَبْدُ الْحَلَةِ، وَعَبْدُ الْخَمِيصَةِ، فَيَكُونُ مَا تَقَيَّدَ بِهِ قَلْبُهُ إِهًا لُغَةً وَمَعْبُودًا}<sup>٦٥٤</sup> ولهذا أطلق على الهوى أنه "إله" في الكتاب والسنة.

<sup>٦٤٩</sup> - في ل : المحققين.

<sup>٦٥٠</sup> - هو مُحمَّد بن علي بن مُحمَّد بن أحمد بن عبد الله الطائفي، الحاتمي، المرسّي، المعروف بابن عربي (حجّي الدين، الشيخ الأكبر) حكيم، صوفي، متكلم، فقيه، مفسر أديب، شاعر، مشارك في علوم أخرى ولد في مرسية بالأندلس، مات سنة ٦٣٨/١٢٤٠. راجع: معجم المؤلفين، ١١/٤٠.

<sup>٦٥١</sup> - راجع: الفتوحات المكية، الباب: ٥٥٨، ٤٧/٨.

<sup>٦٥٢</sup> - "دل" ساقطة من ع.

<sup>٦٥٣</sup> - اقتباس من سورة النور، الآية: ٣٥.

<sup>٦٥٤</sup> - راجع: البخاري، جهاد ٧٠، رقاق ١٠؛ ابن ماجة، زهد ٨.

قال الإمام حجة الإسلام في "الباب الثاني" من كتاب العلم من الإحياء: "كل متبع هواه فقد اتخذ هواه معبودا، قال الله تعالى ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ﴾<sup>٦٥٥</sup> وقال ﷺ: {أَبْغَضُ إِلَهٍ عُبِدَ فِي الْأَرْضِ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ الْهُوَى} "<sup>٦٥٦</sup> انتهى.

وقال في "باب الصدق" من الإحياء أيضا: "كل ما تقيد العبد به فهو عبد له، كما قال عيسى عليه الصلوة والسلام: "يا عبيد الدنيا" وقال نبينا ﷺ: {تَعَسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعَسَ عَبْدُ الدَّرْهَمِ، وَعَبْدُ الْحَلَةِ، وَعَبْدُ الْخَمِيصَةِ}<sup>٦٥٧</sup>، سمي كل من تقيد قلبه بشيء عبدا له"<sup>٦٥٨</sup> انتهى.

وقال في "باب الزهد" منه: من طلب غير الله فقد عبده وكل مطلوب معبود وكل طالب عبداً بالإضافة إلى مطلبة"<sup>٦٥٩</sup> انتهى.

ومن المعلوم أنه ما في الوجود إلا وهو [١٠٢١] مطلوب لطالب ما ويفتقر إليه مفتقر ما لا امتناع أن يكون خلقه عبثا تعالى الله الحكيم عن ذلك.

قال الشيخ محي الدين في "الباب ٧٥": "وما في الوجود شيء إلا ويفتقر إليه مفتقر ما من جميع الأشياء"<sup>٦٦٠</sup> انتهى.

وقال في "الباب ١٦٧": "وكل طالب فهو فقير إلى مطلوبه ضرورة"<sup>٦٦١</sup> انتهى.

<sup>٦٥٥</sup> - اقتباس من سورة الجاثية، الآية: ٢٣.

<sup>٦٥٦</sup> - راجع: إحياء علوم الدين، ١/٥٧.

<sup>٦٥٧</sup> - راجع: البخاري، جهاد ٧٠، رقاق ١٠؛ ابن ماجة، زهد ٨.

<sup>٦٥٨</sup> - راجع: إحياء علوم الدين، ٤/٢٧٢٩.

<sup>٦٥٩</sup> - راجع: إحياء علوم الدين، ٤/٢٤٥٢.

<sup>٦٦٠</sup> - راجع: الفتوحات المكية، الباب: ٧٠، ٢/٢٧٣.

ولهذا قال في "الباب ٤٦٤": وما من شيء إلا وله نصيب في الألوهية يدعيه،  
 فلهذا توجه عليه النفي، لأن الإله<sup>٦٦٢</sup> من لا تعين<sup>٦٦٣</sup> له نصيب فله الأنصباء كلها  
 وهو مسمى الله وكل شيء له نصيب فهو اسم من أسمائه، فالكل أسماؤه<sup>٦٦٤</sup> انتهى.

وقال في "الباب ٥٢٨": قال الله تعالى ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>٦٦٥</sup>، وإن  
 كان له جميع الأسماء التي يفتقر كل فقير إلى مسماها ولا فقير إلا إلى الله، فإنه يقول  
 ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾<sup>٦٦٦</sup> ومع هذا فلا يطلق عليه من الأسماء إلا ما  
 يعطى الحسن عرفا وشرعا، ولذلك نعت أسماؤه بالحسنى<sup>٦٦٧</sup> انتهى.

فتحصل مما نقل أن الإله<sup>٦٦٨</sup> يطلق لغة على كل مطلوب لطالب ما وعلى كل  
 ما يفتقر إليه مفتقر ما من حيث إنه مطلوب ومفتقر إليه لذلك الطالب الفقير إليه،  
 وإن كان قد يطلق عليه العبد أيضا لكونه فقيرا إلى غيره وطالبا له عن حيثة أخرى،  
 ومن المعلوم مما تقرر أن كل موجود فهو كذلك.

فنقول: كل موجود يطلق عليه من حيث إنه مطلوب لطالب ما أنه إله لعبد ما  
 بالضرورة وقد دلت "لا إله إلا الله" بالمنطوق على أنه لا إله لعبد ما أحد إلا الله

<sup>٦٦١</sup> - راجع: الفتوحات المكية، الباب: ١٦٧، ٤١٧/٣.

<sup>٦٦٢</sup> - في ع: لأن لا إله.

<sup>٦٦٣</sup> - في ل وع: يتعين.

<sup>٦٦٤</sup> - راجع: الفتوحات المكية، الباب: ٤٦٤، ١٣١/٧.

<sup>٦٦٥</sup> - اقتباس من سورة الأعراف، الآية: ١٨٠.

<sup>٦٦٦</sup> - اقتباس من سورة فاطر، الآية: ١٥.

<sup>٦٦٧</sup> - "بالحسنى" ساقطة من ع؛ راجع: الفتوحات المكية، الباب: ٥٢٨، ٢٥٢/٧.

<sup>٦٦٨</sup> - في ع: أن لا إله.

بالضرورة فلا موجود من حيث يفتقر إليه طالب ما<sup>٦٦٩</sup> أحد إلا الله بالضرورة؛ أو نقول: كل شيء من الحيثية [ب ١٠٢] المذكورة إله لعبد ما ولا إله لعبد ما موجود إلا الله فلا شيء من تلك الحيثية موجود إلا الله وفي الجامع الكبير للسيوطي<sup>٦٧٠</sup> - رحمه الله - عن مكحول: ما أراد عبد سفرًا فقال: هؤلاء الكلمات إلا كلاًه الله<sup>٦٧١</sup> وكفاه ووقاه، اللهم لا شيء إلا أنت، ولا شيء إلا ما شئت، ولا حول ولا قوة إلا بك، ﴿لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>٦٧٢</sup>، ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾<sup>٦٧٣</sup>، اللهم ﴿فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾<sup>٦٧٤</sup>، عزاه لابن جرير<sup>٦٧٥</sup>؛ أو نقول: كل شيء من الحيثية المذكورة إله لعبد ما ولا إله لعبد ما غير الله موجود فلا شيء من تلك الحيثية<sup>٦٧٦</sup> غير الله موجود، وعلى التقادير الثلاث فالكلام دال على أن الله لا شريك له في حقيقي الوجود وهو المقصود.

<sup>٦٦٩</sup> - "ما" ساقطة من ع.

<sup>٦٧٠</sup> - هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب ابن محمد بن همام الدين الخضيرى الأصل، الطولوني، المصري، الشافعي (جلال الدين، أبو الفضل) عالم مشارك في أنواع من العلوم، مات سنة ١٠٠٥/٩١١ راجع: معجم المؤلفين، ١٢٨/٥.

<sup>٦٧١</sup> - "الله" ساقطة من ع.

<sup>٦٧٢</sup> - اقتباس من سورة التوبة، الآية: ٥١.

<sup>٦٧٣</sup> - اقتباس من سورة التوبة، الآية: ١٢٩.

<sup>٦٧٤</sup> - اقتباس من سورة يوسف، الآية: ١٠١.

<sup>٦٧٥</sup> - هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر، مفسر، مقرئ، محدث مؤرخ، فقيه، أصولي، مجتهد، ولد في

آمل طبرستان، مات سنة ٩٢٣/٣١٠. راجع: معجم المؤلفين، ١٤٧/٩.

<sup>٦٧٦</sup> - في ع: الحيثية المذكورة.

والحاصل: أن موجودا ما لا يطلبه طالب ما ولا يفتقر إليه مفتقر ما ولا يعبد عابد ما إلا لما عنده من الكمال المطلوب له وقد تبين دلالة "لا إله إلا الله" على أنه لا كمال ذاتيا إلا لله فكما لا وجود لشيء ما إلا بالله كذلك لا كمال له إلا بالله وكل ما لا وجود له إلا بغيره فالوجود لذلك الغير حقيقة وكذلك الكمالات التابعة للوجود فلم يقع الإفتقار إلا إلى الله تعالى ولا العبودية إلا لله سبحانه على التحقيق<sup>٦٧٧</sup>. ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ﴾<sup>٦٧٨</sup> في كل مسلك وطريق ﴿وَالْيَهُ يُرْجَعُ الْأُمُورُ كُلُّهُ فَعَبْدُهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾<sup>٦٧٩</sup>، وبالله التوفيق والحمد لله رب العالمين.

**خاتمة:** فيما ورد من الأحاديث في فضل "لا إله إلا الله" نختتم بها الكتاب تبركا بكلام خاتم [١٠٣١] النبيين ﷺ وعليهم وعلى آلهم وصحبهم أجمعين ورجاء لحصول نصيب من الخير الحاصل لمن يبلغ شيئا من أحاديثه كالواحد وكالأربعين وذلك كالنضارة التي يتضمنها قوله ﷺ: {نضر الله امرئاً سمع مقالتي، فوعاها فأداها كما سمعها}<sup>٦٨٠</sup> وقوله ﷺ: {نضر الله امرئاً سمع منا حديثاً فأداه عنا كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع}<sup>٦٨١</sup> وقوله ﷺ: {نضر الله رجلاً سمع منا كلمة فبلغها كما سمعها، فرب مبلغ أوعى من سامع}<sup>٦٨٢</sup>، وكالشفاعة والمغفرة والبعث في زمرة العلماء يوم القيمة وغيرها من الأمور التي يتضمنها، نحو قوله ﷺ: {من حفظ على

<sup>٦٧٧</sup> - "على التحقيق" ساقطة من ع.

<sup>٦٧٨</sup> - سورة النجم، الآية: ٤٢.

<sup>٦٧٩</sup> - اقتباس من سورة هود، الآية: ١٢٣.

<sup>٦٨٠</sup> - راجع: البيهقي، الجامع لشعب الإيمان: ٢٤٨/٣، رقم: ١٦٠٧.

<sup>٦٨١</sup> - راجع: كنز العمال: ٢٢/١٠، رقم: ٢٩١٦٦.

<sup>٦٨٢</sup> - راجع: البيهقي، الجامع لشعب الإيمان: ٢٤٨/٣، رقم: ١٦٠٧.

أمّتي أربعين حديثاً من أمر دينها بعثه الله يوم القيمة فقيها عالماً<sup>٦٨٣</sup> وقوله صلى الله عليه وسلم: {من كتب عني أربعين حديثاً رجاء أن يغفر الله له، غفر له وأعطاه ثواب الشهداء}<sup>٦٨٤</sup> وقوله ﷺ: {من حفظ على أمّتي أربعين حديثاً من أمر دينها بعثه الله فقيهاً، وكنت له شافعاً وشهيداً}<sup>٦٨٥</sup> وقوله ﷺ: {من حفظ على أمّتي أربعين حديثاً ينفعهم الله تعالى بها، قيل له ادخل من أي أبواب الجنة شئت}<sup>٦٨٦</sup> وكالرحمة في الدعاء النبوي فيما روي عن علي رضي الله عنه قال: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: {اللهم ارحم خلفائي، ثلاث مرات، قيل يا رسول الله! ومن خلفاؤك؟ قال: الذين يأتون من بعدي، ويروون أحاديثي، ويعلمونها الناس}<sup>٦٨٧</sup> عزاه الحافظ السيوطي - رحمه الله<sup>٦٨٨</sup> - في الجامع الكبير لجماعة [ب ١٠٣] منهم الطبراني والرامهرمزي<sup>٦٨٩</sup> والخطيب<sup>٦٩٠</sup> وغيرهم، ورويناه موصولاً عن شيخنا العارف بالله العالم الراسخ المحقق الكامل الأكمل المكمل سيدي الشيخ أبي الفضل صفى الدين أحمد

<sup>٦٨٣</sup> - راجع: كنز العمال: ١٠/٢٢٤، رقم: ٢٩١٨٢.

<sup>٦٨٤</sup> - راجع: كنز العمال: ١٠/٢٣٢، رقم: ٢٩٢٢٣.

<sup>٦٨٥</sup> - راجع: البيهقي، الجامع لشعب الإيمان: ٣/٢٤٠، رقم: ١٥٩٦.

<sup>٦٨٦</sup> - راجع: كنز العمال: ١٠/٢٢٥، رقم: ٢٩١٨٦.

<sup>٦٨٧</sup> - راجع: كنز العمال: ١٠/٢٢٩، رقم: ٢٩٢٠٨.

<sup>٦٨٨</sup> - "رحمه الله" ساقطة من ع.

<sup>٦٨٩</sup> - هو الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (أبو محمد) محدث، حافظ أديب، شاعر، مات سنة ٩٧١/٣٦٠. راجع: معجم المؤلفين، ٣/٢٣٥.

<sup>٦٩٠</sup> - هو أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، أبو بكر، المعروف بالخطيب: أحد الحفاظ المؤرخين المقدمين. مولده في غزيرة، مات سنة ١٠٧٢/٤٦٣. راجع: الأعلام للزركلي، ١/١٧٢.

بن مُحمَّد الدجاني المدني الشهير بالقشاشي<sup>٦٩١</sup> -أيده الله في السر والإعلان وأمده<sup>٦٩٢</sup> ظاهرا وباطنا بمزيد الفضل والإحسان- آمين، سماعا من لفظه بمنزله بظاهر المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام عن شيخه العارف بالله المحقق أبي المواهب أحمد بن علي بن عبد القدوس القرشي العباس الشناوي<sup>٦٩٣</sup> ثم المدني -طاب ثراه- عن شيخ الإسلام الشمس مُحمَّد بن أحمد الرملي<sup>٦٩٤</sup>، عن شيخ الإسلام الزين زكريا بن مُحمَّد السنيكي القاهري الأزهري<sup>٦٩٥</sup>، عن مشايخه الأربعة أبي الجود<sup>٦٩٦</sup> عبد الرحمن<sup>٦٩٧</sup> وأبي الفضائل مُحمَّد ابن الجمال مُحمَّد المرشدي وابن عمهما أبي بكر بن أحمد بن إبراهيم المرشدي<sup>٦٩٨</sup>، والحافظ النجم أبي القاسم وأبي حفص عمر<sup>٦٩٩</sup> ابن الحافظ الرحلة

---

<sup>٦٩١</sup> - هو أحمد بن مُحمَّد بن يونس الدجاني، البدرى، الحسيني، الأنصاري، المدني، وفي بروكلمان: أحمد بن مُحمَّد بن عبد النبي بن يونس اليميني، المالكي، الشهير بالقشقاشي (صفي الدين) صوفي مشارك في أنواع من العلوم. ولد بالمدينة، مات سنة ١٠٧١/١٦٦١. راجع: معجم المؤلفين، ١٧٠/٢.

<sup>٦٩٢</sup> - في ع : وأمدنا.

<sup>٦٩٣</sup> - هو أحمد بن علي بن عبد القدوس بن مُحمَّد المصري، ثم المدني، المعروف بالشناوي، أبو المواهب. عالم، أديب، مات سنة ١٠٢٨/١٦١٩. راجع: معجم المؤلفين، ١٢/٢.

<sup>٦٩٤</sup> - هو أحمد الرملي، المنوفي، المصري، الأنصاري، الشافعي (شهاب الدين) عالم، فقيه، مات سنة ٩٥٧/١٥٥٠. راجع: معجم المؤلفين، ٢٢٤/١.

<sup>٦٩٥</sup> - هو زكريا بن مُحمَّد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، السنيكي، القاهري، الأزهري الشافعي (زين الدين، أبو يحيى) عالم مشارك في الفقه والفرائض والتفسير والقراءات والتجويد والحديث والتصوف والنحو والتصريف والمنطق والجدل. ولد بسنيكة، مات سنة ٩٢٦/١٥٢٠. راجع: معجم المؤلفين، ١٨٢/٤.

<sup>٦٩٦</sup> - في ل : أبي الجواد.

<sup>٦٩٧</sup> - هو عبد الرحمن بن علي بن إسحاق بن مُحمَّد بن حسن بن مُحمَّد بن عمر بن عبد العزيز بن مصلح زين الدين أبو الفرج التميمي الداري الخليلي الشافعي أخو أحمد وسبط البرهان إبراهيم بن يوسف بن محمود القرماني الحنفي الماضيين ويعرف بشقير. ولد في مدينة الخليل بفلسطين، مات سنة ٨٧٦/١٤٧١. راجع: الضوء اللامع، ٩٥/٤.

<sup>٦٩٨</sup> - هو أبو بكر بن مُحمَّد بن أبي بكر بن علي بن يوسف الذروي الأصل، المكّي، الشافعي، ويعرف بالمرشدي، فقيه، أديب. له نظم ومجاميع، مات سنة ٨٢٠/١٤١٧. راجع: معجم المؤلفين، ٧٢/٣.

التقي مُجَدِّد بن فهد المكي<sup>٧٠٠</sup> كلهم عن الجمال أبي المحاسن مُجَدِّد بن إبراهيم المرشدي المكي الحنفي<sup>٧٠١</sup> قال: قرأت على إبراهيم بن مُجَدِّد الحريري المؤذن بالمسجد الحرام قال: أنا إسحق بن يحيى بن إسحق الأمدي<sup>٧٠٢</sup> وأنا في الرابعة بدمشق قال: أنا يوسف بن خليل الحافظ، قال: أنا أبو الفتح ناصر بن مُجَدِّد الوري<sup>٧٠٣</sup> قال أنا أبو الفضل جعفر بن عبد الواحد الثقفي قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن الفضل الباطرقاني<sup>٧٠٤</sup> إملاء قال: حدثنا مُجَدِّد بن إسحق قال: أنا أحمد بن أبي عبيدة الكوفي بها، قال: حدثنا مُجَدِّد بن الحسين الهمداني، قال: حدثنا أحمد بن عيسى العلوي قال: حدثنا ابن أبي فديك عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم [١٠٤]، عن عطاء ابن يسار، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: سمعت علي بن أبي طالب عليه السلام يقول: قال صلى الله عليه وسلم: {اللهم ارحم خلفائي، قلنا: من خلفاؤك؟ قال: الذين يأتون من بعدي، يروون أحاديثي وسنتي، ويعلمونها الناس}<sup>٧٠٥</sup> وكالفوز بالحلول في الجنة فيما روينا عن شيخنا -

٦٩٩ - "أبي القاسم وأبي حفص عمر" ساقطة من ع.

٧٠٠ - هو مُجَدِّد بن مُجَدِّد بن مُجَدِّد بن عبد الله بن مُجَدِّد بن عبد الله بن فهد، الهاشمي، العلوي، الأصفوني، ثم المكي الشافعي، المعروف بابن فهد (تقي الدين) مؤرخ، ولد بأصفون من صعيد مصر، مات سنة ١٤٦٦/٨٧١. راجع: معجم المؤلفين، ٢٩١/١١.

٧٠١ - هو مُجَدِّد بن إبراهيم بن أحمد، الفوي الأصل، المكي، الحنفي، جمال الدين المرشدي: فقيه، من المفتين المدرسين. ولد وتعلم بمكة، مات سنة ١٤٣٦/٨٣٩. راجع: الأعلام للزركلي، ٣٠٠/٥.

٧٠٢ - هو إسحاق بن يحيى بن إسحاق بن إبراهيم الأمدي، نزيل دمشق (عفيف الدين) محدث عمل لنفسه معجما، مات سنة ١٣٢٥/٧٢٥. راجع: معجم المؤلفين، ٢٣٩/٢.

٧٠٣ - لم أفق على ترجمته.

٧٠٤ - هو أحمد بن الفضل بن مُجَدِّد بن أحمد بن مُجَدِّد بن جعفر الباطرقاني، الأصبهاني (أبو بكر) مقرئ، محدث، مات سنة ١٠٦٧/٤٦٠. راجع: معجم المؤلفين، ٤٥/٢.

٧٠٥ - راجع: كنز العمال: ٢٢٩/١٠، رقم: ٢٩٢٠٨.

فسح الله في مدته<sup>٧٠٦</sup> - بسنده السابق إلى الجمال المرشدي قال: أخبرنا أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم الإسكندري فيما قري عليه، وأنا أسمع بالقاهرة في الرحلة الثالثة قدم علينا، أنا علي بن عمر بن أبي بكر الصوفي، أنا عبد الرحمن بن مكّي، أنا أبو طاهر السلفي، أنا أبو علي أحمد بن محمد بن الفضل بن شهریار الأصبهاني، بها حدثنا<sup>٧٠٧</sup>: أبو محمد هبة الله بن محمد بن الحسن النيسابوري أملاً حدثنا: الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ، حدثنا: أبو علي الحسين ابن محمد الصغاني بمرو، أنا أبو رجاء محمد بن حمدوي حدثنا: العلا بن مسلمة حدثنا: إسماعيل ابن يحيى التميمي، عن سفيان الثوري، عن ليث، عن طاوس، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: {من أدى إلى أمتي حديثاً واحداً يقيم به سنةً ويرد به بدعةً فله الجنة} <sup>٧٠٨</sup>.

فأقول: سائلاً من الله الكريم بلسان الذل والإفتقار أن يدخلني ووالدي ومشائخي وإخواني وأصحابي ومن وقف على كتابي من المحبين في خالص رحمته الواسعة الأقطار وأن يحشرنا فيمن دخل في بركات دعاء نبيه المصطفى المختار وأن يجعلني ومن بلغ بتوفيقه من أهل الرعاية عند الرواية والدراية [ب ١٠٤] إنه جواد كريم رؤف رحيم أمين. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين عدد خلق الله بدوام الله الملك الحق المبين.

<sup>٧٠٦</sup> - في ع : قدس سره.

<sup>٧٠٧</sup> - في ع : أنا.

<sup>٧٠٨</sup> - راجع: جامع الكبير، ٦٢٠/٨، رقم: ٤٥٤٧١.

## الحديث الأول:

أخبرني شيخنا العارف بالله وقدوتي إلى الله سبحانه سيدي الشيخ صفي الدين أحمد بن مُجَّد الدجاني المدني - أيده الله تعالى<sup>٧٠٩</sup> - بسنده السابق إلى القاضي زكريا قال: أنا العز بن الفرات، عن أبي العباس أحمد بن الجوخى، عن أم أحمد زينب ابنة مكى بن علي بن كامل الحارانية، أنا أبو علي حنبل بن عبد الله بن الفرج الرصافي، أنا أبو القاسم هبة الله بن مُجَّد ابن عبد الواحد بن الحصين، أنا أبو علي الحسن ابن علي التميمي، أنا أبو بكر أحمد بن جعفر القطيعي، أنا عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، حدثنا: أبي، أنا إبراهيم بن مهدي، أنا إسماعيل ابن عباس، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين عن شهر بن حوشب، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: قال لي رسول الله ﷺ: {مفاتيح الجنة شهادة أن لا إله إلا الله}<sup>٧١٠</sup>.

## الحديث الثاني:

أخبرني شيخنا سيدي الشيخ صفي الدين أحمد بن مُجَّد الدجاني المدني - فسح الله في مدته<sup>٧١١</sup> - عن الشيخ أبي المواهب أحمد الشناوي - قدس سره - عن العلامة أحمد بن قاسم العبادي، عن السيد جمال يوسف الأرميوني، عن الحافظ جلال الدين السيوطي، عن التقي الشمني، عن جمال عبد الله بن العلا علي الكناني الحنبلي، قال: أنا علاء الدين أبو الحسن علي بن أحمد العرضي، أخبرتنا زينب بنت مكى بن علي الحارانية بسندها السابق إلى الإمام أحمد بن حنبل، قال: حدثنا الوليد بن مسلم،

<sup>٧٠٩</sup> - في ع : قدس سره.

<sup>٧١٠</sup> - راجع: مسند الإمام أحمد بن حنبل، ٤١٨/٣٦، رقم: ٢٢١٠٢.

<sup>٧١١</sup> - في ع : قدس سره.

حدثنا [١٠٥] الأوزاعي، حدثني عمير بن هانئ أن جنادة بن أبي أمية حدثه، عن عبادة بن الصامت، عن رسول الله ﷺ قال: {من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله<sup>٧١٢</sup> ورسوله وابن أمته وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وأن الجنة حق، وأن النار حق، وأن البعث حق، أدخله الله الجنة على ما كان من عمل من أي أبواب الجنة الثمانية شاء}<sup>٧١٣</sup>.

### الحديث الثالث:

أخبرني شيخنا -متع الله المسلمين بطول حياته<sup>٧١٤</sup>- بسنده إلى الشمس محمد الرملي، عن شيخ الإسلام علي بن ياسين الطرابلسي، عن الحافظ شمس الدين السخاوي، عن أم محمد بنت عمر بن عبد العزيز، عن أبي عمر محمد بن أبي العباس الصالح، عن الفخر أبي الحسن الصالح، عن أبي علي حنبل بسنده السابق إلى الإمام أحمد، حدثنا أبو معوية، أنا الأعمش، عن شمر بن عطية، عن أشياخه، عن أبي ذر رضي الله عنه قال: {قلت يا رسول الله! أوصني، قال: إذا عملت سيئة فأتبعها حسنة تمحها. قال: قلت: يا رسول الله! أمن الحسنات لا إله إلا الله؟ قال: هي أفضل الحسنات}<sup>٧١٥</sup>.

<sup>٧١٢</sup> - في ل : عبده؛ و"الله" ساقطة من ل.

<sup>٧١٣</sup> - راجع: مسلم، كتاب الإيمان: ص: ٤٥، رقم: ٢٨؛ والبخاري، كتاب الأنبياء: ٤/١٦٥، رقم: ٣٤٣٥.

<sup>٧١٤</sup> - في ع : قدس سره.

<sup>٧١٥</sup> - راجع: مسند الإمام أحمد بن حنبل، ٣٥/٣٨٦، رقم: ٢١٤٨٧.

### الحديث الرابع:

أخبرني شيخنا - نفع الله به<sup>٧١٦</sup> - عن شيخه أبي المواهب، عن النور علي بن يحيى الزياتي، عن الشهاب أحمد بن حمزة الرملي، عن الحافظ السخاوي، عن الحافظ ابن حجر، أنا أبو الحسن علي بن أبي المجد الدمشقي، أنا أبو العباس أحمد الصالحي الحجار، أنا أبو عبد الله الحسين الزبيدي، أنا أبو الوقت [ب ١٠٥] عبد الأول السجزي، أنا أبو الحسن عبد الرحمن الداودي، أنا أبو مُحَمَّد عبد الله الحموي السرخسي، أنا أبو عبد الله مُحَمَّد الفري، أنا الإمام أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، حدثنا: عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن سمى، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: {من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، في يوم مائة مرة، كانت له عدل عشر رقاب، وكتبت له مائة حسنة، ومحيت عنه مائة سيئة، وكانت له حرزا من الشيطان، يومه ذلك حتى يمسي، ولم يأت أحد بفضل مما جاء به الأرجل عمل أكثر منه}<sup>٧١٧</sup>.

### الحديث الخامس:

أخبرنا<sup>٧١٨</sup> شيخنا -أيده الله<sup>٧١٩</sup> - عن الشيخ أحمد الشناوي - قدس سره - عن الشيخ مُحَمَّد البكري، عن والده الشيخ أبي الحسن البكري، عن القاضي زكريا، عن

<sup>٧١٦</sup> - في ع : قدس سره.

<sup>٧١٧</sup> - راجع: مسلم، كتاب الذكر والدعاء، ١٠٨٠، رقم: ٢٦٩١؛ وسنن الترمذی، الدعوات: ٥١٢/٥، رقم:

٣٤٦٨.

<sup>٧١٨</sup> - في ع : أخبرني.

<sup>٧١٩</sup> - في ع : قدس سره.

الحافظ ابن حجر، أنا أبو الحسن مُجَدِّ البالسي، أنا أبو مُجَدِّ عبد الرحمن المقدسي الصالح، أنا أبو العباس أحمد النابلسي، أنا أبو عبد الله مُجَدِّ الحراني، أنا فقيه الحرم أبو عبد الله مُجَدِّ الصاعدي الفراوي، أنا الإمام أبو الحسين عبد الغافر الفارسي النيسابوري، أنبأنا الإمام أبو أحمد مُجَدِّ الجلودي النيسابوري، أنا أبو إسحق إبراهيم الفقيه الزاهد، أنا الحافظ الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، حدثنا: إسحق ابن منصور، أنا معاذ بن هشام حدثني أبي، عن قتادة، حدثنا أنس بن مالك، أن نبي الله ﷺ ومعاذ بن جبل رديفه [١٠٦١] على الرجل {قال: يا معاذ! قال: لبيك يا رسول الله وسعديك! قال: يا معاذ! قال: لبيك يا رسول الله وسعديك! قال: يا معاذ! قال: لبيك يا رسول الله وسعديك! قال: ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله، وأن مُجَدِّا عبده ورسوله إلا حرمه الله على النار، قال: يا رسول الله! أفلا أخبر بها فيستبشروا؟ قال: إذا يتكلموا<sup>٧٢٠</sup>. فأخبر بها معاذ عند موته تأثما، أي: مخافة إثم الكتمان<sup>٧٢١</sup>.

### الحديث السادس:

أخبرني شيخنا - نفع الله به<sup>٧٢٢</sup> - عن الشيخ أحمد الشناوي، عن والده علي بن عبد القدوس، عن ابن حجر المكي، عن الجلال السيوطي، عن التقي الشمني، عن الشرف أبي الظاهر<sup>٧٢٣</sup> مُجَدِّ بن الكويك، عن أبي مُجَدِّ عبد الرحمن بن عبد الهادي المقدسي بسنده السابق إلى مسلم حدثنا: زهير بن حرب حدثنا: جرير، عن سهيل،

<sup>٧٢٠</sup> - راجع: المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، ١/١٢٥.

<sup>٧٢١</sup> - "مخافة إثم الكتمان" ساقطة من ل وع.

<sup>٧٢٢</sup> - في ع: قدس سره.

<sup>٧٢٣</sup> - في ل وع: الطاهر.

عن عبد الله ابن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان} <sup>٧٢٤</sup>.

### الحديث السابع:

أخبرني شيخنا -أيده الله <sup>٧٢٥</sup>- عن الشيخ أحمد الشناوي، عن الشمس العلقمي، عن الجلال السيوطي، عن علم الدين صالح البلقيني، عن أبيه السراج عمر بن رسلان البلقيني، عن الشمس محمد بن القماح، عن أبي إسحق إبراهيم بن عمر بن مضر، عن أبي الفتح منصور الفراوي والمؤيد الطوسي كلاهما، عن فقيه الحرم أبي عبد الله محمد بن [ب ١٠٦] الفضل الفراوي بسنده إلى مسلم قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب كلاهما، عن إسماعيل بن إبراهيم قال أبو بكر: حدثنا ابن علية، عن خالد، حدثني الوليد بن مسلم عن حمران عثمان قال: قال رسول الله ﷺ: {من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة} <sup>٧٢٦</sup>.

### الحديث الثامن:

أخبرني شيخنا - نفع الله به <sup>٧٢٧</sup>- عن شيخه أبي المواهب، عن العلامة أحمد بن قاسم العبادي، عن الشيخ أبي الحسن البكري، عن القاضي زكريا، عن الحافظ ابن حجر، عن أبي الحسن علي بن أبي المجد الدمشقي، عن أبي العباس الصالحي

<sup>٧٢٤</sup> - راجع: مسلم، ٤/٨، رقم: ٣٥؛ وسنن النسائي، ٤٨٤/٨، الإيمان، رقم: ٥٠٢٠.

<sup>٧٢٥</sup> - في ع: قدس سره.

<sup>٧٢٦</sup> - راجع: مسلم، ٤/٥، رقم: ٢٦؛ ومسنند الإمام أحمد بن حنبل، ٥٢٩/١، رقم: ٤٩٨.

<sup>٧٢٧</sup> - في ع: قدس سره.

الحجار، أنا أبو مُجَدِّ الأنجب، أنا أبو زرعة طاهر المقدسي، أنا الفقيه مُجَدِّ بن الحسين المقدمي<sup>٧٢٨</sup>، أنا أبو طلحة القاسم الخطيب، حدثنا أبو الحسين علي القطان، حدثنا الإمام الحافظ أبو عبد الله مُجَدِّ بن يزيد بن ماجة القزويني، حدثنا عبد الحميد بن بيان الواسطي، حدثنا خالد بن عبد الله، عن يونس، عن حميد بن هلال، عن هسان بن كاهن، عن عبد الرحمن بن سمرة، عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: {ما من نفس تموت تشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، يرجع ذلك إلى قلب موقن إلا غفر الله لها}<sup>٧٢٩</sup>.

### الحديث التاسع:

أخبرني شيخنا -أمده الله<sup>٧٣٠</sup>- عن شيخه أبي المواهب، عن الشيخ حسن الدنجي، عن الجلال السيوطي، عن التقي ابن فهد المكي، عن أبي إسحق إبراهيم بن مُجَدِّ بن صديق الدمشقي، عن أبي العباس الحجار بسنده السابق إلى ابن ماجة قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر الخزامي حدثنا زكريا [١٠٧١] ابن منظور، حدثني مُجَدِّ بن عقبة، عن أم هاني قالت: قال رسول الله ﷺ: {لا إله إلا الله، لا يسبقها عمل ولا تترك ذنباً}<sup>٧٣١</sup>.

<sup>٧٢٨</sup> - في ع : المقوي.

<sup>٧٢٩</sup> - راجع: سنن ابن ماجة، ١٢٤٧/٢، كتاب الأدب، رقم: ٣٧٩٦.

<sup>٧٣٠</sup> - في ع : قدس سره.

<sup>٧٣١</sup> - راجع: كنز العمال، ٤١٨/١، رقم: ١٧٨١.

## الحديث العاشر:

وبه إلى ابن ماجه حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا بكر بن عبد الرحمن، حدثنا عيسى بن المختار، عن محمد بن أبي ليلى، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ قال: {من قال في دبر صلاة الغداة لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد بيده الخير، وهو على كل شيء قدير، كان كعتاق رقبة من ولد إسماعيل} ٧٣٢.

## الحديث الحادي عشر:

أخبرني شيخنا - كان الله له ٧٣٣ - بسنده إلى شيخ الإسلام زكريا، أنبأنا الشمس أبو عبد الله القاياتي، أنبأنا الحافظ الولي أبو زرعة أحمد بن الحافظ عبد الرحيم العراقي، أنبأنا أبو حفص عمر ابن أميلة المراغي، أنا الفخر أبو الحسن بن البخاري، أنا أبو حفص عمر بن طبرزد البغدادي، أنا أبو الفتح عبد الملك الكروخي، أنا القاضي أبو عامر الأزدي، أنا أبو محمد عبد الجبار الجراحي المروزي، أنا أبو العباس محمد المحبوبي المروزي، أنا الحافظ الحجة أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، حدثنا يحيى بن حبيب ابن عربي، حدثنا موسى بن إبراهيم ابن كثير الأنصاري قال: سمعت طلحة بن خراش قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: {أفضل الذكر لا إله إلا الله وأفضل الدعاء الحمد لله} ٧٣٤.

٧٣٢ - راجع: الجامع الكبير، ٦٨٥/٩، رقم: ٤٠٨٧/٢٢٥٨٣.

٧٣٣ - في ع: قدس سره.

٧٣٤ - راجع: سنن الترمذي، الدعاء، ٤٦٢/٥، رقم: ٣٣٨٣.

قلت: قال ابن حبان: أخبرنا مُحَمَّد بن علي الأنصاري من <sup>٧٣٥</sup> ولد أنس ابن مالك بالبصرة [ب١٠٧] حدثنا يحيى بن حبيب بن عربي به مثله.

### الحديث الثاني عشر:

وبه إلى الترمذي قال: حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا أزهر <sup>٧٣٦</sup> بن سنان، حدثنا مُحَمَّد بن واسع قال: قدمت مكة فلقيني أخي سالم بن عبد الله بن عمر فحدثني عن أبيه، عن جده <sup>٧٣٧</sup> أن رسول الله ﷺ قال: {من دخل السوق فقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير، وهو على كل شيء قدير كتب الله له ألف ألف حسنة ومحى عنه ألف سيئة ورفع له ألف ألف درجة} <sup>٧٣٨</sup>.

### الحديث الثالث عشر:

وبه إلى الترمذي قال: حدثنا علي بن خشرم، حدثنا الفضل بن موسى، عن الحسين بن واقد، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي بن عيسى قال: قال رسول الله ﷺ: {ألا أعلمكم كلمات إذا قلتهن غفر الله لك وإن كنت مغفورا لك قال: قل

<sup>٧٣٥</sup> - في ع : عن.

<sup>٧٣٦</sup> - في ع : زهر.

<sup>٧٣٧</sup> - "عن جده" ساقطة من ع.

<sup>٧٣٨</sup> - راجع: سنن الترمذي، الدعوات: ٤٩١/٥، رقم: ٣٤٢٨.

لا إله إلا الله العلي العظيم، لا إله إلا الله الحليم الكريم، لا إله إلا الله سبحانه الله رب العرش العظيم} <sup>٧٣٩</sup>.

قال: علي بن خشرم وأخبرنا علي بن الحسين بن واقد، عن أبيه بمثل ذلك إلا أنه قال في آخرها: الحمد لله رب العالمين، قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي عليه السلام قلت: قال ابن أبي شيبة حدثنا محمد بن عبد الله الأسدي، عن علي بن صالح، عن أبي إسحق، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، عن علي قال: قال لي النبي صلى الله عليه وسلم: {ألا أعلمك كلمات إذا قلتها غفر لك [١٠٨] مع أنه مغفور لك، لا إله إلا الله الحليم الكريم، لا إله إلا الله العلي العظيم، سبحانه رب السموات السبع ورب العرش العظيم، الحمد لله رب العالمين} <sup>٧٤٠</sup>. فرواه من حديث أبي إسحق من غير وجه الترمذي.

#### الحديث الرابع عشر:

أخبرني شيخنا -نفع الله به <sup>٧٤١</sup>- بسنده إلى الحافظ بن حجر، عن الحافظ أبي الحسن علي الهيثمي، عن أبي الفتح محمد الميذومي، عن أبي الفرج عبد اللطيف الحراني، عن محمد الكراني، أنبأنا أبو منصور محمد الصيرفي، أنبأنا أبو الحسين بن بادشاه قال: أنبأنا الحافظ أبو القسم <sup>٧٤٢</sup> سليمان ابن أحمد الطبراني قال في المعجم الكبير

<sup>٧٣٩</sup> - راجع: سنن الترمذي، الدعوات، ٥/٥٢٩، رقم: ٣٥٠٤.

<sup>٧٤٠</sup> - راجع: سنن الترمذي، الدعوات، ٥/٥٢٩، رقم: ٣٥٠٤.

<sup>٧٤١</sup> - في ع: قدس سره.

<sup>٧٤٢</sup> - في ل: القاسم.

حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا مُحمَّد بن عمار الموصلي حدثنا يحيى بن اليمان حدثنا المنهال ابن الخليفة عن أبي عبد الله الشامي، عن أبي مليكة الذماري، عن نمران اليحصبي، عن بلال قال: قال رسول الله ﷺ: {يا بلال! ناد في الناس من قال لا إله إلا الله قبل موته بسنة دخل الجنة أو شهر أو جمعة أو يوم أو ساعة، قال: إذا يتكلموا، قال: وإن اتكلوا} <sup>٧٤٣</sup>.

### الحديث الخامس عشر:

وبه إلى أبي القاسم الطبراني في الكبير قال: حدثنا أحمد بن مُحمَّد بن نافع الطحان، حدثنا أحمد بن صالح حينئذ وحدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا هارون بن عبد الله قالوا: حدثنا قدامة ابن مُحمَّد الأشجعي <sup>٧٤٤</sup> حدثني مخزومة بن بكر بن عبد الله ابن الأشبح، عن أبيه، عن أبي حرب ابن زيد <sup>٧٤٥</sup> بن خالد الجهني قال: أشهد على أبي زيد بن خالد الجهني أنه قال: أرسلني رسول الله ﷺ: {أبشِّر الناس أنه من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له فله الجنة} <sup>٧٤٦</sup>.

### الحديث [١٠٨] السادس عشر:

وبه إلى الطبراني في الكبير قال: حدثنا أحمد ابن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، حدثنا أبي، حدثنا إسماعيل بن عياش، حدثنا راشد بن داود، حدثنا يعلى بن شداد بن أوس، حدثني أبي شداد بن أوس وعبادة بن الصامت يصدقه قال: كنا عند

<sup>٧٤٣</sup> - راجع: المعجم الكبير، ٣٦٦/١، رقم: ١١٢٣.

<sup>٧٤٤</sup> - في ل: الأسمعي.

<sup>٧٤٥</sup> - في ع: يزيد.

<sup>٧٤٦</sup> - راجع: المعجم الكبير، ٢٥٤/٥، رقم: ٥٢٦٢.

رسول الله ﷺ فقال: {هل منكم أحد من أهل الكتاب؟ فقيل: لا يا رسول الله! فأمر بغلق الباب فقال: ارفعوا أيديكم فقولوا لا إله إلا الله، فرفعنا أيدينا ساعة ثم وضع النبي ﷺ يده ثم قال: الحمد لله اللهم إنك بعثني بهذه الكلمة وأمرتني بها ووعدتني عليها الجنة، إنك لا تخلف الميعاد ثم قال: أبشروا فإن الله قد غفر لكم} <sup>٧٤٧</sup>.

قلت: قال الحافظ أبو بكر أحمد بن بن عمرو بن عبد الخالق البزار في مسنده حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني حدثنا الحسن بن علي السكوني، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن راشد بن داود، عن يعلى بن شداد بن أوس وعبادة حاضر فصدقه وقال: بايعنا رسول الله ﷺ فقال: {فيكم غريب؟ يعني: أهل الكتاب فقلنا: لا يا رسول الله! فأمر بغلق الباب وقال: ارفعوا أيديكم فقولوا لا إله إلا الله فرفعنا أيدينا ساعة ثم قال: اللهم إنك بعثني بهذه الكلمة وأمرتني بها ووعدتني عليها الجنة وإنك لا تخلف الميعاد، ثم قال: أبشروا فإن الله قد غفر لكم} <sup>٧٤٨</sup>.

قال: البزار وهذا لا نعلمه يروي إلا بهذا الإسناد. قلت: وهذا الحديث أصل لتلقين مشائخ الطريقة الذكر لجماعة من المريدين وفي التحفظ عن الأجني عن طريقته فيما يخصهم والله أعلم.

<sup>٧٤٧</sup> - راجع: المعجم الكبير، ٣٤٧/٧، رقم: ٧١٦٣.

<sup>٧٤٨</sup> - راجع: المعجم الكبير، ٣٤٧/٧، رقم: ٧١٦٣.

## الحديث السابع عشر:

وبه إلى [١٠٩١] الطبراني في الكبير قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم حدثنا إبراهيم<sup>٧٤٩</sup> بن عبد الله بن العلا بن زيد حدثنا أبي عبد الله بن العلا، عن الزهري والأوزاعي قالوا: حدثنا المطلب بن عبد الله ابن الخنطب حدثني عبد الرحمن ابن أبي عمرة حدثني أبي قال: كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة غزاها ثم ضحك رسول الله ﷺ حتى بَدَتْ نواجذه قال: {أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدًا عبده ورسوله، لا يلقي الله بهما أحدٌ يوم القيمة إلا دخل الجنة على ما كان من عمل}<sup>٧٥٠</sup>.

## الحديث الثامن عشر:

أخبرني شيخنا -نفع الله به<sup>٧٥١</sup>- بسنده إلى الحافظ ابن حجر قال: أخبرني أبو المعالي عبد الله الحلاوي، عن أم عبد الله زينب ابنة الكمال المقدسية، عن الحافظ أبي الحجاج يوسف الدمشقي، عن أبي سعيد خليل الداراني، عن أبي علي الحسن الحداد أنبأنا أبو نعيم أحمد الأصبهاني الحافظ أنبأنا أبو القسم<sup>٧٥٢</sup> الطبراني قال في المعجم الأوسط حدثنا الحسين بن محمد بن حاتم العجلي حدثنا الحسين بن علي بن يزيد الصدائي، حدثني أبي حدثنا حفص العامري عن موسى الصغير، عن عبيد الله بن

<sup>٧٤٩</sup> - "ثنا إبراهيم" ساقطة من ل.

<sup>٧٥٠</sup> - راجع: الأحاديث الطوال، ١٢٣، رقم: ٥٢.

<sup>٧٥١</sup> - في ع: قدس سره.

<sup>٧٥٢</sup> - في ل: القاسم.

عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: {من قال لا إله إلا الله نفعته يوما من دهره ولو بعد ما يصيبه العذاب} <sup>٧٥٣</sup>.

قلت: هذا الحديث وما في معناه من الأصول الدالة على أن من مات على التوحيد ثم دخل <sup>٧٥٤</sup> النار بذنوبه لا يخلد في النار ولو كان من أصحاب الكبائر ومات بلا توبة خلافا للمعتزلة مما يفسر حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا عند الطبراني لا يضر مع الإسلام [ب ١٠٩] ذنب كما لا ينفع مع الشرك عمل وما في معناه، أي: لا يضره مضرة توجب خلوده كما لا ينفع مع الشرك عمل، أي: نفعاً يوجب دخوله الجنة، وذلك لأصول مقطوع بها، منها قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ <sup>٧٥٥</sup> وقوله ﷺ: {يا ابن الخطاب! اذهب فناد في الناس لا يدخل الجنة إلا المؤمنون} <sup>٧٥٦</sup>، فلا ينافي حديث، {وأما الكافر فيطعم بحسناته في الدنيا حتى إذا أفضى <sup>٧٥٧</sup> إلى الآخرة لم يكن له حسنة يعطى بها خيراً} <sup>٧٥٨</sup>، أي: خيراً يجني ثمرته في الجنة، لا مطلق الإثابة لما روي عن ابن مسعود: {ما أحسن محسن من مسلم ولا كافر إلا أثابه الله، قيل: ما إثابة الكافر؟ قال <sup>٧٥٩</sup>: إن كان قد وصل رحماً أو تصدق بصدقة أو عمل حسنة أثابه الله تعالى المال والولد والصحة وأشباه ذلك، قيل: وما إثابته في الآخرة؟ قال: عذاباً دون

<sup>٧٥٣</sup> - راجع: المعجم الكبير، ١٢/٤، رقم: ٣٤٨٦.

<sup>٧٥٤</sup> - في ل: أدخل.

<sup>٧٥٥</sup> - اقتباس من سورة النساء، الآية: ٤٨؛ اقتباس من سورة النساء، الآية: ١١٦.

<sup>٧٥٦</sup> - راجع: مسلم، كتاب الإيمان، ص: ٧١، رقم: ١١٤.

<sup>٧٥٧</sup> - في ع: أفضى.

<sup>٧٥٨</sup> - راجع: مسند أحمد، ٤١٩/٢١، رقم: ١٤٠١٨.

<sup>٧٥٩</sup> - في ع: وقال.

العذاب وقرأ ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾<sup>٧٦٠</sup>، عزاه الحافظ السيوطي للحاكم والبيهقي وغيرهما عنه وعن زينب بنت أبي سلمة أن أبا هب أعتق جارية له يقال لها ثوية<sup>٧٦١</sup> وكانت ارضعت النبي ﷺ، {فرأى أبا هب بعض أهله في النوم فسأله ما وجد؟ فقال: ما وجدت بعدكم راحةً غير أنني سقيتُ في هذه منى وأشار إلى النقرة التي تحت إبهامه في عتقي ثوية} <sup>٧٦٢</sup>. عزاه السيوطي لعبد الرزاق.

وفي صحيح البخاري قال: "عروة وثوية مولاة لأبي هب وكان أبو هب اعتقها فأرضعت النبي ﷺ، فلما مات أبو هب أُرِيه بعض أهله بشر حبيبة الحية<sup>٧٦٣</sup> بكسر المهملة الحالة<sup>٧٦٤</sup> فقال: ماذا لقيت؟ قال: أبو هب لم ألقَ [١١٠١] بعدكم، أي: راحة غير أنني سقيت في هذه بعناتي ثوية"<sup>٧٦٥</sup> انتهى.

والذي رأى أبا هب في المنام هو العباس فيما ذكره الحافظ ابن حجر عن البيهقي<sup>٧٦٦</sup> ثم قال الحافظ ابن حجر: "قال البيهقي ما ورد من بطلان الخير للكفار، فمعناه أنهم لا يكون لهم التخلص من النار ولا دخول الجنة ويجوز أن يخفف عنهم من

<sup>٧٦٠</sup> - اقتباس من سورة غافر، الآية: ٤٦؛ راجع: المستدرک، کتاب التفسیر: ٢/٢٥٣.

<sup>٧٦١</sup> - "لها ثوية" ساقطة من ع.

<sup>٧٦٢</sup> - راجع: جامع الأحاديث، ٣٩/٤٧٢، رقم: ٤٢٩١٩.

<sup>٧٦٣</sup> - "الحية" ساقطة من ل.

<sup>٧٦٤</sup> - في ل: أي حالة؛ "الحية بكسر المهملة الحالة" ساقطة من ع.

<sup>٧٦٥</sup> - راجع: صحيح البخاري، ٥/١٩٦١.

<sup>٧٦٦</sup> - في ل وع: السهيلي.

العذاب الذي يستوجبونه على ما ارتكبه من الجرائم سوى الكفر بما عملوه من الخيرات<sup>٧٦٧</sup> انتهى.

فظهر بطلان مذهب المرجئة<sup>٧٦٨</sup> القائلين بأنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، فلا حجة لهم في حديث ابن عمرو السابق ولا ما في معناه مثل ما نوره الآن.

### الحديث التاسع عشر:

وبالسند السابق إلى الطبراني قال في الكبير: حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا محمد بن عمار الموصلي، حدثنا يحيى بن يمان، حدثنا سفيان، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه، عن مسروق، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: {من قال لا إله إلا الله لم يضره معها خطيئة}<sup>٧٦٩</sup>، فإن معناه بمقتضى الأصول الصحيحة من مات على التوحيد لم يضره معه خطيئة ولو كبيرة مات عليها بلا توبة مضرّة توجب له الخلود، بل لا بد من الخروج بوعده الله أن لم يغفر له، وأما مضرّة الدخول في الجملة فهو تحت المشيئة ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>٧٧٠</sup>، اللهم اغفر لنا ولا تعذبنا يا أرحم الراحمين.

<sup>٧٦٧</sup> - راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ١٤٥/٩.

<sup>٧٦٨</sup> - المرجئة والمرجئة قال ابن الأثير ورد في الحديث ذكر المرجئة وهم فرقة من فرق الإسلام يعتقدون أنه لا يضر مع الإيمان معصية كما أنه لا ينفع مع الكفر طاعة سموا مرجئة لأن الله أوجبا تعذيبهم على المعاصي أي أخره عنهم. راجع: لسان العرب، ٨٣/١.

<sup>٧٦٩</sup> - راجع: الجامع الكبير، ٦٨٥/٩، رقم: ٤٠٨٥/٢٢٥٨١.

<sup>٧٧٠</sup> - اقتباس من سورة البقرة، الآية: ٢٨٤.

### الحديث المو في عشرين:

وبالسند السابق إلى الطبراني في الأوسط قال: حدثنا إبراهيم، حدثنا عمرو بن خلف، حدثنا فضيل بن سليمان النميري، حدثنا عمر بن سعيد بن سرحة التنوخي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عثمان ابن [ب ١١٠] عفان، عن أبي بكر الصديق قال: قلت: يا رسول الله! فيما نجا هذا الأمر فقال: {في الكلمة التي أرذت عليها عمي فأبأها شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله} <sup>٧٧١</sup>.

### الحديث الواحد والعشرون:

وبه إلى الطبراني في الكبير والأوسط قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم، حدثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، حدثنا الصلت ابن عبد الرحمن الزبيدي، حدثنا سفيان الثوري، عن عبد الرحمن ابن عبد الله، عن قتادة، عن أبي مجلز عن أبي عبيدة، عن عبد الله قال <sup>٧٧٢</sup>: قال رسول الله ﷺ: {إذا شرع أحدكم بالرمح إلى الرجل فإن كان سنانة عند ثغرة نحره فقال لا إله إلا الله فليرفع عنه الرمح} <sup>٧٧٣</sup>.

### الحديث الثاني والعشرون:

وبه إلى الطبراني في الكبير، حدثنا أحمد بن عمرو البزار، حدثنا عمار بن خالد الواسطي، حدثنا القاسم بن مالك المزني، عن أبي مالك الأشجعي، عن أبيه قال:

<sup>٧٧١</sup> - راجع: المعجم الأوسط، ١٧٤/٣، رقم: ٢٨٣٩.

<sup>٧٧٢</sup> - "قال" ساقطة من ع.

<sup>٧٧٣</sup> - راجع: المعجم الأوسط، ٢٩/١، رقم: ٦٩.

قال رسول الله ﷺ: {أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دمائهم وأمواهم إلا بحقها وحسابهم على الله} <sup>٧٧٤</sup>.

### الحديث الثالث والعشرون:

أخبرني شيخنا -نفع الله به <sup>٧٧٥</sup>- بسنده إلى الحافظ ابن حجر أنبأنا أبو محمد عبد الله ابن محمد المكي، أنبأنا الإمام رضي الدين أبو أحمد إبراهيم الطبري، أنبأنا أبو الحسن علي بن هبة الله بن سلامة، أنبأنا أبو طاهر أحمد السلفي الأصفهاني، أنبأنا أبو عبد الله القاسم بن الفضل الثقفي قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه الحافظ إملاء حدثنا أبو القاسم عبد الرحمن بن متوية <sup>٧٧٦</sup> البلخي حدثنا أبو شهاب معمر بن محمد العوفي البلخي، حدثنا مكي بن إبراهيم البلخي، حدثنا عبد الله بن [١١١] سعيد بن أبي هند المزني، عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن ابن الحرث، عن أبي صالح أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: {من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات حين يصبح كتب الله له بها مائة حسنة ومحى عنه بها مائة سيئة وكانت عدل رقبة وحفظ بها يومه حتى يمسي، ومن قالها مثل ذلك حين يمسي كان له مثل ذلك} <sup>٧٧٧</sup>.

<sup>٧٧٤</sup> - راجع: مسلم، كتاب الإيمان، ص: ٤٣، رقم: ٢١؛ سنن الترمذي، الإيمان: ٣/٥، رقم ٢٦٠٦.

<sup>٧٧٥</sup> - في ع: قدس سره.

<sup>٧٧٦</sup> - في ع: متوية.

<sup>٧٧٧</sup> - راجع: سنن النسائي الكبرى، كتاب الأذكار، ١٨/٩، رقم: ٩٧٧٠.

### الحديث الرابع والعشرون:

أخبرني شيخنا -أيده الله<sup>٧٧٨</sup> - بسنده السابق إلى الجمال المرشدي قال: أخبرني إبراهيم بن علي بن المظفر الحسيني، عن أبي الفضل أحمد بن عساكر، عن أبي روح عبد المعز بن مُحمَّد بن أبي الفضل الهروي، أنبأنا أبو القاسم تميم بن أبي سعيد الجرجاني، أنبأنا الحاكم أبو الحسن علي بن مُحمَّد البحاثيري، أنبأنا أبو الحسن مُحمَّد بن أحمد الزوزني، أنبأنا الحافظ أبو حاتم مُحمَّد بن حبان بن أحمد البستي قال: أنبأنا ابن سِلم، حدثنا حرملة بن يحيى، حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحرث أن دراجا حدثه عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الحدري، عن رسول الله ﷺ أنه قال: {قال موسى يا رب! علمني شيئا أذكرك به وأدعوك به، قال: قل يا موسى! لا إله إلا الله. قال يا رب! كل عبادك يقول هذا. قال: قل لا إله إلا الله. قال: إنما أريد شيئا تخصني به، قال يا موسى! لو أن السموات السبع والأرضين السبع في كفة ولا إله إلا الله في كفة مالت بهن لا إله إلا الله}<sup>٧٧٩</sup>.

قلت: عزاه الحافظ السيوطي لجماعة منهم أبو يعلى والبيهقي والحاكم [ب١١١] وأبو نعيم، عن أبي سعيد أيضا بلفظ {قال موسى يا رب! علمني شيئا أذكرك به وأدعوك به، قال يا موسى! قل لا إله إلا الله. قال يا رب! كل عبادك يقول هذا. قال: قل لا إله إلا الله. قال: لا إله إلا أنت يا رب! إنما أريد شيئا تخصني به، قال يا موسى! لو أن السموات السبع وعامرهن غيري والأرضين

<sup>٧٧٨</sup> - في ع: قدس سره.

<sup>٧٧٩</sup> - راجع: سنن النسائي، عمل اليوم والليلة، رقم: ٨٣٤.

السبع في كفة ولا إله إلا الله في كفة مالت بهم لا إله إلا الله<sup>٧٨٠</sup> وعزاه في مكان آخر إلى أبي يعلى، عن أبي سعيد أيضا بلفظ: {سأل موسى ربه حين أعطاه التوراة أن يعلمه دعوة يدعو بها فأمره أن يدعو بلا إله إلا الله، فقال موسى: كل عبادك يدعو بهذا وأنا أريد أن تخصني بدعوة أدعوك بها، فقال تعالى يا موسى! لو أن السموات وساكنها والبحار وما فيها وضعوا في كفة ووضعت لا إله إلا الله في كفة لَوَزَنَتْ لا إله إلا الله<sup>٧٨١</sup>}.

قلت: رواية "وعامرهن غيري" من المتشابهات التي يُسَلَكُ فيها طريق التفويض أو التأويل، والأول أسلم وأحكم لأمن صاحبه من الخلل والثاني إن كان بمجرد الفكر ففيه خطر، فإن معرفة المتشابهات فوق طَوَّر العقول من طريق أفكارها، وإن كان عن وَهْبٍ إلهي فهو تأويل الراسخين في العلم الذي مع اشتماله على نفي التشبيه الموافق لِ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>٧٨٢</sup>، ليس فيه صرف الكلام عن ظاهره كما يصرفه أهل النظر الفكري.

ومما يُقَرَّبُ<sup>٧٨٣</sup> إلى ذلك أن يقال إن لا إله إلا الله قد تبين أنها دالة على أن الكمالات بالذات كلها لله تعالى وأن كل ما حصل لغيره تعالى منها فإنما هو من إفاضة الله تعالى عليه، ومَرَّ أن معنى ليس في الوجود معه غيره، أنه ليس لغيره بالنسبة إليه [١١٢١] تعالى رتبة المعية وإنما له رتبة التبعية فليست أغيارا مستقلة، وإنما هي وجوه نور الوجود المطلق المنزه عن كل قيد مع القابلية لها المستلزم لتنزيهه عن كل قيد

<sup>٧٨٠</sup> - راجع: صحيح ابن حبان، ١٠٢/١٤، كتاب التاريخ، رقم: ٦٢١٨.

<sup>٧٨١</sup> - راجع: كنز العمال، ٥٢/١، رقم: ١٦١.

<sup>٧٨٢</sup> - اقتباس من سورة الشورى، الآية: ١١.

<sup>٧٨٣</sup> - في ع: يعرب.

في عين تجليه فيما شاء منها كما قال سبحانه ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>٧٨٤</sup> فعمار السموات والأرض وجوه التجليات الأسمائية، والله اسم الذات والله الأسماء الحسنى كلها، وله الكمال كله بالذات وما له الكمال بالذات، لا شك أنه أكمل مما له الكمال بغيره على الوجه المشار إليه في هذا<sup>٧٨٥</sup> بُسُرَا أُطِيبَ مِنْهُ رَطْبًا الْمُؤَيَّدَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي جَوَابِ قَوْلِهِمْ: ﴿مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾<sup>٧٨٦</sup> والدال على الأكمل أكمل من الدال على الكامل فلا إله إلا الله، إذا قوبلت بالسموات والأرض وعمارهن من وجوه التجليات الأسمائية التي هي غير الذات من وجه مالت بهن لذلك، فإن الثقل في بعض مراتب التنزلات من الكمالات، ولهذا قال الله<sup>٧٨٧</sup> سبحانه وتعالى ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾<sup>٧٨٨</sup> قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري في حديث البخاري: "ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد فينصم عنه وإن جبينه ليتفصد عرقا ما نصه زاد ابن أبي الزناد عن هشام بهذا الإسناد عند البيهقي في الدلائل وإن كان ليوحى إليه وهو على ناقته فتضرب جرائها من ثقل ما يوحى إليه"<sup>٧٨٩</sup> انتهى.

وقال زيد بن ثابت: أنزل الله على رسوله ﷺ [ب ١١٢] وفخذه على فخذي فثقلت علي حتى خفْتُ أن تُرَضَّ فخذي ثم سُري عنه.

<sup>٧٨٤</sup> - اقتباس من سورة النور، الآية: ٣٥.

<sup>٧٨٥</sup> - في ع : المشار إليه يقوله في هذا.

<sup>٧٨٦</sup> - اقتباس من سورة فصلت، الآية: ١٥.

<sup>٧٨٧</sup> - "الله" ساقطة من ع.

<sup>٧٨٨</sup> - اقتباس من سورة المزمل، الآية: ٥.

<sup>٧٨٩</sup> - راجع: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ١/٢٤٩؛ شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، ١/٣٦٦.

ثم نقول: تضمن سؤال موسى عليه الصلوة والسلام بقوله "إنما أريد شيئاً تخصني به أن يعلمه ذكرنا أفضل من الأذكار المتداولة بين العباد" ودل الجواب على أن الذي تطلبه من أفضل الأذكار هو المتداولة بين العباد<sup>٧٩٠</sup>، فالمطلوب خصوصاً هو المبذول عموماً، فوقع التخصيص في عين التعميم بتعليم مرتبة "لا إله إلا الله" والله أعلم وبالله التوفيق.

### الحديث الخامس والعشرون:

أخبرني شيخنا -نفع الله به<sup>٧٩١</sup>- بسنده السابق إلى الجمال المرشدي قال: أخبرني عمر بن حسن بن مزيد<sup>٧٩٢</sup> المراغي، عن أبي الحسن علي بن أحمد المقدسي، أنبأنا أبو طاهر بركات بن إبراهيم الخشوعي، عن مرشد بن يحيى المدني، أنبأنا أبو الحسن علي بن عمر الحراني، حدثنا حمزة بن محمد بن علي الكناني، حدثنا عمران بن موسى بن حميد الطيب، حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير، حدثني الليث بن سعد، عن عامر بن يحيى المعافري، عن أبي عبد الرحمن الحلبي<sup>٧٩٣</sup> أنه قال: سمعت عبد الله ابن عمرو -رضي الله عنهما- يقول: قال رسول الله ﷺ: {يصاح برجل من أمتي على رأس الخلايق يوم القيمة فينشر له تسعة وتسعون سجلاً كل سجل منها مد البصر ثم يقول الله تبارك وتعالى أتتكر من هذا شيئاً؟ فيقول: لا يا رب، فيقول الله عز وجل: ألك عذرٌ أو حسنة؟ فيهاب الرجل فيقول: لا يا رب فيقول الله عز وجل: بلى إن لك عندنا حسنات وإنه لا ظلم عليك، فيخرج له بطاقة فيها

<sup>٧٩٠</sup> - "ودل الجواب على أن الذي تطلبه من أفضل الأذكار هو المتداولة بين العباد" ساقطة من ع.

<sup>٧٩١</sup> - في ع: قدس سره.

<sup>٧٩٢</sup> - في ع: يزيد.

<sup>٧٩٣</sup> - في ل: الحلبي.

أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله فيقول: يا رب ما هذه البطاقة مع [١١٣١] هذه السجلات؟ فيقول إنك لا تظلم، قال: فتوضع السجلات<sup>٧٩٤</sup> في كفة والبطاقة في كفة فطاشت السجلات وثقلت البطاقة<sup>٧٩٥</sup>.

### الحديث السادس والعشرون:

وبالإسناد إلى مسلم قال: حدثني زهير بن حرب، حدثنا يحيى يعني ابن سعيد، عن حماد بن سلمة، حدثنا ثابت، عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله ﷺ يغير إذا طلع الفجر وكان يسمع<sup>٧٩٦</sup> الأذان فإن سمع آذانا أمسك وإلا أغار فسمع رجلا يقول: الله أكبر، الله أكبر، فقال رسول الله ﷺ: {على الفطرة، ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، فقال رسول الله ﷺ: خرجت من النار فننظر فإذا هو راعي مِعْزَى<sup>٧٩٧</sup>؛

طريق آخر وبالإسناد إلى الطبراني في الكبير قال: حدثنا الحسين بن إسحق التستري، حدثنا موسى بن محمد بن حيان، حدثنا سلم<sup>٧٩٨</sup> بن قتيبة، حدثنا عبد الجبار بن العباس، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ: {في مسير

<sup>٧٩٤</sup> - في هامش م ول وع : وفي الباب ٢٧ من الفتوحات: ما حاصله أن صاحب السجلات موضع له في الميزان التلطف بـ"لا إله إلا الله" عناية به عناية به أن لم يكن له خير غيرها. وفي الباب ٥٢٠ أنه آخر من يوزن له من الخلق فإن "لا إله إلا الله" له البدء والختام. وقد يكون عين بدئها ختامها كصاحب السجلات؛ و"فيقول إنك لا تظلم قال فتوضع السجلات" ساقطة من ل.

<sup>٧٩٥</sup> - راجع: سنن الترمذي، كتاب الإيمان: ٢٤/٥، رقم: ٢٦٣٩.

<sup>٧٩٦</sup> - في ل وع : يستمع.

<sup>٧٩٧</sup> - راجع: مسلم، ص: ١٦٥، رقم: ٣٨٢.

<sup>٧٩٨</sup> - في ع : مسلم.

فسمع قائلاً يقول: الله أكبر، الله أكبر، فقال النبي ﷺ: دعوة الحق، فقال أشهد أن لا إله إلا الله، فقال النبي ﷺ كلمة الإخلاص، فقال أشهد أن محمداً رسول الله، فقال رسول الله صلى عليه<sup>٧٩٩</sup> وسلم: خرج صاحبها من النار، ثم قال النبي ﷺ: تجدون هذا صاحب معزا أو صاحب كلاب يتصيد؟<sup>٨٠٠</sup>.

### الحديث السابع والعشرون:

وبه إلى الجمال المرشدي قال: أخبرني إبراهيم بن محمد بن صديق الدمشقي، أنبأنا أحمد ابن أبي طالب الحجار، عن جعفر بن علي الهمداني، أنبأنا أبو طاهر أحمد السلفي، أنبأنا أبو البقا المعمر [ب ١١٣] بن محمد الحبال، أنبأنا أبو القاسم زيد بن جعفر العلوي، أنبأنا أبو جعفر محمد بن علي بن دحيم الشيباني، حدثنا أبو عمرو أحمد بن حازم بن أبي عذرة، أنبأنا عبيد الله بن موسى، أنبأنا ابن أبي ليلى، عن الشعبي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب قال: قال رسول الله ﷺ: {من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات بعد صلاة الغداة كان كعدل من اعتق أربع رقاب من ولد إسماعيل}<sup>٨٠١</sup>.

طريق آخر: وبه إلى الجمال المرشدي، أنبأنا إبراهيم ابن أحمد البعلبي، أنبأنا أحمد بن أبي طالب، أنبأنا ابن اللتي، أنبأنا أبو الوقت، أنبأنا أبو الحسن الداودي، أنبأنا أبو محمد بن حموية، أنبأنا إبراهيم، حدثنا عبد بن حميد، حدثنا يزيد بن هارون، أنبأنا داود بن أبي هند، عن عامر، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب

<sup>٧٩٩</sup> - في ل و ع : فقال النبي ﷺ.

<sup>٨٠٠</sup> - راجع: المعجم الكبير، ١٠٩/٢٢، رقم: ٢٧٤.

<sup>٨٠١</sup> - راجع: الجامع الكبير، ٦٨٥/٩، رقم: ٤٠٨٧/٢٢٥٨٣.

الأنصاري، أن رسول الله ﷺ قال: {من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير، عشر مرات، كن له كعدل عشر رقاب أو رقبة} <sup>٨٠٢</sup>.

### الحديث الثامن والعشرون:

أخبرني شيخنا -أيده الله <sup>٨٠٣</sup>- بسنده إلى القاضي زكريا، عن قاضي الحرمين السراج أبي المكارم عبد اللطيف بن أبي الفتح محمد الحسن الفاسي المكي الحنبلي، عن كلثوم ابنة الحافظ محمد بن رافع السلامي قالت: أنبأنا أبو الفضل عبد الرحيم بن إبراهيم بن إسماعيل ابن إبراهيم بن أبي اليسر، أنبأنا جدي أبو محمد إسماعيل، أنبأنا أبو طاهر بركات ابن إبراهيم الخشوعي، أنبأنا محمد بن هبة الله بن أحمد الأنصاري الأكفاني، أنبأنا أبو [١١٤١] الحسين مكي بن محمد الأزدي المصري، أنبأنا أبو مسلم محمد بن أحمد البغوي ببغداد، حدثنا أبو نصر عبد الملك بن عبد العزيز النسائي التمار، حدثنا حماد بن سلمة، عن ابن أبي الورقاء، عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: {من قال إحدى عشر مرة لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أحدا صمدا لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، كتب الله له <sup>٨٠٤</sup> ألفي ألف حسنة} <sup>٨٠٥</sup>.

<sup>٨٠٢</sup> - راجع: الجامع الكبير، ٦٩١/٩، رقم: ٤١٠٢/٢٢٥٩٨.

<sup>٨٠٣</sup> - في ع: قدس سره.

<sup>٨٠٤</sup> - "له" ساقطة من ع.

<sup>٨٠٥</sup> - راجع: أمالي المحاملي، ص: ٤٤٠، رقم: ٥٢٣.

### الحديث التاسع والعشرون:

وبه إلى السراج الحنبلي، عن الشمس أبي عبد الله محمد بن محمد المكوندي الدهان، عن القطب موسى اليونيني وهو آخر من حدث عنه، أنبأنا إسماعيل بن صارم، أنبأنا أبو القاسم هبة الله بن علي البوصيري، أنبأنا أبو صادق مرشد بن يحيى المدني، أنبأنا أبو الحسن علي بن عمر الحراني، أنبأنا أبو القاسم حمزة بن محمد الكنايني الحافظ إملاء، أنبأنا يحيى بن يزيد يُكنى أبا شريك، حدثنا حمام بن إسماعيل، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: {أَكْثَرُوا مِنْ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ قَبْلَ أَنْ يَحَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهَا وَلَقَنُوهَا مَوْتَاكُمْ} <sup>٨٠٦</sup>.

### الحديث الثلاثون:

وبه إلى السراج الحنبلي، عن إبراهيم بن محمد المؤذن بالمسجد الحرام، أنبأنا أحمد بن أبي طالب، أنبأنا أبو إسحق إبراهيم بن عثمان الكاشغري، أنبأنا أبو الفتح محمد بن عبد الباقي، أنبأنا أبو عبد الله ملك بن أحمد البانياسي، أنبأنا أبو الحسين أحمد بن محمد، أنبأنا أبو إسحق إبراهيم ابن عبد الصمد الهاشمي، حدثنا عبيد بن أسباط، حدثنا أبي، حدثنا [ب ١١٤] عبد الملك بن عمير، عن وراد، عن المغيرة ابن شعبة رضي الله عنه، قال: إن رسول الله ﷺ كان يقول في دبر كل صلاة: {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا

شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد<sup>٨٠٧</sup>.

### الحديث الواحد والثلاثون:

وبه إلى السراج الحنبلي، أنبأنا الشهاب أبو العباس أحمد بن محمد الحلبي ثم الصالح، أنبأنا أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن المرادي، أنبأنا الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن، أنبأنا المؤيد بن محمد بن علي الطوسي، أنبأنا أبو بكر أحمد بن سهل، أنبأنا أبو بكر يعقوب بن أحمد الصريفي، حدثنا أبو محمد الحسن بن أحمد المخلدي، أنبأنا أبو حامد الشرقي أحمد بن محمد الحافظ، حدثنا إبراهيم ابن عبد الله السعدي، حدثنا الوليد بن القاسم، حدثنا يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: {ما قال عبد لا إله إلا الله مخلصاً قط إلا فتحت له أبواب السماء حتى يفضى إلى العرش ما اجتنب الكبائر}<sup>٨٠٨</sup>.

### الحديث الثاني والثلاثون:

أخبرني شيخنا -نفع الله به<sup>٨٠٩</sup>- بسنده السابق إلى الحافظ أبي عيسى الترمذي، قال: حدثنا سفين ابن وكيع، حدثنا إسماعيل بن محمد ابن جحادة، حدثنا عبد الجبار ابن عباس، عن أبي إسحق، عن الأغر أبي مسلم قال: أشهد على أبي سعيد وأبي هريرة أنها شهدا على النبي ﷺ قال: {من قال: لا إله إلا الله والله أكبر صدقه ربه فقال: لا إله إلا أنا وأنا أكبر، وإذا قال: لا إله إلا الله وحده، [١١٥]

<sup>٨٠٧</sup>- راجع: البخاري، في باب الذكر بعد الصلاة، ٣٢٥/٢؛ ومسلم، كتاب المساجد: ص: ٢٣٦، رقم: ٥٩٣.

<sup>٨٠٨</sup>- راجع: الترمذي، الدعوات: ٥٧٥/٥، رقم: ٣٥٩٠.

<sup>٨٠٩</sup>- في ع: قدس سره.

قال: يقول الله تبارك وتعالى: لا إله إلا أنا وأنا وحدي، وإذا قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، قال: يقول الله: لا إله إلا أنا وحدي لا شريك لي، وإذا قال: لا إله إلا الله له الملك وله الحمد قال الله: لا إله إلا أنا لي الملك ولي الحمد، وإذا قال: لا إله إلا الله ولا حول ولا قوة إلا بالله، قال الله: لا إله إلا أنا ولا حول ولا قوة إلا بي فكان يقول: من قالها في مرضه ثم مات لم تطعمه النار<sup>٨١٠</sup>.

### الحديث الثالث والثلاثون:

أخبرني شيخنا -أيده الله<sup>٨١١</sup>- بسنده السابق إلى ابن حبان، قال: أخبرنا أحمد بن زهير بتستمر، حدثنا المعتمر بن سهل الأهوازي، حدثنا محمد بن إسماعيل الكوفي، عن مسعر بن كدام، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبد الله بن باباه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: {من قال حين أوى إلى فراشه: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، غفرت ذنوبه أو خطاياهم - شك مسعر - وإن كان مثل زبد البحر<sup>٨١٢</sup>.

### الحديث الرابع والثلاثون:

وبالسند السابق إلى السراج الحنبلي، أنبأنا جمع منهم الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين، أنبأنا أبو الحسن علي بن محمد العرضي، أخبرتنا زينب بنت<sup>٨١٣</sup>

<sup>٨١٠</sup> - راجع: الترمذی، الدعوات: ٤٩٢/٥، رقم: ٣٤٣٠.

<sup>٨١١</sup> - في ع: قدس سره.

<sup>٨١٢</sup> - راجع: الجامع الكبير، ٦٣٦/٩، رقم: ٣٩٨٧/٢٢٤٨٣.

<sup>٨١٣</sup> - في ل: ابنة.

مكي، أنبأنا حنبل بن عبد الله الرصافي، أنبأنا أبو القاسم هبة الله ابن مُجَدِّ، أنبأنا أبو علي الحسن بن علي، أنبأنا أبو بكر أحمد بن جعفر، حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد، قال: حدثني أبي الإمام أبو عبد الله أحمد بن مُجَدِّ بن حنبل الشيباني، حدثنا عفان، حدثنا حماد بن سلمة، حدثنا سهيل بن أبي [ب ١١٥] صالح وعبد الله بن عثمان بن خيثم، عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: إن رسول الله ﷺ، قال: {اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة إني أعهد إليك في هذه الحياة الدنيا إني أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، وإن سيدنا مُجَدِّاً عبدك ورسولك فإنك أن تكليني إلى نفسي تقربني من الشر وتباعدني من الخير، وإني لا أثقُ إلا برحمتك فاجعل لي عندك عهداً توفينه يوم القيمة إنك لا تخلف الميعاد إلا قال الله -عز وجل- يوم القيمة لملائكته: إن عهدي عهد عندي عهداً فأوفوه إياه فيدخله الله -عز وجل- الحنة<sup>٨١٤</sup>، قال سهيل: فأخبرت القاسم بن عبد الرحمن أن عَوْناً أخبرني بكذا وكذا، فقال: ما في أهلنا جارية إلا وهي تقول: هذا في خدِرها.

### الحديث الخامس والثلاثون:

وبالسند السابق إلى الترمذي، حدثنا مُجَدِّ بن يحيى، حدثنا مُجَدِّ بن يوسف، حدثنا يونس بن أبي إسحق، عن إبراهيم بن مُجَدِّ بن سعد، عن أبيه عن سعد، قال: قال رسول الله ﷺ : {دعوة ذي النون إذ دعى وهو في بطن الحوت: لا إله إلا

<sup>٨١٤</sup> - في ل وع : من قال اللهم.

<sup>٨١٥</sup> - راجع: مسند الإمام أحمد بن حنبل، ٣٢/٧، رقم: ٣٩١٦.

أنت سبحانه إني كنت من الظالمين، فإنه لم يدعُ بها رجلٌ مسلم<sup>٨١٦</sup> في شيء قط إلا استجاب الله له<sup>٨١٧</sup>.

### الحديث السادس والثلاثون:

وبالسند السابق إلى الطبراني في الأوسط، قال: حدثنا أحمد، حدثنا أبو عبد الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، حدثني عمي عبد الله بن وهب، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، [١١٦١] عن الصنابحي، حدثني سعد بن عباد، سمعتُ النبي ﷺ يقول: {من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أطاع بها<sup>٨١٨</sup> قلبه وذل بها لسانه، وأشهد أن محمدًا رسول الله، حرمة الله على النار<sup>٨١٩</sup>}.<sup>٨١٩</sup>

### الحديث السابع والثلاثون:

وبه إلى الطبراني في الأوسط، قال: حدثنا أبو مسلم حجاج بن نصير، حدثنا اليمان بن المغيرة، عن عبد الكريم بن أمية<sup>٨٢٠</sup> أن مجاهدًا أخبره، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: جئتُ ورسول الله ﷺ قاعد في أناس من أصحابه، فيهم عمر بن الخطاب، وأدركتُ آخر الحديث ورسول الله ﷺ يقول: {من صلى أربع ركعات قبل العصر لم تمسه النار<sup>٨٢١</sup>} فقلت بيدي هكذا يحرك بيده أن هذا حديث جيد فقال

<sup>٨١٦</sup> - "مسلم" ساقطة من ع.

<sup>٨١٧</sup> - راجع: سنن الترمذي، الدعوات: ٥٢٩/٥، رقم: ٣٥٠٥.

<sup>٨١٨</sup> - "بها" ساقطة من ع.

<sup>٨١٩</sup> - راجع: كنز العمال، ٦١/١، رقم: ٢٠٧؛ المعجم الأوسط، ٩٥/٢، رقم: ١٣٦٤.

<sup>٨٢٠</sup> - في ل وع: أبي أمية.

<sup>٨٢١</sup> - راجع: المعجم الأوسط، ٨٨/٣، رقم: ٢٥٨٠.

عمر بن الخطاب: لما فاتك من صدر الحديث أجود وأجود قلت: يا ابن الخطاب! فهات فقال عمر بن الخطاب: حدثنا رسول الله ﷺ أنه {من شهد أن لا إله إلا الله دخل الجنة} <sup>٨٢٢</sup>.

### الحديث الثامن والثلاثون:

وبه إلى الطبراني في الأوسط، حدثنا مُحَمَّد بن زريق، حدثنا أبو الطاهر، حدثنا سلامة بن روح الأيلي ابن أخي عقيل بن خالد، عن عقيل، عن ابن شهاب، أخبرني أنس بن مالك الأنصاري، قال: بينما أنا أسير مع رسول الله ﷺ إذ هبطت به راحلته من تلعة ورسول الله ﷺ يسير وحده، فلما أسهلت الطريق ضحك وكبر فكبرنا لتكبيره ثم سار رتوة ثم ضحك وكبر فكبرنا لتكبيره ثم أدركناه فقال القوم: يا رسول الله! كبرنا لتكبيرك <sup>٨٢٣</sup> [ب ١١٦] ولا ندري مم ضحكت، قال: {قاد الناقة لي جبريل، فلما أسهلت التفت إلي، فقال: أبشر وبشر أمتك أنه من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له دخل الجنة فضحكت وكبرت ري، ثم سار رتوة ثم التفت إلي، فقال أبشر وبشر أمتك أنه من قال: لا إله إلا الله <sup>٨٢٤</sup> دخل الجنة، وقد حرم الله عليه النار، فضحكت وكبرت، ففرحت بذلك لأمتي} <sup>٨٢٥</sup>.

<sup>٨٢٢</sup> - راجع: المعجم الأوسط، ٨٨/٣، رقم: ٢٥٨٠.

<sup>٨٢٣</sup> - "لتكبيرك" ساقطة من ع.

<sup>٨٢٤</sup> - في ل وع : لا اله الا الله وحده لا شريك له.

<sup>٨٢٥</sup> - راجع: المعجم الأوسط، ٣٢١/٦، رقم: ٦٥٢٢.

### الحديث التاسع والثلاثون:

وبه إلى الطبراني في الأوسط، حدثنا عيسى بن مُجَد السمسار، حدثنا أحمد بن سهيل الوراق، حدثنا مِسْوَر بن مروع العنبري، حدثنا الأعمش، عن سالم ابن أبي الجعد، عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: {من دعا بوضوء فساعة يفرغ من<sup>٨٢٦</sup> وضوئه يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن<sup>٨٢٧</sup> مُحَمَّد رسول الله، اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين، فتحت له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء<sup>٨٢٨</sup>.

طريق آخر: وبه إلى الطبراني في الأوسط، حدثنا أحمد، حدثنا يحيى بن مُجَد بن السكن، حدثنا يحيى ابن كثير العنبري، حدثنا شعبة، عن أبي هاشم الرماني، عن أبي مجلز<sup>٨٢٩</sup>، عن قيس بن عباد، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: {من قرأ سورة الكهف كانت له نورا يوم القيمة من مقامه إلى مكة، ومن قرأ بعشر آيات من آخرها ثم خرج الدجال لم يضره، ومن توضأ، فقال: سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك كتب في رق ثم جعلت في طابع، فلم يكسر إلى يوم القيمة<sup>٨٣٠</sup>} وقال لم يَرَوْه عن شعبة إلا يحيى. قال الحافظ ابن حجر ومن خطه نقلت قلت: يعني: مرفوعا، وقد رواه [١١٧١] غندر عن شعبة موقوفا، قال النسائي: في اليوم والليلة وهو الصواب ورفع خطاء، قال الحافظ ابن

<sup>٨٢٦</sup> - في ل وع : عن .

<sup>٨٢٧</sup> - في ل وع : وأشهد أن .

<sup>٨٢٨</sup> - راجع: المعجم الأوسط، ١٤٠/٥، رقم: ٤٨٩٥ .

<sup>٨٢٩</sup> - في ل : المجلز .

<sup>٨٣٠</sup> - راجع: المعجم الأوسط، ١٢٣/٢، رقم: ١٤٥٥ .

حجر، قلت: وإن كان الصواب في الرواية وقفه فحكمه حكم المرفوع، لأن مثل هذا لا يقال من قبل الرأي والله أعلم، انتهى.

### الحديث الموفى الأربعين:

وبه إلى القاضي زكريا قال: أخبرني العز أبو محمد بن الفرات سمعا، أنبأنا به أبو أحمد حسين بن عبد الرحمن التكريتي، أنبأنا أبو المعالي عيسى بن عبد الرحمن المطعم، أنا أبو المنحاح<sup>٨٣١</sup> عبد الله بن عمر بن الليث، أنبأنا أبو القاسم سعيد بن أحمد بن الحسن البناء، أنبأنا أبو نصر محمد بن محمد علي الزينبي، أنبأنا أبو بكر محمد بن عمر بن خلف بن الوراق، حدثنا الحافظ أبو بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، قال في كتاب البعث: أخبرنا سعيد، أنبأنا محمد، أنبأنا محمد، حدثنا عبد الله، حدثنا محمد بن منصور الطوسي، حدثني<sup>٨٣٢</sup> صالح بن إسحق الجهدي كوفي، دلي عليه يحيى بن معين، حدثنا معرف ابن واصل، عن يعقوب ابن أبي بنانته أو نباته، عن عبد الرحمن الأعور، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: {إن ناسا من أهل لا إله إلا الله يدخلون النار بذنوبهم فيقول لهم أهل اللات والعزى: ما أغنى عنكم قول لا إله إلا الله وأنتم معنا فيغضب الله فيخرجهم من النار فيلقهم في نهر يسمى نهر الحياة فيبرؤون من حرقهم كما يبرأ القمر من كسوفه فيدخلون الجنة فيُسَمَّونَ الجهنميون}{<sup>٨٣٣</sup> فقال رجل: يا أنس! أنت سمعت هذا من رسول الله

<sup>٨٣١</sup> - في ل: المنجا.

<sup>٨٣٢</sup> - في ل: ثنا.

<sup>٨٣٣</sup> - راجع: المعجم الأوسط، ٢٠٩/٧، رقم: ٧٢٩٣.

[ب١١٧] ﷺ، قال أنس: سمعت رسول الله ﷺ يقول: {من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار} <sup>٨٣٤</sup>، نعم، أنا سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا.

### الحديث الحادي والأربعون:

أخبرني شيخنا -نفع الله به <sup>٨٣٥</sup>- بسنده السابق إلى الإمام أحمد، أنبأنا حسين وعفان، قالوا: حدثنا حماد بن سلمة، عن عثمان البتي، عن نعيم، قال عثمان في حديثه ابن أبي هند، عن حذيفة رضي الله عنه قال: أَسَدْتُ النَّبِيَّ ﷺ إلى صدري فقال: {من قال: لا إله إلا الله، قال حسين ابتغاء وجه الله، ختم الله له بها دخل الجنة، ومن صام يوما ابتغاء وجه الله، ختم الله له به دخل الجنة، ومن تصدق بصدقة ابتغاء وجه الله، ختم الله له بها دخل الجنة} <sup>٨٣٦</sup>.

### الحديث الثاني والأربعون:

وبالإسناد إلى القاضي زكريا والجلال السيوطي كلاهما، عن مُجَدِّ بن مقبل <sup>٨٣٧</sup>، عن الصلاح بن أبي عمرو، عن أبي الحسن بن البخاري وأبي الفضل أحمد بن هبة الله ابن عساكر كلاهما، عن أبي روح عبد المعز ابن مُجَدِّ الهروي، أنبأنا تميم بن أبي سعيد الجرجاني، أنبأنا أبو سعيد مُجَدِّ بن عبد الرحمن الكنجرودي، أنبأنا أبو عمرو حمدان، أنبأنا أبو يعلى أحمد بن علي التميمي الموصلي الحافظ، حدثنا الحسن بن شبيب، حدثنا هيثم، حدثنا كوثر، حدثنا حكيم، عن نافع، عن ابن عمر، عن أبي

<sup>٨٣٤</sup> - راجع: مسلم، مقدمة مسلم، ٢٢، رقم: ٢؛ سنن الترمذی، الدعوات، ٣٥/٥، رقم: ٢٦٥٩.

<sup>٨٣٥</sup> - في ع: قدس سره.

<sup>٨٣٦</sup> - راجع: مسند الإمام أحمد بن حنبل، ٣٨/٣٥٠، رقم: ٣٣٣٢٤.

<sup>٨٣٧</sup> - في ع: مقيل.

بكر الصديق عليه السلام، قال: قلت: يا رسول الله! ما نجاة هذا الأمر الذي نحن فيه؟ قال: {من شهد أن لا إله إلا الله فهو له نجاة} <sup>٨٣٨</sup>.

### الحديث الثالث والأربعون:

وبه إلى الحافظ أبي يعلى، حدثنا عمرو بن الضحاك، حدثنا أبي، حدثنا مستورد أبو همام [١١٨] الهنائي، حدثنا ثابت، عن أنس عليه السلام، قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: {يا رسول الله! ما تركت حاجة ولا داجة إلا قد أتيت، قال: أليس تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ثلاث مرات، قال: نعم، قال: فإن ذلك يأتي على ذلك كله} <sup>٨٣٩</sup>.

### الحديث الرابع والأربعون:

وبه إلى الإمام أحمد، حدثنا حسن بن موسى، حدثنا ابن لهيعة، حدثنا أبو قبيل، عن عبد الله بن ناشر من بني سريع، قال: سمعت أبا رُهم قاض أهل الشام يقول: سمعت أبا أيوب الأنصاري يقول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ذات يوم إليهم، فقال لهم: {إن ربكم -عز وجل- خيرني بين سبعين ألفاً يدخلون الجنة غفراً بغير حساب وبين الخبيثة عنده لأمتي، فقال له بعض أصحابه: يا رسول الله! أئخبأ لك ربك؟ فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خرج وهو يكبر، فقال: إن ربي زادني مع كل ألف سبعين ألفاً والخبيثة عنده، قال أبو رُهم: يا أبا أيوب! وما تظن خبيثة رسول الله

<sup>٨٣٨</sup> - راجع: كنز العمال، ٥٩/١، رقم: ١٩٤.

<sup>٨٣٩</sup> - راجع: مسند أبي يعلى، ١٥٥/٦، رقم: ٣٤٣٣.

ﷺ فأكله الناس بأفواههم، فقالوا: وما أنت وخبيثة<sup>٨٤٠</sup> رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال أبو أيوب: دعوا الرجل عنكم أخبركم عن خبيثة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم كما أظن، بل كالمستيقن أن خبيثة رسول الله ﷺ أن يقول: رب من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدًا عبده ورسوله مصداقًا لسانه قلبه<sup>٨٤١</sup> فأدخله الجنة<sup>٨٤٢</sup>.

### الحديث الخامس والأربعون:

وبالإسناد إلى الطبراني في الكبير، قال: حدثنا عبد الله بن سعيد بن يحيى [ب١١٨] الرقي، حدثنا أبو فروة يزيد بن محمد بن سفيان، ثني أبي، حدثني<sup>٨٤٣</sup> ياسين الزيات، عن أبي سلمة الحمصي، عن يحيى بن جابر، عن سلمة بن نفيل<sup>٨٤٤</sup> قال: جاء شاب فقعده بين يدي رسول الله ﷺ، فقال بأعلى صوته: يا رسول الله! أرايت من لم يدع سيئة إلا عملها ولا خطيئة إلا ركبها ولا أشرف له سهم إلا قطعه بيمينه ومن لو قُسمت<sup>٨٤٥</sup> خطاياها على أهل المدينة لغمرتهم، فقال النبي ﷺ: {أسلمت أو أنت مسلم؟} قال: أما أنا فأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فقال: اذهب فقد بدلت سيئاتك حسنات، فقال: يا رسول الله! وغدراقي وفجراقي؟ قال:

<sup>٨٤٠</sup> - في ع : بخبيثة.

<sup>٨٤١</sup> - في ع : وقلبه.

<sup>٨٤٢</sup> - راجع: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ١٠/٦٨١، رقم: ١٨٥٠٨.

<sup>٨٤٣</sup> - في ع : حدثنا.

<sup>٨٤٤</sup> - في ل : مقبل.

<sup>٨٤٥</sup> - في ع : أفسمت.

وغدراتك وفجراتك ثلاثا، فولى الشاب وهو يقول: الله أكبر، الله أكبر، فلم أزل أسمعه يكبر حتى تَوَارَى<sup>٨٤٦</sup>.

### الحديث السادس والأربعون:

وبه إلى الإمام أحمد، حدثنا مُحَمَّد بن بكر، حدثنا عبد الحميد، يعني: ابن جعفر أنبأنا صالح بن أبي غريب، عن كثير بن مرة، عن معاذ بن جبل، قال: قال لنا معاذ في مرضه: قد سمعتُ من رسول الله ﷺ شيئا كنت أكتمه، سمعت رسول الله ﷺ يقول: {من كان آخر كلامه لا إله إلا الله وجبت له الجنة}<sup>٨٤٧</sup>.

يقول العبد الفقير إلى رحمة الله الجواد الكريم أرحم الراحمين إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكوراني الشهرزوري ثم الشهراني نزيل المدينة المنورة الغراء على ساكنها النبي الأمي خاتم الأنبياء وعليهم أفضل الصلوة والسلام عدد خلق الله بدوام الله ذي الفضل والنعماء قد وفى الله سبحانه على يدي الأربعين المسندة<sup>٨٤٨</sup> وزاد فله الحمد على ما أنعم بأبرازها [١١٩١] وسهل جمعها وأراح خاطر بما أفاد فلقد كان في خاطري منذ سنين أن أختتم هذه الرسالة بأربعين حديثا مسندة في فضائل لا إله إلا الله ولم يكن عندي من الأصول المسندة ما يستخرج منها هذا العدد، فتعوق الأمر إلى أن أذن الله وذلك أني لما توجهت إلى الجمع والتخريج بإشارة شيخنا - أيده الله تعالى وأدام به النفع<sup>٨٤٩</sup> في الدنيا والدين - ولم يكن في ظني الظفر إلا بنحو عشرة أحاديث

<sup>٨٤٦</sup> - راجع: الجامع الكبير، ٦١/٧، رقم: ٦٣٦١.

<sup>٨٤٧</sup> - راجع: مسند الإمام أحمد بن حنبل، ٣٦/٣٦٣، رقم: ٢٢٠٣٤.

<sup>٨٤٨</sup> - "المسندة"

<sup>٨٤٩</sup> - في ع : قدس الله سره نفع الله لنا وللمسلمين به.

لقلّة الأصول المسندة عندي يسر الله ببركة إشارته وفاء أربعين في مدة يسيرة فالحمد لله رب السموات ورب الأرضين<sup>٨٥٠</sup> رب العالمين.

ولنورد ما تيسر من الأحاديث الواردة في فضل "لا إله إلا الله" من كتاب جمع الجوامع للحافظ أبي الفضل جلال الدين السيوطي - رحمه الله تعالى وشكر سعيه - الذي أورد فيه الأحاديث محذوفة الأسانيد غالبا مع العز وإلى مخرجها وذكر الصحابي تلميذا للمراد وتكميلا للمفاد فنقول وبالله التوفيق.

أخبرني شيخنا العارف بالله الراسخ والطود الشامخ المحقق الكامل الأكمل المكمل سيدي الشيخ صفّي الدين أحمد بن مُحمَّد الدجاني المدني - متع الله المسلمين بطول حياته في عافيته شاملة وأعاد علينا وعليهم وعلى سائر المحبين من بركاته - آمين<sup>٨٥١</sup>، بجميع جمع الجوامع للحافظ السيوطي وسائر تأليفه، عن شيخه العارف بالله المحقق الراسخ سيدي الشيخ أبي المواهب أحمد بن علي بن عبد القدوس القرشي العباس الشناوي ثم [ب ١١٩] المدني - قدس الله روحه - عن جماعة منهم والده علي عن الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعراي، عن الحافظ جلال الدين السيوطي - رحمه الله بجميعها -.

<sup>٨٥٠</sup> - في ل و ع : الأرض.

<sup>٨٥١</sup> - في ع : قدس الله سره.

### الحديث الأول:

{أول شيء خطه الله في الكتاب الأول أني أنا الله لا إله إلا أنا سَبَقْتُ رحمتي غضبي، فمن شهد أن لا إله إلا الله وأن مُحَمَّدًا عبده ورسوله فله الجنة} <sup>٨٥٢</sup>، عزاه للدليمي عن ابن عباس - رضي الله عنهما -.

### الحديث الثاني:

{لكل شيء مفتاح ومفتاح السموات قول: لا إله إلا الله} <sup>٨٥٣</sup>، عزاه للطبراني، عن معقل ابن يسار.

### الحديث الثالث:

{افتحوا على صبيانكم أول كلمة بلا إله إلا الله ولقنوههم عند الموت لا إله إلا الله، فإنه من كان أول كلامه لا إله إلا الله وآخر كلامه لا إله إلا الله، ثم عاش ألف سنة <sup>٨٥٤</sup> ما سُئِلَ عن ذنب واحد} <sup>٨٥٥</sup>، عزاه للحاكم في تاريخه والبيهقي، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وقال البيهقي: غريب ويقرب منه قوله: {إذا أفصح أولادكم فعلموهم لا إله إلا الله، ثم لا تبالوا متى ماتوا، وإذا تُغَرَّوا فمروهم

<sup>٨٥٢</sup> - راجع: الجامع الكبير، ٣/٣١٧، قسم الأقوال، رقم: ٨٨٧٠.

<sup>٨٥٣</sup> - راجع: الجامع الصغير، ص: ٤٤٩، رقم: ٧٣٢١.

<sup>٨٥٤</sup> - "سنة" ساقطة من ع.

<sup>٨٥٥</sup> - راجع: الجامع الكبير، ٢/٢٤، قسم الأقوال، رقم: ٣٥٩٧.

بالصلاة<sup>٨٥٦</sup>، عزاه لابن السني في عمل يوم وليلة، عن ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما-.

#### الحديث الرابع:

قال الله تعالى: {إني أنا الله لا إله إلا أنا، من أقر لي بالتوحيد دخل حصني ومن دخل حصني أمن عذابي}<sup>٨٥٧</sup>، عزاه للشيرازي في الألقاب عن علي، وفي المعنى {قال الله تعالى: لا إله إلا الله كلامي وأنا هو، فمن قالها دخل حصني ومن دخل حصني أمن عقابي}<sup>٨٥٨</sup>، عزاه لابن البخاري عن علي.

#### الحديث الخامس:

{أفضل العلم لا إله إلا الله وأفضل الدعاء الاستغفار}<sup>٨٥٩</sup>، عزاه [١٢٠١] للدليمي في مسند الفردوس، عن ابن عمر -رضي الله<sup>٨٦٠</sup> عنهما-.

#### الحديث السادس:

{لا إله إلا الله تدفع عن قائلها تسعة وتسعين بابا من البلاء أدناها اللهم}<sup>٨٦١</sup>، عزاه للدليمي، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-.

<sup>٨٥٦</sup> - راجع: كنز العمال، ٤٤٠/١٦، رقم: ٤٥٣٢٨.

<sup>٨٥٧</sup> - راجع: الجامع الصغير، ص: ٣٧٦، رقم: ٦٠٤٧.

<sup>٨٥٨</sup> - راجع: كنز العمال، ٥٤/١، رقم: ١٦٧.

<sup>٨٥٩</sup> - راجع: كنز العمال، ٤١٥/١، رقم: ١٧٦٠.

<sup>٨٦٠</sup> - في ل : رضي الله تعالى عنهما.

<sup>٨٦١</sup> - راجع: كنز العمال، ٦٣/١، رقم: ٢٢٦.

### الحديث السابع:

{ لا إله إلا الله كلمة كريمة على الله، ولها عند الله مكان جمعت وسولت من قالها صادقاً من قلبه دخل الجنة ومن قالها كاذباً حققت وأحرزت ماله ولقي الله - عز وجل - غد يحاسبه }<sup>٨٦٢</sup>، عزاه لأبي نعيم، عن عياض الأشعري رحمته الله.

وفي المعنى قوله { لا إله إلا الله كلمة عظيمة كريمة على الله من قالها مخلصاً استوجب الجنة، ومن قالها كاذباً عصمت ماله ودمه وكان مصيره إلى النار }<sup>٨٦٣</sup>، عزاه لابن النجار، عن دينار، عن أنس.

### الحديث الثامن:

{ من قال لا إله إلا الله ومدها هدمت له أربعة آلاف ذنب من الكبائر }<sup>٨٦٤</sup>، عزاه لابن النجار، عن نعيم، عن أنس.

### الحديث التاسع:

{ جددوا إيمانكم، أكثروا من قول لا إله إلا الله }<sup>٨٦٥</sup>، أحمد<sup>٨٦٦</sup> والحاكم، عن أبي هريرة.

<sup>٨٦٢</sup> - راجع: كنز العمال، ٦٣/١، رقم: ٢٢٧.

<sup>٨٦٣</sup> - راجع: كنز العمال، ٦٣/١، رقم: ٢٢٧؛ وأما الشجري، ١/ ٢٥.

<sup>٨٦٤</sup> - راجع: كنز العمال، ٦٠/١، رقم: ٢٠٢.

<sup>٨٦٥</sup> - راجع: كنز العمال، ٤١٦/١، رقم: ١٧٦٣.

<sup>٨٦٦</sup> - في ل وع : الإمام أحمد.

## الحديث العاشر:

{كما لا تلتقي الشفتان على قول لا إله إلا الله كذلك لا تحجب عن سماء سماء حتى تنتهي إلى العرش لها دوي كدوي النحل تشفع لصاحبها}<sup>٨٦٧</sup>، الديلمي، عن جابر.

## الحديث الحادي عشر:

{من قال: لا إله إلا الله صباحا، ثم قالها مساء نادى مناد من السماء ألا أقرنوا الآخرة بالأولى ثم ألقوا ما بينهما}<sup>٨٦٨</sup>، الديلمي، عن جابر رضي الله عنه.

## الحديث الثاني عشر:

{عليكم بلا إله إلا الله والاستغفار، فأكثرُوا منهما، فإن إبليس قال: أهلكُ الناس بالذنوب وأهلكوني بلا إله إلا الله [ب. ١٢٠] والاستغفار، ولما رأيت ذلك أهلكتهم بالأهواء وهم يحسبون أنهم مهتدون}<sup>٨٦٩</sup>، عزاه لأبي يعلى، عن أبي بكر رضي الله عنه.

<sup>٨٦٧</sup> - راجع: كنز العمال، ٤٣٢/١، رقم: ١٨٦٤.

<sup>٨٦٨</sup> - راجع: كنز العمال، ١٦٥/٢، رقم: ٣٥٩٢.

<sup>٨٦٩</sup> - راجع: كنز العمال، ٤٢٠/١، رقم: ١٧٩٢.

### الحديث الثالث عشر:

{حضر ملك الموت رجلا يموت<sup>٨٧٠</sup> ثم شق<sup>٨٧١</sup> أعضائه فلم يجده عمل خيرا ثم شق قلبه فلم يجد فيه خيرا ففك لحييه فوجد طرف لسانه لاصقا بحكته يقول: لا إله إلا الله فغفر له بكلمة الإخلاص<sup>٨٧٢</sup>، عزاه لابن أبي الدنيا في كتاب المحتضرين والبيهقي، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

### الحديث الرابع عشر:

{ليس على أهل لا إله إلا الله وحشة في قبورهم، كأني أنتظر إليهم، انفلقت<sup>٨٧٣</sup> الأرض عنهم يقولون: لا إله إلا الله، والناس بُهِمٌ<sup>٨٧٤</sup>، عزاه لتمام والخطيب وابن عساكر، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-؛

وفي لفظ آخر: {ليس على أهل لا إله إلا الله وحشة في الموت ولا في القبور ولا في النشور كأني أنظر إليهم عند الصيحة ينفضون رؤسهم من التراب يقولون: الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن<sup>٨٧٥</sup>، عزاه للطبراني، عن ابن عمر -رضي الله عنهما-.

<sup>٨٧٠</sup> - "يموت" ساقطة من ل.

<sup>٨٧١</sup> - في ل وع : فشق؛ "ثم" ساقطة من ل وع.

<sup>٨٧٢</sup> - راجع: الجامع الصغير، ص: ٢٢٧، رقم: ٣٧٣١.

<sup>٨٧٣</sup> - في ع : وتعلقت.

<sup>٨٧٤</sup> - راجع: طبقات الشافعية الكبرى، ٣٦/١.

<sup>٨٧٥</sup> - راجع: الجامع الصغير، ص: ٤٦٧، رقم: ٧٦٢٠؛ والبيهقي في شعب الإيمان: ١/١١٠، رقم: ١٠٠.

## الحديث الخامس عشر:

{ ما قال عبد لا إله إلا الله مخلصاً إلا سعدت لا يردّها سحاب، فإذا وصلت إلى الله تعالى نظر الله إلى قائلها وحق على الله أن لا ينظر إلى موحد إلا رحمه }<sup>٨٧٦</sup>، عزاه للخطيب، عن أبي هريرة.

## الحديث السادس عشر:

{ إذا قال العبد أشهد أن لا إله إلا الله، قال الله: يا ملائكتي! علم عبدي أن ليس له رب غيري أشهدكم أنني قد غفرت له }<sup>٨٧٧</sup>، عزاه لابن عساكر، عن أنس.

## الحديث السابع عشر:

{ ما من عبد يقول: لا إله إلا الله مائة مرة إلا بعثه الله - عز وجل - يوم القيمة ووجهه كالقمر ليلة البدر [١٢١] ولم يرفع لأحد يومئذ عمل أفضل من عمله إلا من قال مثل قوله أو زاد عليه }<sup>٨٧٨</sup>، عزاه لأبي الشيخ والديلمي، عن أبي ذر رضي الله عنه.

<sup>٨٧٦</sup> - راجع: كنز العمال، ٥٦/١، رقم: ١٨١.

<sup>٨٧٧</sup> - راجع: جامع الأحاديث، ٣٥٤/١، رقم: ٢٥٢٨.

<sup>٨٧٨</sup> - راجع: كنز العمال، ٥٧/١، رقم: ١٨٤.

### الحديث الثامن عشر:

{من قال: لا إله إلا الله قبل كل شيء، لا إله إلا الله بعد كل شيء، ولا إله إلا الله يبقى ربنا ويغني كل شيء عوفي من الهم والحزن} <sup>٨٧٩</sup>، عزاه للطبراني، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-.

### الحديث التاسع عشر:

{إذا نام العبد على فراشه أو على مضطجعه من الأرض التي هو فيها فانقلب في ليلته على جنبه الأيمن أو جنبه الأيسر ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير، وهو على كل شيء قدير، يقول الله -عز وجل-: انظروا إلى عبدي لم ينسني في هذا الوقت أشهدكم على <sup>٨٨٠</sup> أني قد رحمته وغفرت له} <sup>٨٨١</sup>، ابن السني في عمل يوم وليلة وابن النجار، عن أنس.

### الحديث العشرون:

{من قال: إذا مر بالمقابر السلام على أهل لا إله إلا الله، كيف وجدتم قول لا إله إلا الله؟ يا لا إله إلا الله! اغفر لمن قال: لا إله إلا الله، واحشرنا في زمرة من قال: لا إله إلا الله غفر له ذنوب خمسين سنة، قيل: يا رسول الله! من لم يكن له ذنوب

<sup>٨٧٩</sup> - راجع: المعجم الكبير، ٣٥٢/١٠، رقم: ١٠٦٩١.

<sup>٨٨٠</sup> - "على" ساقطة من ل وع.

<sup>٨٨١</sup> - راجع: عمل اليوم والليلة لابن السني، ص: ٣٥٢، رقم: ٧٥٥.

خمسين سنة؟ قال لوالديه وقرابته ولعامه المسلمين<sup>٨٨٢</sup>، الديلمي في تاريخ همدان والرافع وابن النجار، عن علي عليه السلام.

### الحديث الحادي والعشرون:

{إذا صليتم صلاة الفرض فقولوا في عقب كل صلاة عشر مرات لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير يكتب له [ب ١٢١] من الأجر كأنما اعتق رقبة<sup>٨٨٣</sup>، عزاه للرافعي في تاريخه، عن البراء رضي الله عنه.

### الحديث الثاني والعشرون:

{من قال في كل يوم مائة مرة لا إله إلا الله الملك الحق المبين كان له أمان من الفقر وأنسا من وحشة القبر واستجلب بها الغنى واستقرع بها باب الجنة<sup>٨٨٤</sup>، عزاه للشيرازي في الألقاب من طريق ذي النون المصري، عن سالم الخواص والخطيب والديلمي والرافعي وابن النجار من طريق الفضل بن غانم، عن مالك ابن أنس كلاهما، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام قال الفضل بن غانم: لو رحل الإنسان في هذا الحديث إلى خراسان لكان قليلا، وعزاه لأبي نعيم من طريق إسحق بن زريق، عن سالم الخواص عن مالك.

<sup>٨٨٢</sup> - راجع: الجامع الكبير، ٦٩٤/٩، رقم: ٤١٠٨/٢٢٦٠٤.

<sup>٨٨٣</sup> - راجع: الجامع الصغير، ص: ٥١، رقم: ٧٣٤.

<sup>٨٨٤</sup> - راجع: التمهيد، ٥٤/٦.

### الحديث الثالث والعشرون:

{أُريت<sup>٨٨٥</sup> حمزة وجعفر وكان بين أيديهما طبق فيه نبق كالزبرجد فأكلا منه نبقا، ثم صار عنباً فأكلا منه، ثم صار رطباً فأكلا منه فقلت لهما ما وجدتما أفضل الأعمال قالوا قول لا إله إلا الله قلت: ثم ماذا؟ قالوا الصلاة عليك يا رسول الله! قلت: ثم ماذا؟ قالوا حب أبي بكر وعمر<sup>٨٨٦</sup>، عزاه للدليمي، عن ابن عباس، وفي المعنى قوله ﷺ: {إني لأرجو لأمتي بحب أبي بكر وعمر كما أرجو لهم بقول لا إله إلا الله<sup>٨٨٧</sup>، عزاه للدليمي، عن أنس رضي الله عنه.

### الحديث الرابع والعشرون:

{إذا خفت سلطاناً أو غيره فقل: لا إله إلا الله الحليم الكريم، سبحان الله رب السموات السبع ورب العرش العظيم، لا إله إلا أنت عز جارك وجل ثناؤك<sup>٨٨٨</sup>، [١٢٢١] عزاه لابن السني، عن ابن عمر -رضي الله عنهما-.

### الحديث الخامس والعشرون:

{من قرأ ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ<sup>٨٨٩</sup>، ثم قال: وأنا أشهد بما شهد الله واستودع الله هذه الشهادة وهي لي عند الله وديعة جيء به يوم القيمة، فقل

<sup>٨٨٥</sup> - في ل و ع : أُريت.

<sup>٨٨٦</sup> - راجع: الحاوي للفتاوي، ٤٣/٢؛ كنز العمال، ٥٧١/١١، رقم: ٣٢٧٠١.

<sup>٨٨٧</sup> - راجع: كنز العمال، ٥٧١/١١، رقم: ٣٢٧٠٢.

<sup>٨٨٨</sup> - راجع: الجامع الصغير، قسم الأقوال، ٢٠٠/١، رقم: ١٢٩٦.

<sup>٨٨٩</sup> - اقتباس من سورة آل عمران، الآية: ١٨-١٩.

عبدى هذا عهد إلى عهدا وأنا أحق من وفى بالعهد أدخلوا عبدى الجنة<sup>٨٩٠</sup>، عزاه لأبى الشيخ، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

اللهم أنت الذي أنعمت علينا فيسرت لنا القرآن للذكر وأنت الذي وفقتنا فشهدنا بما شهدت به من أنه لا إله إلا أنت واستودعناك هذه الشهادة وهي لنا عندك وديعة.

وقد بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: {إذا استودع الله شيئا حفظه}<sup>٨٩١</sup> فأسئلك بأنك لا إله إلا أنت الأول الآخر الظاهر الباطن الصمد المحيط بكل شيء رحمة وعلماء، وبجاه نبيك وعبدك محمد صلى الله عليه وسلم حبيبك وخليتك صلى الله عليه وسلم أن تُتم نعمتك علينا<sup>٨٩٢</sup> فتوفقنا لما تحب وترضى، وتحفظ هذه الشهادة علينا حتى نلقاك بها سالمين آمين.

وصل اللهم على سيدنا ونبينا محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم عدد خلقك بدوامك سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

تكملة لما يسر الله جمع ما أوردناها [ب ١٢٢] من الأحاديث ومضت مدة أشار الأخ اللبيب<sup>٨٩٣</sup> المقبل إلى الله المقبول إن شاء الله بدر الدين حسن ابن علي

<sup>٨٩٠</sup> - راجع: جمع الجوامع، ٧٨٨/٩، رقم: ٢٢٧٧٦/٤٢٨٠.

<sup>٨٩١</sup> - راجع: كنز العمال، ٧٠٤/٦، رقم: ١٧٤٨٨.

<sup>٨٩٢</sup> - "علينا" ساقطة من ع.

<sup>٨٩٣</sup> - في ع: الأخ الحبيب.

العجيمي المكي<sup>٨٩٤</sup> - أتم الله علينا وعليه<sup>٨٩٥</sup> نعمته من فضله آمين - بإلحاق سلسلة تلقين الذكر بآخر الكتاب، ثم يسر الله على يديه جمع أسانيد شيخنا - نفع الله به في الدارين<sup>٨٩٦</sup> - في تلقين الذكر، فعرضت ذلك على شيخنا - نفع الله به<sup>٨٩٧</sup> - فأمر بإلحاقها بآخر الكتاب مع العزو، وقال - نفع الله به<sup>٨٩٨</sup> - : "بركة العلم العزو وإن قل"، انتهى.

فنقول وبالله التوفيق: اعلم أولاً إن السنة المطهرة قد وردت بتلقين الذكر عند المبايعة ومطلقاً، أما عند المبايعة فهو ما رواه الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزاز<sup>٨٩٩</sup> في مسنده، حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني، حدثنا الحسن بن علي السكوني، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن راشد بن داود، عن يعلى بن شداد ابن أوس، حدثني أبي شداد بن أوس وعبادة حاضر فصدقه وقال: بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: {فيكم غريب يعني: أهل الكتاب، فقلنا: لا يا رسول الله! فأمر بغلق الباب وقال: ارفعوا أيديكم فقولوا: لا إله إلا الله، فرفعنا أيدينا ساعة، ثم قال: اللهم إنك بعثني بهذه الكلمة وأمرني بها ووعدتني عليها الجنة وإنك لا

<sup>٨٩٤</sup> - هو حسن بن علي بن يحيى، أبو البقاء العجيمي، مؤرخ. من العلماء بالحديث، يماني الأصل مولده بمكة، مات سنة ١١١٣/١٧٠٢. راجع: الأعلام للزركلي، ٢/٢٠٥.

<sup>٨٩٥</sup> - "بدر الدين حسن ابن علي العجيمي المكي أتم الله علينا وعليه" ساقطة من ل.

<sup>٨٩٦</sup> - في ع: قدس سره.

<sup>٨٩٧</sup> - في ع: قدس سره.

<sup>٨٩٨</sup> - في ع: قدس سره.

<sup>٨٩٩</sup> - هو أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري، البزاز (أبو بكر). محدث، فقيه، مات سنة ٢٩٢/٩٠٥.

راجع: معجم المؤلفين، ٢/٣٦.

تخلف [١٢٣] الميعاد، ثم قال: ابشروا فإن الله قد غفر لكم<sup>٩٠٠</sup>. قال البزار: وهذا لا نعلمه يروي إلا بهذا الإسناد انتهى.

وفي هذا الحديث فوائد ننبه<sup>٩٠١</sup> على ما يسره الله منها، فمن ذلك أن في قوله ﷺ: "هل فيكم غريب؟" ثم أمره بغلق الباب تعليما لهم، إن هذا أمر خاص لا يشرع فيه بحضور أجنبي منكراً، بل يسان عمن هو غريب عن هذا الأمر أولاً وآخراً، أولاً بطلب خلو المجلس<sup>٩٠٢</sup> عنه وآخراً بغلق الباب المانع لحضوره وذلك أن الإلقاء الإلهي المنزل<sup>٩٠٣</sup> على القلب يترتب عليه تنور القلب القابل باستعداده المشتغل على المناسبة التي هي الحبل الإلهي الحاصل في القلب المتنزل عليه الإلقاء والتلقين من صور الإلقاء في مراتب التنزلات.

فإذا كان الاستعداد تاماً والمناسبة كاملة ظهرت النتيجة سريعاً وإلا احتاج الأمر إلى تعمل بالمواظبة على الذكر لينمحي بأنوار الذكر على التدريب ظلمات الغفلة وما يتبعها.

فإذا كان القلوب متفقة على قصد واحد ولم يكن فيهم غريب أجنبي عن قصدهم حصل في الجمع نور من التوحيد قبل التلقين بقصدهم مع انتفاء المشوش؛ فإذا جاء التلقين ورد نور كلمة التوحيد على محل متهيء لقبوله بمناسبة اتصافه بنوع

<sup>٩٠٠</sup> - راجع: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، كتاب الإيمان: ١/١٦٤، رقم: ٢٣.

<sup>٩٠١</sup> - في ل: ينبه.

<sup>٩٠٢</sup> - في ع: المحبة.

<sup>٩٠٣</sup> - في ل: المتنزل.

من التوحيد بتجريد القصد إلى طلب الواحد الحق سبحانه فازداد نورا على قدر الاستعداد والمناسبة سرعة وبطءا صغرا وكبرا.

وأما إذا كان ثمة أجنبي منكّر لما هم فيه يحدث بسبب [ب١٢٣] انحراف قصده اختلاف في القلوب وتشتت في النيات فيضعف المناسبة المهيئة لقبول نور التوحيد على الكمال فتخلية المجلس من الغريب سعي في تقوية المناسبة القلبية لقبول أنوار التوحيد.

وفيه أيضا إشارة إلى أن المتلقن على هذا الوجه الخاص متوجه إلى السلوك في طريق وهب الأسرار، فمن شرطه الحفظ والأمانة، فإن الأسرار لا تُوهب إلا للأمناء، ومما يدل على اعتناء رسول الله ﷺ بمراعات الأسباب التي تتضمن تقوية المناسبة لقبول نور التوحيد ما ورد من الأمر بتغميض العينين في حديث علي عليه السلام من قوله ﷺ: {غمض عينيك واسمع مني، ثلاث مرات، ثم قل أنت، ثلاث مرات، وأنا أسمع} <sup>٩٠٤</sup> الحديث الآتي، وذلك أن تغميض العينين يورث نوعا من الوحدة للقلب لانتفاء صور الكثرة المحسوسة الواقع عليها الأبصار من المرئيات الداخل صورها إلى القلب من طريق العين عن القلب وإذا ألقى السمع إلى الملحق انتفى صور الكثرة المسموعة الداخلة على القلب من طريق الإذن أيضا فيبقى صور الكثرة الخيالية التي يُحدّثها الخواطر، فإذا تعمل في نفيها بالذكر شيئا فشيئا حتى انمحت صورة الكثرة الحسية والخيالية عن القلب انجلت فيه أنوار التوحيد على حسب استعداده ومناسبته.

ومن هنا قال أهل الطريق في كيفية الذكر المقيد بالضربين على طريق الحمائية أن تبدأ بالذكر من جانبك الأيسر وتقصد أن تأخذ ما [ب١٢٤] سوى الله

من قلبك وهو تحت ثديك الأيسر بقولك "لا" وتمدها إلى أن تطرح "إله" وهو المنفي عن كل أحد سوى الله فوق كتفك الأيمن، وتثبت بقولك "إلا" من فوق كتفك الأيمن "الله" في قلبك الذي ألقيت ما سوى الله عنه بضرب شديد ليتأثر قلبك ويتمكن فيه نور الذكر وذلك أن الذكر بهذا الاستحضار تعمل في نفي الكثرة ومحو صورها عن القلب بالتدرج ليتمكن أنوار التوحيد بالإثبات في القلب شيئاً فشيئاً حتى يذهب بالظلمة بأنواعها فقد ورد في الحديث: {لكل شيء سقالة وإن سقالة القلب} <sup>٩٠٥</sup> ذكر الله {<sup>٩٠٦</sup>، والسقل بالسين هو الصقل بالصاد كما في القاموس، وورد {ما من قلب من القلوب إلا وله سحابة كسحابة القمر بينما القمر يضيء إذ علته سحابة فأظلم إذ تجلت} <sup>٩٠٧</sup>، وعن أبي الدرداء قال: {من فقه الرجل أن يعلم أيزداد هوام ينقص ومن فهمه أن يعلم نزغات الشيطان أنى يأتيه} <sup>٩٠٨</sup>.

فعلى المرید أن يعمر قلبه بالذكر الذي يعطيه شيخه فمتى غفل وخطر له خاطر بغير ذكره من شهوة وغيرها <sup>٩٠٩</sup> فليسرع إلى ذكره من حينه، فإن المحل يضيق عن حمل أمرين في زمان واحد ولولا الغفلة عن الذكر لما خطر له ذكر الخاطر المذموم، فإذا رجع إلى الذكر فوراً نفر <sup>٩١٠</sup> نور الذكر ظلمة الخواطر المذمومة، وقد ورد {ذكر الله شفاء القلوب} <sup>٩١١</sup>، وورد {اذكر الله فإنه عون لك على ما تطلب} <sup>٩١٢</sup>، وسيجيء

<sup>٩٠٥</sup> - في ل وع : القلوب.

<sup>٩٠٦</sup> - راجع: كنز العمال، ٤١٨/١، رقم: ١٧٧٧.

<sup>٩٠٧</sup> - راجع: كنز العمال، ١٣/١٦٩، رقم: ٣٦٥١٢.

<sup>٩٠٨</sup> - راجع: كنز العمال، ١/١٧١٤.

<sup>٩٠٩</sup> - في ع : وغيرها.

<sup>٩١٠</sup> - في ع : تغير.

<sup>٩١١</sup> - راجع: كنز العمال، ١/٤١٤، رقم: ١٧٥١.

من حديث علي أنه {أقرب الطرق إلى الله وأسهلها على عباده وأفضلها عند الله} <sup>٩١٣</sup> ولكون الذكر بهذه المنزلة [ب ١٢٤] العظمى من الفضائل، ورد في الحديث {الذكر نعمة من الله فأدوا شكرها هذا} <sup>٩١٤</sup>.

وكما أن إخلاء المجلس من الغريب الأجني وكف الحواس عما سوى المطلوب ودفع الخيالات بالذكر من أسباب تقوية المناسبة كذلك المبايعة على السمع والطاعة والمنشط والمكره من أسبابها وذلك أن المريد إذا رضي بالشيخ ثريا وهاديا ودليلا وبايعه على ذلك فقد بايعه على السمع والطاعة في المنشط والمكره فإن التربية لا تتم إلا بذلك فإن الشيخ يأمره بجهد نفسه وهواه الذي هو الجهاد الأكبر وطريق جهادها على الاستيفاء مجهولة عند المريد فلا بد أن يتلي بما يشتمل على المنشط والمكره تخليصا وتحصيما فيجب التسليم والانقياد والسمع والطاعة ليتم التربية ويترتب عليه النتيجة وإذا بايعه على السمع والطاعة في المنشط والمكره، فقد بايعه على أن يريد ما يريده الشيخ ويترك إرادة ما لا يريده الشيخ فاندرج إرادته في إرادة الشيخ فحصل له التوحيد الإرادي وإذا حصل له هذا التوحيد في الإرادة حصل لقلبه نوع اتصال معنوي بقلب الشيخ فإذا صدق في هذا أمدته الشيخ بريققتها المتصلة به امدادا يخرج به بإذن الله من الظلمات إلى النور شيئا فشيئا على حسب قوة مناسبتها وقبول استعداداته سرعة وبطءا.

وأما تلقين الذكر مطلقا من غير أن يكون مقيدا بكونه عند المبايعة، فمن أدلته قوله ﷺ لأبي الدرداء - رضي الله [١٢٥] عنه - : {قل: سبحان الله والحمد لله ولا

<sup>٩١٢</sup> - راجع: كنز العمال، ٤١٥/١، رقم: ١٧٥٥.

<sup>٩١٣</sup> - راجع: البرهان المؤيد، ص: ٢٧.

<sup>٩١٤</sup> - راجع: كنز العمال، ٤١٤/١، رقم: ١٧٤٩.

إله إلا الله والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله، فإنهن الباقيات الصالحات، وهن يَحْطُطْنَ الخطايا كما تحط الشجرة أوراقها، وهن من كنوز الجنة<sup>٩١٥</sup>، أخرجه الطبراني وابن مردويه<sup>٩١٦</sup>، عن أبي الدرداء.

ومنها ما ذكره الشيخ جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن عبد الله بن عمر العجمي الكوراني<sup>٩١٧</sup> في رسالته "ريحان القلوب في التوصل إلى المحبوب" من قوله - قدس روحه-: "سأل علي عليه السلام النبي ﷺ {فقال: يا رسول الله! دلني عن أقرب الطرق إلى الله وأسهلها على عباده وأفضلها عند الله تعالى، فقال يا علي! عليك بمداومة ذكر الله تعالى في الخلوات، فقال علي عليه السلام: هكذا فضيلة الذكر، وكل الناس ذاكرون، فقال رسول الله ﷺ مَهْ يا علي! لا تقوم الساعة وعلى الوجه الأرض من يقول الله الله، فقال علي: كيف أذكرُ يا رسول الله؟ قال غَمَضْ عينيك واسمَعْ مني، ثلاث مرات، ثم قل: أنت ثلاث مرات فأنا أسمع، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لا إله إلا الله ثلاث مرات مغمضا عينيه رافعا صوته وعلي رضي الله عنه يسمع، ثم قال علي: لا إله إلا الله ثلاث مرات مغمضا عينيه رافعا صوته<sup>٩١٨</sup> {والنبي ﷺ يسمع؛ ثم لقن علي الحسن البصري، وهو لقن حبيبا العجمي، وهو لقن داود الطائي، وهو لقن معروف الكرخي، وهو لقن سَريّا السقطي، وهو لقن أبا القاسم الجنيّد، وهو لقن ممشاد الدينوري، وهو لقن أحمد الأسود الدينوري، وهو

<sup>٩١٥</sup> - راجع: كنز العمال، ٩٥٥/١٥، رقم: ٤٣٦٦٩.

<sup>٩١٦</sup> - وقد جاء في النسخ بالتاء.

<sup>٩١٧</sup> - هو يوسف بن عبد الله بن عمر بن علي بن خضر الكردي، الكوراني الأصل، ويعرف بالعجمي (جمال الدين، أبو المحاسن) صوفي، مات سنة ١٣٦٧/٧٦٨. راجع: معجم المؤلفين، ٣١٣/١٣.

<sup>٩١٨</sup> - راجع: عجائب الآثار، ٤٧٢/١.

لقن مُحمَّد السهروردي [١٢٥] الشهير بعموية، وهو لقن ابنه القاضي وجيه الدين، وهو لقن ابن أخيه أبا النجيب السهروردي، وهو لقن ابن أخيه شهاب الدين عمر السهروردي، وهو لقن الشيخ نجيب الدين علي بن بزغش الشيرازي، وهو لقن الشيخ نور الدين عبد الصمد النطيري، وهو لقن الشيخ بدر الدين الطوسي، والشيخ نجم الدين محمود الأصفهاني، وهما لقنا الشيخ الفقيه حسن الشمشيري.

قلت: الذي رأيت<sup>٩١٩</sup> في النسخة التي عليها خط تلميذه الشيخ عبد الرحمن ابن مُحمَّد الشيريسي هكذا، وهو والنجم الأصفهاني أيضا لقنا الشيخ الأوحّد قطب العصر وفريد الدهر أبا المحاسن جمال الدين يوسف بن أبي مُحمَّد عبد الله الكوراني منحنا الله به فوق منتهى الأمانى بمحمد وآله وصحبه ذوي التهاني وبدور التداني، انتهى.

وظاهر أنه من تصرفات تلامذته<sup>٩٢٠</sup> ولنوف وصل هذه السلسلة على الانفراد وإن كان يأتي ذكرها في ضمن بقية السلاسل تبركا ووصلا للحديث الشريف، فنقول: والشيخ يوسف العجمي الكوراني، لقن الشيخ زين الدين أبا الميامن عبد الرحمن بن شمس الدين مُحمَّد بن نور الدين أبي المعالي عبد الرحمن ابن عبد السلام القرشي الشيريسي، وهو لقن الشيخ زين الدين أبا بكر أبي مُحمَّد ابن مُحمَّد بن علي الخوافي، وهو لقن الشهاب أحمد ابن الفقيه علي الدميّاطي الشهير بالزلباني، وهو لقن شيخ الإسلام زكريا بن مُحمَّد الأنصاري، وهو لقن [١٢٦] الشيخ عبد الوهاب الشعرائي، وهو لقن الشيخ عبد القدوس العباسي الشناوي، وهو لقن ولده الشيخ علي، وهو لقن ولده

٩١٩ - في ل: رأيت.

٩٢٠ - في ل وع: بعض تلامذته.

سيدنا الشيخ أبا المواهب أحمد العباسي الشناوي ثم المدني، وهو لقن سيدنا وشيخنا وقدوتنا إلى الله تعالى الإمام في الشريعة والطريقة والحقيقة ذا النظر الإحدى الوارث الحمدي مركز دوائر الملك والملكوت المحيط بالمقامات بإذن الله ذي العزة والجبروت، فرد زمانه وغوث أوانه سيدي صفى الدين أحمد بن مُجَّد المقدسي الدجاني المدني الشهير بالقشاشي - نفعنا الله به في الدارين-، وهو لقن خلقا لا يحصيهم إلا الله، منهم ملتمس بركاته وبركاتهم إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكوراني الشهرزوري، ثم الشهراني، ثم المدني، - كان الله له عنه في كل ماله - آمين.

هذا أحد طرق شيخنا - نفع الله به في الدارين - أوردناه على الانفراد تبعا للحديث تبركا، وهذا الحديث أخرجه الحافظ أبو الفتوح الطاوسي بنحو ما في ربحان القلوب، وكذلك سيدنا الشيخ مُجَّد الغوث - طاب ثراه - في كتابه الجواهر والله أعلم، ثم الراجح أن الحسن البصري سمع من علي بن أبي طالب عليه السلام، فإن الحفاظ مختلفون في ذلك، فأنكره جماعة منهم وأثبتته جماعة.

قال الحافظ السيوطي في إتحاف الفرق، وهو، أي: الإثبات هو الراجح عندي لوجوه، وقد رجحه أيضا الضياء المقدسي في المختارة، فإنه قال: قال الحسن بن [ب١٢٦] أبي الحسن البصري عن علي ابن أبي طالب عليه السلام وقيل: لم يسمع منه وتبعه على هذه العبارة الحافظ ابن حجر في أطراف المختارة ولكنه بعد رجح سماعه وصححه ثم ساق الوجوه المرجحة لسماعه فمن شاء فليراجعها في فتاوى السيوطي وفي السمط المجيد لشيخنا - نفع الله به - فإنه ساقها، أي: إتحاف الفرق بتمامها وزاد عليها ما يناسب المقام وإذا صح السماع واللقاء.

وقد وصل سند تلقين الذكر من طريق حسن البصري جماعات من الصوفية ومنهم الحفاظ كالحافظ أبي الفتوح الطاوسي وصله من طريق شيخه الزين الخوافي والمثبت مقدم على النافي كان وصل سند تلقين الذكر هو الراجح هذا بحسب لسان فن الحديث وأهله.

وأما أكابر أهل الطريق فهم على بينة من ربهم في النفي والإثبات فإذا أثبتوا شيئاً وجزموا به فهو موافق للواقع وبالله التوفيق والله أعلم.

ولنسق الآن أسانيد شيخنا - نفع الله به - التي أمرنا بإيرادها في آخر الكتاب بلفظ جامعها الأخ اللبيب حسن ابن علي العجيمي المكي - أمدني الله وإياه في الخيرات الظاهرة والباطنة بإمداده الذي لا انقطاع له أبداً بمنه وفضله - آمين فنقول: وبالله التوفيق. قال - كمل الله توفيقه - بعد أن ترجم شيخنا ببعض كمالاته ما نصه قال أي: شيخنا - نفع الله به - تلقنت الذكر من والدي شيخ المكمل محمد بن يونس المدني ومن شيخه إمامي العلماء بالله [١٢٧١] سيدنا الشيخ تاج الموحدين الأمين ابن الصديق المرواقي<sup>٩٢١</sup> اليمني باليمن<sup>٩٢٢</sup> سنة إحدى عشر وألف (١٠١١) والشيخ الكامل سيدنا سراج الدين عمر بن الشيخ بدر الدين العادلي بمكة، ومن صاحبنا الشيخ الموحّد الكامل فضيل ابن ضياء الدين الهندي ومن أستاذ العارفين الشيخ الأكمل المحقق عبد الحليم الكجراتي كلاهما بالمدينة ثم من شيعي وأستاذه واحد العين ورافع البين وجامع أشتات الكمالات الحمديّة واسع العلوم الإلهية الأحمدية إمام زمانه وعين أعيان أقرانه سيدنا أبي المواهب أحمد بن علي بن عبد القدوس ابن الشيخ

<sup>٩٢١</sup> - في ل و ع : المرواحي.

<sup>٩٢٢</sup> - "باليمن" ساقطة من ع.

مُحمَّد الشناوي العباسي، ومن الشيخ المسلك العارف بالله تعالى سيدي محفوظ بن عبد القادر الخلوتي.

فالأول تلقن من والده الشيخ يونس، وهو تلقن من والده الشيخ الأوحدي ولي الله تعالى ذي الكرامات والمناقب العديدة والمفاخر سيدنا الشيخ شهاب الدين أحمد بن علي الحسيني الدجاني المقدسي، وهو تلقن من شيخ الآفاق العلامة العارف بالله تعالى سيدي مُحمَّد بن علي بن عراق الكفاني، وهو تلقن كفاحا يقظة وعيانا من رسول الله ﷺ كما ذكر ذلك في السفينة العراقية بعد أن تلقن من شيخه ومربيه الشيخ الأوحدي الأكمل العلامة المحقق سيدنا علي بن ميمون الحسني الإدريسي الأندلسي المغربي، وهو [ب١٢٧] تلقن من قطب العارفين أبي العباس أحمد بن مُحمَّد التباسي التونسي، وهو تلقن من الشيخ عبد الوهاب الهندي، وهو تلقن من أبي موسى السدراني ومن أبي مُحمَّد عبد الله الموروري<sup>٩٢٣</sup> وأبي يعقوب يوسف بن يخلف الكومي القيسي حينئذ، وتلقن سيدنا مُحمَّد المدني الأنصاري<sup>٩٢٤</sup> من الشيخ الأجل عبد الله بن مُحمَّد، وهو وعمر العادلي تلقنا من العارف بالله تعالى الشيخ عبد اللطيف، وهو تلقن من مخدومه القطب الأوحدي سيدنا بدر الدين بن عمر العادلي العباسي.

وأما سيدنا الأمين فقد تلقن من أستاذه العالم الإلهي قطب زمانه عمر بن أحمد جبريل اليميني، وهو تلقن من الشيخين الإمامين عبد الله وأحمد، وهما تلقنا من والدهما الشيخ المحقق أبي القاسم الجنيد، وهو تلقن من والده الشيخ إمام الموحدين شرف المحدثين أحمد بن موسى المشرع المكي العدناني، وهو تلقن من العلامة شيخ الطريقة

<sup>٩٢٣</sup> - في ع : المورودي.

<sup>٩٢٤</sup> - "الأنصاري" ساقطة من ل و ع ؛ وفي م : "الأنصاري أيضا.

أبي القاسم إبراهيم بن جعمان العدناني اليمني، ومن إمام زمانه الشيخ العارف بالله سيدي إسماعيل بن الصديق ابن الشيخ إسماعيل الجبرتي العقيلي.

فالأول: من العلامة مُحمَّد بن مُحمَّد الجزري، وهو تلقن من القطب سيدي عمر بن مُحمَّد العراقي العقيلي، وهو تلقن من العالم العارف بالله تعالى سيدي الوحيد عبد الرحمن ابن القطب عبد الله بن أسعد اليافعي، وهو تلقن من والده، وهو تلقن من الشيخ شرف الدين أبي الفضل المغربي، وهو [١٢٨١] تلقن من عز الدين عبد العزيز الصاجي<sup>٩٢٥</sup>، وهو تلقن من جمال الدين أحمد شاه الغوري، وهو تلقن من الشيخ ناصر الدولة السمناني، وهو تلقن من كمال الدين شاه خسرو المرجاني، وهو تلقن من ناصر الدين مُحمَّد بن أبي أحمد الجشتي، وهو تلقن من قطب المجذوبين حيدر الزواجي<sup>٩٢٦</sup>.

والثاني: وهو الجبرتي تلقن من العالم المحقق ولي الله تعالى سيدي مُحمَّد بن مُحمَّد المزجاجي، وهو تلقن من القطب إسماعيل بن إبراهيم الجبرتي العقيلي، وهو تلقن من الشيخ ذي الأحوال الجلية والمقامات العلية أبي بكر مُحمَّد بن يعقوب الشهير بابن أبي حربة الموري، وهو تلقن من والده مُحمَّد، وهو تلقن من والده يعقوب، وهو تلقن من والده الكمييت السوداني، وهو تلقن من سيدي العلامة الولي الكامل سيدي الفقيه أحمد بن موسى بن عجيل، وهو تلقن من والده موسى بن علي بن عمر عجيل العدناني اليمني، وهو تلقن من صاحبه إمام أرباب الأحوال الفقيه مُحمَّد بن أبي بكر الحكمي، وهو تلقن من الشيخ علي بن عبد الرحمن الحداد.

<sup>٩٢٥</sup> - في ع : الصاجي.

<sup>٩٢٦</sup> - في ع : الزواجي.

وأما فضيل فقد تلقن من والده الشيخ العالم الموحد ضياء الدين الهندي.

وأما محفوظ فقد تلقن هو والشيخ أحمد<sup>٩٢٧</sup> الشناوي من جهيد ميادين العرفان وخازن جنان مقامات الأيقان شيخ زمانه سيدي محمد الدمرداشي، وهو تلقن من والده الشيخ الأكمل حسن، وهو تلقن من والده ومربيه وقدوته الشيخ المحقق الأوحد سيدي محمد المعروف بدمرداش المحمدي [ب ١٢٨]. وهو تلقن أولا من الشيخ الكامل العارف بالله تعالى أبي العباس أحمد بن عقبة الحضرمي ثم المصري، وثانيا من شيخ المحققين شمس الواصلين دده عمر الروشني، وهو ممن لبس الخرقة يَقْطَعُ من رسول الله

ﷺ

فالأول: تلقن من الشيخ أبي زكريا، وهو تلقن من نقطة دوائر الولاية العظمى سيدي أبي الحسن علي بن محمد وفا.

والثاني: تلقن من السيدي يحيى الباكوي، وهو تلقن من الشيخ صدر الدين الخياواني، وهو تلقن من عز الدين<sup>٩٢٨</sup> الشرواني، وهو تلقن من أخي مرم الشرواني، وهو تلقن من الشيخ عمر الخلوتي، وهو تلقن من أخي محمد الشرواني، وهو تلقن من الشيخ الإمام إبراهيم الزاهد الكيلاني رئيس الخلوتية، وهو تلقن من سيد المشائخ جمال الدين التبريزي، وهو تلقن من الشيخ محمد بن محمود العتيقي، وهو تلقن من الشيخ ركن الدين السنجاني، وهو تلقن من الشيخ قطب الدين الأبهر حنئذ وزاد الشناوي من الشيخ الأكمل الملا أحمد صادق بن عبد السميع العمري الماوراء النهري الوارد إلى مصر سنة إحدى وتسعين وتسعمائة، وقد تلمذ له خلق كثير، وهو تلقن من الشيخ

<sup>٩٢٧</sup> - "أحمد" ساقطة من ع.

<sup>٩٢٨</sup> - في ع : من الشيخ عز الدين.

الأكمل خواجه أحمد الكاسكاني الشهير بمولانا خواجهكي، ومن خليفته العارف بالله محمد الشهير بخواجه جويباري ببخارى، وهو تلقن من شيخه المذكور، وهو تلقن من أستاذ الأكابر المولى محمد القاضي النقشبندي حينئذ وتلقن سيدنا الشناوي أيضا من العلامة القطب الإلهي شمس الدين محمد بن أبي الحسن البكري الحسني، ومن [١٢٩١] الشيخ العارف بالله تعالى سيدي أحمد المرصفي، ومن الشيخ الولي أبي العباس أحمد المغربي، ومن العلامة العارف بالله تعالى السيد محمد غضنفر ابن جعفر الحسيني، هو النهروالي ثم المدني، ومن العلامة الجامع السيد صبغة الله بن روح الله بن جمال الله الهندي البروجي ثم المدني، ومن الشيخ الولي أبي الخير ألبنا الشبشيري المتوفى في حدود سنة ٩٨٣، ومن الشيخ نادرة الزمان السيد محمد المصلي الأعرج، ومن أخويه في طريق الله الشيخ عبد الحليم الكجراتي المذكور، أولا: والشيخ الأجل السيد نظام الغوثين<sup>٩٢٩</sup> بعد أن تلقن من والده ومراكز دوائر مشاهدته سيدي أبي الحسن علي بن عبد القدوس العباسي الشناوي، ثم من صهره سيدي الشيخ العارف بالله تعالى يوسف جمال الدين ابن علي داغر الرفاعي.

فأما المرصفي فقد تلقن هو وسيدي حسن الدمرداشي أيضا من الشيخ محمد المدعو قاسم المغربي، وهو تلقن من الشيخ المحقق القطب محمد المغربي شيخ جلال الدين السيوطي<sup>٩٣٠</sup>، وهو تلقن من سيدي القطب الأكمل أبي العباس السرسبي، وهو تلقن من الأستاذ العلامة القطب شمس الدين محمد بن حسن بن علي التميمي الشهير بالحنفي، وهو تلقن من الشيخ العارف بالله ناصر الدين الشهير بابن بنت

٩٢٩ - في ل : الغوثيين.

٩٣٠ - في ل : شيخ الجلال السيوطي.

الميلق، وهو تلقن من شيخه وجده لأمه العلامة<sup>٩٣١</sup> العارف بالله سيدي شهاب الدين بن أبي العباس أحمد بن الميلق الإسكندري الأصولي، وهو تلقن من القطب أبي الدر ياقوت العرشي [ب١٢٩]، حينئذ وزاد الشهاب ابن الميلق، فتلقن من الشيخ أبي عبد الله محمد بن عثمان بن إبراهيم بن عدلان الكنائي، وهو تلقن من وجيه الدين أبي محمد عبد الوهاب، وهو تلقن من قاضي القضاة عماد الدين عبد الرحمن السكري المصري، وهو تلقن من شهاب الدين أحمد الطوسي، هو تلقن من محمد بن يحيى النيسابوري، وهو تلقن من الإمام حجة الإسلام محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، وهو تلقن من إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، وهو تلقن من الشيخ أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري، وهو تلقن من الشيخ أبي عبد الرحمن السلمي، وهو تلقن من أبي أحمد بن عيسى، وهو تلقن من الشيخ أبي محمد بن عبد الله بن منازل، وهو تلقن من شيخ الملامتية أبي صالح حمدون بن أحمد بن عمارة القصار، وهو تلقن من أبي تراب عسكر بن حسين<sup>٩٣٢</sup> النخشي، وهو تلقن من حاتم الأصم، وهو تلقن من شقيق إبراهيم البلخي.

وأما أبو العباس المغربي فقد تلقن من والده الشيخ عفيف الدين عبد الله ابن عمر<sup>٩٣٣</sup>، وهو تلقن من العالم سند الغرب أبي القاسم الغلامي، وهو تلقن من الخراز، وهو تلقن من سيدي محمد بن سليمان الجزولي، وهو تلقن من سيدي محمد بن عبد الله الشريف الأمغاري نسبه إلى أجداده بني أمغار، وهو تلقن من سيدي سعيد الهرتناني، وهو تلقن من سيدي عبد الرحمن الرجراجي، وهو تلقن من سيدي أبي الفضل

٩٣١ - "العلامة" ساقطة من ع.

٩٣٢ - في ع: حصين.

٩٣٣ - في ل وع: عبد الله ابن أبي عمر.

الهندي، وهو تلقن من سيدي عَنُوس البدوي، وهو تلقن من الإمام القرائي، وهو تلقن من سيدي أبي عبد الله المغربي.

[١٣٠١] وأما سيدي مُحَمَّدُ البكري فقد تلقن من والده قدوة الكمل الشيخ أبي الحسن مُحَمَّدُ البكري، وهو وبدر الدين المعادلي تلقنا من المسلك الرباني الأوحِد سيدي أبي العباس أحمد بن الشيخ الكامل يوسف الحريشي حينئذ وزاد سيدي أبو الحسن، فتلقن من والده سيدي الشيخ جلال الدين مُحَمَّد، وهو تلقن من أبيه سيدي جمال الدين مُحَمَّد، وهو تلقن من أبيه الشيخ أبي زيد عبد الرحمن البكري الحسني، وهو وسيدي علي بن مُحَمَّد وفا تلقنا من والده القطب الخاتم سيدي مُحَمَّد بن مُحَمَّد وفا، وهو تلقن من سيدي الولي الأمي المحمدي داود بن باخلا الباخريزي، وهو تلقن من القطب تاج الدين ابن عطاء الله الإسكندري، وهو وياقوت العرشي تلقنا من القطب سيدي أبي العباس أحمد بن عمر الأنصاري المرسى، وهو وأبو عبد الله المغربي تلقنا من إمام زمانه<sup>٩٣٤</sup> سيدنا القطب الجامع أبي الحسن ابن عبد الله بن عبد الجبار الحسني الإدريسي الشاذلي، وهو تلقن من الشيخ أبي عبد الله مُحَمَّد بن علي من حرازم، وهو تلقن من الشيخ أبي مُحَمَّد صالح بن عقبان الدكالي حينئذ وتلقن المرسى أيضا من قدوة الطرفين أبي العباس أحمد بن علي القرشي البوني، وهو تلقن من العارف بالله أبي العباس أحمد بن علي بن ميمون القسطلاني، وهو تلقن من إمام زمانه المحقق الجامع والفرد الواسع سيدي أبي عبد الله مُحَمَّد بن أحمد القرشي، وهو والدكالي والكومي والموروري والسدراني تلقنوا [ب١٣٠] من القطب الإلهي سيدي أبي مدين البجائي التلمساني، وهو تلقن من أبي بكر مُحَمَّد بن الوليد<sup>٩٣٥</sup> الطرطوسي، وهو تلقن

<sup>٩٣٤</sup> - ني ع : من الشيخ إمام زمانه.

<sup>٩٣٥</sup> - "مُحَمَّد بن الوليد" ساقطة من ل وع.

من أبي بكر مُحمَّد بن أحمد<sup>٩٣٦</sup> الشاشي، وهو تلقن من أبي غالب سالم المغربي، وهو تلقن من أبي عمرو مُحمَّد بن<sup>٩٣٧</sup> إبراهيم الزجاجي وأبي يعقوب إسحق بن مُحمَّد النهرجوزي، حينئذ وزاد سيدنا أبو الحسن الشاذلي من أستاذه القطب عبد السلام بن بشيش الحسني، وهو تلقن من القطب عبد الرحمن المدني الزيات، وهو تلقن من القطب الرباني تقي الدين القُفَيْر بالتصغير في الوصفين، وهو تلقن من الشيخ نور الدين أبي الحسن علي، وهو تلقن من<sup>٩٣٨</sup> القطب الشيخ تاج الدين، وهو تلقن من القطب شمس الدين، وهو تلقن من القطب الشيخ أبي إسحاق إبراهيم البصري، وهو تلقن من القطب أبي القاسم أحمد المرواني، وهو تلقن من القطب أبي مُحمَّد سعيد، وهو تلقن من الشيخ سعيد، وهو تلقن من القطب فتح السعودي، وهو تلقن من القطب سعد الغزواني، وهو تلقن من القطب الشيخ جابر، وهو تلقن من أول الأقطاب سيدنا أبي مُحمَّد الحسن الشهيد المسموم ابن علي بن أبي طالب -رضي الله عنهما-.

وأما سيدي علي الشناوي فقد تلقن من والده عبد القدوس بن مُحمَّد العباسي، وهو تلقن من قطب زمانه عبد الوهاب ابن أحمد الشعراني، وهما، أعني: وعبد القدوس ويوسف بن داغر وأبو العباس الحريشي وأبو الخير البنا الشبشيري تلقنوا من تاج الكمال وشمس طريق ذوي المقامات والأحوال سيدي الشيخ [١٣١١] مُحمَّد بن أحمد العباسي الشناوي، وهو والشعراوي أيضا تلقنا من شيخ الواصلين سيدي أبي

<sup>٩٣٦</sup> - "أبي بكر مُحمَّد بن أحمد" ساقطة من ع.

<sup>٩٣٧</sup> - في ل: أبي عمر إبراهيم الزجاجي.

<sup>٩٣٨</sup> - "من" ساقطة من ع.

الحمائل مُحَمَّد السروي<sup>٩٣٩</sup>، وهو تلقن من سيدي عبد الرحمن العجمي الغزنوي حينئذ، وتلقن سيدي مُحَمَّد الشناوي أيضا من والده سيدنا أحمد البطال الشهير لطول صمته بالأخرس، وهو تلقن من والده سيدي علي، وهو تلقن من والده سيدي عبد الله الشناوي، وهو تلقن من جده لأمه سيدي الشيخ عمر الأشعث الشناوي، وهو تلقن من البحر النبوي القطب أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أبي بكر الحسيني الشهير<sup>٩٤٠</sup> بالبدوي، وهو كما وجد بخط بعض العلماء على ما في طبقات الشعراوي تسلك على يد الشيخ بري أحد أصحاب سيدي أحمد الرفاعي، وهو أعني: أحمد الرفاعي تلقن من الشيخ علي القاري، وهو تلقن من أبي الفضل بن كافح، وهو تلقن من أبي علي غلام ابن تركان، وهو تلقن من الشيخ علي البازياري، وهو تلقن من مَمْلَى العجمي حينئذ وزاد الشعراوي من السيد علي الكازواني، وهو تلقن من العالم العارف بالله علوان الحموي، وهو تلقن من سيدي علي بن ميمون الحسني المار سنده حينئذ وزاد الشعراوي إذ تلقن هو وأبو الحسن البكري وأبو العباس الحرثي من الشيخ العالم الجامع ولي الله تعالى بالاتفاق نور الدين أبي الحسن علي بن خليل المرصفي، وهو ومُحَمَّد السروي تلقنا من الشيخ الأكمل سيدي مُحَمَّد بن عبد الدائم [ب ١٣١]، وهو والمرصفي أيضا تلقنا من الإمام المحقق الشيخ أبي شعيب مدين، وهو خال الأول من ذرية أبي مدين الغوث التلمساني، وهو<sup>٩٤١</sup> تلقن من سيدي علي صاحب الديك حينئذ، وتلقن الشعراوي هو<sup>٩٤٢</sup> وأبو الحسن البكري أيضا من شيخ الإسلام ولي الله تعالى أبي يحيى زكريا بن مُحَمَّد الأنصاري، وهو تلقن من جماعة منهم الشيخ مُحَمَّد

٩٣٩ - في ع : السروي.

٩٤٠ - "الشهير" ساقطة من ع.

٩٤١ - "وهو" ساقطة من ل.

٩٤٢ - "هو" ساقطة من ع.

الغمري، وهو والشيخ مدين أيضا تلقنا من الشيخ العلامة القدوة الولي الكامل سيدي أبي العباس عرف بالزاهد، وهو وصاحب الديك تلقنا من سيدي الشيخ حسن التستري.

وأما السيد غضنفر فتلقتن من جماعة منهم العلامة المولى مُجَّد أمين ابن أخت الجامي، وهو تلقن من غياث الدين أحمد، وهو من علاء<sup>٩٤٣</sup> الدين مُجَّد، وهو من سيد المحققين وجهبذ<sup>٩٤٤</sup> المدققين المولى عبد الرحمن بن أحمد بن مُجَّد الدشتي الجامي، وهو تلقن من أستاذه الشيخ الموحد سعد الدين الكاشغري، وهو تلقن من العارف بالله تعالى نظام الدين الخاموش، وهو تلقن من أستاذه الأكابر طراز عصابة المفاخر الشيخ علاء الدين مُجَّد العطار.

وأما سيدنا صبغة الله فتلقتن من شيخ إرشاده أستاذ العلماء وإمام العرفاء وقدوة المحققين الملا وجيه الدين العلوي الهندي، ومن والده السيد الكامل روح الله بن جمال الله الموسى الحسيني<sup>٩٤٥</sup>، ومن السيد مُجَّد المصلي الأعرج المذكور أولا، وهم والسيد نظام الدين<sup>٩٤٦</sup> والشيخ عبد الحليم والشيخ ضياء الدين تلقنوا من أستاذ [١٣٢١] الموحدين المبائع الطبيعة على أن لا يكون لمن انتظم في سلك سلسلته رجعة المخاطب من الحضرة الإلهية بالغوث<sup>٩٤٧</sup> سيدنا حميد الدين مُجَّد بن خطير الدين الحسيني، وهو

---

٩٤٣ - في ع : علماء.

٩٤٤ - في ل : وجهة.

٩٤٥ - في ل : الموسوي الحسيني.

٩٤٦ - "الدين" ساقطة من ل وع.

٩٤٧ - "بالغوث" ساقطة من ع.

تلقن من قطب المدار شيخ الظهور الحاجي حضور<sup>٩٤٨</sup>، وهو تلقن من الشيخ هدية الله سَرَمَسْت، ومن مولانا الشيخ مُجَدُّ بن غياث، ومن الشيخ علي الشيرازي، وهو وحده تلقن من الشيخ عبد الله المصري، وهو تلقن من خير التابعين أويس القرني، وهو تلقن من سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وأما مُجَدُّ بن غياث فتلقن من الشيخ معين الدين، وهو تلقن من الشيخ حسام الدين المانِكُبُوري، وهو تلقن من الشيخ نور قطب العالم، وهو تلقن من الشيخ علا لطف اللاهوري، وهو تلقن من الشيخ أخِي سراج الدين عثمان الأودهي.

وأما سيدنا سمرست فتلقن من سيدنا الإمام علا شاه قاضن البكري الفردوسي الشطاري، وهو والمولى مُجَدُّ القاضي والمولى عبد الرحمن الجامي أيضا تلقنوا من الإمام الكبير الخواجه عبيد الله بن محمود بن شهاب الدين السمرقندي المعروف بخواجه أحرار، وهو تلقن من أستاذه مولانا يعقوب الجرخي، وهو تلقن من قطب العارفين الخواجه بهاء الدين مُجَدُّ بن البخاري المعروف بنقشبند، وهو تلقن من شيخه السيد أمير كلال السوخاري، وهو تلقن من الخواجه مُجَدُّ بابا السماسي، وهو تلقن من [١٣٢] الخواجه علي الراميتني، وهو تلقن من الخواجه محمود الإنجير فغنوي، وهو تلقن من الخواجه عارف الريوكري<sup>٩٤٩</sup>، وهو تلقن من الخواجه عبد الخالق الغجدواني، وهو من الخواجه يوسف الهمداني، وهو والحجة الغزالي أيضا تلقنا من الشيخ أبي علي الغارمدي، وهو تلقن من الشيخ أبي القاسم بن عبد الله الكركاني الطوسي، حينئذ وتلقن مولانا قاضن أيضا من الشيخ عبد الله الشطاري، ومن السيد

٩٤٨ - في ع : حضور.

٩٤٩ - في م: الروكروي.

زاهد، ومن الشيخ أيوب البيكاهي، ومن الشيخ ركن الدين الجونبوري، ومن الشيخ علي البدواني، ومن الشيخ عبد الوهاب القادري<sup>٩٥٠</sup>، ومن الشيخ حسام الدين الشاه مداري، فالأول: تلقن من القطب الشهير سيدنا السيد علي بن شهاب بن محمد الهمداني، ومن سيدي محمد عارف ومن الشيخ مظفر الكركاني.

فأما الهمداني فتلقن هو وعبد الرحمن الغزنوي من قطب دائري العلم والولاية زين الدين أبي بكر الخوافي، وهو تلقن من الشيخ عبد الرحمن القرشي البحيري، وهو وأحمد الزاهد أيضا وحسن التستري تلقنوا من الشيخ محي الطريقة جمال الدين يوسف ابن عبد الله بن عمر الكوراني العجمي ثم القاهري، وهو تلقن من الشيخ نجم الدين محمود الأصفهاني، وهو تلقن من نور الدين عبد الصمد النطنزي، وهو تلقن من الشيخ نجيب الدين علي بن بزغش الشيرازي.

وأما سيدي محمد عارف فتلقن من سيدي محمد عاشق، وهو تلقن من الشيخ خداهلي الماوريا النهري، وهو والكركاني تلقنا من القطب أبي الحسن [١٣٣١] الخرقاني، وهو تلقن من الشيخ أبي المظفر ترك الطوسي، وهو تلقن من الشيخ الأعرابي يزيد العشقي، وهو تلقن من الشيخ محمد المغربي، وهو تلقن من روحانية شيخ الشطار وأستاذ الأخيار سلطان العارفين أبي يزيد طيفور بن عيسى البسطامي.

وأما الشيخ مظفر فقد تلقن من الشيخ إبراهيم العشقابادي، وهو تلقن من السيد نظام الدين الحسيني، وهو تلقن من الشيخ محمد الخلوتي.

والثاني: وهو السيد زاهد تلقن من الشيخ مُجَّد عيسى الجونبوري، وهو تلقن من الشيخ فتح الله الأودهي الجشتي، وهو تلقن من الشيخ صدر الدين شهاب الدين الناكوري، وهو تلقن من الشيخ نصر الدين محمود الأودهي المعروف بجراغ دهلي، وهو والشيخ عثمان الأودهي تلقنا من الشيخ نظام الدين الخالدي الدهلوي المعروف بشيخ نظام أوليا، وهو تلقن من الشيخ فريد الدين شكركنج ومعناه كنز السكر، وهو تلقن من الشيخ معين الدين الجشتي، وهو تلقن من الشيخ عثمان الهاروني<sup>٩٥١</sup>، وهو تلقن من الشيخ حاجي شريف الزندي، وهو تلقن من شيخ الطريقة قطب الدين مودود ابن يوسف بن مُجَّد بن سمعان الجشتي، وهو تلقن من والده، وهو تلقن من خاله الشيخ الكبير مُجَّد بن أبي أحمد إبدال الجشتي، وهو تلقن من والده الشيخ أحمد بن فرشتافه، وهو تلقن من والده الشيخ فرشتافه الجشتي، وهو [ب١٣٣] والزواجي تلقنا من الشيخ أبي إسحاق الشامي.

والثالث: وهو البيكاهي تلقن من الشيخ مُجَّد بهرام البهاري، وهو تلقن من الشيخ حسن بن حسين بن مُعز شمس البلخي، وهو تلقن من والده، وهو تلقن من الشيخ مظفر شمس البلخي.

والرابع: وهو الركن الجونبوري تلقن من الشيخ بابو تاج الدين، وهو تلقن من السيد جلال الله البخاري مخدوم العالم، وهو تلقن من الشيخ ركن الدين أبي الفتح بهار زكريا، وهو تلقن من الشيخ صدر الدين أبي الفضل، وهو تلقن من والده الشيخ الكبير والقطب الشهير أبي البركات بهاء الدين زكريا الأسدي الملسطاني<sup>٩٥٢</sup>، وهو

---

<sup>٩٥١</sup> - في ع : الهاردي.

<sup>٩٥٢</sup> - في ع : الملسطاني.

وابن بزغش تلقنا من العالم المحدث شيخ الشيوخ أستاذ الأولياء شهاب الدين عمر السهروردي.

والخامس: وهو البدواني تلقن من الشيخ كريم الدين الأودهي، وهو والشيخ مظفر شمس البلخي تلقنا من مخدوم العالم القطب شرف الدين أحمد ابن يحيى المنيري، وهو تلقن من الشيخ نجيب الدين الفردوسي، وهو تلقن من الشيخ ركن الدين الفردوسي، وهو تلقن من الشيخ بدر الدين السمرقندي، وهو تلقن من الشيخ القدوة سيف الدين الباخري، وهو والشيخ مُحَمَّدُ الخلوئي تلقنا من العلامة نجار الأوليا وإكسير الأصفياء سند الكبراء أبي الجناح نجم الدين الكبرى الحيوقي، وهو تلقن من الشيخ عمار البديسي، وهو والقطب الأبهري والشهاب السهروردي تلقنوا من عم الثالث الشيخ إمام الموحدين وقدة العارفين أبي النجيب ضياء الدين عبد القاهر [١٣٤١] السهروردي، وهو تلقن من الشيخ أبي الفتوح أحمد بن مُحَمَّد الغزالي، ومن عمه وجيه الدين عمر بن مُحَمَّد المعروف بعمويه، فأما عمه<sup>٩٥٣</sup> فتلقتن من والده الشيخ المعمر مُحَمَّد عموية ابن عبد الله، ومن الشيخ أخي فرج الزنجاني كليهما يد أحدهما مشاركة للآخر، وأما أبوه عمويه فتلقتن من الشيخ أحمد الأسود الدينوري، وهو والشيخ أبو إسحاق الشامي، تلقنا من الشيخ ممشاد الدينوري، وهو تلقن من الشيخ هبيرة البصري، وهو تلقن من الشيخ حذيفة المرعشي، وهو وشقيق البلخي تلقنا من سيدنا إبراهيم بن أدهم، وهو تلقن من الفضيل ابن عياض، وهو تلقن من عبد الواحد بن زيد، وهو تلقن من كميل بن زياد.

<sup>٩٥٣</sup> - "عمه" ساقطة من ع.

وأما فرج الزنجاني فتلقن من الشيخ أبي العباس النهاوندي، وهو تلقن من أبي عبد الله محمد ابن خفيف، وهو تلقن من الشيخ رويم.

وأما أحمد الغزالي فتلقن من الشيخ أبي بكر النساج الطوسي، وهو تلقن من أبي القاسم الكركاني، وهو تلقن أيضا من أبي عثمان سعيد بن سلام المغربي، وهو تلقن من أبي علي الحسن بن أحمد الكاتب المصري، وهو تلقن من أبي علي الروذباري.

والسادس: وهو الشيخ عبد الوهاب القادري تلقن من الشيخ عبد الرؤف القادري، وهو تلقن من الشيخ محمود القادري<sup>٩٥٤</sup>، وهو تلقن من الشيخ عبد الغفار الصديقي، وهو تلقن من الشيخ محمد القادري<sup>٩٥٥</sup>، وهو تلقن من الشيخ علي الحسيني، وهو تلقن من الشيخ جعفر بن أحمد الحسيني، وهو تلقن من الشيخ إبراهيم الحسيني، وهو تلقن من [ب ١٣٤] الشيخ العالم المحدث ولي الله تعالى سيدي عبد الرزاق، وهو تلقن من والده سلطان الأوليا وبرهان كبراء الأتقيا حجة الله وخليفته سيدنا عبد القادر الجيلاني الحسني، وهو تلقن من أبي سعد المخزمي، وهو تلقن من الشيخ علي الهكاري، وهو تلقن من أبي الفرج الطرطوسي<sup>٩٥٦</sup>، وهو تلقن من أبي الفضل عبد الواحد التميمي، وهو وملى العجمي تلقنا من الأستاذ أبي بكر الشبلي، وهو والروذباري والزجاجي والنهرجوري وممشاد أيضا ورويم تلقنوا من سيد الطائفة أبي القاسم<sup>٩٥٧</sup> الجنيد البغدادي، وهو تلقن من خاله سري السقطي، وهو تلقن من

<sup>٩٥٤</sup> - في ع : القاري.

<sup>٩٥٥</sup> - في ع : القاري.

<sup>٩٥٦</sup> - في ل : الطرطوسي.

<sup>٩٥٧</sup> - "أبي القاسم" ساقطة من ع.

الأستاذ معروف الكرخي، وهو تلقن من أبي سليمان داود الطائي، وهو تلقن من حبيب العجمي، وهو وعبد الواحد ابن زيد أيضا تلقنا من الحسن البصري حينئذ وزاد الكرخي من مخدمه سيدنا علي الرضا، وهو تلقن من والده موسى الكاظم، وهو تلقن من والده جعفر الصادق، وهو تلقن من والده سيدنا محمد الباقر، وهو تلقن من والده الإمام زين العابدين علي السجاد، وهو تلقن من والده أحد الریحانتين الحسين الشهيد، وهو وأخوه سيدنا الحسن والحسن البصري، وكميل وأويس القرني أيضا تلقنوا من باب مدينة العلم سيدنا علي بن أبي طالب حينئذ وزاد سيدنا جعفر الصادق فتلقن من القاسم بن محمد بن سيدنا أبي بكر الصديق، وهو تلقن من سيدنا سلمان الفارسي.

والسابع: وهو حسام الدين تلقن من شيخه بديع الدين الشاه مداري<sup>٩٥٨</sup>، وهو تلقن من الشيخ طيفور الشامي [١٣٥١]، وهو تلقن من سيدنا عبد الله حامل راية النبي ﷺ، وهو وسلمان الفارسي تلقنا من خليفة رسول الله ﷺ سيدنا أبي بكر الصديق، وهو وسيدنا عمر وعلي تلقنوا من سيد المرسلين المنزل عليه.

فاعلم أنه لا إله إلا الله المتوشح برداء كلا، بل هو الله ﷻ بكماله دواما أبدا عليه<sup>٩٥٩</sup> وعلى مجالي كماله وتعينات نور جماله من سائر الأنبياء والملائكة والأولياء أجمعين والتابعين لهم بإحسان والمتشبهين والمتشبهين بأذيال كرمهم إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين، انتهى.

<sup>٩٥٨</sup> - في ع : الشامداري.

<sup>٩٥٩</sup> - "عليه" ساقطة من ع.

## خاتمة

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ويرضى عدد خلق الله بدوام الله<sup>٩٦٠</sup>، وصل اللهم على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان وسلم عدد خلقك بدوامك، اللهم يا نور، يا قدوس، يا أول الأولين، يا آخر الآخرين، يا حي، يا الله، يا رحمن، يا رحيم، إني أسئلك بمعاقد العز من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك واسمك الأعظم وجدك الأعلى وكلماتك التامة أن تصلي على سيدنا محمد عبدك ورسولك ونبيك وحبيبك عدد خلقك بدوامك وأن تمن علينا بالعفو والعافية في الدارين وأن تأخذ بالزمة قلوبنا إليك وأن تجعلنا ممن اعتمد وتوكل في جميع أموره عليك.

اللهم إني أسألك التوفيق لمحابك وصدق التوكل عليك وحسن الظن بك.

اللهم إني أسألك [ب١٣٥] بحق السائلين عليك فإن للسائل عليك حقا أيما عبد أو أمة من أهل البر والبحر تقبلت دعوتهم واستجبت دعائهم أن تشركننا في صالح ما يدعونك وأن تشركنهم في صالح ما ندعوك وأن تعافينا وإياهم وأن تقبل منا ومنهم وأن تتجاوز عنا وعنهم فإننا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين.

اللهم و<sup>٩٦١</sup> ما قلت من قول فمشيتك بين يدي ذلك كله ما شئت كان وما لم تشأ لم يكن ولا حول ولا قوة إلا بك إنك على كل شيء قدير.

<sup>٩٦٠</sup> - في ع : بدوامه.

<sup>٩٦١</sup> - "و" ساقطة من ع.

اللهم إني أسألك الرضاء بعد القضاء وبرد العيش بعد الموت ولذة النظر إلى وجهك وشوقا إلى لقائك في غير ضراء مضرة ولا فتنة مضلة أعوذ بك.

اللهم إن أضِلَّ أو أضِلَّ أو أزلَّ أو أزلَّ أو أظلم أو أظلم أو أعتدي أو يُعتدي عليَّ أو أكتسب ذنبا أو خطيئة لا تغفره.

اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة ذا الجلال والإكرام فإني أعهد إليك في هذه الحياة الدنيا وأشهدك وكفى بك شهيدا إني أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، لك الملك، ولك الحمد وأنت على كل شيء قدير وأشهد أن مُحمداً عبدك ورسولك وأشهد أن وعدك حق ولقائك حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأنت تبعث من في القبور وأن لا تكلفني إلى نفسي فإنك إن تكلفني إلى نفسي تكلفني إلى ضعف وعورة وذنوب وخطيئة وإني لا أثق إلا برحمتك فاغفر لي ذنوبي كلها إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت وتب عليَّ إنك أنت التواب الرحيم وافعل ذلك بوالدي وإخواني وأقاربي وأصحابي وأحبابي ومشائخي ومشائخهم ومن اتصل بهم من جميع الطرق والسلاسل وأسلافهم وذرياتهم واجعلنا في [١٣٦١] بركاتهم ديناً وأخرى في جميع المراتب والمقامات وأجزهم عنا خير الجزاء في الدارين والمحبين والمسلمين، آمين.

وصل اللهم على سيدنا مُحمَّد وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين عدد خلق الله بدوام الله الملك الحق المبين، آمين.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

<sup>٩٦٢</sup>تم كتاب إنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلا الله، ضحى يوم الجمعة، ٩ شهر صفر، ختم بالخير والظفر، سنة واحد وسبعين وألف (١٠٧١) بزاوية شيخنا العارف بالله - أيدته الله وأمد في أيامه وبارك فيها<sup>٩٦٣</sup> - بظاهر المدينة المنورة الغراء، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام من رب الأرض والسماء عدد خلق الله بدوام الله ذي الجلال والإكرام والآلاء.

وكان الشروع فيه أوائل<sup>٩٦٤</sup> سنة ١٠٦١ في دمشق الشام وكتب منه ثمة إلى آخر المبحث الثامن إلا ما ألحق بأواخر المبحث الأول وأواسطه وآخر الثاني في كل نحو ورقتين وكلمات بعدا ما بعد تتضمن تسميته<sup>٩٦٥</sup> فإنه بالمدينة المنورة ألحق سنة ١٠٧١، ثم كتب شيء من التاسع في المدينة المنورة سنة ١٠٦٢، ثم كتب البقية في هذه السنة ١٠٧١ وكان الشروع في الإلحاق والتكملة يوم الأحد ٢٧ محرم الحرام من هذه السنة فالحمد لله على ما أنعم وعلم ومن بالإتمام<sup>٩٦٦</sup> في مدينة نبيه الأكرم صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

وليعلم الواقف أن كل ما وردناه من [ب١٣٦] الأحاديث المسندة عن الطبراني في الكبير فهي منقولة من كتاب البدر المنير في زوائد المعجم الكبير للحافظ أبي الحسن علي الهيثمي أحد مشائخ الحافظ ابن حجر، والكتاب بخط تلميذه الحافظ ابن حجر؛ وكذلك كل ما كان عن الطبراني في الأوسط فهو بخط الحافظ ابن حجر على

<sup>٩٦٢</sup> - في ل : قال المؤلف متع الله المسلمين بطول حياته آمين.

<sup>٩٦٣</sup> - في ع : قدس سره.

<sup>٩٦٤</sup> - "أوائل" ساقطة من ع.

<sup>٩٦٥</sup> - في ل : التسمية.

<sup>٩٦٦</sup> - في ل وع : بالإتمام على المرام.

هامش البدر المنير وكل ما كان عن الجمال المرشدي فإنه في مشيخته إرشاد المهتدي وهو بخط الحافظ النجم عمر بن فهد المكي<sup>٩٦٧</sup> وكل ما كان عن ابن حبان فهو في كتاب موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان لأبي الحسن الهيثمي أيضا وهو أيضا بخط النجم عمر بن فهد والحديث الذي أوردناه من الثقفيات فهو في نسخة عليها خط غير واحد من الحفاظ، أولهم الحافظ السلفي راوي الثقفيات عن جامعها وبعضها بخط الحافظ ابن حجر وبعضها بخط تلميذه الحافظ السخاوي وبعضها بخط غيرهما، وما أوردناه عن السراج الحنبلي<sup>٩٦٨</sup>، فهو في مشيخته المنهج الجلي - رحمهم الله تعالى أجمعين - وسائر أصحاب الحديث من الأولين والآخرين ورحمنا بهم وفيهم ونفعنا بالعلم وجعلنا من أهل لا إله إلا الله ظاهرا وباطنا أولا وآخرا بمنه وكرمه، آمين.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم سبحانه ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين<sup>٩٦٩</sup>.

<sup>٩٧٠</sup> تمت هذه النسخة ضحى يوم الأربعاء تاسع ذي القعدة [١٣٧١] سنة ١٠٩٨ بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى السلام صلى الله عليه وعلى

---

<sup>٩٦٧</sup> - هو عمر بن محمد بن محمد بن محمد، ولكنه بعمر أشهر عبد الله بن فهد الهاشمي، المكي، الشافعي ويعرف بابن فهد (أبو القاسم) محدث، مؤرخ، ولد بمكة، مات سنة ١٤٨٠/٨٨٥. راجع: معجم المؤلفين، ٣١٨/٧.

<sup>٩٦٨</sup> - هو أحمد بن أبي بشر السراج، الكوفي (أبو جعفر) محدث، مات سنة ٧٩٩/١٨٣. راجع: معجم المؤلفين، ١٧٤/١.

<sup>٩٦٩</sup> - في هامش ل : بلغ مقابلة بحسب الإمكان في مجالس آخرها ضحى يوم الإثنين المبارك ١٦ ذي القعدة سنة ١٥٩٨ على يد مالكها الحقير محمد سعيد بن عبد الغني لطف الله به وبوالديه والمسلمين.

آله وأصحابه أئمة الهدى ومصابيح الظلام عدد خلق الله بدوام الله الملك العلام،  
أمين.

اللهم اغفر لكاتبها ومؤلفها وللناظر فيها وإليهم والمسلمين أجمعين، والحمد لله  
رب العالمين.

---

<sup>٩٧٠</sup> - في ع : وكان الفراغ من كتابته يوم السبت المبارك رابع شهر الربيع الثاني من شهور سنة ثمانية وثمانين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام على يد العبد الفقير إلى الله سبحانه وتعالى محمد بن أحمد الأزهرى غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين، أمين.

## فهرس الأعلام

- ابن أبي شيبه..... ٢٨٦
- ابن أبي ليلى ..... ٣٠٠
- ابن الباذش ..... ١٠٧
- ابن الجني ..... ٨٦
- ابن الحاجب ٢٦، ٤٥، ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٨٥، ١١٧، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٨، ٢٣٠، ٣٧٨
- ابن الدمينه ..... ١٩٨
- ابن السيد ..... ٢٢٧، ٢٢٦
- ابن الضائع ..... ١٦٢، ١٥٩، ٤٣، ٤٢
- ابن العربي ..... ٢٦٩
- ابن القطان ..... ١٨٦
- ابن اللتي ..... ٣٠٠
- ابن بنت المليلق ..... ٣٣٨
- ابن تيمية ..... ٢٥٨
- ابن جرير ..... ٢٧٢
- ابن حبان ... ٢٨٥، ٢٩٦، ٣٠٤، ٣٥٢، ٣٨٤
- ابن حجر ٢٦، ١٨٥، ٢٦٧، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣٣٢، ٣٥١، ٣٧٩
- ابن حجر المكي ..... ٢٨١، ١٨٥
- ابن خروف ..... ١٠٧، ٦٢، ٤٨، ٤٧
- ابن سينا ..... ٢٣٤، ٣٦
- ابن شهاب ..... ٣٠٧
- ابن ضياء الدين الهندي ..... ٣٣٣
- ابن عباس ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٣٠٣، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢١، ٣٢٣
- "لا" التبرئة ٢٧، ٣٠، ٤٦، ٧٧، ١٢٦، ١٢٧، ١٣١، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٠، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩، ١٨١، ٢١٠، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٤٢
- "لا" النافية للجنس ..... ٢١٣، ١٣٧، ٤٥
- أبا القاسم الجنيد ..... ٣٣٠
- أبا النجيب السهروردي ..... ٣٣١
- أبا رُهم ..... ٣١١
- إبراهيم ٢٠، ٣٦، ٥٤، ٦٠، ٦٥، ٨٥، ٩٥، ١٠٧، ١٢٩، ١٨٦، ١٨٧، ٢٢٠، ٢٣١، ٢٥٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٨، ٣٩٠
- إبراهيم البصري ..... ٣٤٠
- إبراهيم المرشدي ..... ٢٧٥
- إبراهيم بن المنذر الخزامي ..... ٢٨٣
- إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكوراني ..... ٣٣٢
- الشهرزوري ..... ٣١٣
- إبراهيم بن مُجد الحريري ..... ٢٧٦
- إبراهيم بن مُجد بن المنتشر ..... ٢٩٢
- إبراهيم بن مهدي ..... ٢٧٨
- ابن أبي الورقاء ..... ٣٠١

أبو الحسن مُحمَّد بن أحمد الزوزني ..... ٢٩٥  
 أبو الحسين ١٨٦، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٦، ٣٠٢،  
 ٣٨٤  
 أبو العباس أحمد الصالح الحجار ..... ٢٨٠  
 أبو العباس أحمد النابلسي ..... ٢٨١  
 أبو العباس ثعلب ..... ١٥٧، ١٣٩  
 أبو العباس مُحمَّد المحبوبي المروزي ..... ٢٨٤  
 أبو الفتح عبد الملك الكروخي ..... ٢٨٤  
 أبو الفتح مُحمَّد بن عبد الباقي ..... ٣٠٢  
 أبو الفتح الطاوسي ..... ٣٣٢  
 أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين ..... ٣٠٤  
 أبو القاسم حزة بن مُحمَّد الكناني ..... ٣٠٢  
 أبو القاسم زيد بن جعفر العلوي ..... ٣٠٠  
 أبو القاسم سعيد بن أحمد بن الحسن البناء ..... ٣٠٩  
 أبو القاسم هبة الله ابن مُحمَّد ..... ٣٠٥  
 أبو القاسم هبة الله بن علي البوصيري ..... ٣٠٢  
 أبو المعالي عيسى بن عبد الرحمن المطعم ..... ٣٠٩  
 أبو بكر أحمد بن جعفر القطيعي ..... ٢٧٨  
 أبو بكر أحمد بن سهل ..... ٣٠٣  
 أبو بكر أحمد بن موسى بن مِرْدَوِيَه ..... ٢٩٤  
 أبو بكر بن أبي شيبة ..... ٢٨٤، ٢٨٢  
 أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ..... ٢٨٢  
 أبو بكر مُحمَّد بن عمر بن خلف بن الوراق ..... ٣٠٩  
 أبو بكر يعقوب بن أحمد الصريفيني ..... ٣٠٣  
 أبو جعفر مُحمَّد بن علي بن دحيم الشيباني ..... ٣٠٠  
 أبو حامد الشرقي أحمد بن مُحمَّد الحافظ، ..... ٣٠٣  
 أبو حفص عمر ابن أميلة المراغي ..... ٢٨٤  
 أبو حفص عمر بن طبرزد البغدادي ..... ٢٨٤  
 أبو حنيفة ..... ١٨٩  
 ابن عساكر ..... ٣١٠، ٢٥٨، ١٧  
 ابن عصفور ..... ٢٣١، ١٦٥، ٤٣، ٤٢  
 ابن عليّة ..... ٢٨٢  
 ابن لهيعة ..... ٣١١  
 ابن ماجّة ..... ٢٨٤، ٢٨٣، ٢٧٠، ٢٦٩  
 ابن مالك ٤٧، ٤٨، ١٠٧، ١٤٩، ١٥١، ١٥٥،  
 ١٥٧، ١٦٠، ١٧٣، ٢٣٠، ٢٨٥، ٣٧٧  
 ابن مسعود ..... ٣٢٤، ٣٠٥، ٢٩٠، ١٨٦  
 ابن هشام ١٩، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦،  
 ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٩٢، ٩٣،  
 ٩٤، ١٠٧، ١٠٨، ١٢٠، ١٢٣، ١٣٢، ١٣٩،  
 ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١،  
 ١٥٦، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٣،  
 ١٧٦، ١٧٧، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٧،  
 ٢١٠، ٢٢٧، ٢٣١  
 أبو أحمد مُحمَّد الجلودي النيسابوري ..... ٢٨١  
 أبو إسحاق ٦٠، ٦٥، ٨٥، ١٠٧، ١٨٦، ٢٣١،  
 ٣٤٦  
 أبو إسحق إبراهيم ابن عبد الصمد الهاشمي ..... ٣٠٢  
 أبو إسحق إبراهيم الفقيه الزاهد ..... ٢٨١  
 أبو إسحق إبراهيم بن عثمان الكاشغري ..... ٣٠٢  
 أبو البقا المعمر ..... ٣٠٠  
 أبو الحسن الداودي ..... ٣٠٠  
 أبو الحسن الشاذلي ..... ٣٤٠  
 أبو الحسن علي بن أبي المجد الدمشقي ..... ٢٨٠  
 أبو الحسن علي بن عمر الحراني ..... ٣٠٢، ٢٩٨  
 أبو الحسن علي بن مُحمَّد البحاثي ..... ٢٩٥  
 أبو الحسن علي بن هبة الله بن سلامة ..... ٢٩٤  
 أبو الحسن مُحمَّد البالسي ..... ٢٨١

أبو الحسن مُحمَّد بن أحمد الزوزني ..... ٢٩٥  
 أبو الحسين ١٨٦، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٦، ٣٠٢،  
 ٣٨٤  
 أبو العباس أحمد الصالح الحجار ..... ٢٨٠  
 أبو العباس أحمد النابلسي ..... ٢٨١  
 أبو العباس ثعلب ..... ١٥٧، ١٣٩  
 أبو العباس مُحمَّد المحبوبي المروزي ..... ٢٨٤  
 أبو الفتح عبد الملك الكروخي ..... ٢٨٤  
 أبو الفتح مُحمَّد بن عبد الباقي ..... ٣٠٢  
 أبو الفتح الطاوسي ..... ٣٣٢  
 أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين ..... ٣٠٤  
 أبو القاسم حزة بن مُحمَّد الكناني ..... ٣٠٢  
 أبو القاسم زيد بن جعفر العلوي ..... ٣٠٠  
 أبو القاسم سعيد بن أحمد بن الحسن البناء ..... ٣٠٩  
 أبو القاسم هبة الله ابن مُحمَّد ..... ٣٠٥  
 أبو القاسم هبة الله بن علي البوصيري ..... ٣٠٢  
 أبو المعالي عيسى بن عبد الرحمن المطعم ..... ٣٠٩  
 أبو بكر أحمد بن جعفر القطيعي ..... ٢٧٨  
 أبو بكر أحمد بن سهل ..... ٣٠٣  
 أبو بكر أحمد بن موسى بن مِرْدَوِيَه ..... ٢٩٤  
 أبو بكر بن أبي شيبة ..... ٢٨٤، ٢٨٢  
 أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ..... ٢٨٢  
 أبو بكر مُحمَّد بن عمر بن خلف بن الوراق ..... ٣٠٩  
 أبو بكر يعقوب بن أحمد الصريفيني ..... ٣٠٣  
 أبو جعفر مُحمَّد بن علي بن دحيم الشيباني ..... ٣٠٠  
 أبو حامد الشرقي أحمد بن مُحمَّد الحافظ، ..... ٣٠٣  
 أبو حفص عمر ابن أميلة المراغي ..... ٢٨٤  
 أبو حفص عمر بن طبرزد البغدادي ..... ٢٨٤  
 أبو حنيفة ..... ١٨٩

أبو حيان.....١٩٠، ١٣٩، ١٥١، ١٥٢، ١٩٢  
 أبو رجاء مُحمَّد بن حمدوي.....٢٧٧  
 أبو سعيد الحُدري.....٢٩٥  
 أبو شهاب معمر بن مُحمَّد العوفي البلخي،.....٢٩٤  
 أبو طاهر أحمد السلفي.....٣٠٠  
 أبو طاهر أحمد السلفي الإصفهاني.....٢٩٤  
 أبو طاهر السلفي.....٢٧٧  
 أبو طاهر بركات بن إبراهيم الخشوعي.....٣٠١  
 أبو عامر الأزدي.....٢٨٤  
 أبو عبد الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب...٣٠٦  
 أبو عبد الله الحسين الزبيدي.....٢٨٠  
 أبو عبد الله القاسم بن الفضل الثقفي.....٢٩٤  
 أبو عبد الله مُحمَّد الحراني.....٢٨١  
 أبو عبد الله مُحمَّد الصاعدي الفراوي.....٢٨١  
 أبو عبد الله مُحمَّد الفريري.....٢٨٠  
 أبو عبد الله مُحمَّد بن عبد الرحمن.....٣٠٣  
 أبو عبد الله مُحمَّد بن يزيد بن ماجة القزويني...٢٨٣  
 أبو عبد الله ملك بن أحمد البانياسي.....٣٠٢  
 أبو علي الحسن ابن علي التميمي.....٢٧٨  
 أبو علي الحسن بن علي،.....٣٠٥  
 أبو علي الحسين ابن مُحمَّد الصغاني.....٢٧٧  
 أبو عمرو أحمد بن حازم بن أبي عذرة.....٣٠٠  
 أبو عمرو حدان.....٣١٠  
 أبو عيسى.....٢٨٤، ٢٨٦، ٣٧٩  
 أبو عيسى مُحمَّد بن عيسى بن سورة الترمذي...٢٨٤  
 أبو قبيل.....٣١١  
 أبو لهب.....٢٩١  
 أبو مُحمَّد إسماعيل.....٣٠١  
 أبو مُحمَّد الأنجب.....٢٨٣

أبو مُحمَّد الحسن بن أحمد المخلدي.....٣٠٣  
 أبو مُحمَّد بن الفرات سماعا.....٣٠٩  
 أبو مُحمَّد بن حموية، أنبأنا إبراهيم.....٣٠٠  
 أبو مُحمَّد عبد الجبار الجراحي المروزي.....٢٨٤  
 أبو مُحمَّد عبد الله الحموي السرخسي.....٢٨٠  
 أبو مُحمَّد هبة الله بن مُحمَّد بن الحسن النيسابوري ٢٧٧  
 أبو مسلم حجاج بن نصير.....٣٠٦  
 أبو معويه.....٢٧٩  
 أبو منصور مُحمَّد الصيرفي.....٢٨٦  
 أبو نصر عبد الملك بن عبد العزيز النسائي التمار  
 .....٣٠١  
 أبو نصر مُحمَّد بن مُحمَّد علي الزيني.....٣٠٩  
 أبو نعيم.....٢٨٩، ٢٩٥، ٣٨٠، ٣٨٨  
 أبو هريرة.....٢٩٤  
 أبو همام الهنائي.....٣١١  
 أبو يعلى.....٢٩٥، ٣٨٧  
 أبو يعلى أحمد بن علي التميمي الموصلبي.....٣١٠  
 أبي أحمد بن عيسى.....٣٣٨  
 أبي إسحق إبراهيم بن مُحمَّد بن صديق الدمشقي  
 .....٢٨٣  
 أبي إسحق إبراهيم بن عمر بن مضر.....٢٨٢  
 أبي الحسن علي بن أبي المجد الدمشقي.....٢٨٢  
 أبي الحسن علي بن مُحمَّد وفا.....٣٣٦  
 أبي الحسن مُحمَّد البكري.....٣٣٩  
 أبي الدر ياقوت العرشي.....٣٣٨  
 أبي الطيب.....١٧١، ١٨٠، ٣٨١  
 أبي العباس أحمد بن الجوخي.....٢٧٨  
 أبي العباس أحمد بن علي القرشي البوني.....٣٣٩  
 أبي العباس أحمد بن مُحمَّد التباسي التونسي...٣٣٤

أبي غالب سالم المغربي ..... ٣٤٠  
 أبي مالك الأشجعي ..... ٢٩٣  
 أبي مجلز ..... ٣٠٨ , ٢٩٣  
 أبي مُحمَّد بن عبد الله بن منازل ..... ٣٣٨  
 أبي مُحمَّد صالح بن عقبان الدكالي ..... ٣٣٩  
 أبي مُحمَّد عبد الله الموروري ..... ٣٣٤  
 أبي مليكة الذماري ..... ٢٨٧  
 أبي موسى السدراني ..... ٣٣٤  
 أبي هاشم الرماني ..... ٣٠٨  
 أبي هريرة ٢٨٠ , ٢٨٢ , ٢٩٠ , ٣٠٢ , ٣٠٣ ,  
 ٣١٧ , ٣٠٤  
 أبي يزيد طيفور بن عيسى البسطامي ..... ٣٤٤  
 أحرار ..... ٣٤٣  
 أحمد ١٩ , ٢٠ , ٢١ , ٢٦ , ٢٧ , ٣٦ , ٤٤ , ٤٥ ,  
 ٨٥ , ١٠٧ , ١٢٤ , ١٢٥ , ١٢٦ , ١٣٠ , ١٣٩ ,  
 ١٥١ , ١٦١ , ١٦٧ , ١٦٩ , ١٧١ , ١٨٥ ,  
 ١٨٦ , ١٨٧ , ١٨٩ , ٢٠٣ , ٢٥٨ , ٢٦٩ ,  
 ٢٧٤ , ٢٧٥ , ٢٧٦ , ٢٧٨ , ٢٧٩ , ٢٨٠ ,  
 ٢٨١ , ٢٨٢ , ٢٨٤ , ٢٨٥ , ٢٨٦ , ٢٨٧ ,  
 ٢٨٨ , ٢٨٩ , ٢٩٠ , ٢٩٣ , ٢٩٤ , ٢٩٥ ,  
 ٢٩٨ , ٣٠٠ , ٣٠١ , ٣٠٢ , ٣٠٣ , ٣٠٤ ,  
 ٣٠٥ , ٣٠٦ , ٣٠٨ , ٣٠٩ , ٣١٠ , ٣١١ ,  
 ٣١٣ , ٣١٧ , ٣٢٥ , ٣٣١ , ٣٣٣ , ٣٣٤ ,  
 ٣٣٥ , ٣٣٦ , ٣٣٨ , ٣٣٩ , ٣٤٠ , ٣٤٢ ,  
 ٣٤٥ , ٣٤٦ , ٣٤٧ , ٣٥٢ , ٣٥٣ , ٣٧٧ ,  
 ٣٧٨ , ٣٧٩ , ٣٨٠ , ٣٨١ , ٣٨٢ , ٣٨٣ ,  
 ٣٨٤ , ٣٨٥ , ٣٨٦ , ٣٨٧ , ٣٨٨ , ٣٨٩ ,  
 ٣٩٠  
 أحمد ابن أبي طالب الحجار ..... ٣٠٠

أبي العباس الحجار ..... ٢٨٣  
 أبي العباس السرسى ..... ٣٣٧  
 أبي العباس الصالحى الحجار ..... ٢٨٣  
 أبي الفتح مُحمَّد الميديمي ..... ٢٨٦  
 أبي الفتح منصور الفراوي والمؤيد الطوسي ..... ٢٨٢  
 أبي الفرج عبد اللطيف الحراني ..... ٢٨٦  
 أبي الفضل الهندي ..... ٣٣٩  
 أبي الفضل بن كافح ..... ٣٤١  
 أبي القاسم الجنيد ..... ٣٣٤  
 أبي المنهال ..... ١٥٠  
 أبي أيوب ..... ٣٠٠  
 أبي بكر الشبلي ..... ٣٤٧  
 أبي بكر الصديق ..... ٢٩٣ , ٣١١ , ٣٤٨  
 أبي حفص عمر ..... ٢٧٥  
 أبي حيان ..... ١٤٤  
 أبي ذر ..... ٢٧٩ , ٣٢٠  
 أبي سعد المخزومي ..... ٣٤٧  
 أبي سعيد ... ٢٨٤ , ٢٨٩ , ٢٩٥ , ٣٠٣ , ٣١٠  
 أبي سعيد الخدري ..... ٣٠٨  
 أبي صالح حمدون بن أحمد بن عمارة القصار ..... ٣٣٨  
 أبي عبد الرحمن السلمى ..... ٣٣٨  
 أبي عبد الله مُحمَّد بن أحمد القرشي ..... ٣٣٩  
 أبي عبد الله مُحمَّد بن علي من حرازم ..... ٣٣٩  
 أبي عبد الله مُحمَّد بن مُحمَّد المكودي الدهان ..... ٣٠٢  
 أبي عبيدة ..... ٢٩٣  
 أبي علي ..... ١٩٨ , ٢٧٩ , ٢٨٩ , ٣٤٧  
 أبي علي الغارمدي ..... ٣٤٣  
 أبي علي غلام ابن تركان ..... ٣٤١  
 أبي عمر مُحمَّد بن أبي العباس الصالحى ..... ٢٧٩

أحمد الأسود الدينوري ..... ٣٤٦ , ٣٣٠  
 أحمد الرفاعي ..... ٣٤١  
 أحمد الشناوي ..... ٢٧٨  
 أحمد الكاسكاني ..... ٣٣٧  
 أحمد المرصفي ..... ٣٣٧  
 أحمد المرواني ..... ٣٤٠  
 أحمد بن أبي طالب ..... ٣٠٠  
 أحمد بن حنبل ..... ٣٨٧ , ٢٧٨  
 أحمد بن صالح ..... ٢٨٧  
 أحمد بن فرشتافه ..... ٣٤٥  
 أحمد بن محمد الغزالي ..... ٣٤٦  
 أحمد بن موسى المشرع المكي العدناني ..... ٣٣٤  
 إحياء علوم الدين ..... ٣٧٦ , ٢٧٠  
 أزهر بن سنان ..... ٢٨٥  
 إسحق ابن منصور ..... ٢٨١  
 أسرار التنزيل ..... ٢٩ , ٢٨  
 إسماعيل بن عياش ..... ٣٢٥  
 إسماعيل ابن يحيى التميمي ..... ٢٧٧  
 إسماعيل بن إبراهيم ..... ٢٨٢  
 إسماعيل بن صارم ..... ٣٠٢  
 إسماعيل بن عياش ..... ٢٨٨ , ٢٨٧  
 إسماعيل بن محمد ابن جحادة ..... ٣٠٣  
 إعراب ١٨ , ٢٠ , ١٢١ , ١٥٤ , ١٥٥ , ٢٠٢ ,  
 ٢٣١ , ٣٥١  
 أفلاطون ..... ٣٨ , ٣٤  
 الأبيدي ..... ٢٠٣  
 الأبهري ..... ٣٤٦  
 الإحياء ..... ٢٧٠

الأخفش ٤١ , ٨٥ , ١٥١ , ١٦٨ , ١٧٧ , ١٧٨ ,  
 ١٧٩ , ٢٠٨  
 الأزدي ..... ٣٠١ , ١٦٣ , ٤١  
 الأزهري ..... ٣٨٢ , ٣٥٣ , ٢٧٥  
 الاستثناء ٥٤ , ٥٥ , ٦٤ , ٦٥ , ٦٧ , ٦٨ , ٧٠ ,  
 ٧١ , ٧٢ , ٧٣ , ٨٠ , ١٠٧ , ١٠٨ , ١٠٩ ,  
 ١١٠ , ١١١ , ١١٢ , ١١٤ , ١١٥ , ١١٦ ,  
 ١١٨ , ١٢٥ , ١٢٦ , ١٢٨ , ١٣٢ , ١٤٥ ,  
 ١٤٦ , ١٤٧ , ١٥٨ , ١٦٠ , ١٦٩ , ١٧٥ ,  
 ١٧٦ , ١٧٧ , ١٧٨ , ١٧٩ , ١٨٢ , ١٨٤ ,  
 ١٨٨ , ١٩٣ , ١٩٤ , ٢٠٠ , ٢٠١ , ٢٠٢ ,  
 ٢٠٣ , ٢٠٤ , ٢٠٥ , ٢٠٦ , ٢٠٧ , ٢٠٨ ,  
 ٢٢١ , ٢٢٧ , ٢٢٩ , ٢٣٠ , ٢٤١ , ٢٤٢ ,  
 ٢٤٦ , ٢٥٧  
 الإسكندري . ١٥٤ , ٢٥٨ , ٢٧٧ , ٣٣٨ , ٣٣٩  
 الإشراقيون ..... ٣٤  
 الأشعري ٧٨ , ٢٠١ , ٢٥٨ , ٢٥٩ , ٣١٧ , ٣٧٦  
 الأصبهاني ... ٢٧٦ , ٢٧٧ , ٢٨٩ , ٣٨٠ , ٣٨٨  
 الأصفهاني ..... ٣٣١ , ١٨٥ , ٢٦  
 الإعراب ١٨ , ٥٩ , ٨٣ , ٩٧ , ٩٨ , ١٠٠ ,  
 ١٠٩ , ١٢٦ , ١٤٣ , ١٥٤ , ١٦١ , ١٦٤ ,  
 ١٩١ , ١٩٨ , ٢٢٥ , ٣٨٣ , ٣٨٩  
 الأعلام للزركلي ٤١ , ٤٧ , ٩٨ , ١٠٧ , ١٣٩ ,  
 ١٨٦ , ٢٠٣ , ٢٥٨ , ٢٧٤ , ٢٧٦ , ٣٢٥ ,  
 ٣٧٦  
 الأعمش ..... ٣٠٨ , ٢٧٩  
 الأغر أبي مسلم ..... ٣٠٣  
 الأكنفاني ..... ٣٠١  
 الآمدي ..... ٢٧٦

الأندلسي ..... ١٩ ، ٤٧ ، ١٦٣ ، ٣٣٤  
الأودهي ..... ٣٤٣ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦  
الباقلاني ..... ٧٨  
البحيري ..... ٣٤٤  
البخاري ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١٢٣ ،  
١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ، ١٩٨ ،  
٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٩١ ،  
٢٩٢ ، ٢٩٧ ، ٣٠٣ ، ٣١٠ ، ٣١٦ ، ٣٤٣ ،  
٣٨٥ ، ٣٧٩ ، ٣٤٥  
البدواني ..... ٣٤٦  
البراء ..... ٣٢٢  
البرماوي ..... ١٨٧  
البرهان المؤيد ..... ٣٢٩ ، ٣٧٧  
البيزار ..... ٢٨٨ ، ٢٩٣ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦  
البيستي ..... ٢٩٥ ، ٣٨٤  
البعوي ..... ٣٠١  
البيحقي ..... ٢٩١  
البيضاوي ..... ٢٦ ، ٨٠ ، ٨٩ ، ١٠٣ ، ٢٤٤  
البيكاهي ..... ٣٤٥  
البيهقي ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٩١ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ،  
٣١٥ ، ٣١٩ ، ٣٧٩ ، ٣٨١  
التاج السبكي ..... ١٨٧ ، ١٨٩  
الترمذي ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٣٠٣ ،  
٣٧٩ ، ٣٠٥  
التفتازاني ٦٧ ، ٧٥ ، ٨٩ ، ١٢٣ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ،  
١٤٩ ، ١٦١ ، ١٧٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ،  
٢٦٠ ، ٣٨٢ ، ٣٨٥  
التقي ابن فهد المكي ..... ٢٨٣  
التقي السبكي ..... ١٨٩

التقي محمد بن فهد المكي ..... ٢٧٦  
التلمساني ..... ٣٣٩ ، ٣٤١  
التميمي ٢١ ، ٤٤ ، ٥٠ ، ١٦٧ ، ٢٧٥ ، ٣١٠ ،  
٣٣٧ ، ٣٤٧ ، ٣٧٦ ، ٣٨٤ ، ٣٨٧  
الجامع الكبير ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٨٤ ، ٢٩٢ ، ٣٠٠ ،  
٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣٢٢  
الجامع الكبير للسيوطي ..... ٢٧٢  
الجبرتي ..... ٣٣٥ ، ٣٧٨  
الجرجاني ١٨٤ ، ٢٠١ ، ٢١٠ ، ٢٢٦ ، ٢٤٧ ،  
٢٦٠ ، ٢٩٥ ، ٣١٠ ، ٣٧٨  
الجشقي ..... ٣٤٥  
الجلال السيوطي .... ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٣٣٧  
الجلال المحلي ..... ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ٣٨٠  
الجمال المرشدي ٢٧٧ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ،  
٣٥٢  
الجمال عبد الله بن العلا علي الكناني الحنبلي ٢٧٨  
الجمال يوسف الأرميوني ..... ٢٧٨  
الجهني ..... ٢٨٧  
الحارث ..... ٩٢ ، ١٦٤ ، ٢٣١ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦  
الحافظ أبي الحسن علي الهيثمي، ..... ٢٨٦  
الحافظ السيوطي .... ٢٧٤ ، ٢٩١ ، ٢٩٥ ، ٣٣٢  
الحاكم ..... ١٣٠ ، ٢٧٧ ، ٢٩٥ ، ٣٨٧  
الحجاج ..... ٢٨١ ، ٢٨٩ ، ٣٨٤ ، ٣٨٩  
الحسن البصري ..... ٢٤ ، ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٤٨  
الحسن بن شبيب ..... ٣١٠  
الحسن بن علي السكوني ..... ٢٨٨ ، ٣٢٥  
الحسين الشهيد ..... ٣٤٨  
الحسين بن إسحق التستري ..... ٢٩٩  
الحسين بن علي بن يزيد الصداني ..... ٢٨٩

الحسين بن واقد..... ٢٨٦ , ٢٨٥  
 الخلاوي..... ٢٨٩  
 الحمصي..... ٣١٢  
 الحوطي..... ٢٨٧  
 الخراز..... ٣٣٨  
 الخطيب..... ٢٨٣ , ٢٧٤  
 الخلوئية..... ٣٣٦  
 الخليل..... ٢٧٥ , ٥٩ , ٢٠  
 الخواجه مُحمَّد بابا السماسي..... ٣٤٣  
 الدماميني..... ٩٦ , ٩٣ , ١٠٠ , ١٠١ , ١٠٧ , ١٠٨ ,  
 ١١٠ , ١٤١ , ١٤٢ , ١٤٤ , ١٥٤ , ١٥٥ ,  
 ١٦٧ , ١٧٣ , ١٧٤ , ١٧٥ , ٣٨٣  
 الدمشقي..... ١٢٩ , ٢٥٨ , ٢٨٩ , ٢٩٣ , ٣٠٠ ,  
 ٣٧٨  
 الدواني..... ٢١ , ٢٩ , ٢١١ , ٢١٢ , ٢٢٨ , ٢٢٩ ,  
 ٢٣٨ , ٢٤٧ , ٢٦٣  
 الديلمي..... ٣٢٢ , ٣١٨  
 الرازي..... ٢٢٠ , ٣٧٦  
 الراغب..... ١٨٥  
 الرامهُرْمُزي..... ٢٧٤  
 الرجراجي..... ٣٣٨  
 الرصافي..... ٣٠٥ , ٢٧٨  
 الرضي..... ٢٧ , ٥٢ , ٨٥ , ٨٦ , ١٠٧ , ١٠٨ ,  
 ١٨١ , ٣٨٣  
 الرقي..... ٣١٢  
 الركن الجونبوري..... ٣٤٥  
 الرملي..... ٢٨٠ , ٢٧٥ , ٢٧٩  
 الرواقيون..... ٣٨  
 الزجاج..... ٦٠ , ١٠٧

الزجاجي..... ٣٤٠  
 الزمخشري..... ١٩ , ٤٨ , ٤٩ , ٨٥ , ٨٨ , ٩٣ , ٩٤ ,  
 ٩٥ , ٩٩ , ١٠٠ , ١٠١ , ١٠٩ , ١٩٠ , ١٩٢ ,  
 ١٩٣ , ١٩٤ , ١٩٥ , ٢١٠ , ٢٢٧ , ٢٢٨ ,  
 ٣٨٦ , ٣٨٩  
 الزهري..... ٢٩٣ , ٢٨٩  
 الزيادي..... ٨٥ , ٢٨٠  
 الزين الخوافي..... ٣٣٣  
 السجزي..... ٢٨٠  
 السجستاني..... ٢٨٨ , ٣٠٩ , ٣٢٥  
 السخاوي ... ١٦١ , ٢٧٩ , ٢٨٠ , ٣٥٢ , ٣٨٤  
 السراج الخبيلي..... ٣٠٢ , ٣٠٣ , ٣٠٤ , ٣٥٢  
 السراج عمر بن رسلان البلقيني..... ٢٨٢  
 السعدي..... ١٨٥ , ٣٠٣  
 السفاسقي..... ٢٣١  
 السهروردي..... ٣٤٦  
 السيد..... ٢٤ , ٢٥ , ٣١ , ٣٣ , ٧٢ , ١٢٢ ,  
 ١٢٣ , ١٦١ , ٢١٥ , ٢٣٧ , ٢٦٠ , ٢٧٨ ,  
 ٣٣٧ , ٣٤١ , ٣٤٢ , ٣٤٣ , ٣٤٤ , ٣٤٥  
 السيرافي..... ٦٠ , ١٠٧ , ١٤٩ , ١٦٠  
 الشاذلي..... ٣٣٩  
 الشاشي..... ٣٤٠  
 الشاطبي..... ٦٥  
 الشاعر..... ٤٦ , ١٤٩ , ١٩٨ , ٢١٩ , ٢٤٣  
 الشامسي..... ٢٨٧ , ٣٤٥ , ٣٤٦ , ٣٤٨  
 الشيريسي..... ٣٣١  
 الشبشيري..... ٣٣٧ , ٣٤٠  
 الشرح الجديد للتجريد..... ٣٣  
 الشرواني..... ٣٢ , ٣٣٦

الشريف..... ٢٠٥، ٢٣٩، ٢٦٨، ٣٣١، ٣٣٨  
 الشعبي..... ٣٠٠  
 الشعراوي..... ٣٤١  
 الشلوبين..... ١٦٣، ١٦٧  
 الشمس مُحمَّد بن القماح..... ٢٨٢  
 الشمسي..... ٤٦، ٤٩، ١٠٧، ١٣٩، ١٤١،  
 ١٤٢، ١٤٤، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤،  
 ١٧٥، ٢٢١، ٢٧٨، ٢٨١  
 الشناوي..... ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٣٣١، ٣٣٤،  
 ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤١  
 الشهاب ابن المليق..... ٣٣٨  
 الشيباني..... ١٣٠، ١٣٩، ٣٠٥  
 الشيخ أبي الحسن البكري..... ٢٨٠، ٢٨٢  
 الشيخ روم..... ٣٤٧  
 الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعرائي..... ٣١٤  
 الشيخ مُحمَّد البكري،..... ٢٨٠  
 الشيخ محي الدين..... ٢٦٩، ٢٧٠  
 الشيرازي..... ٤٥، ٨٠، ١٨٦، ٣٣١، ٣٤٣، ٣٤٤  
 ٣٨٥  
 الصلاح بن أبي عمرو..... ٣١٠  
 الصلت ابن عبد الرحمن الزبيدي..... ٢٩٣  
 الصنابحي..... ٣٠٦  
 الطائي..... ٤٧، ٤٩، ١٥٠، ٢٦٩، ٣٣٠، ٣٤٨  
 الطبراني..... ٢٧٤، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٠،  
 ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨،  
 ٣١٢، ٣٣٠، ٣٥١، ٣٨٨  
 الطحان..... ٢٨٧  
 الطرطوسي..... ٣٣٩، ٣٤٧  
 العبادي..... ٢٧٨، ٢٨٢

العباس الشناوي..... ٢٧٥، ٣١٤  
 العدناني..... ٣٣٥  
 العراقي..... ١٨٩، ٢٨٤  
 العز بن الفرات..... ٢٧٨  
 العقيلي..... ٣٣٥  
 العلقمي..... ١٢٩، ٢٨٢  
 العلوي..... ٤٥، ٢٧٦، ٣٠٠، ٣٤٢  
 الغلامي..... ٣٣٨  
 الفارسي..... ٨٥، ١٠٧، ٢٨١، ٣٤٨، ٣٨٤  
 الفتوحات المكية .... ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٣٨٥  
 الفراوي..... ٢٨٢  
 الفرزدق..... ٥٠  
 الفرقدان..... ٢٤٣  
 الفضل بن موسى..... ٢٨٥  
 الفضيل ابن عياض..... ٣٤٦  
 الفقيه مُحمَّد بن الحسين المقدمي..... ٢٨٣  
 القاضي زكريا..... ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٢، ٣٠١، ٣٠٩،  
 ٣١٠  
 القاضي وجيه الدين..... ٣٣١  
 القاموس..... ١٦، ١٧، ١٨، ٢١، ١٤٨، ٢٠٧،  
 ٣٢٨، ٣٧٧، ٣٨٥  
 القاهرة..... ٢٦، ٣٨٨، ٣٨٩  
 القرافي..... ١٨٦، ٣٣٩  
 القسطلاني..... ٣٣٩  
 القشاشي..... ٢٧٥، ٣٣٢  
 القشيري..... ٢٨١، ٣٣٨، ٣٨١، ٣٨٤  
 الكافية..... ٢٧، ٥٢، ١٠٨، ١٨١، ٣٨٣  
 الكردي..... ٣٣٠  
 الكركاني..... ٣٤٣، ٣٤٧

الكركاني الطوسي..... ٣٤٣  
الكشاف، ٨٨، ٩٣، ٩٤، ٩٩، ١٠١، ١٠٣،  
١٤٩، ١٦١، ٢١٢، ٢٢٨، ٢٢٩، ٣٨٦  
الكمال، ٧٨، ١٢٨، ١٣٣، ١٨٦، ١٨٧، ٢٥٦،  
٢٥٧، ٢٦٧، ٢٧٣، ٢٨٩، ٢٩٧، ٣٢٧،  
٣٤٠  
الكمال ابن أبي شريف..... ١٨٦  
الكميت السوداني..... ٣٣٥  
الكوراني..... ٣١٣، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٤٤  
الكويتي..... ١٨٩، ٢٧٦، ٣٠٤، ٣٥٢  
الكيلاي..... ٣٣٦  
اللازي..... ٥٤  
اللغة الحجازية..... ٤٩، ٥١  
الليث بن سعد..... ٢٩٨  
المؤيد بن محمد بن علي الطوسي..... ٣٠٣  
المائِكُوري..... ٣٤٣  
المبرد..... ٤١، ١٠٧  
المراي..... ١٥١، ٣٠٣، ٣٨٠، ٣٨١  
المرار..... ٩٨، ١٠٢، ١٠٣  
المرار..... ٩٨  
المرغي..... ٢٩٨  
الموسي..... ٢٦٩، ٣٣٩  
المرصفي..... ٣٣٧، ٣٤١  
المزني..... ٢٩٣، ٢٩٤  
المشائون..... ٣٨  
المشائين..... ٣٨  
المصري، ٢١، ١٢٩، ١٥١، ١٦٧، ٢٧٢، ٢٧٥،  
٣٠١، ٣٢٢، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٣، ٣٤٧،  
٣٨٧

المطلب بن عبد الله ابن الخطب..... ٢٨٩  
المظفر الحسيني..... ٢٩٥  
المعتزلة..... ٢٤، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠  
المعتمر بن سهل الأهوازي..... ٣٠٤  
المعجم الأوسط، ١٣٣، ١٣٥، ١٩٧، ٢٨٩،  
٢٩٣، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣٨٨  
المعجم الكبير، ٤٦، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٠،  
٣٠٠، ٣٢١، ٣٥١، ٣٨٨  
المغربي، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٤،  
٣٤٧  
المغيرة ابن شعبة..... ٣٠٢  
المقدسي..... ٢٨١، ٢٨٣، ٢٩٨، ٣٣٢، ٣٣٤  
المقدسية..... ٢٨٩  
الملاطية..... ٣٣٨  
المنهال ابن الخليفة..... ٢٨٧  
المولى الجامي..... ٤٥، ٥٢  
النخشي..... ٣٣٨  
النسائي..... ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٠١، ٣٠٨، ٣٨١  
النقشبندي..... ٣٣٧  
النهارندي..... ٣٤٧  
النهرجوزي..... ٣٤٠  
النووي..... ١٢٩، ١٣٠، ٣٨٩  
النيسابوري .. ١٣٠، ٢٨١، ٣٣٨، ٣٨٤، ٣٨٧  
الهروي..... ٢٩٥، ٣١٠  
الهمداني..... ٢٧٦، ٣٠٠، ٣٤٣، ٣٤٤  
الهيثم..... ٢٩٥  
الويري..... ٢٧٦  
الوليد بن القاسم..... ٣٠٣  
الوليد بن مسلم عن حمران عثمان..... ٢٨٢

اليمان بن المغيرة..... ٣٠٦  
 اليمني..... ٣٣٥ , ٣٣٤ , ٣٣٣ , ٢٧٥  
 أم أحمد زينب..... ٢٧٨  
 أم مُجَّد بنت عمر بن عبد العزيز..... ٢٧٩  
 أم هاني..... ٢٨٣  
 إمام الشافعي..... ٢٦٧  
 أمغار..... ٣٣٨  
 إنباه الأبناء..... ٣٥١ , ١٨  
 أنس بن مالك الأنصاري..... ٣٠٧  
 أهل الحجاز..... ١٩١ , ٦٢ , ٥٩ , ٤٧ , ٤٠ , ٥١ , ٦٣ , ٦٥ ,  
 أوضح المسالك..... ١٠٧ , ١٤٨ , ١٤٩ , ١٥١ , ١٩٢ , ١٩٣ ,  
 ٢٣١ , ٣٧٧  
 أويس القرني..... ٣٤٣  
 أيوب البيكاهي..... ٣٤٤  
 بالزلباني..... ٣٣١  
 بدر الدين السمرقندي..... ٣٤٦  
 بدر الدين الطوسي..... ٣٣١  
 بدر الدين حسن ابن علي العجيمي المكي..... ٣٢٥  
 بديع الدين الشاه مداري..... ٣٤٨  
 بهاء الدين زكريا الأسدي الملسطاني..... ٣٤٥  
 تاج الدين..... ٣٨٤ , ٣٤٥ , ٣٣٩  
 تاج الموحدين الأمين ابن الصديق المؤاقي..... ٣٣٣  
 تقي الدين الفُقَيْر..... ٣٤٠  
 ثابت..... ٨١ , ١١٠ , ١١٣ , ١٧٢ , ١٨٩ ,  
 ٢١٨ , ٢٥٢ , ٢٥٣ , ٢٥٧ , ٢٧٤ , ٢٩٩ ,  
 ٣٠٤ , ٣١١ , ٣٧٧  
 ثوبان..... ٣٠٨  
 ثُوينة..... ٢٩١

جابر بن عبد الله..... ٢٨٤  
 جرير..... ٢٧٢ , ٢٨١  
 جعفر الصادق..... ٣٤٨  
 جلال الدين مُجَّد بن أسعد الدواني الصديقي ... ٢٩  
 جلال الدين السيوطي..... ٢٧٨ , ٣١٤ , ٣٣٧  
 جلال الدين مُجَّد الدواني..... ٢١ , ٣٣  
 جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن عبد الله بن  
 عمر العجمي الكوراني..... ٣٣٠  
 جمال الدين أحمد شاه الغوري..... ٣٣٥  
 جمال الدين التبريزي..... ٣٣٦  
 جنادة بن أبي أمية..... ٢٧٩  
 جَهْبَذ..... ٣٣٦  
 حاتم..... ٢٣٩ , ٢٨٩ , ٢٩٥ , ٣٣٨ , ٣٧٦ ,  
 ٣٨٤  
 حاجي شريف الزندي..... ٣٤٥  
 حاشية التهذيب..... ٢٣٥ , ٢٣٦ , ٢٤٩  
 حاشية المطول..... ٢٤ , ٢٥ , ١٢٢  
 حبيب العجمي..... ٣٤٨  
 حبيباً العجمي..... ٣٣٠  
 حذيفة المرعشي..... ٣٤٦  
 حرمله بن يحيى..... ٢٩٥  
 حسام الدين الشاه مداري..... ٣٤٤  
 حسن ابن علي العجيمي المكي..... ٣٣٣  
 حسن التستري..... ٣٤٢  
 حسن الدمرداشي..... ٣٣٧  
 حسن الدنجيهي..... ٢٨٣  
 حسن الشمشيري..... ٣٣١  
 حسن بن حسين بن مُعز شمس البلخي..... ٣٤٥  
 حسن بن موسى..... ٣١١

حفص العامري ..... ٢٨٩  
 حماد بن سلمة ..... ٢٩٩, ٣٠١, ٣٠٥, ٣١٠  
 حمام بن إسماعيل ..... ٣٠٢  
 حمزة بن مُحَمَّد بن علي الكناني ..... ٢٩٨  
 حميد الدين مُحَمَّد بن خطير الدين الحسيني ..... ٣٤٢  
 حميد بن هلال ..... ٢٨٣  
 حيدر الزواجي ..... ٣٣٥  
 خالد ..... ٢٨٢, ٢٨٣, ٢٨٧, ٢٩٣, ٣٠٧, ٣٨٢  
 خدافلي ..... ٣٤٤  
 خدافلي الموارء النهري ..... ٣٤٤  
 خواجكي ..... ٣٣٧  
 خُوَيْرَمَنْدَاد ..... ١٨٩  
 داود بن باخلا البخازي ..... ٣٣٩  
 دده عمر الروشني ..... ٣٣٦  
 راشد بن داود ..... ٢٨٧, ٢٨٨, ٣٢٥  
 رفع الاشتباه ..... ١٨  
 ركن الدين أبي الفتح بهار زكريا ..... ٣٤٥  
 ركن الدين الجوينوري ..... ٣٤٤  
 ركن الدين السنجاني ..... ٣٣٦  
 ركن الدين الفردوسي ..... ٣٤٦  
 روح الله بن جمال الله الموسى الحسيني ..... ٣٤٢  
 ربحان القلوب ..... ٣٣٠, ٣٣٢  
 زكريا بن مُحَمَّد الأنصاري ..... ٣٣١, ٣٤١  
 زهير ..... ١٦٤, ٢٨١, ٢٩٩, ٣٠٤, ٣٧٩  
 زيد بن أسلم ..... ٢٧٦, ٣٠٦  
 زيد بن ثابت ..... ٢٩٧  
 زين الدين أبا بكر أبي مُحَمَّد ابن مُحَمَّد بن علي  
 الخوافي، ..... ٣٣١  
 زين الدين أبي بكر الخوافي ..... ٣٤٤

زين العابدين علي السجاد ..... ٣٤٨  
 زينب بنت أبي سلمة ..... ٢٩١  
 زينب بنت مكّي ..... ٢٧٨  
 سالم ابن أبي الجعد ..... ٣٠٨  
 سالم بن عبد الله بن عمر ..... ٢٨٥  
 سري السقطي ..... ٣٤٧  
 سَرِيَا السقطي ..... ٣٣٠  
 سعد الدين الكاشغري ..... ٣٤٢  
 سعد الغزواني ..... ٣٤٠  
 سعد بن عبادة ..... ٣٠٦  
 سعيد الهرتاني ..... ٣٣٨  
 سعيد بن المسيب ..... ٢٩٣  
 سفیان ... ٥٠, ٨٥, ٢٧٧, ٢٩٢, ٢٩٣, ٣١٢  
 سفیان الثوري ..... ٢٧٧, ٢٩٣  
 سفين ابن وكيع ..... ٣٠٣  
 سلامة بن روح الأيلي ..... ٣٠٧  
 سلمة بن نفيل ..... ٣١٢  
 سمى ..... ٢٨٠  
 سنن الترمذی ٥٧, ٢٨٤, ٢٨٥, ٢٨٦, ٢٩٤,  
 ٢٩٩, ٣٠٦, ٣١٠  
 سهيل ..... ٢٨١, ٣٠٥, ٣٠٨  
 سيويه ١٩, ٢٠, ٤١, ٤٣, ٤٤, ٤٥, ٤٧,  
 ٤٨, ٥١, ٥٢, ٥٣, ٥٧, ٥٨, ٥٩, ٦٠,  
 ٦١, ٦٢, ٦٣, ٦٥, ٨٥, ٨٦, ٩٦, ١٠٤,  
 ١٠٧, ١٤٤, ١٥٢, ١٦٨, ١٧٣, ١٧٤,  
 ١٧٥, ١٧٦, ١٧٧, ١٧٨, ١٧٩, ٢٠٨,  
 ٣٨٥  
 شداد بن أوس ..... ٢٨٧, ٣٢٥  
 شرح التسهيل ..... ٤٢

شرح التسهيل ٢١، ١٥١، ١٥٤، ١٥٥، ١٩٨،  
 ٣٨٢  
 شرح التلويح ٦٧، ٢٢٢، ٣٨٢  
 شرح الشرح ٧٥  
 شرح القديم ٢٣٧  
 شرح المفتاح ١٥٠  
 شرح المواقف ٣٣، ٢٦٠  
 شرح مطول ٢٥، ٢٦  
 شعبة ٢٨٢، ٣٠٨  
 شقيق إبراهيم البلخي ٣٣٨  
 شكركنج ٣٤٥  
 شمر بن عطية ٢٧٩  
 شمس الدين ٢٦، ١٨٧، ٢٧٩، ٣٣١، ٣٣٧،  
 ٣٤٠، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٩،  
 ٣٩٠  
 شمس الدين محمد بن أبي الحسن البكري الحسني  
 ٣٣٧  
 شهاب الدين أحمد الطوسي ٣٣٨  
 شهاب الدين عمر السهروردي ٣٣١، ٣٤٦  
 شهر بن حوشب ٢٧٨  
 صاحب التوضيح ٦٧، ٧١، ٧٦، ٧٩  
 صالح بن أبي غريب ٣١٣  
 صالح بن إسحق الجهمذ كوفي ٣٠٩  
 صدر الدين أبي الفضل ٣٤٥  
 صدر الدين الخيالواني ٣٣٦  
 صدر الدين شهاب الدين الناكوري ٣٤٥  
 صفى الدين أحمد بن محمد الدجاني المدني ٢٧٥،  
 ٢٧٨، ٣١٤  
 ضياء الدين الهندي ٣٣٦

طاوس ٢٧٧  
 طلحة بن خراش ٢٨٤  
 عارف الريبوكري ٣٤٣  
 عامر بن يحيى المعافري ٢٩٨  
 عبادة بن الصامت ٢٧٩، ٢٨٧  
 عبد الجبار بن العباس ٢٩٩  
 عبد الحليم الكجراتي ٣٣٣، ٣٣٧  
 عبد الحميد ٢٨٣، ٣١٣، ٣٧٧، ٣٧٩  
 عبد الحميد بن بيان الواسطي ٢٨٣  
 عبد الخالق العجدواني ٣٤٣  
 عبد الرؤف القادري ٣٤٧  
 عبد الرحمن ٢٦، ٤٥، ٥٩، ٨٥، ١٢٩، ١٨٧،  
 ٢٠١، ٢٥٨، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٨،  
 ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٤،  
 ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣١٠،  
 ٣٣١، ٣٣٥، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٢،  
 ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٠،  
 ٣٨١، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٠  
 عبد الرحمن ابن عبد الله ٢٩٣  
 عبد الرحمن الأعور ٣٠٩  
 عبد الرحمن المدني الزيات ٣٤٠  
 عبد الرحمن بن سمرة ٢٨٣  
 عبد الرحمن بن مكى ٢٧٧  
 عبد الرزاق ٣٨٦، ٣٧٧، ٣٤٧  
 عبد السلام بن بشيش الحسني ٣٤٠  
 عبد الغفار الصديقي ٣٤٧  
 عبد القادر الجيلاني الحسني ٣٤٧  
 عبد اللطيف ٢٨٦، ٣٠١، ٣٣٤، ٣٨٠

عبد اللطيف بن ابي الفتح مُجد الحسن الفاسي  
 ٣٠١.....المكي الخبلي  
 ٢٨٢.....عبد الله ابن دينار  
 ٢٩٨.....عبد الله ابن عمرو  
 ٣٤٣.....عبد الله الشطاري  
 ٣٠١.....عبد الله بن أبي أوفى  
 ٣٣٥.....عبد الله بن أسعد اليافعي  
 ٢٧٨.....عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل  
 ٣٠٤.....عبد الله بن باباه  
 ٢٨٦.....عبد الله بن سلمة  
 ٣٠٥.....عبد الله بن عثمان بن خيثم  
 ٣٠٩.....عبد الله بن عمر بن اللتي  
 ٢٩٣, ٢٩٢, ٢٩٠.....عبد الله بن عمرو  
 ٣٠٦.....عبد الله بن عمرو بن العاص  
 ٣٧٨, ٣٣٤, ٢٧٦, ١٣٠.....عبد الله بن مُجد  
 ٢٨٠.....عبد الله بن مسلمة  
 ٣٣٨.....عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني  
 ٣٠٢.....عبد الملك بن عمير  
 ٣٣١.....عبد الوهاب الشعراي  
 ٣٤٧, ٣٤٤.....عبد الوهاب القادري  
 ٣٣٤.....عبد الوهاب الهندي  
 ٢٩٠.....عبيد الله بن عبد الله بن عتبة  
 ٣٠٠.....عبيد الله بن موسى  
 ٣٠٢.....عبيد بن أسباط  
 ٢٩٣.....عثمان ابن عفان  
 ٣١٠.....عثمان البتي  
 ٣٤٥.....عثمان الهاروني  
 ٣٣٥.....عجيل  
 ٢٩١.....غرُوة

عز الدين عبد العزيز الصاحبي ٣٣٥.....  
 عطاء ابن يسار ٢٧٦.....  
 عطية العوفي ٢٨٤.....  
 عفان ٣٠٥, ٢٩٣.....  
 عفيف الدين عبد الله ابن عمر ٣٣٨.....  
 عقبة بن عامر ١٣٠.....  
 عقيل ٣٠٧.....  
 علا شاه قاضن البكري الفردوسي الشطاري ٣٤٣.....  
 علا لطف اللاهوري ٣٤٣.....  
 علاء الدين أبو الحسن علي بن أحمد العرضي،  
 ٢٧٨.....  
 علاء الدين مُجد العطار ٣٤٢.....  
 علم الدين صالح البلقيني ٢٨٢.....  
 علوان الحموي ٣٤١.....  
 علي البازياري ٣٤١.....  
 علي البدواني ٣٤٤.....  
 علي الدمياطي ٣٣١.....  
 علي الراميتني ٣٤٣.....  
 علي الرضا ٣٤٨.....  
 علي القاري ٣٤١.....  
 علي الكازواني ٣٤١.....  
 علي الهكاري ٣٤٧.....  
 علي بن أبي طالب . ٢٧٦, ٣٣٢, ٣٤٠, ٣٤٨.....  
 علي بن خشرم. ٢٨٦, ٢٨٥.....  
 علي بن شهاب بن مُجد الهمداني ٣٤٤.....  
 علي بن صالح ٢٨٦.....  
 علي بن عبد العزيز ٢٩٢, ٢٨٧.....  
 علي بن عبد القدوس ٢٧٥, ٢٨١, ٣١٤, ٣٣٣,  
 ٣٣٧

علي بن عمر بن أبي بكر الصوفي..... ٢٧٧  
 علي بن مُجَدِّ وَفَا..... ٣٣٩  
 علي بن ميمون الحسني الإدريسي..... ٣٣٤  
 علي بن ياسين الطرابلسي..... ٢٧٩  
 عمار البدليسي..... ٣٤٦  
 عمر الخلوئي..... ٣٣٦  
 عمر العادلي..... ٣٣٤  
 عمر بن الخطاب ٢٨٨ , ٣٠٦ , ٣٠٧ , ٣٢٥ , ٣٤٣  
 عمر بن سعيد بن سرحة التنوخي..... ٢٩٣  
 عمران بن موسى بن حميد الطيب..... ٢٩٨  
 عمرو بن الحرث..... ٢٩٥  
 عمرو بن الضحاك..... ٣١١  
 عمرو بن خلف..... ٢٩٣  
 عمرو بن مرة..... ٢٨٦  
 عمي عبد الله بن وهب..... ٣٠٦  
 عمير بن هانئ..... ٢٧٩  
 غَنُوس البدوي..... ٣٣٩  
 عون بن أبي جحيفة..... ٢٩٩  
 عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود..... ٣٠٥  
 عيسى بن المختار..... ٢٨٤  
 عيسى بن مُجَدِّ السمسار..... ٣٠٨  
 غضنفر..... ٣٤٢ , ٣٣٧  
 فتح السعودي..... ٣٤٠  
 فخر الدين الرازي..... ٢٧  
 فرج الزنجاني..... ٣٤٧ , ٣٤٦  
 فضيل..... ٣٣٦ , ٣٣٣ , ٢٩٣  
 فضيل بن سليمان النميري..... ٢٩٣  
 قاضن..... ٣٤٣

قتادة..... ٢٩٣ , ٢٨١  
 قتيبة..... ٢٩٩  
 قدامة ابن مُجَدِّ الأشجعي..... ٢٨٧  
 قطب الدين الأبهري..... ٣٣٦  
 قطب الدين مودود ابن يوسف بن مُجَدِّ بن سَمْعَان الجشتي..... ٣٤٥  
 قيس بن عباد..... ٣٠٨  
 كتاب الإبانة..... ٢٥٨  
 كثير بن مرة..... ٣١٣  
 كلال السوخاري..... ٣٤٣  
 كلثوم..... ٣٠١  
 كمال الدين شاه خسرو المرحاني..... ٣٣٥  
 كميل..... ٣٤٦  
 كميل بن زياد..... ٣٤٦  
 كنز العمال ٢٧٣ , ٢٧٤ , ٢٧٦ , ٢٨٣ , ٢٩٦ , ٣٠٢ , ٣٠٦ , ٣١١ , ٣١٦ , ٣١٧ , ٣١٨ , ٣٢٠ , ٣٢٣ , ٣٢٤ , ٣٢٨ , ٣٢٩ , ٣٣٠ , ٣٨٧  
 كوثر..... ٣١٠  
 لا إله إلا الله ١٦ , ١٧ , ١٨ , ٢٧ , ٣٠ , ٥٢ , ٥٤ , ٥٥ , ٥٧ , ٧١ , ٨٢ , ١١٦ , ١٢١ , ١٣٢ , ١٣٥ , ١٣٩ , ١٤٧ , ١٥٥ , ١٦٦ , ١٧٣ , ١٧٤ , ١٧٨ , ١٨٢ , ١٨٧ , ١٩٢ , ١٩٩ , ٢٠٠ , ٢٠٤ , ٢٠٥ , ٢٠٨ , ٢١٠ , ٢١٢ , ٢١٤ , ٢١٦ , ٢١٨ , ٢١٩ , ٢٢٧ , ٢٤٥ , ٢٤٦ , ٢٥٠ , ٢٥١ , ٢٥٢ , ٢٥٣ , ٢٥٥ , ٢٥٦ , ٢٥٧ , ٢٦٢ , ٢٦٥ , ٢٧١ , ٢٧٣ , ٢٧٨ , ٢٧٩ , ٢٨٠ , ٢٨١ , ٢٨٢ , ٢٨٣ , ٢٨٤ , ٢٨٥ , ٢٨٦ , ٢٨٧ , ٢٨٨

٢٨٩ , ٢٩٠ , ٢٩٢ , ٢٩٣ , ٢٩٤ , ٢٩٥ ,  
 ٢٩٦ , ٢٩٨ , ٢٩٩ , ٣٠٠ , ٣٠١ , ٣٠٢ ,  
 ٣٠٣ , ٣٠٤ , ٣٠٦ , ٣٠٧ , ٣٠٨ , ٣٠٩ ,  
 ٣١٠ , ٣١١ , ٣١٢ , ٣١٣ , ٣١٤ , ٣١٥ ,  
 ٣١٦ , ٣١٧ , ٣١٨ , ٣١٩ , ٣٢٠ , ٣٢١ ,  
 ٣٢٢ , ٣٢٣ , ٣٢٥ , ٣٣٠ , ٣٤٨ , ٣٥١ ,

٣٥٢

ليث ..... ٢٧٧ , ٣٨٩  
 مالك ٤٧ , ٢٨٠ , ٢٨١ , ٢٩٣ , ٢٩٧ , ٢٩٩ ,

٣٠٩ , ٣٢٢ , ٣٨٣

محفوظ بن عبد القادر الخلوقي ..... ٣٣٤  
 مُجَدُّ الباقِر ..... ٣٤٨  
 مُجَدُّ البَكْرِ ..... ٢٨٠ , ٣٣٩  
 مُجَدُّ الخَلُوقِي ..... ٣٤٤ , ٣٤٦  
 مُجَدُّ الدِجَانِي ..... ٢٧٥ , ٢٧٨  
 مُجَدُّ الذَّمَرْدَاشِي ..... ٣٣٦  
 مُجَدُّ السَّرُوي ..... ٣٤١  
 مُجَدُّ السَهْرُورِدِي ..... ٣٣١  
 مُجَدُّ الشَّرْوَانِي ..... ٣٣٦  
 مُجَدُّ الشَّنَاوِي ..... ٣٤١  
 مُجَدُّ الغَمَرِي ..... ٣٤٢  
 مُجَدُّ الغُوث ..... ٣٣٢  
 مُجَدُّ القَادِرِي ..... ٣٤٧  
 مُجَدُّ الْكَرَّانِي ..... ٢٨٦  
 مُجَدُّ الْمَدِينِي الْأَنْصَارِي ..... ٣٣٤  
 مُجَدُّ الْمُرْشَدِي ..... ٢٧٥  
 مُجَدُّ الْمَصْلِي الْأَعْرَج ..... ٣٣٧ , ٣٤٢  
 مُجَدُّ الْمَعْرُوف بِدَمَرْدَاشِ الْمُحْمَدِي ..... ٣٣٦  
 مُجَدُّ أَمِينِ ابْنِ أُخْتِ الْجَامِي ..... ٣٤٢

مُجَدُّ بن إبراهيم المرشدي المكي الحنفي ..... ٢٧٦  
 مُجَدُّ بن أبي بكر الحكمي ..... ٣٣٥  
 مُجَدُّ بن أبي ليلي ..... ٢٨٤  
 مُجَدُّ بن إسحق ..... ٢٧٦  
 مُجَدُّ بن الكُويك ..... ٢٨١  
 مُجَدُّ بن بكر ..... ٣١٣  
 مُجَدُّ بن زريق ..... ٣٠٧  
 مُجَدُّ بن سليمان الجزولي ..... ٣٣٨  
 مُجَدُّ بن عبد الله الأسدي ..... ٢٨٦  
 مُجَدُّ بن عقبة ..... ٢٨٣  
 مُجَدُّ بن علي الأنصاري ..... ٢٨٥  
 مُجَدُّ بن علي بن عراق الكفاني ..... ٣٣٤  
 مُجَدُّ بن عمار الموصلي ..... ٢٨٧ , ٢٩٢  
 مُجَدُّ بن غياث ..... ٣٤٣  
 مُجَدُّ بن مُجَدُّ الجزري ..... ٣٣٥  
 مُجَدُّ بن مُجَدُّ المزجاجي ..... ٣٣٥  
 مُجَدُّ بن مُجَدُّ بن مُجَدُّ الغزالي الطوسي ..... ٣٣٨  
 مُجَدُّ بن مُجَدُّ وفا ..... ٣٣٩  
 مُجَدُّ بن محمود العتيقي ..... ٣٣٦  
 مُجَدُّ بن مقبل ..... ٣١٠  
 مُجَدُّ بن منصور الطوسي ..... ٣٠٩  
 مُجَدُّ بن واسع ..... ٢٨٥  
 مُجَدُّ بن يحيى ..... ٣٣٨ , ٣٠٥  
 مُجَدُّ بن يوسف ..... ٣٠٥  
 مُجَدُّ بهرام البهاري ، ..... ٣٤٥  
 مُجَدُّ عارف ..... ٣٤٤  
 مُجَدُّ عاشق ..... ٣٤٤  
 مُجَدُّ عيسى الجونبوري ..... ٣٤٥  
 مُجَدُّ غضنفر ابن جعفر الحسيني ..... ٣٣٧

٣٤٣.....محمود الإنخير فغنوي  
 ٣٤٧.....محمود القادري  
 ٢٨٧.....مخرمة بن بكر بن عبد الله ابن الأشبح  
 ٢٩٢.....مذهب المرجئة  
 ٣٠٢, ٢٩٨.....مرشد بن يحيى المدني  
 ٣٣٦.....مرم الشرواني،  
 ٢٩٢.....مسروق  
 ٣٠٤.....مسعر بن كدام  
 ١١٢, ٦٨, ٥٧, ٥٠, ٤٨, ٤٦, ٣٧, مسلم  
 ١٣٦, ١٢٧, ١٣٠, ١٣٣, ١٣٥, ١٣٦, ١٥٢, ١٦٦, ١٧٨, ١٨٦, ٢٠٠, ٢١٤,  
 ٢٢٣, ٢٧٨, ٢٧٩, ٢٨٠, ٢٨١, ٢٨٢, ٢٩٠, ٢٩٤, ٢٩٩, ٣٠١, ٣٠٣, ٣٠٦,  
 ٣١٠, ٣١٢, ٣٨٤, ٣٨٨, ٣٨٩  
 ٣١٦.....مسند الفردوس  
 ٣٠٨.....مِسْوَر بن مروع الغنبري  
 ٣٨٨, ٢٦٧, ٢٦٦.....مشكاة الأنوار  
 ٣٤٤.....مظفر الكركاني  
 ٣٤٦, ٣٤٥.....مظفر شمس البلخي  
 ٣١٣, ٢٨٣, ٢٨١, ٢٧٨.....معاذ بن جبل  
 ٢٨١.....معاذ بن هشام  
 ٣٦, ٢٩, ٢٧, ٢١, ٢٠, ٢٧٨, ٨٠, ٨٥, ٨٦, ٥٩, ٦٠, ٦٥, ٧٥, ٤٧, ٤٨, ٤٩, ٥٠, ٥٤,  
 ٤١, ٤٤, ٤٥, ٤٧, ٤٨, ٤٩, ٥٠, ٥٤, ٥٩, ٦٠, ٦٥, ٧٥, ٧٨, ٨٠, ٨٥, ٨٦, ١٢٩, ١٣٠, ١٤٩, ١٥١, ١٥٤, ١٦١,  
 ١٦٣, ١٦٧, ١٨٥, ١٨٦, ١٨٧, ١٨٩, ٢٠١, ٢٣١, ٢٥٨, ٢٦٧, ٢٦٩, ٢٧٢, ٢٧٤, ٢٧٥, ٢٧٦, ٣٢٥, ٣٣٠, ٣٥٢,  
 ٣٨٨

٣٠٩.....معرف ابن واصل  
 ٣٤٨, ٣٣٠.....معروف الكرخي  
 ٣١٥.....معقل ابن يسار  
 ٣٤٥.....معين الدين الجشتي  
 ١٠٨, ١٠٧, ٩٥, ٩٣, ٤٦, ٤٢, مغني اللبيب  
 ١٢٠, ١٢٣, ١٣٢, ١٣٩, ١٤٣, ١٥٠,  
 ١٥١, ١٦٤, ١٦٦, ١٧٣, ١٩٠, ١٩٨,  
 ٢٣١, ٣٨٢, ٣٨٣  
 ٢٩٤.....مكي بن إبراهيم البلخي  
 ٣٤٦, ٣٣٠.....ممشاد الدينوري  
 ٣٤١.....مملّى العجمي  
 ٣٤١.....مَمْلَى العجمي  
 ٢٨٩.....موسى الصغير  
 ٣٤٨.....موسى الكاظم  
 ٣٠٢.....موسى اليونيني  
 ٢٨٤.....موسى بن إبراهيم ابن كثير الأنصاري  
 ٢٩٩.....موسى بن مُحمَّد بن حيان  
 ٣٠٢.....موسى بن وردان  
 ٣٤١, ٣٣٩, ٣٣٤.....ميمون  
 ٣٣٥.....ناصر الدولة السمناني  
 ٣٣٥.....ناصر الدين مُحمَّد بن أبي أحمد الجشتي  
 ١٥٧, ١٥٥, ١٥٤, ١٥١, ١٧٧, ١٨٤, ١٨٩, ١٩٠, ١٦٧,  
 ١٩٢, ١٩٥, ١٩٩, ٢٠٥, ٢٠٩, ٢١٠,  
 ٢٣٠, ٢٤٧  
 ٣٤٦.....نجم الدين الكبرى الخيوقي  
 ٣٤٤, ٣٣١.....نجم الدين محمود الأصفهاني  
 ٣٤٦.....نجيب الدين الفردوسي  
 ٣٤٥.....نصر الدين محمود الأودهي

نظام الدين الحسيني..... ٣٤٤  
 نظام الدين الخالدي الدهلوي..... ٣٤٥  
 نظام الدين الخاموش..... ٣٤٢  
 نمران اليحصبي..... ٢٨٧  
 نور الدين عبد الصمد النطنزي..... ٣٤٤  
 نور الدين عبد الصمد النطنزي..... ٣٣١  
 هارون بن عبد الله..... ٢٨٧  
 هامش ١٦، ١٧، ١٨، ٢١، ٢٤، ٢٦، ٤٢،  
 ٥٤، ٨٨، ١٦٤، ٢٠٣، ٢٦٣، ٢٩٩، ٣٥٢  
 هدية الله سَمَّسَتْ..... ٣٤٣  
 هشام بن سعد..... ٢٧٦  
 حصان بن كاهن..... ٢٨٣  
 همدان..... ٣٢٢  
 هند ٤٢، ١٠٥، ١٤١، ١٤٢، ٢٣١، ٢٩٤،  
 ٣٠٠، ٣١٠  
 وراد..... ٣٠٢  
 ياسين الزيات..... ٣١٢  
 يحيى ابن كثير العنبري..... ٣٠٨

يحيى الباكوني..... ٣٣٦  
 يحيى بن جابر..... ٣١٢  
 يحيى بن حبيب ابن عربي،..... ٢٨٤  
 يحيى بن حبيب بن عربي..... ٢٨٥  
 يحيى بن عبد الله بن بكير..... ٢٩٨  
 يحيى بن محمد بن السكن..... ٣٠٨  
 يحيى بن معين..... ٣٠٩  
 يحيى بن يمان..... ٢٩٢  
 يزيد العشقي..... ٣٤٤  
 يزيد بن كيسان..... ٣٠٣  
 يزيد بن هارون..... ٢٨٥، ٣٠٠  
 يعقوب ابن أبي بنانه..... ٣٠٩  
 يعقوب الجرخي..... ٣٤٣  
 يعلى بن شداد ابن أوس..... ٣٢٥  
 يعلى بن شداد بن أوس..... ٢٨٨، ٢٨٧  
 يوسف جمال الدين ابن علي داغر الرفاعي..... ٣٣٧  
 يونس ٥٩، ١٢٢، ١٢٣، ١٥١، ٢٥٨، ٢٧٥،  
 ٢٨٣، ٣٠٥، ٣٣٣، ٣٣٤

## المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- الأعلام للزركلي، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت-٢٠٠٢.
- ٣- الإبانة عن أصول الديانة، علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري (أبو الحسن)، بلا تاريخ، دار ابن زيدون - بيروت.
- ٤- إحياء علوم الدين، ابو حامد الغزالي، دار الشعب. تهران. بلا تاريخ.
- ٥- آداب الشافعي ومناقبه، أبو مُحمَّد عبد الرحمن بن مُحمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الخنظلي، الرازي ابن أبي حاتم. محقق: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ٢٠٠٣.
- ٦- أمالي المحاملي - رواية ابن يحيى البيع. الحسين بن إسماعيل الضبي المحاملي أبو عبد الله. تحقيق: د. إبراهيم القيسي، الناشر المكتبة الإسلامية , دار ابن القيم، مكان النشر عمان - الأردن , الدمام. ١٩٩١.
- ٧- أمثال الحديث المروية عن النبي ﷺ، أبو الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد الأعظمي، دار السلفية، بومبائي ١٩٨٣.
- ٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. أبو مُحمَّد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري. المكتبة العصرية - بيروت.
- ٩- البرهان المؤيد، أحمد بن علي بن ثابت الرفاعي الحسيني، تحقيق: عبد الغني نكه مي، دار الكتاب النفيس - بيروت، ١٤٠٨ هـ.

- ١٠- تاج العروس من جواهر القاموس. مُحمَّد بن مُحمَّد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٠.
- ١١- تاريخ العلماء النحويين، أبو المحاسن التنوخي. المملكة العربية السعودية- ١٩٨١.
- ١٢- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار. عبد الرحمن بن حسن الجبرتي. تحقيق: د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مطبعة دار الطب المصرية بالقاهرة-١٩٩٧.
- ١٣- تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي. المحقق: عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي، دار حراء - مكة المكرمة ١٤٠٦هـ.
- ١٤- تذكره الخواص، شمس الدين ابو المظفر يوسف بن قزغلي بن عبد الله ابن الجوزي. مكتبة نينوى، طهران.
- ١٥- التعريفات، علي بن مُحمَّد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت-١٤٠٥هـ.
- ١٦- التكملة لكتاب الصلة. أبو عبد الله مُحمَّد بن عبد الله القضاعي. تحقيق: عبد السلام الهراس، الناشر دار الفكر للطباعة، لبنان-١٩٩٥.
- ١٧- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحمَّد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي. المحقق: مصطفى بن أحمد العلوي و مُحمَّد عبد الكبير البكري. مؤسسة القرطبه.

- ١٨- توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس لابن حجر، ابن حجر العسقلاني. المحقق: عبد الله محمد الكندري. دار ابن حزم ٢٠٠٨.
- ١٩- الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت- ١٩٧٨.
- ٢٠- الجامع الصغير من حديث البشير النذير، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين السيوطي. دار الكتب العلمية. بيروت- ٢٠٠٤.
- ٢١- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة. ١٤٢٢ هـ.
- ٢٢- الجامع لشعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، المكتبة الرشد، الرياض- ٢٠٠٣.
- ٢٣- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، للعلامة الشيخ حسن العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع للإمام ابن السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت بلا تاريخ.
- ٢٤- الحاوي للفتاوي في الفقه وعلوم التفسير والحديث والأصول والنحو والإعراب وسائر الفنون. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن. دار الكتب العلمية - بيروت- ١٩٨٣.

- ٢٥- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني. دار الكتاب العربي، بيروت-١٤٠٥هـ.
- ٢٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٤.
- ٢٧- الدرر في أعيان القرن الثاني عشر محمد خليل بن علي المرادي. دار الكتاب الإسلامي.
- ٢٨- دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد نكري، دائرة المعارف النظامية حيدرآباد. بلا تاريخ.
- ٢٩- ديوان أبي الطيب المتنبي، بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان، دار المعرفة، بيروت بلا تاريخ.
- ٣٠- الرسالة القشيرية، القشيري، المكتبة التوفيقية، كربلاء.
- ٣١- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر. أبي الفضل محمد خليل بن علي المرادي. دار ابن حزم.
- ٣٢- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - بيروت.
- ٣٣- السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي. المحقق: علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن

التركمانى، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة فى الهند ببلدة حيدر آباد-  
١٣٥٥هـ.

٣٤- سنن النسائى بشرح السيوطى وحاشية السندى. أبو عبد الرحمن أحمد بن  
شعيب النسائى. المحقق: مكتب تحقيق التراث، الطبعة الخامسة، دار المعرفة،  
بيروت-١٤٢٠هـ.

٣٥- سير أعلام النبلاء. الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى. محقق  
شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت-١٩٨٤.

٣٦- شرح أبيات مغنى اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادى، تحقيق: عبد  
العزیز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث-دار الثقافة العربية،  
بيروت-١٩٨٨.

٣٧- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد  
بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش. تحقيق: أ.د. علي أحمد فاخر  
ومجموعة من المحققين، دار السلام، ٢٠٠٧.

٣٨- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، تحقيق: محمد باسل عيون  
السود، دار الكتب العلمية، بيروت-٢٠٠٠.

٣٩- شرح التلويح على التوضيح لمثن التنقيح فى أصول الفقه، سعد الدين مسعود  
بن عمر الفتازانى الشافعى، المحقق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية  
بيروت-١٩٩٦.

- ٤٠- شرح التلويح على التوضيح لمثن التنقيح في أصول الفقه، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي، المحقق : زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت-١٩٩٦.
- ٤١- شرح الدماميني على مغني اللبيب، مُجَدِّد بن أبي بكر الدماميني، المحقق: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت-٢٠٠٧.
- ٤٢- شرح الرضي على الكافية، تعليق: يوسف حسن عمر. بنغازي-١٩٩٦.
- ٤٣- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، مُجَدِّد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، المطبعة الخيرية. بلا تاريخ.
- ٤٤- شرح المعلقات السبع، للإمام عبد الله الحسن بن أحمد الزوزني، تحقيق: مُجَدِّد عبد القادر الفاضلي، مكتبة العصرية، بيروت-٢٠٠٥.
- ٤٥- شرح المفصل في صناعة الإعراب الموسوم بالتخمير، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، المحقق : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠.
- ٤٦- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش. إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- ٤٧- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. مُجَدِّد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق : شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت-١٩٩٣.
- ٤٨- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تأليف الأمير علاء الدين علي ابن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت-١٩٩٣.

- ٤٩- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: فريق بيت الأفكار الدولية، بيت الأفكار الدولية، رياض - ١٩٩٨.
- ٥٠- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت-بلا تاريخ.
- ٥١- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي. د. عبد الفتاح محمد الحلو. دار إحياء الكتب العربي.
- ٥٢- العقد الثمين في دواوين الشعراء الثلاثة الجاهليين، طبع بنفقة لطف الله الزهار، بيروت-١٨٨٦.
- ٥٣- عمل اليوم والليلة لابن السني. الحافظ أبي بكر أحمد بن محمد الدينوري. تحقيق: بشير محمد عيون. مكتبة دار البيان، رمس-١٩٨٧.
- ٥٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة، بيروت-١٣٧٩هـ.
- ٥٥- الفتوحات المكية، محي الدين ابن عربي. طبعه وصححه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-١٩٩٩.
- ٥٦- القاموس المحيط، العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩.

- ٥٧- الكتاب كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت-١٩٨٣.
- ٥٨- كتاب المطول شرح التلخيص للعلامة سعد الدين التفتازاني، دار الطباعة العامرة، إسطنبول-١٣٠٩هـ.
- ٥٩- كتاب المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة. دار الجيل، بيروت-١٩٩٧.
- ٦٠- كتاب خلاصه الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد المحبي، محمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد الحموي الدمشقي.
- ٦١- كشف إصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، المحقق: رفيق العجم - علي دحروج، مكتبة لبنان، ١٩٩٦.
- ٦٢- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض-١٩٩٨.
- ٦٣- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٦٤- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي البرهان فوري، مؤسسة الرسالة، بيروت-١٩٨٦.

- ٦٥- لسان العرب، مُجَدِّد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري. دار صادر- بيروت.
- ٦٦- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. تحقيق: عبد الله مُجَدِّد الدرويش. دار الفكر، بيروت-١٩٩٤.
- ٦٧- المستدرك على الصحيحين، الإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري. إشراف: يوسف عبد الرحمن المرعشلي. دار المعرفة، بيروت-بلا تاريخ.
- ٦٨- مسند أبي يعلى. أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي. تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق-١٩٨٤.
- ٦٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل. أحمد بن حنبل. المحقق: شعيب الأرناؤوط وآخرون. مؤسسة الرسالة موقع الإسلام، ١٩٩٥.
- ٧٠- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الهرازي الأصبهاني، تحقيق: مُجَدِّد حسن مُجَدِّد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت-١٩٩٦.
- ٧١- مشكاة الأنوار، أبو حامد الغزالي، محقق: أبو العلا عفيفي، القاهرة-١٩٦٤.
- ٧٢- المعجم الأوسط. أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن مُجَدِّد عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة-١٤١٥هـ.
- ٧٣- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيم، القاهرة.
- ٧٤- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة. بيروت-١٩٩٣.

- ٧٥- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-١٩٩٦.
- ٧٦- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، الدكتور أ. ي. ونسنك. دار الدعوة. إسطنبول-١٩٨٨.
- ٧٧- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار الكتب المصرية - ١٣٦٤هـ.
- ٧٨- مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، دار الكتب العلمية، بيروت-١٩٨٧.
- ٧٩- المفصل في صناعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت-١٩٩٣.
- ٨٠- المفصل في صناعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت.
- ٨١- المكتبة الشاملة. ٢٠١٢.
- ٨٢- مناقب الأسد الغالب مُزق الكتائب، ومُظهر العجائب ليث بن غالب، أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد. تحقيق: طارق الطنطاوي، مكتبة القرآن، القاهرة.
- ٨٣- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي. المطبعة المصرية بالأزهر-١٩٢٩.
- ٨٤- الموسوعة الصوفية أعلام التصوف والمنكرين عليه والطرق الصوفية، د. عبد المنعم الحفني، الطبعة الأولى، دار الرشد، ١٩٩٢.

- ٨٥- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، كمال الدين عبد الرحمن بن مُجَدِّد بن الانباري، تحقيق: إبراهيم سامرائي، مكتبة المنار، الأردن-١٩٨٥.
- ٨٦- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي. طبعة إسطنبول-١٩٥٥.
- ٨٧- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. أبو العباس شمس الدين أحمد بن مُجَدِّد بن أبي بكر بن خلكان. المحقق: إحسان عباس. دار صادر، بيروت.
- ٨٨- من أسرار التنزيل، الإمام فخر الدين مُجَدِّد بن عمر بن الحسين الرازي. تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار المسلم، جمهورية مصر العربية.

## فهرس الموضوعات

٤	مقدّمة .....
٦	ترجمة الكوراني .....
١٦	مقدّمة المؤلّف .....
٢٣	المبحث الأول .....
	في أن نفي الجنس نفسه من غير نسبة شيء إليه أو نسبته إلى شيء، هل هو ممكن أم
٢٣	لا؟ .....
٤٠	المبحث الثاني .....
٤٠	في كيفية عمل "لا" النافية للجنس .....
٦٤	المبحث الثالث .....
٦٤	في معنى الاستثناء .....
٧٠	المبحث الرابع .....
٧٠	في أن الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس .....
٨٤	المبحث الخامس .....
٨٤	في أن العامل في التابع هل هو العامل في المتبوع أم لا؟ .....
٩١	المبحث السادس .....
٩١	في تقرير قولهم المبدل منه في حكم المنحي .....
١٠٦	المبحث السابع .....
١٠٦	في ناصب المستثنى ورافعه .....
١٢١	المبحث الثامن .....
١٢١	في الكلام على إعراب لا إله إلا الله .....
٢٤٥	المبحث التاسع .....

في أن "لا إله إلا الله" من أي قسم من أقسام القضية.....	٢٤٥
المبحث العاشر.....	٢٥١
في أن "لا إله إلا الله" هل تدل على توحيد الله في وجوب الوجود؟.....	٢٥١
المبحث الحادي عشر.....	٢٥٥
في أن "لا إله إلا الله" هل تدل على توحيد الأفعال؟.....	٢٥٥
المبحث الثاني عشر.....	٢٦٢
في أن "لا إله إلا الله" هل تدل على توحيد الوجود؟.....	٢٦٢
خاتمة.....	٣٤٩
فهرس الأعلام.....	٣٥٤
المصادر والمراجع.....	٣٧١
فهرس الموضوعات.....	٣٨٢